

السكان والبيئة

نظرة اجتماعية تحليلية

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي

رئيس قسم التخطيط الاجتماعي ووكيل كلية الخدمة
الاجتماعية لشئون التعليم والطلاب - جامعة حلوان

الدكتور

فؤاد حسين حسن

قسم التخطيط الاجتماعي

الدكتور

مصطفى رضا أحمد

قسم التخطيط الاجتماعي

الدكتور

عاطف مصطفى مكاوي

قسم التخطيط الاجتماعي

الدكتور

نادية عبد الجواد الجرواني

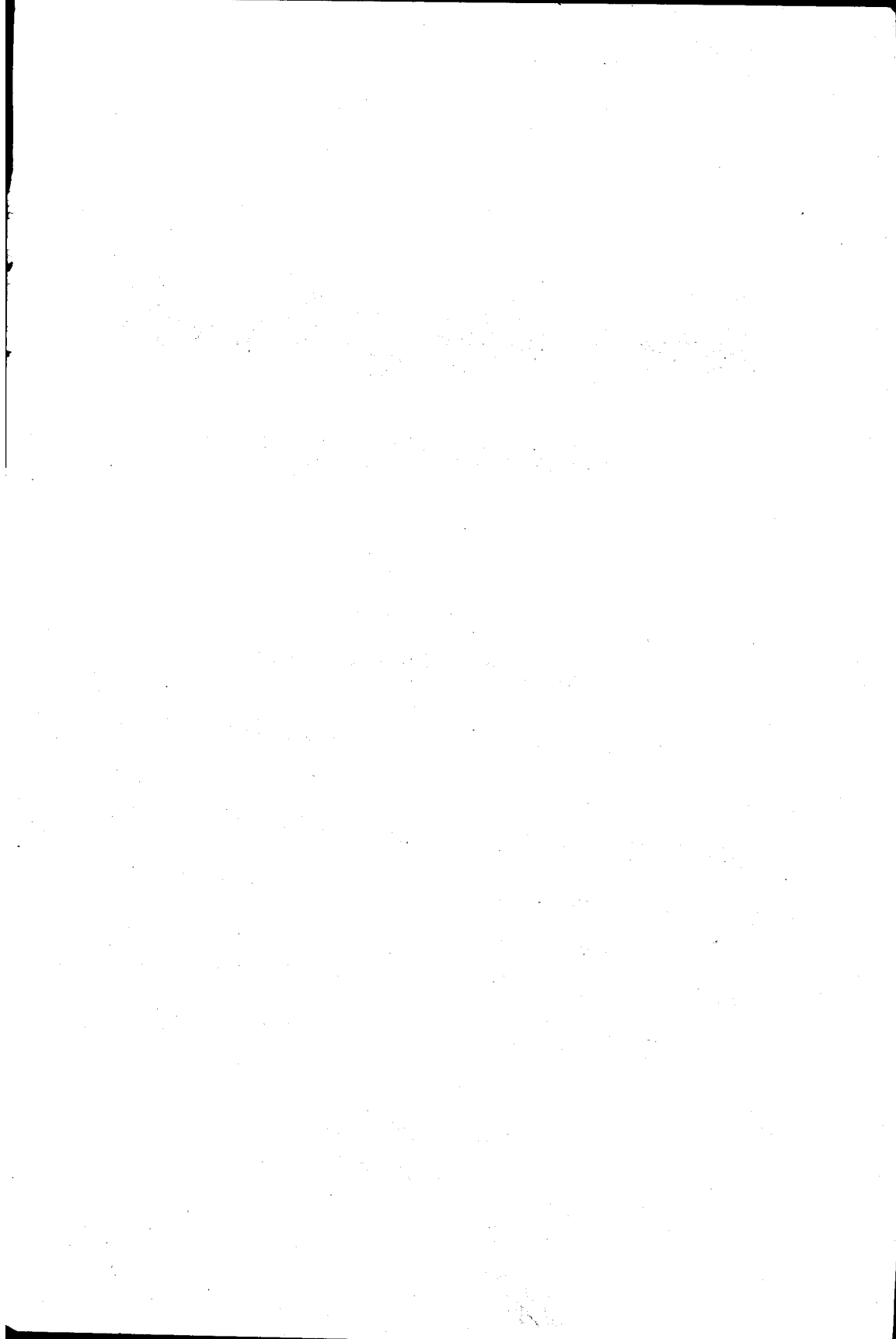
قسم التخطيط الاجتماعي

الناشر

مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي

جامعة طوان

٢٠٠١م



مقدمة:

تغطي الدراسات السكانية والبيئية باهتمام متزايد على المستوى العالمى والإقليمي والمحلى .

ونظراً للتأثير المتبادل والوثيق بين الإنسان والبيئة التى يعيش فيها مؤثراً فيها ومتأثراً بها - فقد تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية، وساهم العلماء والمفكرين والباحثين بدراساتهم وآرائهم حول هذه العلاقة الدائمة والمستمرة بين الإنسان وبيئته .

ولقد أولت جمهورية مصر العربية قضايا السكان والبيئة جل اهتمامها، وتمثل هذا الاهتمام فى إنشاء وزارة متخصصة لشئون البيئة ، ومجلساً قومياً للسكان .

كما تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات لمناقشة قضايا السكان والبيئة والوصول إلى استراتيجيات طويلة الأجل للتعامل معها ووضع حلول فعالة لمشكلات التلوث البيئي .

ومع تعاظم الاهتمام بقضايا السكان ومشكلات البيئة والناجمة عن التلوث بصوره المختلفة (المائى . الهوائى . المسعى والبصري ... الخ) .

أنشئت المؤسسات العلمية والأكاديمية كما قامت العديد من الجامعات المصرية بإنشاء أقساماً علمية متخصصة للدراسات البيئية والسكانية كما شملت مناهج ومقررات الدراسة بعض الأقسام العلمية مواد علمية للدراسات السكانية والبيئية .

وانطلاقاً من اهتمام الخدمة الاجتماعية بقضايا السكان والبيئة فقد تضمنت برامج إعداد الأخصائيين الاجتماعيين مقررات للدراسات السكانية والبيئية .

ويعد هذا المؤلف أحد الإسهامات المتواضعة فى هذا المجال .

وأملأ في تحقيق استفادة أبنائنا الطلاب دارسى الخدمة الاجتماعية من هذا المؤلف
فقد ركزنا على موضوعات ترتبط بالبيئة والوعى البيئي وسلوك الإنسان فى التعامل مع البيئة
كما تضمن المؤلف بعض قضايا ومشكلات السكان والسياسات البيئية والسكانية
فى مصر.

ونأمل أن يكون هذا الإسهام المتواضع بداية جادة على طريق طويل وتحسين علاقة
الإنسان بالبيئة مؤثرا فيها بشكل إيجابى حتى يكون العائد من هذه العلاقة الإيجابية تنمية
شاملة لمصرنا الحبيبة ...

والله الموفق

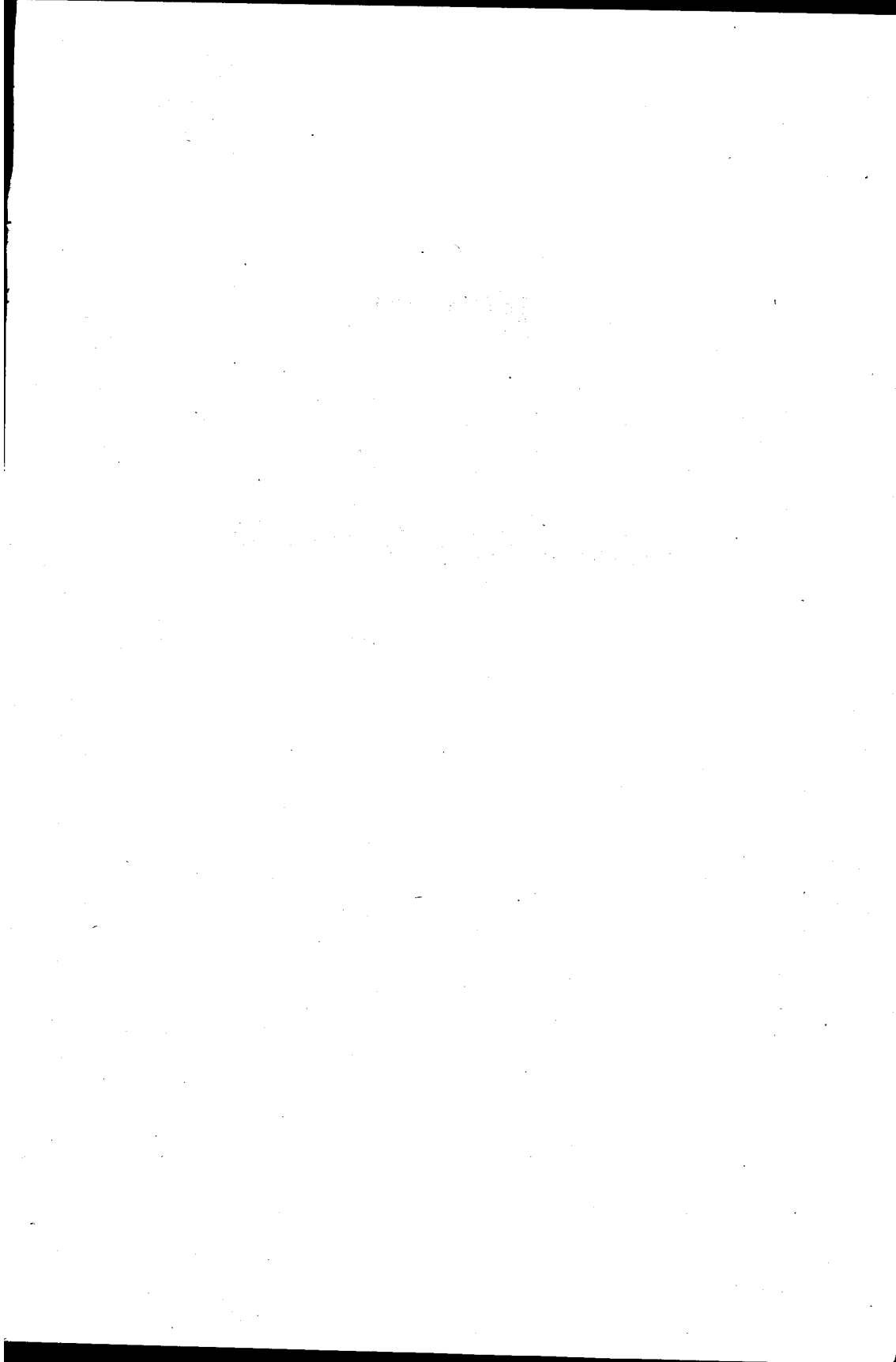
المؤلفون ،

الفصل الأول

علاقة وتفاعل الإنسان بالبيئة

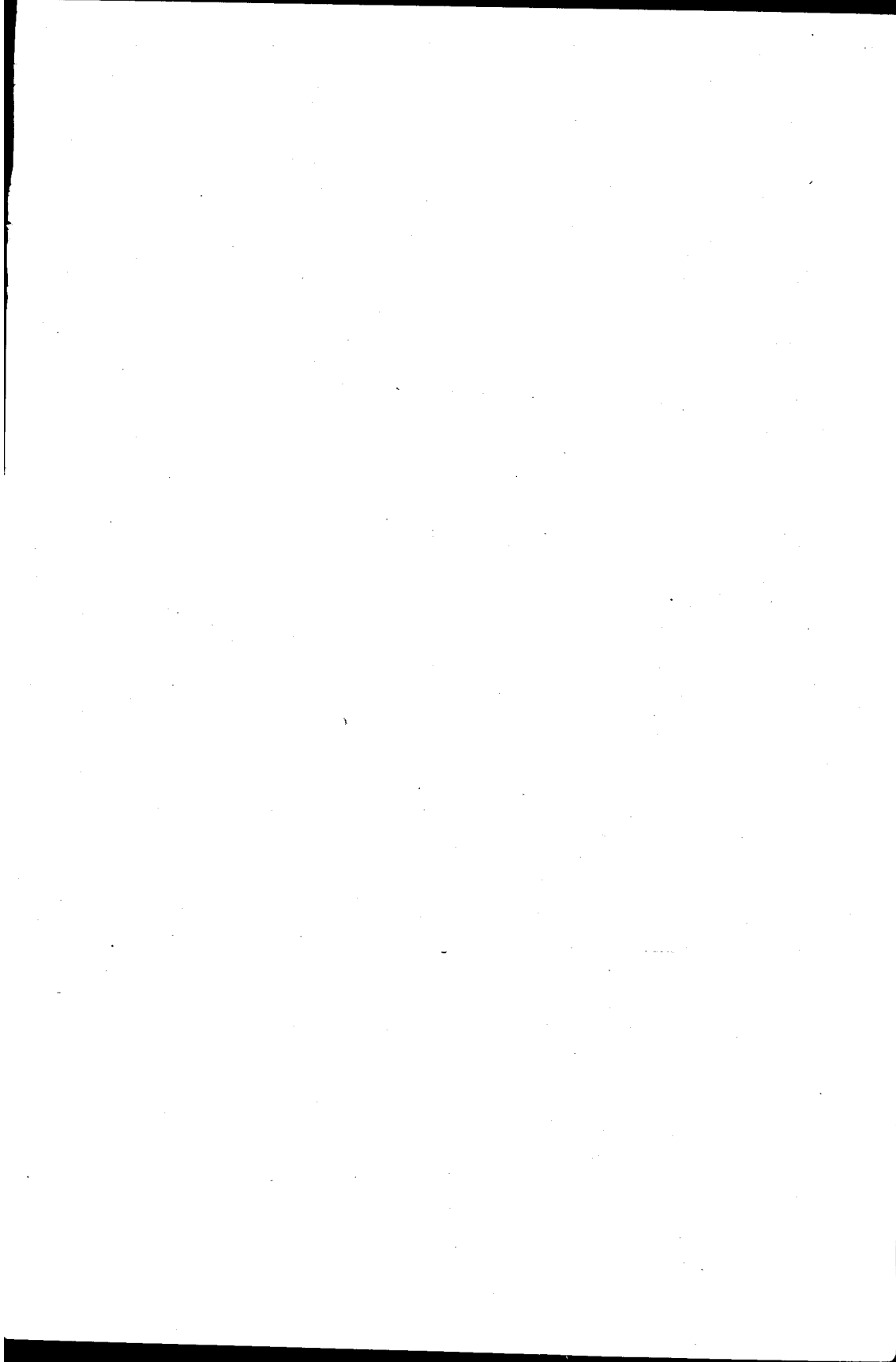
الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي



محتويات الفصل

- أولا: مفهوم البيئة .
- ثانيا: التوازن البيئي .
- ثالثا: عناصر النظام البيئي .
- رابعا: لمحة تاريخية لعلاقة الإنسان بالبيئة .
- خامسا: عائد وآثار العلاقة بين الإنسان والبيئة



أولاً: مفهوم البيئة :-

يعيش الإنسان دائماً في بيئة تحيط به يؤثر ويتأثر بها، وتتعدد مكونات البيئة المحيطة بالإنسان ولكل مكون من هذه المكونات عناصر متعددة و يرتبط تفاعل الإنسان مع البيئة ارتباطاً وثيقاً بتطور فكر الإنسان في التأثير في البيئة وتغييرها وأساليب واتجاه التأثير بالبيئة بهدف الاستفادة من مكوناتها وما يحيط به .

باعتبار البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات مثل النباتات والحيوان والصخور والمياه والمعادن، والهواء والطقس.. وغير ذلك ويؤثر فيها الإنسان ويتأثر بها - في الإطار الذي يتمثل فيما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حية متعددة الأنواع، وبما تزخر بها السماء من شمس هي مصدر الحياة على كوكب الأرض، ونجوم تبعد عنا بمسافات شاسعة والبحار، والبيئة أيضاً تشمل على الكائنات الحية وغير الحية من طقس ومناخ يتمثل في فصول السنة واختلاف درجات الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح. (١)

وتشتمل البيئة أيضاً ما يسود من تغيرات نفسية واجتماعية تؤثر في الإنسان وتتأثر بوجوده في إطار البيئة.

إن البيئة تشمل عناصر طبيعية وأخرى غير طبيعية ومنها البعد المكانى الأيكولوجي في البيئة والأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، ويمثل كل بعد من هذه الأبعاد بناء وله وظيفة ويتفاعل الإنسان بفكرة وعلمه وخصائصه الديموجرافية مع هذه الأبعاد المختلفة لمكونات البيئة لبناء وتطوير حضارته الإنسانية.

ومن ثم فإن مفهوم البيئة مفهوم كلى يتمثل فى عدد من الأبعاد والأبنية التى تتكامل وظائفها فى انساق تام واللازمة لبقاء الإنسان واستمراريته وتؤثر فيه وتتأثر بفكره ونشاطاته المتعددة.

ونجاح الإنسان فى البيئة مرتبط بمدى فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها، فيستفيد مما هو نافع من موارد حية وغير حية دائمة ومتجددة ومستنفذة، ويتخلص من الملوثات التى أثبت أنها تؤثر على الإنسان تأثيرات ضارة ذات أبعاد مختلفة.

ويعمل الإنسان دائماً على استغلال عناصر البيئة التى يعيش فيها، ويعتبر تفاعله مع تلك العناصر ما يسمى بعملية التنمية.. فلولا تفاعل الإنسان مع موارد البيئة النباتية والحيوانية والمعدنية، ما كان لها أى قيمة فى حياته، إلا أنه يعتمد اعتماداً مطلقاً فى حياته وتقدمه على البيئة وما فيها من موارد طبيعية و عليها يعتمد فى تطوير معيشته ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية بل ووجود ضوء الشمس والهواء والماء والتربة، هى العناصر التى لا يمكن لإنسان أن يحيا بدونها، فالهواء وضوء الشمس والماء لازمة لبقائه حياً، ما يحتاج إلى التربة والعوامل السابقة لى تقوم عليها حياة النبات والحيوان كمصادر لغذائه ... وهكذا .

وتتغير حاجة الإنسان إلى موارد البيئة بتغير قدرته على استغلالها والمثال على ذلك أن المصادر المعدنية من فحم وبترول ومعادن ظلت تحت سطح الأرض وفوقها لملايين السنين دون أن ينتبه إليها أو يستغلها ولم يكن لها حينئذ أثر على حضارة الإنسان.

ومع زيادة وتطور فكر الإنسان واهتمامه بالبيئة والاستفادة والتحكم مما فى البيئة من موارد وطاقات ظهر علم البيئة أحد فروع علم الأحياء الهامة، ويهتم بالبحث فى كل ما يحيط بالكائنات الحية مواطن تواجدها.

ويعرف بأنه العلم الذى يبحث فى العلاقة التى تربط الكائنات الحية ببعضها وعلاقتها كذلك بالعوامل الغير حية المحيطة بها.

وكلمة بيئة فى اللغة العربية مشتقة من الفعل "بوأ" أى نزل وأقام ، وقد جاء ذكر هذا الفعل فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع " واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم فى الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتتحنون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعسوا فى الأرض منسدين " (الآية ٧٤ سورة الأعراف) وفى آية أخرى يقول الله تعالى " والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوتهم من الجنة غرفا " (الآية ٥٨ سورة العنكبوت).

ويقابل هذه الكلمة فى اللغة الإنجليزية كلمة Ecology وهى تعنى علاقة الكائن الحى مع المكونات العضوية واللاعضوية فى البيئة.

ومصطلح البيئة لا يبحث فقط فى المحيط الذى تعيش فيه الكائنات الحية ولكنه يبحث كافة العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى لها تأثير مباشر على الإنسان وعلاقته بالكائنات الأخرى فى الكون وتفاعله مع هذا المحيط بمكوناته الشاملة.

وهنا يكمن الفرق بين مصطلح البيئة Ecology والبيئة المحيطة Environment والتى تتحدد على أنها مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية

التي تعيش فى إطارها الكائنات الحية وتستمد منها حاجاتها وتؤدى فيها أنشطتها وتؤثر فيها وتتأثر بها.

وقد اتسع علم البيئة ليشمل العديد من الفروع المتعلقة به . وارتبط هذا التوسع بتطور أسلوب حياة الإنسان على الأرض وازدياد حاجاته . ومن العلوم المنبثقة عن علم البيئة : علم إدارة الحياة البرية **Wildfire Management** وعلم الغابات **Forestry** وعلم المحيطات **Oceanography** وعلم الجغرافية الحيوية **Biogeography** وعلم التقنيات البيئية **Ecological Technology** وعلم تلوث البيئة **Pollution Ecology** وعلم فسيولوجية البيئة **Physiological Ecology**.

وعلم البيئة عموما يرتبط بالكثير من العلوم الأخرى مثل علوم الأحياء والتطور والوراثة وعلم السلوك وكذلك علوم الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والطب والزراعة والإحصاء.. فمثلا علم وظائف الأعضاء **Physiology** يوفر المعلومات عن تأثير العوامل البيئية على الناحية الوظيفية فى الكائن الحى (٣) ويتم تغيير سلوك الإنسان فى البيئة وتوجيه تفاعله معها والتدخل لتوجيه هذا التفاعل، وتنمية الوعي البيئي وتحديد درجة تأثير الإنسان فى البيئة وتأثره بها وما ينتج عن ذلك من إشباع حاجات أو ظهور مشكلات بالاستعانة بالخدمة الاجتماعية.

كما يعطى علم التصنيف **Taxonomy** المعلومات التى تتعلق بتأثيرات العزل والسلالات الجغرافية. ويتم تفسير التغيرات الجينية والشكلية المرتبطة بالظروف البيئية بالاستعانة بعلوم التطور **Evolution** والوراثة **Genetics** والبيولوجيا الجزيئية **Molecular Biology** ، كما يرتبط علم كعلم

التربة **Pedology** ارتباطا وثيقا بعلم البيئة حيث أن نوع التربة وخواصها الكيميائية والفيزيائية كدرجة الحموضة والمحتوى المعدني والعضوى وحجم حبيباتها يعتبر من العوامل الهامة التى تحدد مدى توزيع النباتات والحيوانات، وعلم الإحصاء **Static's** لا يمكن إنكار أهميته فى معاملة النتائج وبالتالى تفسير بعض الظواهر البيئية مثل ازدياد التعداد والهجرة.

ويمكن تقسيم البيئة اعتمادا على نوعية الموطن البيئي كدراسة بيئة المياه العذبة **Freshwater Ecology** أو بيئة البحار والمحيطات **Marine Ecology** وبيئة اليابسة **Terrestrial Ecology** كذلك يمكن تقسيم علم البيئة بصورة مبسطة إلى قسمين رئيسيين هما البيئة النباتية **Plant Ecology** والبيئة الحيوانية **Animal Ecology**. (٤)

ومن ثم فإن البيئة تتطلب من الإنسان أن يكون لديه وعيا بيئيا، وفكرا يساعده على التفاعل الإيجابي والاستثمار الأمثل والمستديم لعناصر البيئة المختلفة وأن يكون تدخله وتفاعله مع البيئة بهدف إحداث التوازن البيئي وليس الخلل فى هذا التوازن الطبيعي.

ثانيا: التوازن البيئي :-

تعتبر البيئة متوازنة بطبيعتها كما أوجد نظامها الله سبحانه وتعالى، فى نظام متكامل متزن، وبذلك يمكن أن يطلق على هذا المفهوم إتران النظام البيئي **Ecosystem Honneostasis**.

ومن أهم خصائصه أنه اتزان ديناميكي وبذلك فإن التوازن البيئي

هو:-

اتزان طبيعي ديناميكي وعائد أو أثر التغير المستمر المرتبط
بمحصلة تفاعل قوى البيئة، وعند حدوث خلل فى هذه القوى، تظهر طبيعيا
قوى أخرى لتلافي هذا الخلل، إلا إذا تدخل الإنسان بغير وعى لمنع هذا
التوازن الديناميكي، ويؤثر هذا التدخل فى إيجاد خلل فى التوازن يؤثر
بطبيعته على الإنسان.

ولقد خلق الله الكون ووضع له القوانين التى تنظم حركته وخلق
الأرض بما فيها من جبال وبحار وأنهار وما عليها من مخلوقات، وقد حفظ
الله الأرض التى نعيش عليها من مخاطر كثيرة مثل الإشعاعات الكونية
والنيازك والشهاب بالغلاف الجوى الذى يحيط بالكرة الأرضية لحمايتها.

وقد نظم الخالق سبحانه وتعالى العلاقة بين هذه المخلوقات جميعها
تنظيما دقيقا وجعل بينها اتزانا طبيعيا يضمن لها البقاء والاستمرارية الذاتية
إلى أن يرث الله الأرض وما عليها وقد جاء هنا المعنى فى القرآن الكريم فى
قوله تعالى " الشمس والقمر بحسبان (٥) والنجم والخبير يسجدان (٦) والسماء
رهنما ووضع الميزان (٧) ألا تطغوا فى الميزان (٨) وأقيموا الوزن بالقسط ولا
تخسروا الميزان (٩) " (الآية ٥-٩ سورة الرحمن).

وهذا الاتزان يظهر فى جميع مستويات التنظيم الحيوي ويبدأ من
الكائنات وحيدة الخلية وحتى أعقد الكائنات الحية وهو الإنسان، ويظهر كذلك
فى العلاقات التى تربط بين الكائنات الحية والعناصر الطبيعية الموجودة
حولها.

وحتى نفقرب من إدراك طبيعة العلاقة التى تربط بين مكونات البيئة يجب أن نعرف أن كمية المادة الموجودة الكلى للبيئة ثابتة، بمعنى أنها تكون قابلة للتحويل من صورة إلى أخرى، فهى لا تفقد ولا تأتى من العدم ولكنها تتحول من صيغة كيميائية إلى أخرى. وكمثال لذلك فإن الكربون يوجد فى الحالة الصلبة وهو على الهيئة العنصرية ولكنه يتحول إلى غاز عند احتراقه فى جو من الأكسجين وتحوله إلى ثانى أكسيد الكربون.

كما أن المادة ممكن أن تتحول من صورة فيزيائية إلى أخرى دون تغير فى تركيبها الكيميائي مثل الماء فهو يتكون من ذرة أكسجين وذرتين هيدروجين ويوجد فى الحالة الغازية والسائلة والصلبة تبعاً لاختلاف درجة الحرارة.

فإذا نظرنا الآن للنظام البيئي الحيوي نظرة مبسطة أمكننا تصويره على أنه معادلة كيميائية انعكاسية متزنة الطرفين، فى الطرف الأول تسود الطاقة الشمسية والغازات الأساسية كالأكسجين وثانى أكسيد الكربون والنيتروجين ثم الماء والعناصر الغذائية وفى الطرف الثانى توجد نفس هذه المكونات ولكن بدلا من طاقة الشمس توجد طاقة حرارية، وما بين طرفى هذه المعادلة يكمن سر حياة المخلوقات وتنظيم السلسلة التى تربط بين الكائنات الحية من الأبسط إلى الأعقد ثم إلى الأبسط مرة أخرى، فعناصر الإنتاج تنتج المواد الغذائية لتتغذى عليها عناصر الاستهلاك إلى أن تموت ثم تأتى عناصر التحلل أجسام النباتات والحيوانات لتعيدها إلى سيرتها الأولى، بما يعرف بالسلسلة الغذائية وهكذا تعود العناصر الأولية كما بدأت لتدخل دورة الحياة مرة أخرى.

والنظام البيئي له القدرة على استيعاب التغير الطارئ عليه للحفاظ على بقائه ثم العودة إلى الوضع الطبيعي عند تغير الظروف وتعويض أى نقص أو خلل فى أى من العناصر النباتية أو الحيوانية (٥) .

إن تدخل الإنسان غير الواعى فى التوازن الطبيعي كما أوجده الله سبحانه وتعالى يؤثر على الإنسان والتنمية حاضرا ومستقبلا ، وتوجد العديد من الأمثلة على ذلك فى كثير من المجتمعات مثل القضاء على بعض الطيور كالبلوم مثلا على أنه طائر ينذر بالشؤم، ولا يعتمد ذلك على سند علمى فى حين أنه يقوم بدور رئيسي فى حفظ التوازن والحد من تكاثر بعض الحيوانات الضارة مثل الفئران وبعض الطيور كالعصافير .

وفى قرية فى السودان كانت تعيش آمنة إلى أن هاجم نمر سيدة من سكانها، فقتله سكان القرية، وبعد فترة من الزمن، بدأت أسراب من القروود تهاجم القرية حتى طردت السكان منها، وهذا يشير إلى نوع الخلل البيئي ولتفسير ما حدث، فإن النمر كان يعمل كعامل تحكم واتزان فى عدد القروود نتيجة صيدها والتغذى عليها، ولما قتل النمر تكاثرت القروود بأعداد أدت إلى خلل الاتزان ، فهاجمت القرية.

وزاد عدد الأسود فى جبال أمريكا فى مرحلة من المراحل، فقررت السلطات تشجيع صيده، ورصدت مكافآت مالية لذلك، ولكن المسئولين اكتشفوا بعد فترة انتشار بعض الأوبئة بين قطعان الغزلان لم تكن معروفة من قبل، فقرروا تحريم صيد الأسد ، وقد وجدوا أن وجود الأسد عامل توازن بين قطعان الغزلان، فهى عندما تهاجمها تقترب البطىء الضعيف المريض منها، وبذلك تكون عامل من عوامل الإبقاء على القوى السليم.

وتتعدد الأمثلة فى المجتمعات البشرية التى تحدد أن تدخل الإنسان غير الواعى يؤدى إلى إحداث خلل فى التوازن البيئى الطبيعى وتلوث المياه، الهواء، التربة، وعدم قدرة النظام البيئى على استيعاب التغير غير الواعى الذى يحدثه الإنسان فى علاقته بالبيئة.

ثالثا: عناصر النظام البيئى : (٦)

يتكون النظام البيئى فى أبسط صورة من مكونات غير حية **ABIOTIC COMPONENTS** ومكونات حية **BIOTIC COMPOENTS** وهما يشكلان نظاما ديناميكيا مترنا حيث يؤثر كل منهما فى الآخر ويتفاعل معه ليكون ما يسمى بالنظام البيئى **ECOSYSTEM** ، والمكونات غير حية تشمل المواد غير العضوية مثل الكربون والأكسجين والهيدروجين والنيتروجين، والمواد العضوية مثل البروتينات والكربوهيدرات والدهون بالإضافة إلى العناصر المناخية كالحرارة والرطوبة والضوء والعناصر الفيزيائية مثل الجاذبية والإشعاع. أما العناصر الحية فتشمل عناصر الإنتاج وعناصر الاستهلاك وعناصر التحلل. وسنقوم بإلقاء الضوء على هذه العناصر لتتعرف على الدور الذى تقوم به كل منها:-

(أ) عناصر الإنتاج PRODUCERS

وتشمل الكائنات التى لها القدرة على تحويل المركبات غير العضوية البسيطة إلى مركبات عضوية معقدة، وتشمل جميع النباتات الخضراء، بالإضافة إلى الطحالب الدقيقة وبعض أنواع البكتريا التى قد تقوم بعملية البناء الضوئى **PHOTOOSYNTHETIC BACTERIA** أو البناء الكيميائى **CHEMOSYNTHESIS BACTERIA** وفى عملية البناء الكيميائى

تستطيع البكتريا استخدام مركبات كيميائية معينة لتصنيع غذائها دون الحاجة لوجود الضوء، فمثلا بعض أنواع البكتريا التى تعيش فى التربة تقوم بأكسدة الأمونيا إلى نتريت والتي تتأكسد بعد ذلك إلى نترات وبعض الأنواع الأخرى تقوم بأكسدة أيونات الحديدوز إلى حديدك.

أما البناء الضوئي فيتضمن امتصاص الضوء بواسطة مركب الكلورفيل CHLOROPHYLL (وهى المادة التى تعطى النبات لونه الأخضر) الذى يحول الطاقة الضوئية إلى طاقة كيميائية يتم فيها اتحاد الهيدروجين بثنائى أكسيد الكربون فى وجود الأكسجين لتكوين جزئيات الجلوكوز وهو سكر أحادى ويعتبر أساس تصنيع المركبات الأخرى الأكثر تعقيدا مثل السكريات الثنائية والعديدة (النشويات) والدهون والبروتينات. ويحتاج بناء جزئيات البروتين بجانب ذلك إلى النيتروجين وأحيانا الكبريت، كما تحتاج الأحماض النووية إلى الفسفور والنيتروجين ولذلك فالكربون والأكسجين والهيدروجين والنيتروجين والكبريت والفسفور تمثل العناصر الكيميائية لصناعة المواد العضوية الأساسية. وبذلك تعتبر الكائنات النباتية هى المصنع الأول لكل المواد الحيوية اللازمة لحياة النبات ثم الحيوانات التى تتغذى عليها.

CONSUMERS (ب) عناصر الاستهلاك

هى الكائنات التى تعتمد فى غذائها على المواد العضوية المنتجة بواسطة الكائنات الحية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتشمل معظم أنواع البكتريا والفطريات والحيوانات بما فيها آكلات الأعشاب HERBIVORES كالخيول والمواشى وبعض أنواع الطيور والحشرات

وبعض أنواع الأسماك التى تتغذى على الهوائى النباتية
PHYTOPLANKETS ، والتغ الثانى من المستهلكات هو آكلات اللحوم
CORNIVORES مثل الحيوانات المفترسة وبعض أنواع الأسماك
والضفادع والثعابين أما النوع الأخير فهو آكلات الأعشاب واللحوم
OMNIVORES وهى الكائنات التى تعتمد فى غذائها على النباتات واللحوم
مثل الإنسان.

(ح) عناصر التحلل DEECOMPOSERS

وهى كائنات غير ذاتية التغذية تقوم بتحليل الكائنات الميتة للحصول
على الطاقة اللازمة لحياتها وتشمل البكتريا والفطريات وتنقسم إلى ثلاثة
مجموعات حسب ما تحتاجه من أكسجين لإتمام عملية التحلل.

*** الكائنات الهوائية AEROBIC MICROBES**

وهى الكائنات التى تحتاج لاستمرار حياتها ونشاطها إلى كمية كافية
من الأكسجين.

*** الكائنات اللاهوائية ANAEROBIC MICROBES**

وهى التى تحتاج لاستمرار حياتها ونشاطها وسطا لا يتوفر فيه
الأكسجين وفى حالة وجود الأكسجين يكون ساما وقاتلا لها.

*** الكائنات الاختيارية FACULTATIVE HOMEOSTASIS**

وهى تلك التى تستطيع تكيف نفسها حسب الوسط الذى تعيش به،
فإذا توافر الأكسجين كانت هوائية، وإذا لم يتوافر أصبحت لا هوائية.

إن دور الإنسان وتفاعله مع البيئة يجب أن يكون ليس لحدوث خلل في التوازن الطبيعي الديناميكي لعناصر البيئة ولكن يجب أن يكون تدخلا بوعى للمحافظة على هذا التوازن الطبيعي حتى لا يتأثر الإنسان سلبيا بهذا الخلل من مشكلات تؤثر على حياة الإنسان والتنمية في المجتمع، حاضرا ومستقبلا.

رابعاً: لمحة تاريخية للعلاقة بين الإنسان والبيئة:-

تعتبر الثقافة والزمن والبيئة ثلاث مصطلحات مترابطة فى حلقة واحدة تفسر الرؤية التاريخية للعلاقة بين الإنسان والبيئة، الثقافة بما تحمله من فكر إنسانى وفهم، والزمن بما ينطوى عليه من ارتقاء لهذا الفكر والبيئة بعناصرها المختلفة التى تستقبل النشاط البشري ومראה لعائد هذه الأنشطة.

ويمكن القول إذن أن مستقبل البيئة الطبيعية وثيق الارتباط بالثقافة البشرية.

إن مراجعة التاريخ البيئي لأى مجتمع كان سواء محلي صغير أو قوى أو إقليمي أو حتى العالمى يجد بسهولة تغيراً ملموساً فى واقع أبعاده المختلفة من طبيعي إلى دون الطبيعي بفعل النشاط البشري وهذه التحولات دائمة ولا تسير بسرعة ووتيرة واحدة.

ومع تطور فكر الإنسان وازدياد فهمه لهذه المصادر استطاع أن يستفيد منها ويتحكم فى مدى تطوير استفادته من هذه المصادر للثروة التى تتجمع لديه من المعرفة الطبيعية، والقدرة التكنولوجية، ويتطور هذه المعرفة تختلف أهمية المصادر الطبيعية، فتقل أهمية ما كان منها فى غاية الأهمية

فى يوم من الأيام وتتزايد أهمية مصادر أخرى كانت مجهولة ومهملة من قبل، مثل البترول والمواد المشعة.

حدد تومسون THOMPSON خمس مراحل للتمييز بين عدد من الفترات التى توضح الثقافات الإنسانية والتفاعلات البيئية هي:-

١-القنص وجمع الغذاء وأوائل الزراعة.

٢-الحضارات النهرية، وهى اقتصادات كبرى اعتمدت على الرى على ضفاف نهر النيل وبلاد ما بين النهرين واستمرت حتى القرن الأول الميلادى وحاولت هذه الحضارات من خلال التكنولوجيا التغلب على بعض الصعاب .

٣-الإمبراطوريات الزراعية.

٤-العصر الصناعى الأطلنطى وفى هذه الفترة بلغ تأثير النوع البشرى على البيئة أقصاه.

٥-العصر الصناعى الهادى-العالمى. وبدأ منذ الستينات حيث المحيط الهادى مركزا رئيسيا للاقتصاد الصناعى وظهور ما يسمى بالعولمة متأثرا بوسائل الاتصالات والتقدم التكنولوجى ومظاهر العولمة العديدة ونشؤ ما يسمى اقتصاد عالمى متكامل.

والعلماء يقدرّون أن أول مراحل حياة الإنسان على الأرض هى مرحلة الجمع، وعاش البشر فى هذه المرحلة على القنص فى سنة ١٠ آلاف قبل الميلاد كانت جماعات الجنس البشرى كلها تشغل بالقنص، وجمع الغذاء

لا على إنتاج الغذاء، فكان الإنسان يقتصر ويجمع طعامه كالكائنات الحية الأخرى وكان لا يتطلب ذلك مشقة أو تفكير وتوجد العديد من الشواهد تدل على ذلك، والجماعات البشرية فى هذه المرحلة كانوا أبناء الطبيعة أكثر من كونهم مغيرين فى البيئة.

والمرحلة التالية بعد ذلك هى مرحلة الصيد، وكانت مرحلة مهمة فى تطوره، إذ بدأ الإنسان ينفرد عن غيره من الحيوانات باستخدام قدراته العقلية، كما بدأ يستخدم ملاحظاته، وخبراته، وهى بداية العلم، وبزوغ ضوئه. فكان الإنسان يتعرف على ما يريد صيده من حيوانات ويدرس تحركاتها اليومية والموسمية، وطرق تكاثرها، ويستغل هذه المعلومات لكى يصل لأماكن تواجدها فى الأوقات التى تتضح له، كما بدأ فى استخدام أدوات الصيد الحجرية وغيرها، فبدأ يحسن مادتها ونوعياتها، كما طور أيضا طرق الصيد التى تناسب الفريسة.

ويعتبر اكتشاف الإنسان للنار من أهم المراحل فى تاريخ علاقته بالبيئة التى يعيش فيها، فقد طورت من مختلف وسائل حياته، ويختلف العلماء فى تفسير اكتشاف النار، من أنها كانت نتيجة عوامل طبيعية مثل الصواعق وغيرها، وقد وجد الإنسان بعض الحيوانات المحترقة وطاب له طعمها واكتشاف النار واستئناسها هو الأمر الذى مكن الإنسان الأول من إشعالها وإخمادها واستمرارها، واستغلالها وغير ذلك فقد استغلها فى تحسين نوعية طعامه، وكذلك فى إضاءة ليله شديدة الظلمة، ثم بعد ذلك وجد آثارها على بعض المواد وخاصة المواد المعدنية فاستخدمها فى تحسين وسائل الصيد، وغيرها من الأدوات، وكان من فوائد النار أيضا أن أبعدت عنه الحيوانات المفترسة التى كانت تهدد حياته وخاصة أثناء الليل.

وبذلك بدأ الإنسان كما يقول سيمونز I. G. SIMMONS فى إنشاء أولى المناظر غير الطبيعية من خلال ما أحدثه البشر من تغيير فى المناظر الطبيعية فنحن إذا نظرنا إلى الجنس البشرى وجدنا أنه لكى يستطيع أن يحول المجموعات الطبيعية من النبات والحيوان إلى مجموعات دون طبيعية أو شبه طبيعية كان على شبيه الإنسان HOMINID أن ينتهج أحد طريقين يتطلب أولهما القدرة على استنفاد مجموعة محلية من الحيوان أو النبات إلى درجة تحدث فى النظام الأيكولوجي المحلى تأثيرا يبقى فترات من الزمن كاحتمال استهلاك نوع معين من النبات بمعدل يفوق معدل قدراته على النمو والتكاثر، والأداة الثانية لإنتاج منظر متسم بالطابع البشري هى النار، والتى تحدث آثارا شتى كأداة تغيير محتملة فى أيدي أشباه الإنسان الأوائل فيما يتعلق مثلا بالإنسان المنتصب HOMO ERECTUS وجماعات العصر الحجري (٨) .

أعقب ذلك مرحلة الرعى واستئناس الحيوان وما صاحب ذلك من أيكولوجيا حياة الرعى، والقيام ببعض عمليات الزراعة البدائية.. ويرى العلماء أن اختيار الإنسان لطعامه من النبات كان يتم عن طريق التجربة، ويقدر أن عانى من الحيوانات الضارة التى تزعج صحته وراحته، لذلك كان ينتقى من بين النباتات ما لذ له طعمه ويحاول زراعته بطرق بدائية. (١٠)

وتوجد شواهد كثيرة لاستخدام البشر للنار وآثارها فى استراليا مثلا استخدام السكان الأصليون النيران لأغراض القنص وتهيئة الأرض للزراعة والاتصال وفى أوائل القرن التاسع عشر قدرت حرائق الإحراج بخمسة آلاف حريق فى السنة، وتحويل غابات الزان فى الجنوب إلى غابات تتحمل

الجفاف ويوجد انقسام فى الرأى عما إذا كان القناصون قد حافظوا على الطبيعة أو لم تكن لديهم الشعور بالمسئولية العامة (٩).

وهيات هذه المرحلة للإنسان تدعيم قدراته العقلية فيما يختص بتأملاته ودراساته للأحوال الطبيعية والظواهر البيئية- كما يصاحب هذه المرحلة أيضاً تحولات هامة من النواحي الحضارية والاجتماعية، كان من نتائجها أن بدأ الإنسان يكون بعض المجتمعات البدائية ويمهد إلى حياة الاستقرار خاصة حول الأنهار، وطرأت تحولات فى الأرض والمياه بصورة مفاجئة نظرا لاختلاف اقتصاد الرعي ونمط وأسلوب الحياة الرعوية.

وبدأ الإنسان يبحث عن كسائه من ناتج النباتات والحيوانات التى يستأنسها، واستعمل لرى زراعته مياه الأنهار التى كان يعيش حول ضفافها، وعمل على التحكم فى هذه الأنهار وتطور تقنيات الرى والتحكم فى المياه وحفظها كما حدث فى الحضارات النهرية بقدر ما سمحت به قدراته وتكنولوجياه، فأقام السدود والقنوات ثم شيد المساكن من مكونات البيئة المحيطة به لتحمية من الأحوال المناخية .

ثم اتسعت دائرة معرفته فى مجال حياة الحيوان والنبات وكذلك بالأحوال البيئية السائدة من حوله وبما كان هناك نمط من التكامل بين زراعة المحاصيل وتربية الماشية كما وجدت شواهد تؤكد ذلك فى الحضارات النهرية وأتاح ذلك للإنسان بعض الاستقرار فى البيئة .

وخلاصة القول أن العالم فى سنة ٥٠٠٠ ق.م. مثلاً كان قد تأثر بالتأكيد من حياة القناصين الجماعيين والزراع الأوائل غير أن طابعها كان خفيفاً ومؤقتاً على البيئة وأفلتت أماكن كثيرة من تأثيراتهم كالبهار مثلاً

وأسهمت المجتمعات النهرية إسهاما كبيرا فى التطور البشرى لا تزال
أصداؤه تتردد حتى اليوم.

وقد اكتشف الإنسان العجلة وسخرها فى أداء الكثير من أعماله، حيث
كانت تستخدم بكفاءة عالية فى عصور قدماء المصريين الذين صمموا
المركبات والعربات واستخدموا نظرية العجلة فى الكثير من الأعمال التى
أنجزوها ومن بينها بناء الأهرامات.

وفى أواخر القرون الوسطى صناعة البارود، واختراع البوصلة، وقد
ترتب على كشف البارود أن استطاعت بعض المجموعات البشرية إخضاع
مجموعات أخرى، كما أن اكتشاف البوصلة البحرية كان له نفس الأثر، إذ
يرتاد المحيطات ويحتل بلادا بعيدة مثل الهند وأندونيسيا وبذلك سيطرت
مجموعات بشرية على مجموعات أخرى فى شتى بقاع الأرض.

ومنذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وهو يتأمل النجوم والقمر
والشمس وهى أجزاء من البيئة بدأ يستخدم الأدوات فى النظر إلى تلك
الأجسام البعيدة جدا، فعندما بنى جاليليو التلسكوب البدائى ليرصد الكوكب
ويرى ما حوله من أقمار، رماه الناس بالجنون وسخروا منه، لكنه اكتشف أن
كوكب المشترى وهو أحد كواكب المجموعة الشمسية يدور حوله أربعة
أقمار، كما استنتج لأول مرة أن الأرض تعكس ضوء الشمس.

ثم عصر البخار، واستطاع الإنسان أن يكتشف القوى الهائلة التى
يمكن استغلالها نتيجة تبخير الماء، وبعد مدة بدأ رجال الصناعة يدركون
احتمال استخدام البخار فى أداء أعمالهم بدلا من قوة الإنسان أو الحيوان.

وعلى الرغم من كل السخرية التي قوبل بها اختراع جيمس وات، (حوالى ١٧٦٩م) وآلته البخارية البدائية، فإن جيمس وات كان حينئذ يقدم للبشرية عملاقا فى مرحلة الطفولة، غير فيما بعد معالم حياة الناس وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، فقد استخدم البخار فى أغراض متعددة، وقامت بذلك الثورة الصناعية، وبدأ الإنسان يهتم بتطوير تلك القوة المحركة الجديدة.

ثم اكتشف الإنسان الكهرباء، التى استغلت فى العديد من الأغراض واستطاع أن يرفع من مستويات معيشته ونوعية حياته وما ترتب على ذلك من تغير بيئي.

ثم فجر الإنسان بعد ذلك الذرة وغزا الفضاء بحيث استطاع النزول على سطح القمر واستخدم الأقمار المختلفة لشتى الأغراض فى المواصلات ونقل الإرسال التليفزيوني والتنبؤ بحالة الطقس لفترات طويلة ثم أرسل سفن الفضاء التى تكتشف الكواكب وتدور حولها وتصور جوانبها لأول مرة فى تاريخ البشرية، كما طور نوعيات الصواريخ والسفن التى تعود من الفضاء ومحطات الفضاء التى تدور بانتظام فى مدارات حول الأرض مما ظهر معه الثورة الاتصالية الهائلة التى حولت الكرة الأرضية كقرية واحدة وما استتبع ذلك من ظاهرة العولمة ومظاهرها المختلفة إلى غير ذلك من الإنجازات التى غيرت موازين علاقة الإنسان ببيئته ومقوماتها المختلفة والآثار التى ترتبت على المنجزات العلمية.

خامسا: عائد وآثار العلاقة بين الإنسان والبيئة:

تتنوع الطرق التي تغير بها المجتمعات البشرية العالم الطبيعي بغض النظر عن تأثير الفئات الاقتصادية التقليدية ومن ثم تأثير النشاط البشري في النظام الأيكولوجي ويمكن وصف بعض هذه الطرق والعمليات في:

(أ) التحريف DEFLECTION وهي طريقة لمنع التعاقب الطبيعي من تجاوز مرحلة معينة، وتعتبر النار أداة مثلى لأساليب التحريف حيث تؤدي إلى إنتاج مزيج مختلف أو نمط متباين وتؤدي إلى تحريف تطور النظام الأيكولوجي.

(ب) الإزالة OBLITERATION وترتبط بمناطق شبه جافة حيث يعد أحد عناصر العملية المعروفة باسم "التصحّر" وتنشأ الأيكولوجيا المحلية لتلك العملية من قطع الأشجار بكثافات تعجز النباتات عن إعالتها.

(ج) التدجين DOMESTICATION وهي عملية المواءمة الجينية للأنواع على أيدي البشر ويعني ذلك تغيير الجينات على نحو يكفل انتقال خصائص منشودة معينة إلى الأجيال التالية من النبات أو الحيوان المعني.

(د) التنوع DIVERSIFICATION والإنسان مسئول عن نقل الكائنات حول العالم طالما تنقل هو ذاته، وما يستتبع ذلك من نقل الأمراض، وتوجه أنواع شتى أدخلت عرضا في أجزاء من العالم لم تكن تنتمي إليها بصورة "طبيعية" كما نقلت قصدا أنواع أخرى إلى مناخات غريبة لأسباب عدة.

(هـ) الصون CONSERVATION وتستهدف أساسا إعفاء بعض مناطق من العالم من عمليات بشرية معينة كالمجتمعات الطبيعية، منع تجريف

الأرض الزراعية، منع صيد حيوانات وطيور معينة، ويتطلب ذلك مرحلتين رئيسيتين هما التشريع، الإدارة . (١١)

ويمكن تحديد هذه الآثار فى :-

(١) الآثار الاقتصادية:

أدت الثورة الصناعية وتحديث الأدوات والتكنولوجيا إلى تغييرات أساسية فى الإنتاج، حيث أدت إلى :

أ- زيادة الإنتاج. ب- تحين نوعية الإنتاج. ج- تخفيض تكاليف الإنتاج

ولذلك توافرت المنتجات الصناعية بأسعار زهيدة. ومن هنا أدى العلم إلى توفير السلع بأسعار رخيصة فى متناول الناس جميعا.

وقد ترتب على الثورة الصناعية قيام صناعات لم تكن معروفة من قبل، واندثار صناعات كانت مزدهرة، قبل إحلال القطارات محل عربات الكارو، وقد ترتب على انقراض تلك العربات انقراض صناعاتها والحرف التى كانت تقوم على صيانتها، وفى مقابل ذلك، قامت صناعات عديدة لخدمة السكك الحديدية مثل صناعة قضبان الحديد وصناعة الماكينات وعربات الركاب والبضائع .. كذلك قامت مهن متعددة لتيسير القاطرات وصيانتها وخدمة محركاتها، بالإضافة إلى ذلك نجد أن مرور السكك الحديدية فى أماكن معينة أدى إلى نقل المحاصيل بسرعة ويسر، فاستطاع الفلاح أن يعيش فى مزرعة تبعد مئات الكيلو مترات عن المدينة يزرع الفاكهة والخضروات لاستهلاك المدينة.

كذلك بدأت المدن والقرى تتمركز حول مسار السكك الحديدية، إذ أصبحت الشريان الذى يصلها بغيرها من المدن والقرى.

وظهور قاطرات الديزل والطائرات أحدثت آثارا أكثر فى حياة المجتمع، إذ أصبحت المسافات التى تستغرق وقتا طويلا تقطعها الطائرة فى ساعات عابرة بذلك الجبال والمحيطات ناقلات البضائع من بلد لآخر.

ومن حيث المصادر الطبيعية واستثمارها نجد أن المصادر الطبيعية تنقسم إلى:

- المصادر المتجددة : وهى ما تتجدد دوريا مثل المصادر النباتية والحيوانية فهى متجددة فى كل محصول أو فى كل جيل من الحيوانات، وكذلك مصادر المياه هى الأخرى مصادر متجددة، فالفرات ودجلة يجلبان حصيلة متجددة من المياه كل عام، وكذلك نهر النيل، ومن المصادر المتجددة أيضا مصادر الطاقة من الرياح أو من مساقط المياه.
- المصادر غير المتجددة: وهى المصادر التى تكونت فى فترة من الفترات ولا تتكون بعد ذلك، فحصىلة معدن من المعادن محدودة، وكلما استهلك جزء منها لا يحل محله جزء آخر، بل انقصت بمقدار ذلك الجزء. والبترول أيضا عبارة عن مصدر معدنى لا يتجدد.

وهناك ارتباط وثيق بين استغلال العلم لمصادر الثروة على اختلافها وبين تطور المجتمع نفسه، فاستغلال المعادن وأنواع الوقود المختلفة أدى إلى الثورة الصناعية التى غيرت صورة المجتمع وأن العلم توصل إلى استغلال

المصادر فى أغراض متعددة، فلم يعد البترول مثلا وقودا فحسب، ولكن منه تصنع الملابس والأدوية والمستحضرات الأخرى.

وبعد أن كان الإنسان يسئ استخدام المصادر المتوفرة لديه فتتضرب بسرعة، نجد أن العلم الحديث توصل إلى سبل عديدة لحسن استغلال التربة الزراعية والمصادر المعدنية وغيرها من الثروات (١٢) .

وأدى التطور العلمى والتكنولوجى إلى ظهور ما يسمى بتقسيم العمل والتخصص الدقيق ويوجد تشعبات تخصصية دقيقة فى كل مجال. وما ترتب على التكنولوجيا فى الصناعة والزراعة من آثار سلبية ككفايات المصانع وتلوث الهواء والتربة، والبطالة واختفاء مهن وحرف قد تكون تراثية وظهور أخرى لا يعتادها المجتمع غالبا (١٣).

وظهر الاهتمام باحترام العمل اليدوي بدلا من احتقاره ويتطلب هذا من الأخصائيين الاجتماعيين عند تعاملهم وتدخلهم مع عملائهم أن يغرسوا حب العمل اليدوى واحترامه، فلا ينظر الطفل إلى العامل أو الفلاح إلا نظرة احترام وإكبار، فلو لا أيدي الفلاحين التى يلطخها طين تربتنا الطاهرة لمات هذا الطفل جوعا، ولو قدر الطفل التعب الذى يعانى به الفلاح لكى يزرع القمح ويحصده لاحترام رغيغ الخبز ولم يبدد منه شيئا فى مأكله.

(٢) الآثار الاجتماعية :

تترتب على تقدم العلوم وتطبيقاتها، آثار اجتماعية كبيرة، على الأسرة والقرية والمدينة، وكذلك المجتمع ، ومن أمثلة ذلك تغير النظام الأسرى فى المجتمع حيث الأسرة منذ مئات السنين كانت وحدة مكتفية اكتفاء

ذاتيا، تقوم بكل وظائفها، فالتماسك بين أعضائها كان قويا ، إذ كثيرا ما كانت الأسرة تعيش فى بيت واحد يضم ثلاث أجيال من أعمام وأخوة وأبناء وكانت هذه الأسر تقوم بإنتاج الغذاء من الحقل وتربية الحيوانات والطيور، كما كانت غالبا تجهز الكساء من صوف الحيوانات وغيرها، وكان التعليم للأبن والأبنة جزءا رئيسيا من وظائفها، كما أنها كانت تقوم بدورها فى الترفيه وغير ذلك من الوظائف كما تصورها الأسرة الممتدة.

وبظهور المجتمعات الصناعية نتيجة للتطور العلمي، ظهرت أسرة صناعية نووية، تعيش فى مسكن محدود نسبيا كشقة فى عمارة وعدد أفرادها قليل نسبيا، وتعتمد فى غذائها وكسائها وتعليم أولادها على مؤسسات اجتماعية قامت لهذا الغرض، ثم زاد الإنتاج ولم يتمكن السوق من امتصاص الفائض، كما ان العلاقات الأسرية نفسها لم تعد من القوة فى الأسرة الصناعية مثلما هى عليها الأسرة فى المجتمع الزراعي.

وازداد حاجة المجتمع إلى المنظمات والتنظيمات التى من خلالها يمكن تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية .

إن التوسع فى استخدام التكنولوجيا فى العمل وإحلالها محل المهارة الشخصية قلل من شعور الإنسان بأهميته وقدرته على الابتكار والتجديد وزاد من إغفال العنصر البشري فى العمل مما يفقد الموارد الإنسانية (٤٠، ١٤ : ١٥) .

أدت العلوم إلى تطوير حياة المدينة والقرية على حد سواء من حيث سبل المواصلات المختلفة ووسائل الاتصال سواء كانت بواسطة التليفون أو البريد أو الصحف والإذاعة والتلفزيون والفاكس والتلكس وغير ذلك من

الوسائل، وقد انتشرت الكهرباء واستخدمت فى الإضاءة والمصانع ووسائل المواصلات فدخلت كل بيت تقريبا، ولا بد أن يتعلم المواطن كيف يستخدمها ويسيطر عليها ويتقن شرها (١٥) .

كما أدى تطور وسائل الاتصال والنقل إلى تقوية الحكومات المركزية إذ عن طريق تلك الوسائل تستطيع الحكومات الاتصال بالمناطق النائية وتوفر لها الرعاية والأمن والخدمات، وقامت تلك الحكومات بمسح ودراسة الإمكانات والمصادر الطبيعية وخططت لتنميتها، وكذلك بدأت فى دراسة السكان وتنظيم الهجرة وتعمل على التخطيط السكانى، والوسائل التى تؤدى إلى رفع مستويات حياة الناس، وأصبح واجبا على الحكومات توفير التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وأمن المواطنين.

كما أدى التطور فى وسائل النقل والاتصال إلى تطور المجتمع الدولى بدرجة كبيرة فقد أصبح العالم بفضل الطائرات والراديو والتليفزيون والأقمار الصناعية والإنترنت التى تنقل الأخبار والصور يختلف كثيرا عن الماضى .. فالحدث الذى يحدث فى أقصى أنحاء الأرض يذاع على الناس ويسمع فى كل مكان فى لحظة إذاعته.

كما ان تطور العلوم والوسائل الصحية والصناعية أدى إلى أن تتعاون دول العالم أكثر من أى وقت مضى، فالوباء الذى يجتاح دولة من الدول أصبح يهتم دولا تبعد عنها آلاف الكيلومترات، ولا بد لها من أن تتعاون للقضاء عليه وإلا مهددها نتيجة سرعة الانتقال بالوسائل الحديثة من وإلى أى مكان، وتوجد شواهد دولية عدة تؤكد ذلك فى العصر الحاضر.

إن زيادة توثيق علاقة التكنولوجيا بالعلم أحدثت تغييرات بيئية واجتماعية واهتزاز لدور الفرد في المجتمع وأهمية متزايدة للعقل والتفكير البشرى واعتبر أساسا لثروات الأمم (١٦) وما نجم عن ذلك من الآثار والخسائر الناجمة عن هجرة العقول والكفاءات خارج مجتمعاتها (أنظر بالتفصيل (١٧) .

وقد ترتب على التقدم العلمى أن عرف الإنسان أسباب الكثير من الأمراض وتمكن من الوقاية منها ومحاربتها، كما أن العلم أدى عن طريق تحسين نوع الغذاء والدواء وكذلك عن طريق تحسين المسكن ومياه الشرب وتصريف الفضلات إلى أن أصبح معدل العمر أحسن مما كان عليه فى أى وقت مضى، ونتج عن ذلك ارتفاع كبير فى معدل الزيادة فى السكان فى مختلف أنحاء العالم، نتيجة قلة وفيات الأطفال من جهة وارتفاع معدل النمو من جهة أخرى.

وعرفت مسببات الأوبئة واختراع الأمصال الواقية منها، فالدفترية وشلل الأطفال تصبح فى وقتنا الحاضر من الأمراض التاريخية التى ليس لها أثر يذكر.

ومن ناحية أخرى ، فقد أدى التطور العلمى إلى بعض الظواهر التى تهدد صحة الناس، فقد انتشرت المصانع فى كل مكان وتصاعدت منها غازات كثيرة وسامة ومضرة بالصحة، كما أن وسائل النقل الحديثة مثل السيارات قد لوثت أجزاء المدن بغازات أول وثانى أكسيد الكربون.

وقد أدى العصر الذرى، وما ترتب عليه من ظهور مشكلات لا بد للعلم أن يواجهها من حيث المحافظة على أرواح الناس من ازدياد التلوث وازدياد النشاط الإشعاعي.

كما أن الحياة فى المجتمعات الصناعية أثرت على صحة الناس بصورة أخرى، وهى التأثير على صحتهم النفسية، فالأمراض النفسية أكثر انتشارا فى المجتمعات الصناعية، كما تنتشر الجرائم والانحرافات المختلفة، لذلك كان على العلم أن يقدم من الأبحاث والوسائل ما يعمل على تحسين مستويات الصحة النفسية للناس (١٨) .

كما أدت التكنولوجيا إلى قلق الأباء على مستقبل أبنائهم، وعدم قدرة الأباء على تعليم أبنائهم التكنولوجيا اللازمة لأصحاب الأعمال مستقبلا.

. فضلا عن ظهور الازدواجية التكنولوجية نتيجة للاستخدام غير المتوازن للتكنولوجيا فى الدول النامية حيث الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل إلى التقليد والمحكات والفهم الخاطئ للتحديث فى المجتمعات النامية (١٩) .

(٣) الآثار الثقافية والقيمية:-

ومن أهم هذه الآثار القضاء على الخرافات حيث من أهم آثار العلم تلك التطورات التى طرأت على تفكير الإنسان ومعتقداته وقيمة نتيجة تطور الفكر وتقدم الأسلوب العلمي.

كان الإنسان فى الماضى لا يعرف تفسير الكثير من الظواهر التى تحيط به، ولذلك نسب الأمراض إلى السحر وكساد المحصولات إلى الأرواح

الشريرة، وأن فيضان النهار فى أوقات منتظمة كان يعزى إلى أسباب مجهولة، وقد فسر الرعد والبرق بغضب الآلهة.

وكان الإنسان يخاف من بعض الظواهر كالخسوف والكسوف على اعتبارهما تنبئ بالفاجعة وكم من خرافات ربطها ببعض الحيوانات أو الأرقام، كما أن علاج الأمراض فى كثير من المجتمعات كان بطريقة كتابة الكهنة أو بقص الهواء بمقصات لقطع الأرواح الشريرة .. هذه وغيرها كانت صورة من الخرافات التى تسود تفكير الناس فى الماضى، وقد يكون بعضها ما زال فى بعض المجتمعات فى الوقت الحاضر ولكنها نادرة.

ولقد كان من آثار العلم أن أثبت عدم صحتها وأوجد التفسيرات الصحيحة للظواهر، فالكسوف والخسوف ظاهرتان تنشآن عن تحركات الشمس والقمر والأرض.. كما أن فيضان الأنهار يأتى من انصهار الجليد فى بعض الحالات أو من الأمطار الغزيرة عند منابعها .. والأمراض على اختلافها لها مسببات من الكائنات الدقيقة أو من الطفيليات أو أسباب فسيولوجية أو غيرها من الأسباب ووجد العلم تفسيراً للبرق والرعد .. وبذلك قضى على الخرافات والسحر الذى كان سائداً فى الماضى (٢٠) .

كما أدى التطور العلمى والتكنولوجى السريع إلى تفكك العلاقات الاجتماعية، وضعف التعاون كقيمة اجتماعية بين الناس، التواكلية والسلبية (٢١) .

وساعد العلم الحديث الإنسان أن يتمسك بالوصول إلى الحقيقة العلمية على أساس من الملاحظة والبحث - ويندر أن نجد شخصاً متقفاً ينفى أهمية التثبت من الحقائق بالطرق المختلفة.

إن تقدير البشر للبيئة من المسائل الجوهرية وترتبط بالقيم الإنسانية وأدى ذلك بدوره على حد تمييز سيمونز SIMMONS إلى ظهور أشكال سياسية واقتصادية معينة وربما تمثل ثلاث نظريات متميزة بشأن قيمة الطبيعة :

١- مذهب اعتبار الإنسان غاية الكون ANTHROPRCENTRISM وتساند هذه النظرية الرأسمالية وكذلك النظم القيمية المادية ففي الطبيعة غير البشرية تعتبر جميع القيم قيما وسيلية تتوقف على مدى إسهامها في القيم البشرية وبذلك تصبح الطبيعية إما موارد أو لا موارد غير ذات قيمة.

٢- مذهب التلازم INHERENTISM تسلم هذه النظرية أن مفهوم القيمة نفسه مفهوم إنسانى وأن أى إسناد له إلى الطبيعة إنما يتوقف على الوعى البشرى والإنشاءات التى يصنعها ومع ذلك فإن عقولنا بإمكانها أن تتكيف لحقيقة أن بعض القيم الماثلة فى الطبيعة قيم ليست مشتقة من البشر بل من الطبيعة فى حد ذاتها.

٣- مذهب الباطنية INTRINSICALISM

وتعترف هذه النظرية بأن بعض القيم الماثلة فى الطبيعة مستقلة عن القيم الإنسانية وعن الوعى البشرى ذاته وللبيئة قيمة ملازمة لا تمت بصلة أو شئ يتعلق بالبشر.

وفى الوقت الحاضر يعتبر المذهب والنظرية الأولى هى النموذج السائد ويميل معظم البيئيين إلى المذهب أو النظرية الثانية بينما المذهب

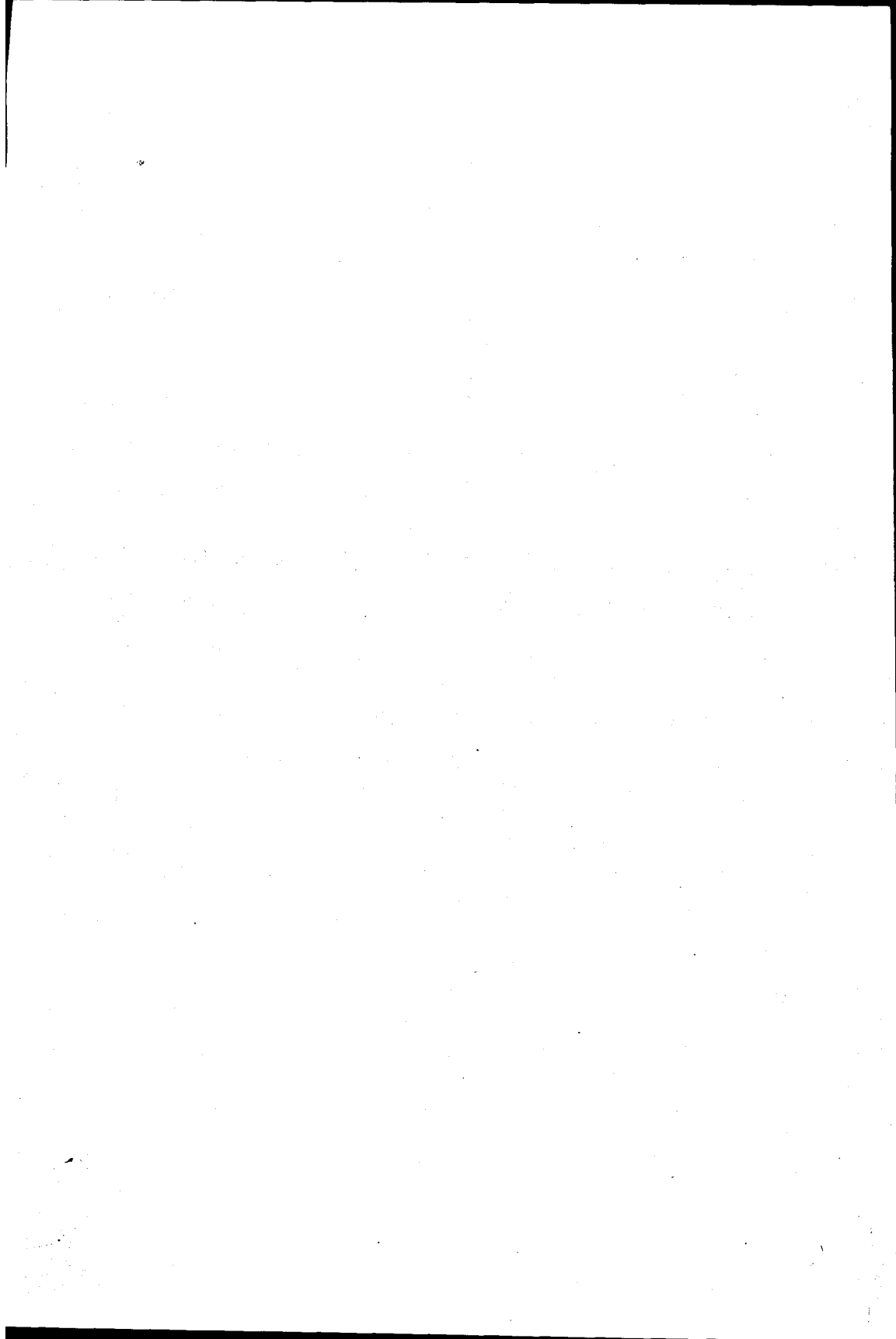
الثالث يقتصر على أنصار حركة الأيكولوجيا العميقة DEEP ECOLOGY
(٢٢). MOVEMENT

ولأهمية العلاقة بين الإنسان والبيئة، ودراسة الإنسان قيمه وسلوكه،
ونتيجة لآثار وعائد العلاقة بين الإنسان والبيئة جاء دعوة جيرمين C.
GERMAIN إلى أهمية وضرورة مراعاة الخدمة الاجتماعية للمتغيرات
الأيكولوجية البيئية عند ممارسة الخدمة الاجتماعية (أنظر ٢٣) .

وبذلك فإن أى خلل قد يطرأ على التوازن البيئي يعتبر عائدا للنشاط
والتفكير الإنساني وأن أى تغير أو خلل يؤثر على الإنسان فى البيئة والتنمية
حاضرا ومستقبلا.

كما يعكس هذا الخلل بشكل أو بآخر أن الإنسان ليس كائننا مخططا لا
يفكر فى مستقبله، باعتبار التخطيط والتفكير من السمات المميزة للإنسان
والإنسانية.

فكيف يمكن الحفاظ على البيئة وصيانتها وفى نفس الوقت استثمار
مواردها فى توازن دون خلل؟



المراجع

(١) أنظر :

- عبد العزيز سليمان : مرجع فى التعليم البيئي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، تونس، ١٩٨٨، ص (١٧٣).
- أحمد زكى بدوى ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، بيروت ، ١٩٧٧، ص ص (١٣٥-١٣٦).
- نخبة من الأساتذة : الإنسان والبيئة، قسم علم النفس، جامعة المنصورة، ٢٠٠٠، ص ص (٤-٣).

(٢) أنظر :

- أحمد زكى بدوى: مرجع سابق ، ص (٢٦).
- نخبة من الأساتذة: مرجع سابق ، ص (٤) .

(٣) المرجع السابق : ص (٦).

(٤) المرجع السابق : ص (٧)

(٥) المرجع السابق : ص ص (١٠-١١).

(٦) المرجع السابق : ص ص (٨-٩).

- (7) W.I. Thompson, *Imaginary Lasdscapes, Making worlds of Myth and Science*, New York, Martin Press, 1989.

(٨) إيان ج. سيمونز: البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة السيد محمد عثمان ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٢٢، يونيو ١٩٩٧، ص ص (١١٥-١١٦)

(٩) المرجع السابق : ص ص (٢١-٢٢).

(١٠) أنظر بالتفصيل :

- المرجع السابق.

- نخبة من الأساتذة مرجع سابق.

(١١) إيان ج. سيمونز : مرجع سبق ذكره، ص ص (٨٣-١٠٢).

(١٢) أنظر نخبة من الأساتذة : مرجع سبق ذكره، ص ص (٧-١١).

(١٣) طلعت مصطفى السروجي: الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيا في الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة في الريف، المؤتمر العلمي الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

- (14) Leon C. Megginson, *Personnel A behavioral Approach to Adminstration*, N.Y., Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 1972, p.p.(14-15).

(١٥) أنظر بالتفصيل : نخبة من الأساتذة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (١٦-١٧).

(١٦) طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره، ص ص (٢٩-٣٠).

(١٧) رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ١٩٨٤، ص ص (٤١٦-٤١٧).

(١٨) نخبة من الأساتذة: مرجع سبق ذكره، ص ص (٢١-٢٢).

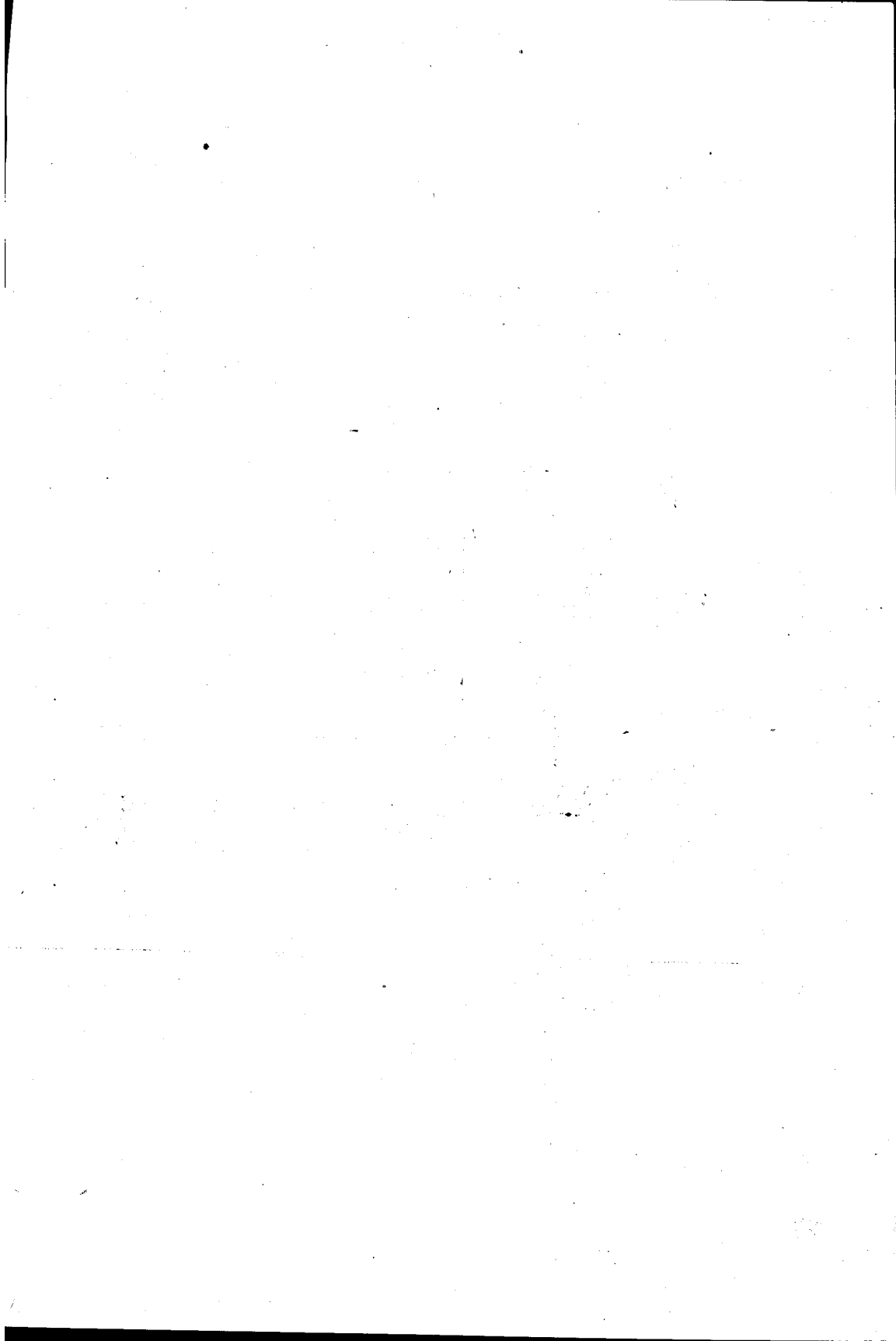
(١٩) طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره، ص (٣٨).

(٢٠) نخبة من الأساتذة : مرجع سبق ذكره ، ص (٢٣).

(٢١) طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره.

(٢٢) إيان ج. سيمونز : مرجع سبق ذكره، ص ص (٢٤٩-٢٥٠).

(23) Carel B. Germian, Space: An Ecological Variable in Social work Practice, Social Case work, November, 1978



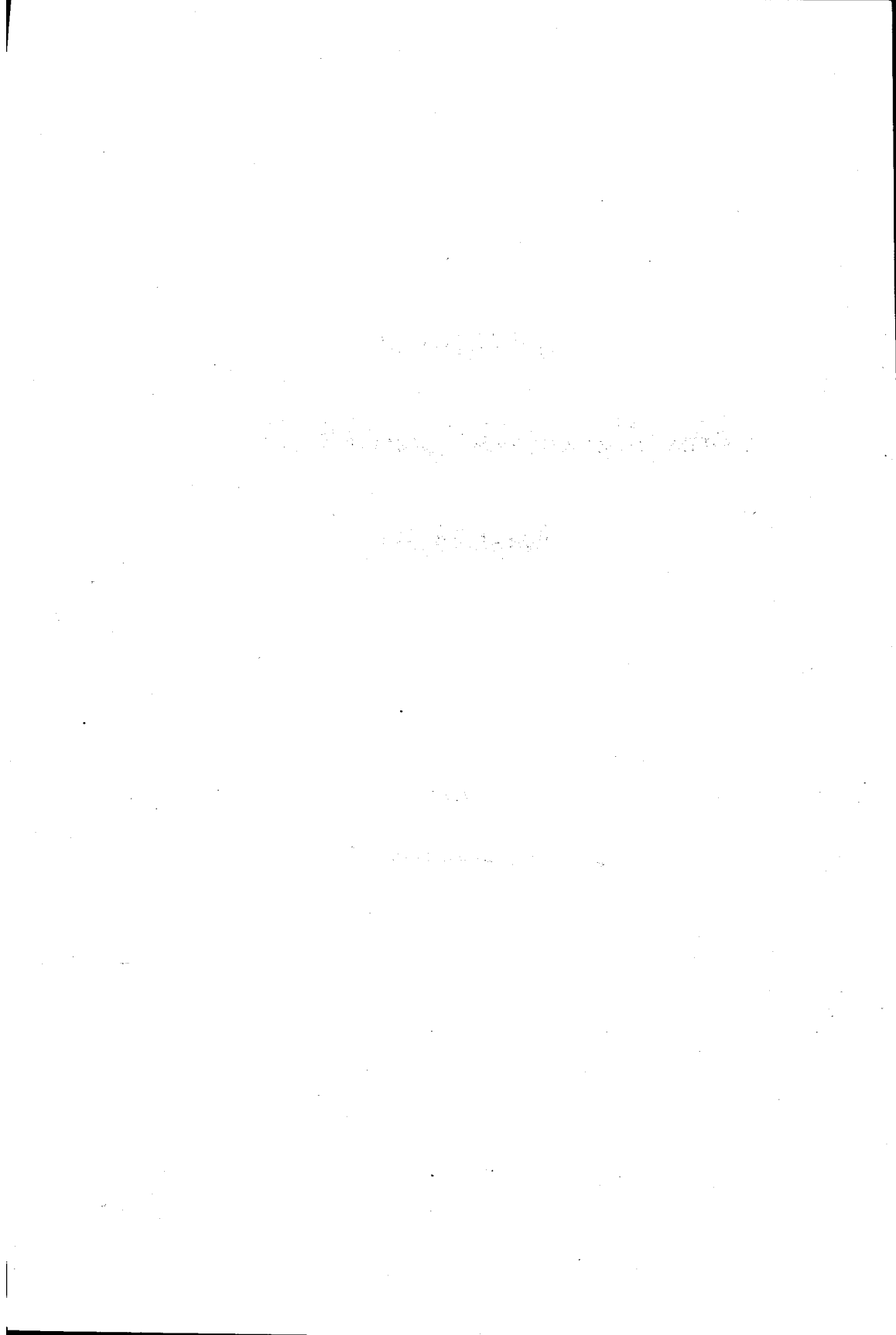
الفصل الثاني

العلاقة بين التنمية والبيئة

نظرة تحليلية

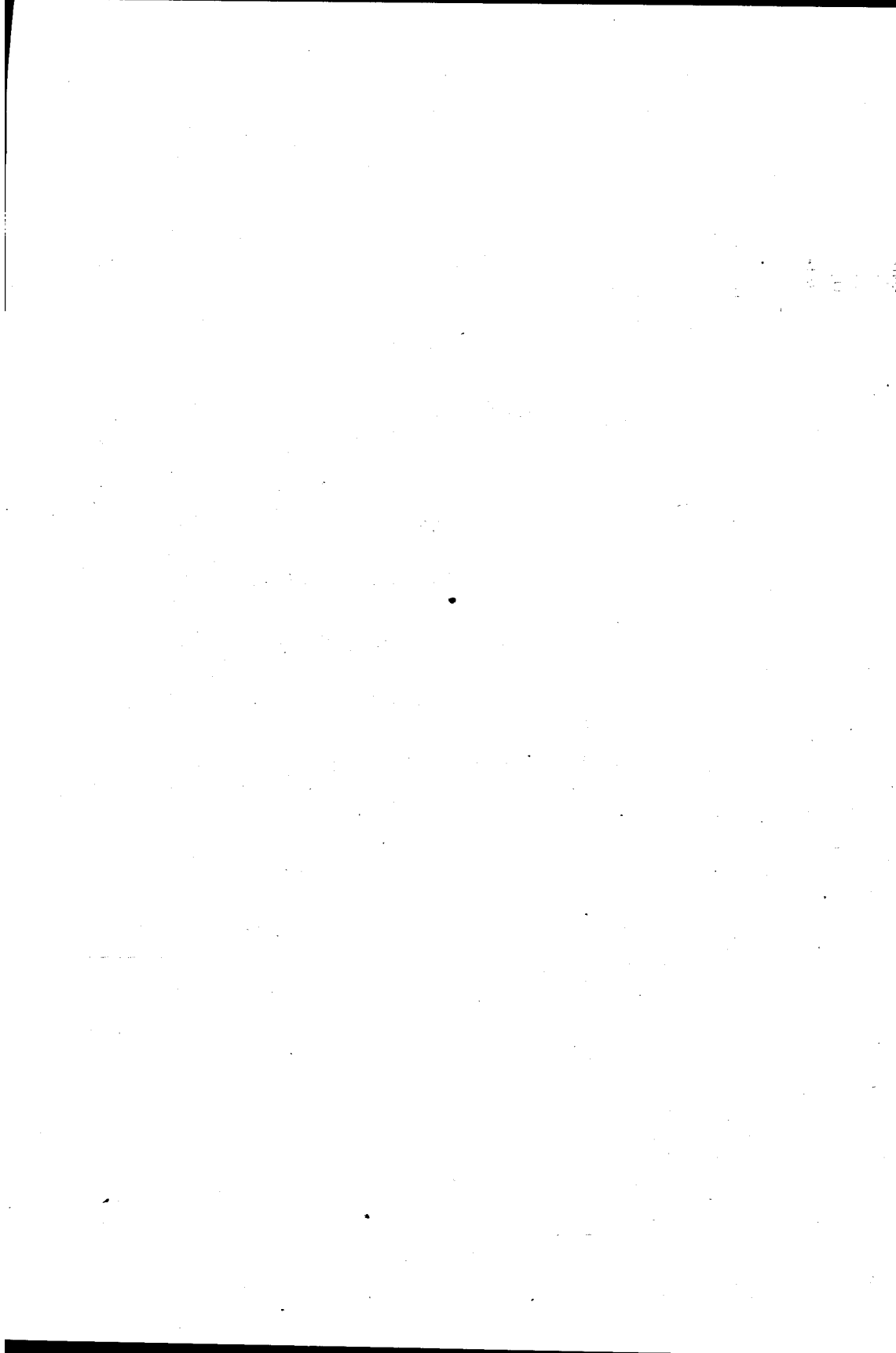
إعداد

أ.د/ طلعت مصطفى السروجي



محتويات الفصل

- أولاً : متطلبات عملية التنمية .
- ثانياً : العلاقات بين التنمية والبيئة .
- ثالثاً : التنمية المتواصلة أو المستدامة .
- رابعاً : التنمية ومشكلات البيئة .
- خامساً : أساليب التوفيق بين التنمية ومشكلات البيئة .



أولاً : متطلبات عملية التنمية :-

تتطلب عملية التنمية بالضرورة استخدام المزيد من الموارد الحقيقية "العمل ورأس المال والأرصدة" بصورة لا تحدث خلل في التوازن البيئي أو تدهور في موارد الطبيعة بما يؤثر على حاضر التنمية ومستقبلها .

ومن ثم فإن النشاط الإنساني لإحداث التنمية يتطلب بالدرجة الأولى التدخل في البيئة باستخدام مواردها المختلفة بهدف إحداث التوازن أو استعادة هذا التوازن البيئي الطبيعي .

وتتطلب كذلك عملية التنمية حساب وتقدير النشاط الإنساني وآثار استخدامه للموارد حاضراً ومستقبلاً ومن ثم فإن تقدير استخدام الإنسان لموارد البيئة الطبيعية من خلال التخطيط لإحداث التنمية مطلباً أكثر إلحاحاً لاستمرارية التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية بدلاً من تدهور ونفاذ بعض الموارد الطبيعية اللازمة لمسيرة ومستقبل التنمية.

ومن ثم فإن الاعتماد على مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة من المتطلبات الأكثر إلحاحاً في العصر الحاضر الذي يشهد خللاً وتدهوراً في التوازن البيئي.

أن تقدير عائد وآثار الأدوات والتكنولوجيا التي يستخدمها الإنسان لإحداث التنمية قبل استخدامها من المطالب الهامة تداركاً لآثارها السلبية على البيئة ، والتفكير في التكنولوجيا المضادة لهذه الآثار السلبية أن تعتمد التنمية القابلة للاستمرار Sustainable Development بدرجة كبيرة على الحدود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتقنية الراهنة والنظم الاجتماعية التي

تتحكم فى الموارد البيئية ومقدرة المحيط الحيوى للكرة الأرضية على امتصاص آثار النشاطات البشرية (١)

يجب ألا تركز التنمية فى غاياتها على المشكلات البيئية فقط التى تتجم عن الخلل البيئى والآثار السلبية لأنشطة تفاعل الإنسان مع البيئة ، وتتجاهل الارتقاء بالإنسان ونوعية الحياة والقيم الإنسانية باعتبار الإنسان غاية التنمية حتى لا تنشأ الجهود وبذلك يجب التوفيق بين التنمية ومشكلات البيئة وإيجاد الأساليب التى تحقق درجة عالية من التوافق يعتبر مطلبا من متطلبات التنمية فى العصر الحاضر .

ثانيا : - العلاقة بين التنمية والبيئة :-

إن العلاقة بين التنمية والبيئة علاقة متبادلة فالتنمية لا تحدث من فراغ وإنما تعتمد على مدخلات بيئية يلعب التخطيط دورا حيويا وهاما فى حسن استثمار وتوجيه هذه المدخلات.

كما أن عائد التنمية ومخرجاتها تحدث تغييرا فى البيئة قد يكون مرغوبا ومستهدفا أو له آثار سلبية ومشكلات تؤدي إلى تدهور البيئة وليس التنمية الحقيقية فى نوعية الحياة Quality Of life .

ومن أهم المشاكل البيئية هى تلك المتعلقة بتدهورها وتلوثها ولو أن الحياة تسير سيرها الطبيعى بدون تدخل الإنسان المكثف لتنمية موارده من أجل زيادة إنتاجيتها وتسهيل سبل الحياة وزيادة مستويات الرفاهية بالقدر الذى نشاهده حاليا لقلت المخاطر المرتبطة بتلك المشاكل .

بل لو أن التنمية تسير بمعدلات مثلى لتمكنت البيئة نفسها من امتصاص آثار تدهورها وتلوثها التى تصاحب الكثير من مشروعات التنمية ولكن ازدياد معدلات التنمية وعدم اكتفاء الإنسان بقدر من السلع والخدمات يكفى لمسيرة الحياة ، بالإضافة إلى تزايد معدلات الزيادة فى أعداد السكان باطراد جعل معدلات تراكم النفايات بمختلف أنواعها الصلبة والسائلة والغازية أكبر مما تستطيع البيئة أى المحيط الحيوى للأرض امتصاصه بطريقة تلقائية .

كما أدت التقنية الحديثة إلى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وسريعة ، وبالتالي تزايد الإنتاج كما أنها أدت إلى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وسريعة ، وبالتالي تزايد الإنتاج كما أنها أدت إلى زيادة وفورات الحجم والوفورات الخارجية التى أدت الاندفاع نحوها إلى زيادة تلوث البيئة وتدهورها لدرجة قلت معها مقدرة البيئة على امتصاص الكميات المتزايدة من ملوثات البيئة ومسببات تدهورها.

أضف إلى ذلك أن سوء تخصيص الموارد واستخدامها بطريقة جائزة أدى إلى تدهور البيئة المتمثل فى استنزاف بعض الموارد ونضوب الأخرى ، وقلل إنتاجية الأرض وزاد التصحر على حساب التربة الخصبة وأثر سلبا فى الحياة البرية كما أدى إلى تدهور الممتلكات العامة للبشرية . وهذا ما أحدث المشاكل البيئية التى أصبحت تهدد حياة الإنسان فى هذا الكوكب وتقلل، مع مرور الزمن ، من نوعية الحياة .

فمن المهم جدا أن نلتزم بحل مثل هذه المشاكل البيئية أفرادا ومجتمعات ودولا ، ليس لأننا مهددون بالانقراض ولكن إذا لم نتفهم ماذا

تفعل بنا البيئة فمن المحتمل أن يحدث لنا ما هو أسوأ من الانقراض ، وهو التدهور المتصاعد لنوعية الحياة.

ومما يزيد آثار المشاكل البيئية تعقيدا هو انتشارها وعدم انحصارها في مكان واحد مما يجعلها تمتد إلى آخرين سواء كانوا أفرادا أو مجتمعات أو دولا أو العالم بأسره .

فالإنسان لا يلوث هواءه الخاص به أو مياهه أو تربته وإنما يلوث أيضا هواء الآخرين ومياههم وتربتهم . وذلك لأن الغلاف الجوى متصل ، ومصادر المياه مرتبطة ببعضها البعض مما يجعل تلوث الهواء والمياه يخترق الحدود الجغرافية لا يعترف بحقوق الملكية المحلية منها والدولية . (١٢٣، ٢ - ١٢٤)

ومن هنا فالعلاقة بين التنمية والبيئة علاقة متصلة وثيقة لا تعرف حدودا جغرافية ولكن تتطلب توازنا بين هذه العلاقة وحساب مردودها وتوقع آثار هذه العلاقة ومن ثم التخطيط لإحداث دينامية متوازنة في العلاقة بين التنمية والبيئة وتحديد المسئول عن حدوث التنمية للمحافظة على البيئة وتوازنها دون تدهور أو تعديل أو تبديل يؤثر سلبا على البيئة لضمان استمرارية التنمية وتواصلها مع الأجيال المقبلة من خلال المحافظة على موارد البيئة وتدعيم قدرتها على امتصاص التلوث وتصحيح الوضع والتوازن البيئي للمحافظة على مستقبل البشرية .

ثالثاً :- التنمية المتواصلة أو المستدامة :-

تعتبر التنمية المتواصلة محورا أساسيا لمستقبل البشرية ، وكمفهوم أخذ في الاتساع والانتشار فى السنوات الأخيرة وتتبته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها فى بعض الدول .

وترتبط التنمية المتواصلة بالإنسان الذى يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجيهها لصالحه ، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التى يقوم بإدارتها والواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يعيش فى إطاره ، وعائد أنشطته فى أبعاد هذا الواقع إيجابيا أو سلبيا .

ويتوقف قوة ورجة ونوعية هذا العائد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الإنسان فى المجتمع والبيئة التى يعيش فى إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة ، أو تلك التى يمكن إتاحتها مستقبلا من خلال استراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد ، والتى تحقق التوازن البيئى المنشود .

إن التنمية لا تحدث فقط من أجل الجيل الحالى ولكن يجب أن تنطلق من حاضر تنموى إلى مستقبل أكثر معدلات فى التنمية .

ويرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالتخطيط لحدوث التنمية من أجل حاضر وواقع أكثر ارتباطا بحاجات الإنسان ومستوى معيشى ودرجة

ومستوى من الرفاهية تتوافق مع إنسانية الإنسان ومستقبل أكثر إشراقا فى مقابلة حاجاته ومستوى أرقى من المعيشة والرفاهية .

ومن ثم تتسم التنمية بالتراكم المستمر ويتوقف كل ذلك على قدرات وطاقات الإنسان وأنشطته وجهوده فى حسن استثمار إمكانات المجتمع، وإحداث التوازن المنشود بين جهوده المتعددة والبيئة . (٣ ، ٢٢١)

(١) - مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة :

تتعدد مفاهيم التنمية المتواصلة ولا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم بالرغم من الاتفاق على التركيز على الإنسان والتوازن البيئى بين أنشطته وجهوده والبيئة بوقائعها المختلفة ، وقد يرجع التباين فى تحديد المفهوم إلى:-

- ١- اختلاف أساليب تحقيق التوازن البيئى .
- ٢- تباين تخصصات واهتمامات أصحاب المفاهيم .
- ٣- تباين أو عدم وضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد أو حتى غيابها فى بعض المجتمعات .
- ٤- غياب بعض المفاهيم المرتبطة وعدم وضوحها مثل المفاهيم البيئية ، تكامل الإطار البيئى ، الإدراك والضمير البيئى .

وتتحدد التنمية بأنها ^(٤) التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للمواد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئى كمحور ضابط لها ، ذلك

التوازن الذى يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعى البيئى والذى يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحافظ على تكامل الإطار البيئى من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التى تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تميمتها فى نفس الوقت .

كما يمكن أن نحدد التنمية المتواصلة أو المستدامة بأنها " أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئى بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارده البيئية المتاحة والتى يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان فى المجتمع حاضرا ومستقبلا . (٥ ، ٢٢٢)

وينتضح من خلال عرض المفهومين السابقين أن التنمية المتواصلة أو المستدامة تعتمد على :-

١- تخطيط فعال للموارد المجتمعية المتاحة والتى يمكن إتاحتها وينتضح من خلاله إدارة فاعلة ومنظمة لاستخدام أنسب الأساليب لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى للانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر أفضل من خلال فترة زمنية محددة .

٢- تحقيق التوازن البيئى المنشود بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة التى يعيش فى إطارها ، وتحدد الآثار الإيجابية والسلبية لجهود الإنسان فى البيئة ، وتدعيم الإيجابية والتغلب على السلبية التى تحدث خلل فى التوازن البيئى ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة خاصة

الطبيعية بصورة تؤثر على التوازن والتكامل البيئي ومستقبل التنمية في المجتمع ومن ثم تواصل واستمرارية التنمية .

٣- وجود استراتيجيات محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى ، وترتبط هذه الاستراتيجيات بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تنبثق من استراتيجيات عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن البيئي الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية في المجتمع .

٤- إدارة فاعلة للمنظمات البيئية التي تمكن وتساعد الإنسان على حسن استثمار وتنظيم وتنمية استخدامه للموارد البيئية وعدم استنزافها بصورة تحدث خلاا بيئيا يؤثر على حاضر ومستقبل التنمية ومن ثم تواصلها واستمراريتها .

(٢) - فلسفة التنمية المتواصلة : (٧، ٢٢٢-٢٣٣)

تعتمد التنمية المتواصلة على فلسفة أهمها :-

١- أن للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضرا ومستقبلا ، في إطار تنمية حقيقية .

٢- ليس من حق الإنسان في المجتمع تبيد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضرا مما يؤثر على التوازن البيئي المنشود بين جهوده وأنشطته والبيئة التي يعيش في إطارها ، ومن ثم استمرارية التنمية ومستقبلها .

- ٣- يتوقف استمرارية وتواصل التنمية فى المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد وثرواته ، ومن هنا فيجب التركيز على التنمية البشرية فى المجتمع كمدخل أساسى وضرورى لإحداث التنمية المتواصلة أو المستمرة ، باعتباره طاقة مجتمعية ومحور عملية التنمية لا تتم إلا به . ولا هدف لها سواه ، وهو الذى ييسر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لإحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية التى تسهم فى بقاء المجتمع وتنميته واضطراد تقدمه .
- ٤- ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيات بها وتأمين التوازن البيئى الطبيعى من حيث عمليات البناء والهدم .

(٣)- عناصر التنمية المتواصلة وركائزها :-

تتحدد العناصر الرئيسية للتنمية المتواصلة فى ثلاث عناصر متفاعلة

وهى :-

١- ثروة بشرية .

٢- ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة .

٣- ثروة طبيعية .

ونتيجة التفاعل بين هذه العناصر هى التنمية التى تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة ، وإذا حدث أى خلل أو نقص فى إحدى هذه المكونات الثلاثة فلم تعد هناك تنمية لأنه لو زاد المال اليوم واستنفذت الطبيعة فسوف ينقص المال غدا. (٧ ، ١١)

والحقيقة فى هذه العناصر أن الإنسان هو الذى يقود ويوجه هذه العناصر مما يستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر .

ويستنبط مما سبق أن أهداف التنمية المتواصلة أو المستدامة تتركز على :-

- ١- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعا على المدى البعيد .
- ٢- وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى يحقق العدالة بين الأجيال .
- ٣- تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة .
- ٤- ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة ^(٨) .

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة فى الركائز التالية : (٩)

١- الاستدامة أو الاستمرار :-

بمعنى أن التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الآباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطاء والمياه نقية والهواء نظيفا .

٢- الديمقراطية :-

يجب أن تعتمد التنمية على ديمقراطية حقيقية تمثلها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء ، ولا يجوز اعتبار آخر أن يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا بحتة أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها .

٣- المشاركة الشعبية :-

فإذا أريد للناس أن يتمكنوا من تحقيق التنمية فلا بد أن تكون لديهم سلطة ولا بد أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في إطار مجتمعاتهم المحلية، و ينبغي أن يشارك الناس ليس فقط في العمل المادي الذي تتطلبه التنمية بل في التخطيط وفي تحديد الأولويات لأن مفتاح التنمية هو المشاركة .

٤- القيم :-

فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هي الأساس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين ، والقيم الجمالية والإنسانية ، والقيم التي تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية ، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصيلة :

(٤) - مستويات التنمية المتواصلة :-

أن التوازنات فى البيئة الطبيعية ترتبط بالكَم الهائل من الأنظمة البيئية الطبيعية باختلاف أحجامها ومواقعها . فالكل على سطح هذه الأرض داخل الغلاف الحيوى المحيط بالكرة الأرضية متوازن مستقر مرتبط بهذه التوازنات على اختلاف المستويات المحلية والعالمية .

ومعنى ذلك أن مستويات التوازن الإقليمى للبيئة الطبيعية تمتد وتتشابك مع التوازن البيئى وبالتالى فإن استراتيجيات تنمية موارد البيئة المحلية التى تتخذ التوازن البيئى محورا لها لا تتم بمعزل عن استراتيجيات التنمية الإقليمية والدولية والعالمية بل تتكامل معها . (٤ ، ٨٨-٨٩)

ويستتبط من ذلك حقيقة واقعية أن استراتيجيات التنمية المتواصلة أيا كان مستوى هذه التنمية محليا أو إقليميا أو قوميا لا تتم بمعزل عن مثيلاتها الدولية أو العالمية حتى بالمجتمع الواحد المستوى المحلى يتأثر بنظيره الإقليمى والقومى ، حيث تتشابك وتتداخل هذه المستويات وتتأثر بها أيا كان مستويات تدرج هذا التوازن بدء بالمشروع التنموى على المستوى المحلى .

ويؤكد ذلك ما أحدثته وتحديثه وستحدثه العولمة ، من منطلق اللاحدود وتغير مفهوم الفواصل الجغرافية الإدارية وحتى الطبيعية منها .

(٥) - متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة :-

تحتاج التنمية المتواصلة أو المستدامة إلى عدد من المتطلبات الضرورية في المجتمع والتي يمكن أن تتمثل في :-

بناء استراتيجيات وخطط تحقق أهداف التنمية على المدى الزمني القريب والبعيد والتي تحافظ على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية ، وتحديد توقعات مسبقة عن طبيعة هذه الديناميكية على المدى الزمني البعيد .

مراعاة الاعتبارات البيئية وعدم الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية للتنمية واستنزافها والإخلال بالديناميكية الطبيعية لهذه الموارد في البيئة ، ويستلزم ذلك ربط مفاهيم التنمية بمفاهيم البيئة والأبعاد البيئية ، ومن هنا وجب بناء استراتيجيات التنمية من منظور بيئي من أجل التخطيط للتنمية واستمرارها وتواصلها .

وتتطلب استمرارية التنمية في المجمع حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف وقد ينتج الأمر تشريعات ملزمة تساعد على تحقيق هذه الحماية ومن ثم التوازن البيئي الطبيعي وحماية الأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية .

ويبدأ التوازن من مستوى المشروع على المستوى المحلي ويتدرج تصعيده على المستويات الإقليمية والقومية والدولية والعالمية .

اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمع القادرة على إبداع وتقبل واستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي ، والتي تنظم

وتوجه استخدام الموارد المجتمعية الأخرى وحتى لا يوجد فجوة بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة في المجتمع وأنشطة وجهود المورد البشرى.

قدرات مؤسسية في المجتمع أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشرى وتفاعله مع الموارد الطبيعية الأخرى المتاحة أو تلك التى يمكن إتاحتها .

التخطيط للتنمية المتواصلة في إطار شمولي للبيئة بأبعادها المختلفة ومراعاة تعدد وتشابك ردود الأفعال ، وإيجاد نماذج تخطيطية تحقق أهداف التنمية المتواصلة في أقصر وقت ممكن ، وتحقيق في الوقت ذاته التوازن المستهدف بين أنشطة التخطيط للتنمية المتواصلة وعمليات التجديد والهدم من خلال ردود أفعال وقدرات محسوبة بدقة .

اختيار واستخدام نوع ومستوى التكنولوجيا التى تحقق مردود يساهم في إحداث التوازن بين التنمية والبيئة . ولا يخل بهذا التوازن .

وتتطلب التنمية المتواصلة كذلك قدرات إدارية في المجتمع تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتوجيه السياسات والبرامج الاجتماعية .

وتعتبر تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والجهود غير الحكومية وكفاءة وفاعلية المنظمات الأهلية مطلبا من متطلبات التنمية المتواصلة من خلال المشاركة الفاعلة في بناء السياسات والاستراتيجيات واقتراح وتنفيذ ومتابعة الخطط وتقويمها ، ودورها في إعداد وتنمية القدرات البشرية الفاعلة والواعية المؤثرة إيجابيا في التنمية المجتمعية وضمان تواصلها واستمراريتها.

(٦) - مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة :-
(٢٢١، ١٠ - ٢٣١)

- ١- تحقيق التوازن الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية من خلال العلاقة الإيجابية بين التنمية والبيئة ، وحساب وتقدير عائد النشاط البشرى على البيئة إيجابيا وسلبيا .
- ٢- وجود القدرات المتميزة فى المجتمع من خلال تنمية القدرات البشرية الفاعلة التى تستطيع توجيه الموارد البيئية وحسن وتنظيم استخدامها، وذات القدرات المميزة علميا وتكنولوجيا .
- ٣- استخدام التكنولوجيا المناسبة التى تمكن العناصر البشرية من حسن استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد البيئية ، ولا تحدث إخلالا فى التوازن بين التنمية والبيئة .
- ٤- تحليل السياسات الإقليمية والدولية والعالمية وعدم الانعزال عنها كأمر مفروض ولحتميته لإحداث التوازن المنشود بين التنمية والبيئة الكونية ، وفى نفس الوقت بناء نموذج خاص للتوازن البيئى .
- ٥- تدعيم ما يمتلكه المجتمع من قدرات من خلال اكتشاف وتنمية القدرات البشرية وتوفير احتياجات القدرات المتميزة ، أجهزة معلومات أكثر كفاءة ، منظمات صنع السياسات فى المجتمع وإدارة التنمية المتواصلة .

(٧)- الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة :-

تلعب الخدمة الاجتماعية دورا أساسيا فى حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية ، وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات ، وتوظيف واستثمار الإيجابيات و التخلّى عن السلبيات أو مواجهتها .

وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابيا فى دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها .

١- العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة :-

تلتقى الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة أو المستدامة فى :

- ١- الاهتمام بالعنصر البشرى عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدات تعاملها وأنشطة وأدوار هذا العنصر فى البيئة باعتباره جوهر التنمية .
- ٢- اكتشاف وتنمية قدرات الإنسان كأساس لأدوار الخدمة الاجتماعية مع عملائها وتعتمد التنمية المتواصلة على القدرات البشرية اعتمادا أساسيا .
- ٣- مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تؤثر فى إحداث خلل فى التوازن البيئى بين الإنسان والبيئة باعتبار أن المشكلة الاجتماعية هى خلل

فى التوازن البيئى ، وباعتبار هذا التوازن هدفا محوريا للتنمية المتواصلة والخدمة الاجتماعية .

٤- الالتقاء بين فلسفة الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية المتواصلة .

٥- الالتقاء بين أهداف كل من الخدمة الاجتماعية و التنمية المتواصلة .

٢- أساليب الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة:

تستخدم الخدمة الاجتماعية أساليب عديدة تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة أو المستدامة أهمها :-

أ- أساليب وقائية :-

عن طريقها تتلاقى المشكلات التى تؤثر سلبيا فى إحداث خلل فى التوازن البيئى كمحور هام فى التنمية المتواصلة ويدعم إيجاد واستمرارية التوازن البيئى والعلاقة بين التنمية والبيئة ومنع التفاعل السلبي بين الإنسان كمتغير حيوى فى التنمية والموارد والطاقات المجتمعية والوسط الذى يحدث فيه هذا التفاعل بالدرجة التى لا يظهر معها خلل فى التوازن أو انحرافات أو خروج عن المدى المسموح به فأساليب الوقاية لمكافحة الجريمة مثلا بزيادة نسبة التعليم وتوجيه الطاقات البشرية إلى مجالات مفيدة وهكذا .

ب- أساليب علاجية :-

حيث توجد المشكلة أو الخلل فى التوازن البيئى بالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية فى ذلك استعادة التوازن البيئى مرة أخرى بعد مواجهة المشكلة بما يساهم فى تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلل بالقضاء على أسبابها .

وقد تكون أسباب المشكلة غير معروفة أو الطاقة المتاحة فى المجتمع محدودة وقدرة المجتمع على استخدامها غير متاح لسبب أو لآخر فيكون التخفيف هنا من حدة وشدة المشكلة أو الخلل فمثلا فى مجال الانحراف والجريمة نجد دور الخدمة الاجتماعية فى مجال الدفاع الاجتماعى .

ج- أساليب إنمائية :-

حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها فى اكتشاف وتنمية قدرات العملاء ومحاولتهم للاعتماد على الذات والهدف من ذلك المحافظة على قيمة الإنسان جوهر عملية التنمية ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن وكمحرك أساسى وموجه لعملية التنمية فى المجتمع.

إضافة إلى تدعيم القيم التنموية لدى الإنسان والمشاركة الشعبية ، وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية ، وتدعيم كفاءة وفاعلية المنظمات الحكومية والأهلية التى تقدم خدماتها لرعاية هذا الإنسان وإدارتها .

د- أساليب تأهيلية :-

بهدف زيادة القدرة الذاتية وتميئها لدى الإنسان كمتغير حيوى فى التتمية المتواصلة ليتمكن من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مستوى الأداء الحقيقى له ، ويمكنه من التغلب على الانخفاض فى مستوى أدائه والتأثيرات الجانبية الناجمة عن ذلك .

وتستخدم الخدمة الاجتماعية أساليبها هذه من خلال برامج التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات .

ويتضمن كل نوع من هذه الأساليب الفرعية التى تحقق الهدف من التدخل المهنى كما أن استخدام أسلوب بعينة يتوقف على :-

- ١- الهدف من التدخل الإنسانى والبيئة .
- ٢- درجة الخلل فى التوازن بين الإنسان والبيئة .
- ٣- درجة التتمية والمستوى التتموى فى المجتمع .
- ٤- إمكانات وقدرات العملاء ، واكتشافهم وإدراكهم لهذه القدرات وتنظيم وتوجيه استخدام الموارد المجتمعية .
- ٥- درجة الاعتماد على الذات لدى العملاء لإحداث التوازن البيئى المستهدف لإحداث التتمية المتواصلة أو المستدامة .
- ٦- الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع وقدرته على استخدامها .

٣- جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية المتواصلة :-

تتعدد جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة وتتباين هذه الجهود من خلال التدخل المهني مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات باعتبار أن الإنسان هو محور اهتمام وتحليل الخدمة الاجتماعية.

كما أن هذه الجهود تتركز في البرامج والمشروعات التي تهتم بها الخدمة الاجتماعية في المستويات التنموية المختلفة إضافة إلى دورها في التخطيط وصنع وتحليل السياسات الاجتماعية في المجتمع .

وكانت هذه الجهود انعكاسا لارتباط وتلاقى أهداف وأساليب وفلسفة الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة ، ويمكن تحديد هذه الجهود باختصار في:-

١- اهتمام الخدمة الاجتماعية بقضية التأصيل والتوطين ما هو في الواقع إلا ارتباط التنمية بالبيئة ، وجهود الإنسان بالبيئة والنظم والموارد التي يعيش في إطارها ، وتتعدد جهود الخدمة الاجتماعية في هذا الإطار سواء في مصر أو بعض الدول الأخرى .

٢- أن ما يميز الخدمة الاجتماعية ارتباطها بالواقع المجتمعي أو البيئي ، مما يزيد من قوة العلاقة بين التنمية والبيئة بوقائعها وأبعادها المختلفة، ويتضح ذلك بصورة أو بأخرى في بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية سواء بحوث التدخل المهني في الواقع البيئي الذي يستهدف بطبيعة الحال إحداث توازن إما العميل " الإنسان " مع البيئة أو البيئية مع العميل وفقا للأهداف والأساليب المستخدمة لمواجهة

المشكلات أو الخلل فى العلاقة بين الإنسان والبيئة وكذلك بحوث ودراسات الحاجات أو تحليل السياسات والمشكلات فى البيئة .

٣- جهود الخدمة الاجتماعية المتعددة سواء الوقائية أو العلاجية أو التنموية أو التأهيلية فى مجالات الخدمة الاجتماعية .

٤- اهتمام الخدمة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعى الذى يربط الحاضر بالمستقبل ، ويستشرف مسيرة المجتمع ، ويهتم بحسن استثمار وتوجيه الموارد البيئية المختلفة القائمة والكامنة لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات وتخطيط البرامج والمشروعات وتنفيذها فى إطار استراتيجية وسياسات اجتماعية محددة .

٥- اهتمام الخدمة الاجتماعية بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحليلها .

٦- تركيز الخدمة الاجتماعية على تدعيم كفاءة وفاعلية منظمات الرعاية الاجتماعية التى تساهم إيجابيا فى تفاعل الإنسان وأنشطته مع البيئة والواقع الذى يعيش فى إطاره .

٧- جهود الخدمة الاجتماعية فى حماية البيئة من التلوث بهدف استعادة التوازن الطبيعى للبيئة ، وتوازن التنمية مع البيئة .

٨- اهتمام الخدمة الاجتماعية بالقدرات البشرية ويتضح ذلك من خلال اكتشاف إيجابيات ونواحي القوة لدى الإنسان وإدراكه لهذه الإيجابيات بل واستثارته وتحريكه لحسن استثمار هذه القدرات ، وأبعد من ذلك تنمية القدرات والارتقاء بها ، واكتساب العملاء القيم والسلوكيات

المرغوبة والتغلب على معوقات الأداء والسلبيات التي تحد من أدائهم ودورهم فى التنمية .

ولا تقتصر جهود الخدمة الاجتماعية مع الفئات الضعيفة فى المجتمع من غير الأسوياء بل تمتد جهودهم للأسوياء وقادة المجتمع من ذوى السلطة والنفوذ والتعامل مع هذه الفئات لدورها الحيوى فى توجيه التنمية والتحكم فى عملياتها وأساليب استثمار الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لإحداث التوازن البيئى المستهدف ، وذلك من خلال دورها فى اتخاذ القرارات وتحريك الآخرين فى المجتمع .

كما أن اهتمام الأخصائى الاجتماعى بتحديد وتقدير الحاجات الإنسانية يعكس كذلك تزايداً فى جهود الخدمة الاجتماعية فى بناء وتنمية قدرات العنصر البشرى فى المجتمع ، وذلك من خلال محاولة إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته .

وتعتبر الخدمة الاجتماعية رائدة فى المشاركة الشعبية والتي تعتبر ضرورية فى التنمية المتواصلة ، وذلك من خلال دورها فى صنع القرارات والتنفيذ والرقابة والتقويم وتتمثل مثل هذه الجهود من خلال المنظمات الأهلية غير الحكومية ، وتشجيع واستثارة السكان فى المجتمع للمشاركة .

رابعاً :- التنمية مشكلات البيئة :

تتعدد المشكلات البيئية فى كل المجتمعات وتتنوع وإن تباين درجة حدة كل مشكلة من المشكلات البيئية من مجتمع لآخر ...، إلا أنها تعكس اهتماماً أكثر فى الدول النامية التى تركز اهتماماتها بدلاً من إحداث التنمية المتواصلة إلى مواجهة المشكلات البيئية مما يؤدى إلى فقد الجهود وتشبثت الموارد وينعكس سلباً على معدلات التنمية واستمراريتها فى المجتمع .

وقد حدد البنك الدولى فى أحد تقاريره المشكلات البيئية وفقاً للترتيب التالى (١١، ١٣) :-

- ١- تدهور حياة الكائنات الطبيعية .
 - ٢- تدهور التربة .
 - ٣- تدهور نوعية المياه العذبة واستنزافها .
 - ٤- التلوث الحضرى والصناعى والزراعى .
 - ٥- تدهور الممتلكات البشرية العامة .
- ومن ثم تمثل ظاهرة التلوث واحدة من أكبر مشاكل هذا العصر ، ومن أكثرها خطراً على نوعية ومستقبل حياة الإنسان ، ولم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ، واختل التوازن بين عناصرها المختلفة ، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة (١٢ ، ١٦) .

جعل ذلك قضية حماية البيئة من القضايا الملحة التى فرضت نفسها فى السنوات الماضية على صعيد جدول الأعمال العالمى بهدف إحداث نوعا من التوازن الدقيق بين عناصرها المختلفة ، وهو ما يعبر عنه بالنظام البيئى Ecosystem الذى يعيش عناصره فى توازن وتكامل يعتمد كل منهم على الآخر ويقوم كل منهم بمهمة محددة فى هذا النظام بطريقة تكفل له الانتظام وعدم الخلل (٢٢، ٢٧، ٢٩) .

ولأهمية الظاهرة ودراسة أبعادها ومتغيراتها المختلفة والمتشابكة التى تهتم بالإنسان الفاعل والمتأثر ، والبيئة بعناصرها المختلفة المتأثرة والمؤثرة فى الإنسان ، زاد اهتمام العلماء بمختلف انتماءاتهم التخصصية والمخططين بدراسة الظاهرة .

ويحتاج دراسة هذه الظاهرة إلى دراسات تكاملية من مختلف التخصصات التى تهتم بالإنسان والبيئة فى إطار شامل لتحقيق التوازن أو إعادته للبيئة ، ونشط لذلك عقد المؤتمرات الدولية والمحلية كإسهام فى دراسة الظاهرة بأبعادها المختلفة ،

وقد أدت المدنية الحديثة إلى حدوث تغييرات كبيرة فى البيئة المحيطة بالإنسان ، وبصفة عامة يجب أن يكون هناك نوعا من التوازن بين توفير الاحتياجات الضرورية والحضارية لكل الأفراد وبين الثمن الذى يجب أن ندفعه فى هذا السبيل على هيئة تلوث الهواء والماء واستنزاف التربة الذى يصاحب التقدم الصناعى و الحضارى للإنسان (١٢، ١٨) ولم يسلم المجتمع الريفى مثلا من هذه التغييرات فقد أوضحت بعض الدراسات ^(٨) أن استخدام التكنولوجيا فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف يزيد من

تلوث البيئة كأثر سلبي لاستخدامها ولم تسلم المجارى المائية فى الريف من هذا التلوث بالرغم من أن المياه حاجة أساسية للحياة .

وأن تأثير تلوث المياه على الصحة لا يقل فى خطورتها عن تلوث الهواء.

وتبدو المشكلة أكثر حدة فى الريف حيث تعد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية فى المناطق الحضرية أفضل مما هو فى المناطق الريفية فى جميع البلدان النامية ، وتوافر المياه ومرافق النظافة الصحية العامة بالريف تعد - فى المتوسط - أقل من نصف تغطية سكان الحضر ، فنسبة السكان الذى يستطيعون الحصول على المياه فى الريف أقل من خمس نسبتهم فى الحضر وذلك على الصعيد العالمى عام (١٩٨٧) بينما نجد نسبة سكان الريف فى مصر الذين يحصلون على خدمات المياه ٥٦% فى نفس العام ، وتزيد نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على نفس الخدمة عن سكان الريف فى مصر - فى نفس العام - ٦١ مرة (١٥-٨) .

مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولى للمياه تحت رعايتها عام ١٩٧٧ تم فيه الإعلان عن البرنامج العالمى لمياه الشرب والصرف الصحى لمدة عشر سنوات من عام ١٩٨١ - ١٩٩٠ لتغطية جميع المناطق بهذه الخدمات (٢٠ ، ٢٨٥) إلا أنه وبعد نهاية هذا العقد من الزمان مازال الكثير من الريفيين محرومين من هذه الخدمات ويمتد ذلك إلى بعض المناطق الحضرية.

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن العوامل البيئية تؤثر على المياه ومصادرها (٢٦) وأن المجارى والمخلفات الصناعية تؤثر على المياه

(٧٨٤،٧٣٣،٢٠) وأن المياه الجوفية مصدرا من مصادر التلوث ولذا يجب الاهتمام بدراسة هذه المياه ومنسوبيها وأساليب الصرف الصحي (٥٥٦،٣١-٥٦٥) وأن تلوث المياه يؤدي بدوره إلى تلوث الأسماك فى الأنهار مما يؤثر على صحة الإنسان (٤٩) والزراعة ذاتها تؤدي إلى التلوث نتيجة لاستخدامات الأسمدة والإسراف فى كميتها وتلوث مياه الري (٢٨) وكذا التسمم بالمبيدات فى الريف فقد نتج فى مصر عام ١٩٧١ من استعمال تركيزات عالية من أحد المبيدات فى مقاومة دودة القطن أن تسمم ما يقرب من ١٥٠٠ من المواشى فى منطقة قطور فى دلتا النيل (١٣٧،١٢) .

وأوضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (٥٦،١٥) أنه يموت سنويا نحو عشرة آلاف نسمة فى البلدان النامية نتيجة للتسمم الناتج عن المبيدات ، وتؤدي أمراض الإسهال فى هذه الدول نتيجة لعدم توافر مرافق النظافة الصحية ولعدم نظافة مياه الشرب إلى موت ما يقدر بأربعة ملايين طفل سنويا ، ويؤدي التلوث فى اليابان إلى التقليل من إنتاج محصولى القمح والأرز بنسبة ٣٠% مما جعل المجتمع المصرى يهتم بوجود قوانين حماية مصادر المياه من التلوث وقد تم تعديل هذه القوانين عدة مرات كان آخرها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ وشمل القواعد الخاصة بصرف المخلفات السائلة ومنع إلقاء مياه الصرف الصحى فى نهر النيل أو أحد فروعها (٢٤٣،١٢) .

ويمكن للمنظمات الأهلية والشعبية فى المجتمعات المحلية تقديم الكثير من الدعم والخبرات لمواجهة الكثير من المشكلات البيئية والمحافظة على البيئة وتزويد الخدمات وصيانتها بالجهود الذاتية.

ولعل مشروع أورانجى (١٦، ١٢٢) فى كراتشى بإقامة شبكة للصرف الصحى بتكاليف منخفضة وذلك بمشاركة المواطنين أنفسهم ، وكذلك مشروع بيرو الذى يؤكد أن هناك طرقا اقتصادية لمعاملة مياه الصرف وتنقيتها إلى الدرجة التى تجعلها صالحة لرى الخضر وتربية الأسماك ، مثالا واضحا على ذلك.

وانتشرت فى مصر الجمعيات الأهلية للحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث فينشط دور الخدمة الاجتماعية ، والتخطيط الاجتماعى لوضع الخطط والبرامج والمشروعات الوقائية والعلاجية .

إن التخطيط الاجتماعى محور اهتمامه الإنسان وتغيير الإنسان والبيئة بهدف إحداث التوازن الطبيعى للبيئة ، حيث يركز على تغيير القيم والسلوكيات ، وينشط المشاركة الشعبية والتغيير البيئى والمحافظة على الموارد البيئية كما ونوعا وحسن استثمارها وتوجيهها لصالح الإنسان ونوعية ومستقبل حياته .

والمجلس الشعبى المحلى هو النسق التخطيطى السياسى المحلى بالقرية المعبر عن المصالح المجتمعية ، وباعتباره إحدى تنظيمات الحكم المحلى كأسلوب للمشاركة الشعبية ، وتنظيم وإدارة شئون القرية والقيام بعمليات التخطيط بواسطة سكان القرية أنفسهم بما يتفق ومصالحهم العامة وله وظائف ذات طابع محلى بالاحتياجات المحلية الحقيقية للسكان .

١- مفهوم التلوث :-

التلوث كلمة ذات معنى عام وهى تعنى ظهور ما فى مكان غير مناسب ، ولا يكون مرغوبا فيه فى هذا المكان ، وقد يكون الشئ مرغوبا فيه إذا وجد فى مكان آخر ، ويتسع المفهوم الحديث للتلوث ليشمل كل ما يؤثر فى جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر فى تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار (١٢، ١٩) .

والتلوث تدخل غير مرغوب فى أشياء لها استخدامات نافعة للكائنات كالهواء والماء (٥٠) وهو تهديدات بيئية يتعرض لها الأفراد (١٤، ٣٧٦) ويرتبط التلوث بحدوث تغير فى الصناعة الطبيعية للبيئة عن طريق عوامل كيميائية وفيزيائية أو بيولوجية وهذه المواد الدخيلة قد تكون من صنع الإنسان أو الطبيعة ويتوقف ضررها على مدى تركيزها وقوة تأثيرها على الكائنات الحية (٥١) (١٥٣، ٢١) .

والتلوث هو إخلال بالتوازن الطبيعى للبيئة وتدهور فى النظام البيئى بالتدخل غير الواعى والمرفوض وإحداث تغير كمى أو كيفى أو هما معا فى العناصر البيئية مما يؤثر سلبيا على صحة الإنسان ومصالحه الاقتصادية والانتظاميات الطبيعية ونوعية الحياة ، ويتوقف حدة الخطورة على درجة هذه التغيرات الكمية والكيفية . (٢٥)

٢- تلوث المياه :-

لا يوجد انفصال حقيقى بين تلوث الهواء وتلوث الماء لأن الهواء الملوث يؤثر كثيرا فى المساحات المكشوفة من الماء ويلوثها ، وأمتد تلوث المياه إلى مياه البحر والمحيطات رغم اتساع رقعتها (١٤، ١٠٣) .

وتمثل المياه أيضا بالرغم من أساسياتها للحياة وسيطا أوليا للمرض ومن أهم الأمراض مائية المنشأ أمراض التيفود والكوليرا والدوسنتاريا والتهاب الكبد الوبائى ، وتعتبر المياه ملوثة عندما يتغير تركيبها أو تتغير حالتها بحيث تصبح أقل ملاءمة لأى استخدام من استخداماتها المتعددة وذلك من خلال تفرغ مواد سائلة أو صلبة أو غازية فيها ، وزيادة نسبة العناصر الكيميائية فى مياه الشرب له تأثير سرطانى الثروة السمكية وهو ما يمكن أن ينتقل فى وقت لاحق إلى الاستهلاك الإنسانى (١٦، ٢١٨) .

إن تلوث الأنهار والمجارى ظاهرة عامة وشائعة فعلاوة على الفضلات الأدمية توفر الزراعة العديد من ملوثات المياه كبقايا ومخلفات الحيوانات والمبيدات والأسمدة وغيرها .

وتمثل المبيدات مشكلة مزدوجة حيث أن استخدامها ضرورة حيوية لا غنى عنها وفى الوقت نفسه فإن آثارها الضارة على البيئة لا يمكن إنكارها (٢٠، ٢٧٥) . فيمكن أن يؤدي الاستخدام الخاطى للمبيدات - مثلا - إلى نتيجة عكسية من خلال خلخلة التوازن الطبيعى بين الحشرات فى الحقول وتكون النتيجة مزيد من الخسارة فى المحصول (١٣، ١٤٦) وقد يتأثر الإنسان بهذه المبيدات بطريقة غير مباشرة فهو يتغذى بالنباتات والحيوانات ومنتجاتها ويصل إليه مع هذا الغذاء (١٤، ١٣٨) .

إن المخلفات السائلة وطرق التخلص منها لها دورها فى تلوث البيئة ، ولم تعرف شبكة الصرف الصحى الحديثة إلا فى نهاية القرن التاسع عشر ، ولا تعتبر طريقة سليمة للتخلص من مخلفات الصف الصحى وقد تستخدم فى تسميد الأرض الزراعية مما يؤدى إلى تلوث المنطقة المحيطة بهذه الأرض ، أو قد تتسرب المياه خلال الطبقات المسامية للتربة وتصل إلى المياه الجوفية فتلوثها (٣٢) .

وتلوث المياه بذلك عدم صلاحية المياه للاستخدامات العديدة للحياة الضرورية مما يؤثر على صحة الإنسان وتتحدد تلوث المياه فى الريف إلى مياه الشرب ، مياه المجارى الجوفية ، مياه الري .

٣- التخطيط الاجتماعى وحماية البيئة من التلوث :-

التخطيط الاجتماعى هو الإعداد العلمى للسياسات ، وهو الذى يجعل السياسات الاجتماعية قابلة للتطبيق الميدانى (٢٩) ومن ثم فلا يمكن تحقيق أهداف رعاية الإنسان فى مجالات الرعاية المختلفة - الصحية وغيرها - وضمان بيئة مناسبة ونوعية حياة مواتية للإنسان دون تخطيط علمى .

والتخطيط هو الوظيفة التى بواسطتها تتحدد الأهداف والأدوار المختلفة لتحقيق هذه الأهداف (٣٥) والأهداف دائما - أيا كان نطاقها - لصالح الإنسان فى البيئة والارتقاء بنوعية الحياة للإنسان فى هذه البيئة ، باعتبار أن الإنسان هو وحدة الاهتمام ومحور التركيز فى التخطيط الاجتماعى .

والتخطيط هو محاولة التحكم فى نتائج نشاطنا ويعنى نجاح التخطيط تحكما فى هذه النتائج ، وقدرة على التحكم فى المستقبل عن طريق التفاعلات، ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف المعنى ووصف وسائل تحديد الشكل والإطار العام للخطة (٤٣) .

ومن ثم فإن التخطيط يهتم بالإنسان وتفاعلاته المختلفة مع البيئة والأنظمة وكذا الأبعاد القيمية للإنسان التى تؤثر بدورها فى سلوكه عند تفاعلاته مع البيئة والآخرين ، وقد يكون ذلك البعد الثقافى و القيمى والسلوكى له دوره المؤثر من خلال تدخل الإنسان الواعى أو غير الواعى الأول حماية البيئة من التلوث والثانى كسبب أساسى لحدوث التلوث .

ومن ثم فإن التخطيط الاجتماعى لإحداث التغيير القيمى والسلوكى له أهميته القصوى فى حماية البيئة من التلوث .

ويتحدد تركيز التخطيط الاجتماعى فى نشاطين أساسيين هما تحديد أهداف محددة واختيار وإعداد استراتيجيات التغيير الفعالة (٣١) ، ومن ثم فالتخطيط الاجتماعى وظيفة وقائية وعلاجية ، ولأولى أهميتها فى حماية البيئة من التلوث والمحافظة على التوازن الطبيعى ، وللثانية أهميتها فى مواجهة مشكلات التلوث ، وتحقيق الوظيفة من خلال الخطط الوقائية ، والخطط الموجهة لعلاج المشكلات وإحداث التغيير .

وللتخطيط الاجتماعى دور أساسى فى تحديد وإدراك المشكلات وتحليلها بل وتحليل العملاء وتنمية الوعى وتقدير الحاجات الإنسانية والبيئية ، وتصميم البرامج والمشروعات الوقائية والعلاجية والتنمية .

ويركز التخطيط على تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات المتاحة ومن هنا فإنه يركز على تحليل البيئة وإدراك عناصرها المختلفة (٤٢) وذلك للحفاظ على المصادر البيئية بل وتنميتها .

وتعطى درجة عالية من الأولوية فى التخطيط للمشكلات البيئية على اعتبار أن المتأثرين بها عدد من الناس (٣٦) ويضع المخطط الاجتماعى فى اعتباره فى تشجيع المشاركة الشعبية فى البرامج والمشروعات كردم البرك والمستنقعات ... الخ وإنشاء الأجهزة المتخصصة فى حماية البيئة ، والتشريعات الخاصة بحماية البيئة والحفاظ عليها وبذلك فإن للتخطيط الاجتماعى دورا أساسيا فى إحداث التغيير فى الإنسان والبيئة وذلك لتهيئة بيئة أكثر صلاحية لإشباع حاجات أفرادها ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال سياسات واضحة ومحددة لحماية البيئة والحفاظ عليها وإجراءات التخطيط لتنفيذها من خلال برامج ومشروعات مخططة .

خامسا : أساليب التوفيق بين التنمية ومشكلات البيئة :-

إن القضية الأساسية هنا هل يمكن إيقاف التنمية من أجل سلامة

البيئة؟

ولعل الإجابة على هذه القضية تتحدد فى الإجابة على تساؤل ما أفضل الطرق والأساليب للتوفيق بين التنمية والمشاكل البيئية ؟ حيث لا يمكن الاستمرار فى التنمية التى تؤتى ثمارا عكسية على البيئة وتؤدى إلى تدهورها .

ولعل التنمية المتواصلة أو المستدامة مدخلا مناسباً لإحداث التوازن المنشود بين الإنسان صانع التنمية والبيئة التي تستقبل عائد هذه التنمية .

ومن ثم فلا بد من التحديد المسبق للآثار والعائد الناجم عن التنمية قبل حدوثها في البيئة والتوقع الدقيق لهذه الآثار ومن هنا يأتي أهمية التخطيط لحدوث التنمية .

كما أن للتكنولوجيا المضادة وتشجيعها جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا المستخدمة في البيئة دورها في عدم تدهور البيئة ، ومعالجة الآثار السلبية التي قد تحدثها التكنولوجيا المستخدمة .

ويجب كذلك تحديد من المسؤول عن حدوث التنمية ؟

ولقد تعددت الآراء والمدارس الفكرية حول البيئة والتنمية ونعرضها بإيجاز في . (٢٤، ١٢٣-١٢٤)

تراوحت تلك الآراء بين الوفائيين " Preservationists " الذين يرون أنه يجب عدم التضحية بأي قدر من ثلوث البيئة أو تدهورها من أجل التنمية . بل يجب المحافظة على البيئة كما هي ، وأن مسؤولية أي جيل أن يسلمها للأجيال القادمة دون تبديل أو تعديل يؤثر سلباً عليها .

وعلى الرغم من أن أطروحات هذه المدرسة لم تكن مقبولة منذ البداية إلا أنه قد انبثق منها مؤخراً ما يسمون بالبيئيين " Environmentalists " .

والمدرسة الثانية هي مدرسة المحافظين " Conservationists " الذين يرون ضرورة المحافظة على البيئة وإن كان لابد من استخدامها للتنمية فيجب أن يتم ذلك بطريقة انتقائية .

ولقد انبثق من هذه المدرسة ما يعرف حالياً بالخضر " The Greens " الذين يمزجون بين آراء المحافظين والماركسية فأصبحوا أكثر تطرفاً من المحافظين الأوائل وأقل قبولاً .

ثم مدرسة الاقتصاديين " Economists " الذين يرون أنه لا يمكن منع التلوث نهائياً إذ أنه بعد مرحلة معينة فإن تكاليف إزالة المزيد من التلوث ستفوق عائده . والاستغلاليين " Exploiters " الذين يرون مواصلة عمليات التنمية بلا تحفظ، وذلك لأن البيئة نفسها قادرة على امتصاص التلوث وعلى تصحيح التدهور تلقائياً . وإن عجزت عن ذلك نتيجة لتراكم النفايات وكثافتها بدرجة كبيرة ، فإن التقنية الحديثة تستطيع معالجتها كما أنها أى التقنية كفيلة باستحداث موارد جديدة لأجيال المستقبل والذين كانوا دائماً أفضل حالاً من الأجيال التي سبقتهم . ولذلك لا يرون داعياً لإيقاف عمليات التنمية أو حتى تقليصها من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها .

ومن ثم يحتدم الجدل بين الآراء والمدارس الفكرية المختلفة ولكن الهدف الرئيسي يجب أن يتركز حول كيف يمكن حدوث تنمية بلا مشكلات بيئية ؟ تنمية متواصلة كحق للجيل الحالى والأجيال المقبلة ، وتنمية تحدث تراكمًا محسوبًا ومقدراً ويدعم قدرة البيئة على امتصاص ما تحدثه التنمية من آثار سلبية أو مشكلات .

المراجع

- (1)- Brundtland, our Common Future, N.Y., Oxford university Press 1988.
- (٢)- محمد حامد عبد الله ، تحليل اقتصادى لبعض المشاكل البيئية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، ١٩٩٤ .
- (٣)- طلعت السروجى وآخرون ، التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ٢٠٠٠ .
- (٤)- أنظر :-
- وفاء عبد الله : إدارة التنمية المتواصلة فى مصر ، رؤية بيئية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص.ص : (٨٤-٨٨) .
نحو استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئى كمعيار للتنمية المتواصلة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية ، ذ ٩٨٨٨ .
- (٥)- طلعت السروجى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،
- (٦)- المرجع السابق .
- (7)- Mishon El., Berfit cost Of Economic Growth, London, Greacger, 1974

- (٨)- محمد عبد الفتاح القصاص : الإنسان والبيئة والتنمية ، المؤتمر القومى الثانى للدراسات والبحوث البيئية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص (١٠١) .
- (٩)- مصطفى عوض وآخرون : الشباب والتنمية المتواصلة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص.ص : (١٦٥-١٦٠) .
- (١٠)- أنظر بالتفصيل :
- طلعت السروجى وآخرون ، مرجع سبق ذكره .
- (11)- Word Bank, World Bank and The Environment, Washington, The World Bank Report, 1990.
- (١٢)- أحمد مدحت أسلام ، التلوث مشكلة العصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ١٥٢ أغسطس ١٩٩٠ .
- (١٣)- الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرين ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩ .
- (١٤)- السيد عبد العاطى ، الإنسان والبيئة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ .
- (١٥)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ .
- (١٦)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، حاجات الإنسان الأساسية فى الوطن العربى ، الجوانب البيئية والتكنولوجيا والسياسات ، ترجمة عبد

السلام رضوان عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ١٥٠ ، يونيو ١٩٩٠.

(١٧)- تيودور كابلو ، البحث الاجتماعي الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة محمد الجوهري ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ .

(١٨)- جامعة الدول العربية أداء العمل الاجتماعي ، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، ج ١ ، إبريل ١٩٨٣ .

(١٩)- طلعت مصطفى السروجي ، الآثار الاجتماعية لاستخدام التكنولوجيا فى المكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف ، المؤتمر العلمى الثانى ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٢٠)- فليب عطية ، أمراض الفطر والمشكلات الصحية فى العالم الثالث ، عالم المعرفة الكويت ، العدد ١٦١ ، مايو ١٩٩٢ .

(٢١)- محمد نجيب توفيق ، الخدمة الاجتماعية فى حماية البيئة من التلوث ، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٧ .

(٢٢)- وحيد عبد المجيد ، البيئة والإنسان فى عالم جديد ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد ١١٠ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٢ .

(٢٣)- وزارة الحكم المحلى ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، برنامج التنمية المحلية للقرية المصرية ، ديسمبر ١٩٨٥ .

(٢٤)- محمد حامد عبد الله ، مرجع سبق ذكره .

(٢٥)- طلعت السروجي ، دور المجالس الشعبية المحلية في مواجهة مشكلة تلوث المياه ، معهد بحوث ودراسات البيئة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ .

(26)- Al – Dabbagh, R.h., The Environmental effects of waste water Emanation from Sulfur Mining on water Resources, water-Science and technology, United Kingdom, V. 24,1991.

(27)- Allport, G.w., Pattern and Growth in Personality, N.y., holt, 1961 .

(28)- Baldock, d., Bennett, G., (eds.), Agriculture and the Polluter Pays Principle, Institute for European Environmental policy, United kingdom, London, 1991.

(29)- Bruton , Michael j., The Spirit and Purpose of Planning, London, Hartchinson, ltd., 1984.

(30)- Chambers, Dorald E., Social Policy and Social Programs, N.Y, Macmillan Publishing Co. 1986.

(31)- Connaway, Ronda S. and Gentry, Martha E. Social work Practice, New Jersey, prentice Hall, 1988.

- (32)- Eitzen, o. Stanley and Zina, Maxire Baca, Social Problems, Boston, Allyn & Bacon, 1989.
- (33)- Emara, H.I., and Others, The Effects of Sewage and Industrial Wastes on the Chemical Characteristics of the Eastern Harbour and El-mex Waters of Alexandria, Science-of-the total-Environment, Netherlands, v. 126,1992.
- (34)- Falk, Nicholas, lee James, Planning the Social Services, London, Saxon Hose, 1978.
- (35)- Garmire, Bernard l., local Government Police Management, N.Y., Municipal Management Series, 1982.
- (36)- Gooby, Peter Taylor, Social Change, Social welfare and Social Science, N.Y., Harvester Wheatsheaf , 1991.
- (37)- Gross, N., et al., Role Conflict and its Resolution, In B. Biddle, et. Al. (eds.) Role Theory, N.Y., Wiley, 1966.
- (38)- Ivan, Nye and lois, w. woffman, The Employed Mother In America, Chicago, Rand McNally, 1963.
- (39)- Julian, Joseph and Kornblum, William, Social Problems, N.Y., Prentice-hall, 1983.

- (40)- Linton, R., Status and Roles, In Wilson and Kolb (eds.), Sociological Analysis, N.Y., Harcourt, 1949.
- (41)- Meeraghan, Thomas M. and Washington, Robert O., Social Policy and Social Welfare Structure and Application, London , N.Y., the Freepress A Division of Macmillan Publishing Co., I.n.c., 1980.
- (42)- Migliore, R. Henry, Strategic Planning and Management, N.Y., Nichols GP Publishing 1990
- (43)- Minnery, Iohn R., Conflict Management, In Urban Planning, England, Gower Publising Company Limited, 1986.
- (44)- Muskat, I., and Others, Unsaturated Zone and Ground-water Contamination by Organic Pollutants in Sewage-Effluent-Irrigated Site, Ground water, USA, V. 31,1993.
- (45)- Parsons, Talcot, The Social System, The Free Press, Glencoe, Iuinoin, 1951.
- (46)- Scarpitt, Frank R. and Anderson, Margaret L., Social Problems, N.y., Harper & low, Publishers, 1989.

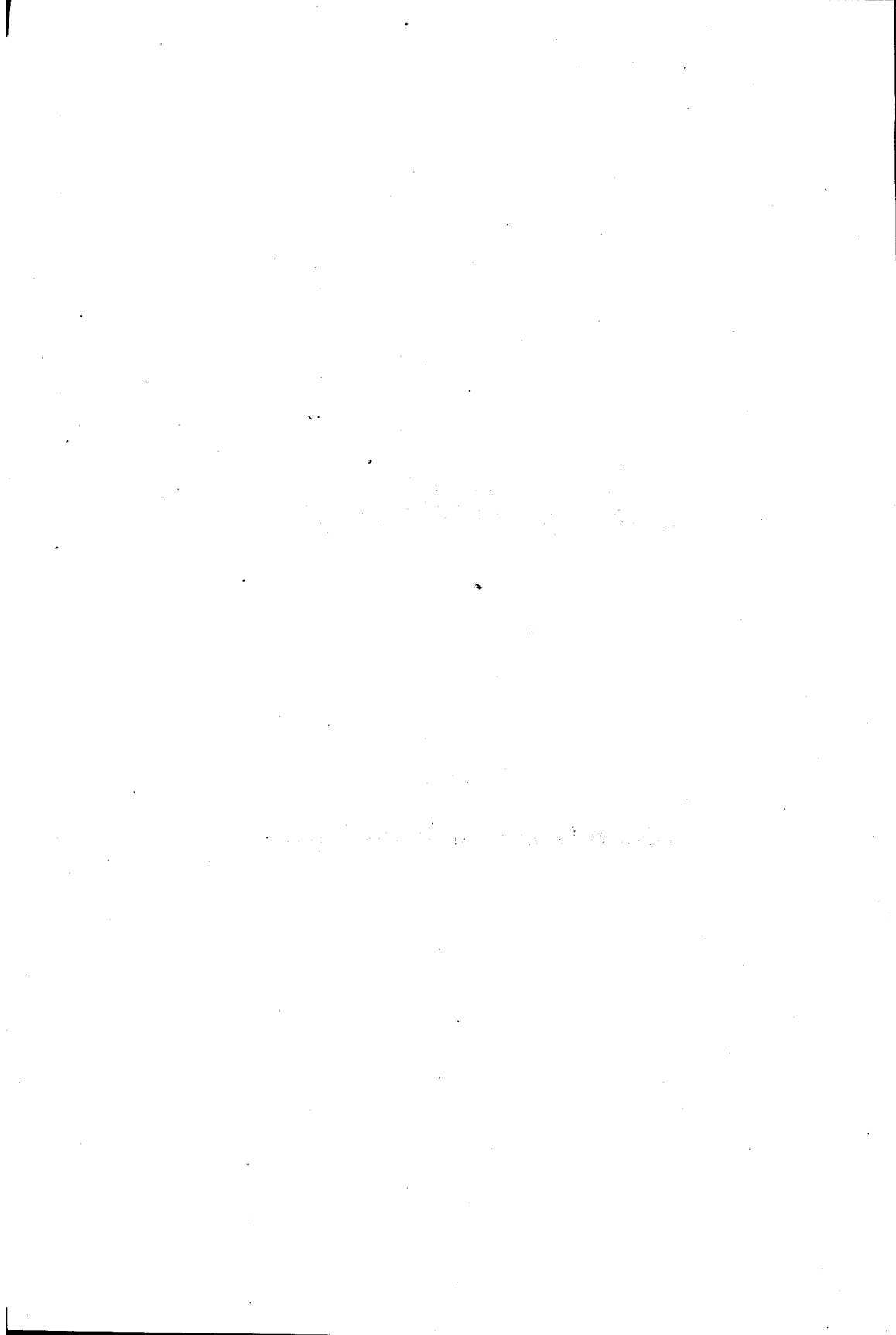
- (47) - Siprin, Max, Introduction to Social Work Practice, N.Y., Macmillan Publishing, Co., Inc., 1976.
- (48)- Stimson, John and Others, Social Problems Definition, Impact And Solution, N.y., John Wiley & Sons, 1985.
- (49)- Tsuda, T., and Others, Pesticides in water and Fish from Rivers Are Flowing Into Lake Biwa, Chemosphere, United King-dom., V. 24,1992.
- (50)- Vesilind P. Arne and Pierce, J. Jeffrey, Environmental Pollution and Control, N.Y., An Arbo, 1983.
- (51)- Walker Colin, Environmental Pollution by Chemical, London, Hutchinson Educational ltd., 1971.

الفصل الثالث

نظريات السكان

إعداد

دكتور/ مصطفى رضا أحمد



محتويات الفصل

- ♦ أولاً: مقدمة .
- ♦ ثانياً: المنظور التاريخي لنظريات السكان.
- ♦ ~~ثالثاً: تصنيف نظريات السكان~~
- ♦ رابعاً: عرض نظريات السكان
- ♦ خامساً: تعقيب على النظريات



أولاً: مقدمة

أن ركائز أى علم من العلوم تنهض على الأسس التالية : العالمية، الاستمرارية ، والضرورة ، ولكى يحقق هذا العلم العناصر الثلاث لابد وأن تتوافر له نظريات ونماذج علمية، تحمل قدراً كبيراً من العمومية والتجريد، والمقدرة على التنبؤ بالمستقبل. (١-ص:١)

كذلك فإن المحك الرئيسى للنظرية يكون فى اتفاق عام على الوحدات الجزئية لهذا العلم والأسلوب العقلى فى تفسيرها.

لهذا نجد أن هناك علوم استقرت على مدى التاريخ بينما اندثرت أخرى، تبعاً لدرجة صياغة النظريات العلمية عن طريق المنهج العلمى، فى هذه العلوم.

وتأسيساً على ما تقدم صاحب علم السكان محاولات متتابعة لقيام نظريات تفسر الظاهرة السكانية ولقضايا النظرية المرتبطة بها، ولعله من الجدير بالذكر أن كثيراً من هذه النظريات ارتبطت - خاصة فى بدايات قيام علم السكان - بأراء أصحابها فى ماهية علم السكان وماهية موضوعاته ثم أسلوب البحث العلمى فى تفسير قضاياها، خاصة وإنها لم تكن قاصرة على تخصص واحد، ثم تراكت هذه النظريات على مدار حقبة طويلة اختلطت فيها المداخل الرئيسية فى تفسير ظاهرة السكان بالنظريات والنماذج النظرية التى صيغت داخل هذه النظريات، كذلك ظهرت المحاولات النظرية حول ماهية الظواهر السكانية مما أدى لتأخر استقرار هذه النظريات حتى فترة قريبة.

أيضا أدى تباين الآراء - بل وتعارضها في بعض الأحيان - بين مؤرخي هذه النظريات إلى مزيد من التعقد في التوصل لنظرية جامعة تفسر الظواهر السكانية، خاصة في ظل الاختلاف الوارد بين هؤلاء العلماء حول تصنيف هذه النظريات ، وتحليلها، ونقد كل منها، حيث نجد أن البعض يصنفها بالنظريات الطبيعية، والاجتماعية، والبيولوجية .. الخ أو يصنفها البعض الآخر بالنظريات المحافظة والراديكالية، أو تصنيف ثالث بأنها : نظريات التحول السكاني ، أو الارتقاء الاجتماعي، أو زيادة الرخاء، أو النظريات الاقتصادية ... الخ وهي تقسيمات فيها العديد من أوجه التداخل أو التكرار، بالإضافة لزيادة التعقد الناتج عن حجم هذه الكتابات النظرية.

مما سبق نجد أن هذه المحاولة المتواضعة لشرح وتوضيح نظريات السكان سوف تركز على توضيح المحاور الرئيسية لهذه النظريات باختصار دون محاولة للدخول في تفاصيلها التي ركزت عليها العديد من كتابات علم الاجتماع مع تجنب أوجه التكرار أو المصطلحات المعقدة أو الغامضة، وذلك وصولاً لرؤية واضحة للنظرية في علم السكان وذلك من خلال استعراض بعض النقاط الهامة في هذا الفصل وهي:

تحديد ماهية النظرية ، أهميتها ، التطور التاريخي لنظريات السكان، تصنيف نظريات السكان ، استعراض أهم هذه النظريات ، تعقيب على هذه النظريات ، الاستفادة منها في الخدمة الاجتماعية، مع اقتراح مدخل لنظرية سكانية ثلاث دول العالم النامي.

ومن الجدير بالذكر أن مهنة الخدمة الاجتماعية نمت في ظل الاستعانة والاستفادة من كل النظريات في العلوم الإنسانية المرتبطة بها،

وأيضاً من خلال التجارب الأمبريقية ، سعياً وراء زيادة فاعليتها في معالجة المشكلات وإشباع الاحتياجات بدرجة أكبر، خاصة في ظل العديد من التغيرات والتحولات المجتمعية - بالأخص في الآونة الأخيرة - لهذا كان لزاماً علينا الاستفادة من كل نظريات السكان، حيث تعد القضايا السكانية من أبرز مجالات المهنة، مما يتطلب معه وقفة تنظيرية تفيد الممارسة المهنية، حيث أن الفهم النظري لهذه النظريات سيؤثر بلا شك على عمق الممارسة المهنية، وبدونه لا يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يتعامل مع المشكلات المرتبطة بقضايا السكان بفاعلية، خاصة في الواقع المصري.

أيضاً ..

فإنه من الضروري الإشارة إلى فضل كل العلماء الذين أسهموا في هذا المجال ذلك لأن العلم " تراكمي " بالدرجة الأولى ، ولولا هذه الإسهامات النظرية لما أمكن تفسير أو فهم الواقع السكاني، لذا فإنه رغماً عن النقد الذي وجه إلى كل النظريات تقريباً، ألا أن الجهد الذي بذل فيها يدعو لضرورة دراسته وفهمه وتطويره مستعينين بالأسلوب العلمي وفي ضوء منهج دقيق يوضح علاقتها بالتطبيق عند التعامل مع المتغيرات الأمبريقية مع مراعاة المهارة، والمرونة، والدقة الفنية والخبرات السابقة.

ثالثاً: المنظور التاريخي لنظريات السكان :

يعتبر علم السكان من أقدم فروع علم الاجتماع، بل أن هذا العلم يرتبط بالعديد من التخصصات العلمية الأخرى مثل الأنثروبولوجيا ، والاقتصاد ، والطب ، والإحصاء ، والديموجرافيا ، وغيرها ..

لهذا فإن إسهامات العلماء لم تتقطع منذ فجر التاريخ ، حتى أن الكتابات التى تناولت موضوع السكان ، وأحوالهم ، ونموهم ، والمواليد والوفيات وأحوال البلدان والأمصار ، بدأت منذ أيام الفراعنة فنجد أن التراث الفرعونى (٢ : ص ص ٤٧-٥٠) شهد تقدما فى الفكر الاجتماعى بسبب الاستقرار الحضارى والنمو والتقدم فى كافة مجالات العلم، كذلك فلقد عوف الفراعنة نظام الأسر ، ونظام الطبقات ، ولهذا نجد أن أغلب الكتابات التى ذكرت فى عهد الفراعنة تشير إلى الاعتقاد بأن زيادة السكان تعنى الخير والبركة، وأنها من أهم عوامل التقدم والنمو، كذلك أشارت البرديات إلى أن التناسل واجب مقدس (٣: ص ٥٩) وأن هذا يعنى القوة والقدرة على النمو.

كذلك نجد أن تعاليم " كنفوشس " فى الصين ، و " زوروستر " فى بلاد الفرس تعتبر الزيادة السكانية خيرا، ألا أن تعاليم " كنفوشيس " وكتابات تلاميذه من بعده عبرت عن فكرة " الحد الأمثل للسكان " حيث أكد على أن لكل مجتمع زراعى عدد من السكان يتناسب مع قوة المجتمع الإنتاجية ويجب ألا يتعدى هذا العدد الحد الأمثل حتى لا يؤدى للفقر ، أو يقل عنه فيقل الإنتاج للغذاء فتحدث النتيجة نفسها. (٢ : ص ٤٧) .

*** وفى حضارة الأغريق :** رغم أن اليونانيين شجعوا التناسل إلا أنهم أحيوا الذرية القوية، وغالبا ما كانوا يتخلصون من الأطفال الضعفاء وأشار أفلاطون فى مؤلفاته (الجمهورية والقوانين) أنه على الحكام أن يسنوا القوانين التى تساعد على تثبيت عدد سكان المدينة عند الحد الأمثل تحقيقا لرفاهية السكان، وذلك من خلال تنظيم عقود الزواج (٤- ص : ٦٩).

كما أشار لنفس الفكرة، ونتأمل توزيع السكان على قطاعات المدينة - والحد الأمثل لنمو السكان، وكيف يمكن توزيع السكان على وحدات المجتمع، وكذلك على المهن والحرف وتقسيمها لمهن طبيعية وغير طبيعية مثل التجارة والصناعة والرعى ... الخ.

وأيضاً أوضح كل من أفلاطون وأرسطو العدد الأمثل لسكان المدينة بالرقم ٥٠٤٠ لأنه رقم يقبل القسمة على أرقام كثيرة مما يساعد على توزيع السكان على وحدات المجتمع، وكذلك توزيعهم على المهن وعلى الدفاع عن المدينة وقت الحرب ، وقد يرجع ذلك لأن الإغريق بحثوا مسألة السكان بالنسبة " لدولة المدينة " .

إذ كانت المدينة عندهم وحدة سياسية كاملة تكفى نفسها، وكانوا يرفضون اندماجها مع غيرها لتكوين وحدة أكبر (٣ - ص ٦٠) ، حيث أنهم لم يعرفوا إلا شكلاً واحداً للدولة ، وهو مساحة من الأرض تقع في مراكزها مدينة محصنة، يعيش فيها جميع السكان، ويجدون فيها متسعاً لإقامتهم أو الاحتماء بها في حالة هجوم العدو أو الحروب.

مما سبق فإن فكرة العدد الأنسب للسكان ظهرت منذ القدم من خلال فكر الإغريق ، رغم تشجيعهم على النسل ، إلا أننا نجد فكر أفلاطون مختلفاً مع أرسطو في أن آراء أرسطو كانت أكثر واقعية ، فلقد عالج الوحدات المورفولوجية ، ومنها الأسرة والقرية والمدينة ، كما تناول مهن السكان ، كما ركز على النمو السكاني وحذر من النمو الغير مناسب لبعض الطبقات لأن ذلك قد يؤدي للثورة (خاصة طبقة الفقراء) إذ يجب أن تتناسب طبقات المجتمع في النمو ، ويجب ألا يزيد العدد عن الحد الأعلى ، وألا يقل عن الحد

الأدنى، وهنا أجاز الأخذ بأسلوب الإجهاض إذا كثرت النسل، رغم أنه ركز في ذلك على طبقة المحكومين (٢ : ص ص ٤٧-٥٠)، كذلك أجاز زيادة النسل في حالة الضرورة مثل قيام الحروب أو التوسع الاستعماري للحاجة إلى الجنود والأيدي العاملة، وذلك طبقا لما يتراءى للحكام.

* وفي الحضارة الرومانية : نجد أنهم شجعوا كثرة النسل، وقد يرجع ذلك لكثرة حروبهم وفتوحاتهم وتوسع الإمبراطورية الرومانية، واكتساحها للعديد من بلدان العالم، مما تطلب معه الاحتياج للشباب الأقوياء، كذلك لتدعيم قوة الإمبراطورية، حيث أن فكرة القوة ترتبط عندهم بعدد السكان الأقوياء لذلك نجد كتابات " شيشرون " تحبذ فكرة زيادة النسل، مع الأخذ بفكرة التخلص من الأطفال الضعفاء، بقصد تدعيم دعائم الإمبراطورية (٢ : ص ٤٩) ومن تلك الآراء يتضح أن كثرة النسل كانت فكرة محمودة عند الرومان بل أنهم كانوا يضعون القوانين التي تشجع على كثرة الأنسال (٣ : ص ٦٠)

مما سبق نجد أن الحضارات التي ظهرت في العصور القديمة عرفت فكرة الحد الأمثل أو الحجم الأمثل للسكان إلا أنها اختلفت من حضارة لأخرى طبقا لطبيعة كل مجتمع وأهداف طبقة الحكام، وطبيعة البلد نفسه لذا نجد فكرة التناسب ما بين مساحة الأرض وعدد السكان في الصين، وفكرة كثرة النسل عند الرومان، أو إقامة حكومة دستورية وتقسيم العمل عند الإغريق، إلا أن كل هذه الآراء لم تدرس الظاهرة السكانية بشكل دقيق للوصول لهذا الحجم الأمثل، ولم تضع نظريات واضحة لهذا الغرض.

* وفي العصور الوسطى نجد أن للعرب باعا طويلا في مجال السكان حيث نجد العلماء العرب كانوا سباقين في وضع آرائهم من خلال مؤلفاتهم

ودراستهم وعلى رأسهم أبين خلدون مؤسس علم الاجتماع والذي سبق العديد من العلماء الأوروبيين ، رغم أن المسألة السكانية شغلت حيزاً كبيراً في الفكر الاجتماعي في الشرق والغرب (٢: ص ٥٠).

ولقد تناول أبين خلدون تزايد السكان في ضوء أثره على كل الأنشطة وخاصة العمران وتحقيق الوفرة الإنتاجية ، ومع ذلك فقد أكد على خطورة التزايد غير المنضبط للسكان حيث أن الزيادة المستمرة في نسبة السكان ، بالقدر الذي لا يعادله تناسب في إنتاج الغذاء يؤدي إلى الفقر والمجاعة.

كذلك أشار أبين خلدون إلى العلاقة ما بين الظاهرة الديموجرافية والظاهرة الاقتصادية ، وأيضاً تأثر خصائص السكان وطبائعهم وثقافتهم بالإقليم الذي يعيشون فيه ، مثل سكان المناطق الباردة أو الحارة أو الصحراء أو الوادي الخصيب أو السهول .. أى تأثير البيئة الطبيعية (الجغرافية) وعواملها المختلفة على السكان.

كذلك أشار أبين خلدون إلى المراحل التطورية للمجتمعات طبقاً لعدد المواليد والوفيات ، وتأثير كل مرحلة على تطور المجتمع ، باعتبار أن الخصوبة العالية في بداية مراحل المجتمع تعتبر أمراً مطلوباً ثم مرحلة التوازن ما بين الموارد وعدد السكان ثم المرحلة الأخيرة وهي زيادة السكان عن الموارد مما قد يعرض الأقاليم للاضطرابات والمجاعات والحروب والثورة (٤: ص ٧٢).

والواقع أن كتابات وأفكار أبين خلدون قد قامت على دراسة للعديد من المؤلفات والآراء للعلماء الذين سبقوه مثل كتابات العالم الرحالة العربي (بن خرداذية) في القرن التاسع الميلادي وكتابات عن حوقل الذي أشار لفكرة

تأثر السكان بالظواهر الطبيعية للأقاليم وأيضاً قسم الأقاليم إلى مناطق شمالية ، شرقية ، غربية ، جنوبية .. وكذا كتابات " ياقوت الحمدي " في كتاب " معجم البلدان " والتي ذكر فيها الحقائق السكانية عن البلاد التي زارها (٥: ص ١٢) .

وتبع ابن خلدون مجموعة من العلماء أمثال " الفارابي " والذي أشلر لمجموعة من الظواهر السكانية في كتابه (آراء أهل المدينة الفاضلة) وكذلك " ابن مسعود " في كتابه (مروج الذهب) و " ابن خلكان " في كتابه (وفيات الأعيان) و " الجبرتي " في كتابه (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) والطبري في كتابه (تاريخ الأمم والملوك) .

إلا أنه من الملاحظ أن كل هذه الجهود لم تقدم نظرية في السكان وإنما عبرت عن :- (٤: ص ٧٣) .

أ- وصف أحوال الأمصار والأقاليم وأحوال السكان والظروف السكانية والاجتماعية والجغرافية والاقتصادية وتقسيم الأقاليم ومراحل نمو المجتمعات التطورية.

ب- العلاقة بين السكان والمساحة والموارد خاصة الغذاء مما يمثل الأساس لنظريات السكان فيما بعد.

ج- أهداف الدول والقيم المرغوبة في وقت معين وعلاقتها بالسكان.

د- الفكر السكاني لم يكن مقصوداً في ذاته وإنما كان داخل دراسة العلماء للمدينة الفاضلة ، مما يمثل جزء من انطباعاتهم.

هـ الفكر السكانى فى هذه الحقبة لم يعتمد على البيانات السكانية التى تستند إلى دراسات إحصائية أو المؤشرات والملاحظات الإمبريقية.

* وفى منتصف القرن السادس عشر شهد المجتمع الأوروبى العديد من النظريات ذات الصيغة الوقائية ، وأغلب النظريات اتسمت بالتفاؤل مما جعلهم يدعوا لتشجيع زيادة النسل ، رغم وجود وجهات نظر معارضة إلا أن السمة الغالبة كانت تشجيع زيادة النسل. (٢: ص ٥٠) .

وفى القرن الثامن عشر بدء الاهتمام بدراسة السكان وذلك لوجود عدة عوامل هامة وهى:- (٤: ص ٧٤) .

- (١) الزيادة المستمرة للسكان فى العالم.
- (٢) النمو الصناعى وبداية الثورة الصناعية وتطور الآلات.
- (٣) نمو وتقدم البحث العلمى الاجتماعى والاقتصادى وكذا تطور علم الإحصاء.
- (٤) تقدم علم البيولوجيا وظهور القوانين فيه.
- (٥) تزايد المحاولات الجادة من العلماء فى الدراسة لظاهرة السكان.
- (٦) ظهور مؤلفات روبرت مالتس فى السكان مما شجع على مزيد من الدراسات.

كذلك أكدت وجهة نظر أخرى على العوامل الآتية :- (٢: ص ٥٤)

١- تقدم الدراسات البيولوجية الحيوية والدراسات الأنثروبولوجية المتعلقة بالسلالات البشرية.

٢- ارتقاء الدراسات الإحصائية والانتفاع بها فى الدراسات السكانية.

٣- تصميم الانتفاع بطرق البحث العلمى المنهجى والإفادة به فى الدراسات السكانية و الأيكولوجية ، والعمرانية.

٤- النمو الصناعى المطرد وتأثيره على مجالات العمل خاصة فى الصناعة والتجارة والتسويق مع تزايد الدول المنتجة وعنايتها بأمور وأحوال الدول المستهلكة.

٥- تطور الوعى السكانى فى المجال الدولى سعياً وراء الرفاهية وزيادة الخدمات لسكانها، فأنشأت الدول أجهزة متخصصة للقيام بالدراسات السكانية ووضع سياسات تخطيطية وبرامج للإصلاح الاجتماعى.

٦- نمو المنهج التكاملى فى الدراسات الإنسانية واتصال العلوم بعضها ببعض الآخر للإفادة بنتائجها فى النواحي التطبيقية الإصلاحية.

٧- التقدم الملحوظ الذى أصابته البحوث والدراسات الأيوجينية Eugenics والتي تعنى الاهتمام بتحسين نوعية السكان والسلالة البشرية بوجه عام.

الاتجاهات النظرية في العصور الحديثة:-

شهد الفكر الإنساني تقدما علميا على يد العلماء الأوروبيين ، والذي أمتاز عن سابقه من العصور بمعالجة المسألة السكانية في ضوء الدراسة العلمية والمعطيات الإحصائية والقوانين الطبيعية، مما جعل نظرياتهم تمثل تحولا في الدراسات السكانية والاتجاه بها نحو الدراسة العلمية.

وبدأت هذه المحاولات النظرية بآراء أو فكر " التجاريين " الذين كانوا يشجعون كثرة النسل ، وذلك لأن حركة الاستعمار نشطت في العديد من الدول الأوروبية - مثل إنجلترا ، البرتغال ، أسبانيا ، فرنسا ، ألمانيا - مما استدعى تجهيز الجيوش بأعداد كبيرة من الشباب ، وتسابقت أغلب هذه الدول في فرض سيطرتها على أكبر مساحة ممكنة من العالم قبل الدول الأخرى. كذلك واكب حركة الاستعمار بداية عهد التصنيع وإنشاء المشروعات الكبرى الجديدة التي احتاجت لأيدى عاملة رخيصة، مما ساعد على ظهور العديد من القوانين التي تشجع الفقراء على زيادة النسل (٣:ص ٦٢) مثل إعفاء المتزوج الذي يعمل أكثر من عشرة أبناء من الضرائب كلية، كذلك أن تؤل ثروة الرجل الأعزب للدولة أن لم يكن له أخوة يرثونه، وأيضا عدم شغل الوظائف في الدولة إلا للمتزوجين ... كذلك ظهر القانون " البروسي " الذي جعل الزواج إجباريا قبل سن الخامسة والعشرين ، كما شجع على زيادة النسل عن طريق تخفيف قيود الإنجاب غير الشوعي ، وإنشاء دور للقطاء وإلغاء العقوبات التي كانت توقع من قبل الكنيسة على الأمهات غير المتزوجات بل وفرض عقوبة على كل من يتعرض لهن.

كذلك ظهر قانون الفقر فى إنجلترا والذي شجع الفقراء على الحصول على المساعدة بدون عمل مما أدى لزيادة تناسلهم لأن من يعول أكثر يحصل على مساعدة أكبر ، وهذه الزيادة تمول من الضرائب التى تفرضها الدولة على القادرين.

وأكثر ما يميز هذه الفترة هى روح التفاؤل الذى عم فى هذا العصور خاصة فى كتابات " المركيز دى كوندرسيه " عالم الاجتماع الفرنسى والفيلسوف الإنجليزى " وليم جوبين " والذى ظهرت أفكارهما فى وقت واحد تقريباً ، فالأول يرى أن الظواهر الطبيعية كفيلة بالوصول بالإنسان إلى الكمال وأن العدد الأمثل للسكان تحدده الطبيعة ، وكانت نظريته متفائلة حيث أكد أن الأرض سيزيد إنتاجها باستمرار ، وأن الغذاء سيكثر ، وأن قدرات الإنسان ستصل للكمال . أما الثانى ففتناً بعصر ذهبى سوف يصل فيه الإنسان للكمال ، وأنه بالتربية السلمية ودعم القيم الإيجابية والمحبة والعدالة الاجتماعية والسياسية سيحدث التوازن ما بين السكان والغذاء ، ولن تكون هناك جريمة أو بؤس وأن الكل سيجد رزقه ويعمل ، ومن لا يقدر على العمل ستدعمه الدولة.

والواقع أن هذه الآراء المتفائلة انتشرت فى عهد زادت فيه الجريمة والحرمان والبؤس الشديد لغالبية أفراد الشعب ، وبالتالي ظهرت هذه الآراء المتفائلة لتعطى الأمل للفقراء والمحرومين وتحبى آمالهم فى الحياة. (٣:٦٥).

وفى نهاية هذا القرن بدأ ظهور الآراء المعارضة لفكرة زيادة السكان خاصة على يد العالم " روبرت مالتس " الذى هاجم قانون الفقر الذى وضع

فى إنجلترا عام ١٦٠١ وهاجم فكرة زيادة النسل واتسمت آراءه بالتشاؤم الشديد من زيادة السكان والتنبؤ بحدوث القحط والبؤس وانتشار الفقر لو ظلت نسبة زيادة السكان على نفس المعدلات دونما أن يقابلها زيادة فى الموارد الغذائية بنفس المعدل (وسيرو لاحقا تفاصيل نظريته) كذلك ظهرت " حركة الطبيعيين " وهى حركة مناهضة تماما لفكر " التجاريين " .

وتوالى الإسهامات النظرية بعد مالتس حيث ظهرت كتابات العالم البلجيكي " كتيله Quetelet " والذى وضع تصور عن معالجة المسألة السكانية بالطرق الإحصائية وحاول وضع قوانين عددية وكمية لظاهرة النمو السكانى . (٢: ص ٥٣) .

كذلك ظهرت آراء تحذر من خطر الزيادة السكانية غير المنضبطة مثل كتابات " فرانكلين " فى الولايات المتحدة عام ١٧٥١ ، وكتابات " ديفيد هيوم " فى إنجلترا عام ١٧٥٢ ، والتي أكدت على أن زيادة السكان وزيادة كثافتهم فى أمريكا وأوروبا أصبحت أكثر منها فى أى زمن آخر . (٣: ص ٦٤) .

كذلك أكد الطبيعويون وعلى رأسهم مالتس فكرة الاهتمام بالحد من الزيادة السكانية وذلك لتخفيف حدة الفقر والبؤس الذى كان يعانى منه عامة الشعب وأولوا الزراعة اهتمامهم الأكبر أكثر من الاهتمام بالتجارة أو الصناعة باعتبار أنها مصدر الغذاء حيث عرّض أغلب أفكارهم حول المواءمة ما بين السكان والغذاء وانتقلوا من الاهتمام " بمبدأ القوة " إلى الاهتمام بمبدأ " قوت الشعب " (٣: ص ٦٢) .

ورغم أن حركة الطبيعيين كانت تحبذ تحديد النسل والاتجاه للتقليل من الغرائز والتحكم فيها حتى ما بين المتزوجين ، وتشجيع الإجهاض فى بعض الحالات للحد من النسل ، إلا أنهم أبدوا الزيادة السكانية لو كانت فى حدود معينة تمثل التوازن بين العدد والغذاء ، وبشرط ألا تؤدى للبؤس وكانت أغلب آرائهم تحث على زيادة غلة الأرض قبل زيادة السكان .

وكانت آراء الطبيعيون غريبة على روح العصر الذى عاشوا فيه والذى عن فيه التفاؤل — كما سبق ذكره — إلا أن آرائهم أخذت المزيد من الاهتمام فى العصور التالية وكانت اللبنة الأولى لنظريات السكان حيث نجد اتفاق آراء " سنتى " و " مرسيه " فى فرنسا و " آدم سميث " فى إنجلترا ، من حيث تناول السكان " كظاهرة " وحاولوا دراستها دراسة موضوعية واستخدموا دراسات وصفية تحليلية أحدثت تحولاً فى نظريات السكان .

ومن أمثال هذه النظريات نظرية " كيناي " عن السكان فى فرنسا (١٦٥٠-١٨٥٠) وتوصل لوجود علاقة طردية بين تداخل السكان وقلة الإنتاج فالدولة التى يقل عدد سكانها بمقدار الثلث يقل إنتاجها بنفس المقدار (٢:ص ٥٠) .

كذلك ظهرت آراء مناهضة للمذهب الحر (الرأسمالى) ممن يعرفوا بأنصار التدخل من جانب الدولة ، ومنهم العالم " سيسموندى " (١٧٧٣-١٨٤٢) حيث طالب بعلاج المسألة السكانية ، فى إطار وضع مبادئ اقتصادية جديدة لرفع المستويات الاجتماعية للسكان ، ومن هنا بدأت النزعات الاشتراكية فى الظهور ، حيث قامت على معارضة سياسة ترك الحبل على

الغارب للزيادة السكانية ، لمن سبقوه من العلماء وعدم اقتناعهم بأن النظام الطبيعي أو العوامل الطبيعية كفيلة بحل المسألة السكانية.

وفي بداية القرن العشرين في الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٣٠ ظهر علم اجتماع السكان والذي اهتم بالدراسة العلمية للظواهر السكانية سواء المرتبطة ببناء السكان مثل الحجم الأمثل أو التكوين والتوزيع، أو ما له صلة بتغير السكان مثل عمليات النمو والتضخم أو الزيادة السكانية، وهو ما يعنى بعدم الاكتفاء بتحليل الظواهر وإنما تجاوزه إلى محاولة فهم طبيعة العلاقات وتفسيرها، وتفسير ظواهر السكان في ضوء ظواهر أخرى لها علاقة قوية بها (٤: ص ١٠٧) كذلك اهتم هذا العلم بتغير السكان من حيث المواليد، الوفيات ، الخصوبة، الهجرة، وتحليل العوامل التي ترتبت على معدلاتها وكيفية الاستفادة منها في التنمية الشاملة، ودراسات التحضر والدراسات الأيكولوجية ... وغيرها . (٤: ص ١١٠).

رابعاً: تصنيف نظريات السكان:

بعد ظهور علم اجتماع السكان ظهرت وجهتي نظر الأولى تقول أن هناك نظرية للسكان، والثانية تقول أن المعطيات النظرية أو التراث النظوى يفتقر للنظرية فى الوقت الحاضر .. (٤: ١١٣) .

والواقع أن الإطار النظوى والقضايا النظرية للسكان كثيرة ولا يوجد حتى الآن إطار منظم تجمع فيه كل القضايا النظرية فى صورة نسق نظوى واحد، لذا فقد كان من المتوقع أن تتطوى الدراسات النظرية لنظريات السكان والكتابات الكثيرة عنها على محاولة لتصنيف هذه المجموعة الكبيرة من القضايا النظرية، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه التصنيفات تستند كل محاولة

منها إلى معيار يختلف عن المحاولة الأخرى في تصنيف القضايا النظرية، وبالتالي فمن المتوقع ألا نجد اتفاقاً حول تصنيف محدد ما بين هذه المحاولات. (٦: ص ٤١)

كذلك فإن معظم الكتابات التي تناولت نظرية السكان اتفقت فيما بينها على أن النظريات تقف عند حد معين ولا تتسم بالشمول والعمومية أو التجريد لاختلاف واقع المجتمعات التي نشأت فيها واختلاف التوجهات الأيدولوجية والسياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية ... الخ .

لذلك نجد الكتابات تقف أغلبها عند حد وصف مكونات النظرية وتحديد شروطها وإبراز خصائصها وبعض وظائفها والنقد الموجه إليها .
وحيث أن النظرية العلمية نسقا استنباطيا ينطوى على مجموعة من القضايا أو الفروض التي تمثل بعضها مكانة المقدمات ، وتمثل الأخرى وضع النتائج وهي نسق تشتمل على مفاهيم معمة وافتراسات وتعميمات ذات علاقة ، كما أنها إطار مكون من رموز وقواعد وتفسير جوهري للظواهر .

لذا فالنظرية لابد أن تكون مفوماتها محددة بدقة، وأن تتسق القضايا المكونة لها مع بعضها البعض، وأن تكون صياغتها في شكل ملخص وسهل يساعد على اشتقاق القضايا النظرية بطريقة استنباطية ، كما يمكن إخضاعها للتحقق الإمبريقي ونجد لها تأييدا في الواقع العملي (التطبيقي) وفي كل الحالات المشابهة في أى وقت ، هذا بخلاف القدرة على التفسير والتنبؤ للظواهر في المستقبل والقابلية للتعديل (المرونة) والتطوير طبقا للمستجدات أو المتغيرات الجديدة.

وطبقا لما سبق :

فإننا نجد أن هناك صعوبة في تصنيف النظريات على أساس الصلاحية والعمومية والقدرة على التطبيق، لأن أغلب النظريات كانت تمثل مجتمع معين في وقت معين، ولفكر أيولوجي محدد.

لذا نجد أنه من الأفضل الأخذ بالتصنيفات التي وردت على أساس المدخل (اجتماعي - اقتصادي - بيولوجي ... الخ) أو التخصص العام ، أو على أساس الاتجاه (محافظ - راديكالي) أو على أساس العوامل التي حاولت النظرية إبرازها مثل العوامل الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيولوجية ... الخ.

من هذا المنطلق نجد أن تصنيف النظريات يأخذ مجموعة من المحاولات حيث نجد أن :- (٤: ص ١١٥)

أ- المحاولة الأولى: تصنفها على أنها نظريات طبيعية وأخرى اجتماعية.

ب- المحاولة الثانية: تصنفها على أنها:-

- نظريات حاولت إبراز أهمية العوامل الاقتصادية.
- نظريات حاولت إبراز أهمية العوامل البيولوجية.
- نظريات حاولت إبراز أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية.

ج- المحاولة الثالثة: تصنفها على أنها:-

• نظريات المدخل المحافظ (ويمثل الاتجاه الرأسمالي الحر).

• نظريات المدخل الراديكالي (ويمثل الاتجاه الاشتراكي).

وهذه التصنيفات روعى فيها أنه رغم الدراسات والبحوث الكثيرة جدا فى مجال دراسة السكان إلا أن نتائجها ما تزال جزئية، بل وتفتقر إلى القدرة على التفسير الشامل لأوضاع السكان فى كافة المجتمعات وفى أى وقت، كذلك فإن هذه النظريات تنتمى للعديد من التخصصات فى العلوم المختلفة فى المدخل المنهجي والأساليب والأدوات .. وبالتالي فإن من نتائج ذلك أنها ما تزال شبه نظرية، أو فى طور التكوين، حيث لا يوجد إطار مرجعى شامل يجمع شتات هذه الجهود تستند لمعايير مختلفة (٦: ص ٤١).

لذا نرى أنه من الأفضل تصنيف النظريات طبقا للمداخل العلمية المتخصصة مع مراعاة عرضها طبقا للتسلسل الزمنى ما أمكن كالتالى:-

- المداخل النظرية الاقتصادية.
- المداخل النظرية الاجتماعية.
- المداخل النظرية الديموجرافية (مثل التحول السكانى ، الانتقال الديموجرافى).
- المداخل النظرية البيولوجية.
- المداخل النظرية الثقافية (الاجتماع والأنثربولوجيا)

وسيتم عرض هذه النظريات بالتفصيل كالآتي:

مع ملاحظة أن بعض هذه النظريات قد تداخلت فيها أكثر من تخصص مثل محاولة علماء الاقتصاد تفسير ظواهر السكان على أسس الإصلاح الاجتماعي أى باستخدام علم الاجتماع والاقتصاد معاً أو علماء الاجتماع باستخدام علماء الاجتماع والاقتصاد معاً، واستخدام علماء الفسيولوجيا المدخل الثقافي والبيولوجي معاً ... الخ. لذا سيتم تصنيف هذه النظريات بناء على التخصص الرئيسي.

المدخل النظرية الاقتصادية:

١ - نظرية مالتس Thomas Robert Malthus

ولد بإنجلترا ، ودرس الاقتصاد ، ويعد هو أول العلماء الذين تزعموا " حركة الطبيعيين " حيث ظهرت أفكاره فى الفترة التى اتسمت بشيوع فكر أصحاب المذهب التجارى (جدوين ، كوندروسيه) ، والذين كانوا يعتبرون الميزان التجارى الصالح حالة مرغوب فيها بالنسبة للشعب، وكانت آرائهم متفائلة إلى أبعد الحدود، وأشاروا إلى أن قوة الشعب تتوقف على مدى الاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية وعلى عدد السكان . (٢: ص ٥٧) .

ولقد نشرت آراء مالتس عن السكان عام ١٧٩٨ ، حيث هاجم آراء " جدوين " الذى نظر للزيادة السكانية نظرة متفائلة ، وأكد أن التقدم التكنولوجي سيوفر فرص التقدم والرفق للناس والمجتمع رغم تزايد السكان، بشرط قيام مؤسسات المجتمع بدورها على أكمل وجه.

ب- لا يمكن الحصول على إنتاجية كبيرة للأرض ما لم يكن هناك نظام للملكية الخاصة، والتي تشجع على امتلاك مساحات كبيرة من الأرض، تدار بواسطة مالك واحد، أي أن الإشراف على الأرض يقع تحت إدارة واحدة

مما يعنى الحرص على زيادة الإنتاجية لتحقيق أعلى ربحية، حيث أنه من الطبيعي أن يسعى مالك الأرض لإجبار العمال على العمل والتغلب على الكسل الطبيعي لهم أكثر مما لو كانت ملكية الأرض ملكية عامة، مما يزيد من الاستثمار لها.

ح- رفض فكرة " قانون الفقر " ومهاجمته بشدة حيث كانت تلك القوانين توفر إعانة للفقراء، وتوفر لهم الموارد الغذائية والسلع (كالكساء) كمساعدة من الأغنياء والفقراء، وخاصة الأسر الفقيرة التى تعول عدد كبير من الأطفال، والمسنين ، والمرضى، والعجزة، وبالتالي فإن هذا يعنى من الوجهة الاقتصادية تشجيع السكان على الكسل وزيادة النسل، وأيضا زيادة التكاليف المقررة على إنتاج الغذاء مما قد يؤثر على زيادة الكميات المنتجة منه.

د- أشار مالتس إلى إمكانية حدوث بعض الظروف الاستثنائية التى تعمل على تقليل الزيادة السكانية أو تعمل كموانع طبيعية للزيادة السكانية مثل الأوبئة، الحروب ، الكوارث، وسماها " بالموانع الإيجابية" وكذلك توجد مجموعة من "الموانع الوقائية " (التحفظية) مثل تأخير الزواج ، أو كبح الرغبة الجنسية (أنشاء الزواج) أو الإقلال منها ما أمكن - العفة - وتشجيع تحديد النسل، والإجهاض فى حالات الضرورة ، ويمثل هذان العاملان الأسباب الحقيقية لتحقيق معدلات بطيئة للزيادة السكانية.

هـ- ويؤكد البعض (٣:ص ص ٧٢-٧٤) على فكرة " العوائق " التى أثارها " مالتس " فى كتاباته (المقال الأول والثاني) استتبطت من ظروف المجتمع وحالة الفقر والبؤس الذى عم الشعب، وأن هذه العوائق تهدف للتغلب على حالة الفقر والدعوة للإصلاح الاجتماعى لهذا فقد صنفها كالاتى:-

١- العوائق الإيجابية : مثل تقلبات الطبيعة والمرض المؤدى للموت والحرف الضارة أو الأعمال القاسية والتي تؤدي إلى زيادة الوفيات، وكذلك تشغيل النساء والأطفال في ظروف لا إنسانية ، والازدحام وغيرها من عوامل البؤس التي تقصر الحياة البشرية وتزيد معدل الوفيات .

٢- العوائق المانعة : وهي العوامل المسئولة عن تقليل معدل المواليد وقسمها إلى :-

• الرديلة : كالاختلاط الجنسي الفوضوى، الميول الجنسية غير الطبيعية، وانتهاك حرمة الزوجين، والعلاقات غير المشروعة بين الذكر والأنثى (خاصة الشباب) ، مما يعنى عدم الزواج وتقليل معدل النسل، أو التخلص من المواليد غير الشرعية أو الحمل غير الشرعي . (٣: ص ص ٧٢-٧٤)

• الضبط الأخلاقي : مثل الامتناع عن الزواج، أو تقليل المعاشرة الجنسية بين المتزوجين، وتحديد النسل فى حالة الفقر . والضبط ليس رديلة من وجهة نظر مالتس وإنما يؤدي لتقليل معدلات المواليد مما يحفظ عدد السكان فى الحدود المناسبة.

و- أكد " مالتس " أن عدد السكان يتحدد بوسائل المعيشة " القوت " فى ضوء الحقيقة أن عدد السكان يزيد بمعدلات أكبر من وسائل المعيشة، كذلك فإن الموانع أو العوائق هى التى تضبط قوة السكان العظمى وتجعل آثارها فى مستوى وسائل القوت. (٧: ص ٢٥).

النقد الموجه للنظرية:-

١- إذا قبلت فكرة زيادة السكان بمتوالية هندسية فليس ثمة دليل واضح على أن الغذاء يزيد بمتوالية عددية، حيث أن إنتاجية الأرض يمكن زيادتها باستخدام تكنولوجيا أفضل، أو تقاوى محسنة، أو استخدام أسمدة، أو باستصلاح الأراضي (أو التوسع الرأسي والأفقى فى الأرض) وهى أبعاد غابت عن " مالتس" ولم يتناولها فى نظريته.

٢- أنه من الصعب التوفيق بين آراء " مالتس" والتعاليم الدينية، ولقد أتهم فى بعض الأحيان بأنه ضد الدين، رغم أنه هو نفسه رجل دين فى الأساس، ذلك لأنه من الصعب الإقرار بمبدأ الإجهاض أو تحديد النسل، أو الامتناع عن الزواج، أو الرذيلة .. خاصة بين الفقراء، حيث حملهم المسؤولية عن حالة الشقاء والبؤس التى يعيشون فيها كنتيجة لعدم تبصرهم والإكثار من النسل، واعتبر ذلك أساس كل الأمراض الاجتماعية فى المجتمع.

٣- لم يضع " مالتس" فى اعتباره الاختلافات والفوارق بين ما أسماه "بالشهوة الجنسية" بين الرجل والمرأة، ووجود ميول ورغبات شتى من شأنها أن تقلل هذه الرغبة أو إعلاءها، خاصة فى حالة العمل لمدة طويلة، أو العمل الذى يتطلب مجهودا ذهنيا كبيرا، أو الانشغال بالوظيفة، بمعنى أن النمو الثقافي قد يؤدى لتقليل الرغبات الجنسية، والتباعد بين فترات الاتصال الجنسي وبالتالي احتمال تقليل النسل - رغم التسليم بأن الشهوة ستظل على حالتها دائما ولن تنتهى كما ذكر -

مالٲس" - ، أى أنه أغفل العامل الاجتماعى والثقافى وزيادة طموحات الفرد مما قد يشغله عن الشهوة والتناسل.

٤- قوبلت فكرة المتوالية الهندسية والعديدية بنقد شديد خاصة وأنه ثبت خطأ ذلك فى التعدادات المختلفة فى كل دول العالم، وأن ضبط التزايد السكانى يتم بطرق مختلفة غالبا ما لا يكون بينها العوامل أو العوائق التى ذكرها "مالٲس" فى نظريته ، رغم التسليم بأن لها أثرا جزئيا فى بعض الحالات.

٥- أنهم "مالٲس" بأنه عدو العمران ، حيث أكدت بعض وجهات النظر على أن زيادة السكان لو أحسن استثمارها لا تصبح شرا ولكن " خير كبير " للدولة فالقوى البشرية هى أداة البناء والتوسع ، والإنتاج الصناعى ، والزراعى والدفاع عن الوطن ... الخ، خاصة فى ظل الحركات الاستعمارية الكبرى.

٦- لم يدخل "مالٲس" فى اعتباره إلا المواد الغذائية ، وأهمل كل نواحى المعيشة الأخرى كالموارد الطبيعية ، والاختراعات الحديثة والمتطورة دائما، والتنظيم الاجتماعى ، حيث أن تزايد السكان ومستويات المعيشة ترتبط بعوامل كثيرة غير الغذاء كان يجب أن يأخذها فى الحسبان.

٧- انتقدت الأفكار الشيوعية آراء "مالٲس" والتى شجعت الإقطاع والرأسمالية وتحكم فرد فى آلاف الناس، مما يعنى زيادة استغلال طبقة الملاك لطبقة العمال حيث رأوا أن أفكاره تخدم الرأسمالية فقط وتتعارض مع مصالح الطبقة العاملة - الأغلبية- حيث أكد أغلبهم على أن أسباب الفقر ترجع لاستغلال الطبقة الرأسمالية لطبقة العمال وليس

لزيادة النسل فقط، وقالوا أن منع النسل أو تنظيمه ما هي إلا أوهام
وحجج لإبعاد أسباب الفقر عن طبقة الرأسماليين.

٨- إفراط " مالتس" في النظرة النشأومية عن حدوث الجوع والفقر والبؤس
الناجم عن الزيادة السكانية ، كما أن أحكام النظرية لا تنطبق على كل
المجتمعات، فلو صدقت في المجتمع الواحد في فترة فلن تصدق في فترة
زمنية أخرى.

ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن " مالتس" كان الأب والمؤسس
الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان باستخدام الحقائق لتأييد مذهبه العام بصدد
حركة السكان ، ونموهم، وعلاقتها برفاهية الإنسان.

كذلك فقد أدخل " مالتس" بنظريته هذه على الفكر الاقتصادي التقليدي
في ذلك الوقت ثلاثة مفاهيم جديدة : (٩: ص ٢٠٣)

- مفهوم الحركة: إذ يبين " مالتس" أن المجتمعات ليست راکدة أو
جامدة، على حد تعبير رجال الاقتصاد المعاصرين في ذلك
الوقت له بل هي حية ومتحركة ودينامية من خلال العلاقات
القائمة بين السكان من ناحية والموارد من ناحية أخرى.
- مفهوم الشدة أو التقشف: فقد عارض بشدة تقديم الإحسان أو
المساعدات للفقراء كحل للمشكلة، إذ ندد بكل التنظيمات الخيرية
التي تقدم المساعدة للمعوزين والمسنين، وأن ذلك سيزيد عددهم
لأنه يقلل الشعور بالمسؤولية لديهم ويجعلهم يعتمدون على

المجتمع فى إعالتهم بدلا من العمل الجاد وإعالتهم لأنفسهم
وتربية أولادهم.

• مفهوم التشاؤم : حيث خشى دائما من أن تؤدي الزيادة السكانية
إلى انتشار الفقر واليأس والأمراض والصراع الطبقي
والحروب، وكان يعتقد فى أن الإنسان هو المسئول عن إحداث
التوازن والحد من الزيادة السكانية.

وإجمالا فإن نظرية " مالتس " مهما قوبلت من نقد أو معارضة فستظل
أول النظريات التى أوضحت للرأى العام أهمية هذه المشكلة، والتى تعد من
أهم المشكلات فى الوقت الحاضر خاصة للدول النامية، والتى تعاني الكثير
من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها وتحتاج لتخطيط علمى
شامل لعلاجها.

٢- جون ستورات ميل J. S. Mill

ولقد أسس أفكاره على عدة متغيرات وهي:- (٣: ص ٧٩)

أ- قانون " الغلة المتناقصة " ، حيث أكد أن لكل مساحة من الأرض حدا
يبلغ عنده الإنتاج غايته القصوى، بالنسبة لما يستخدم فيها من عمال
ورأس مال ، بحيث لو زاد عن هذا الحد أو المقدار، لأدى لتناقص نسبي
فى القلة ، وأضاف أن ذلك ينطبق أيضا على استخراج الموارد الطبيعية
من الأراضي (كالمعادن وغيرها من المواد الخام).

ب- أن هناك نسبة من السكان غير منتجين - كالأطفال والنساء - وهي بالطبع نسبة معالة وأفواه تحتاج للغذاء والخدمات والرعاية ... مما يعنى أنه كلما زادت نسبة الإعالة كلما زاد الفقر.

ج- أن استقلال المرأة بدخلها قلل من الأضرار الناتجة عن وجود فلتئض فى السكان (٢: ص ٦١).

د- أن على السكان - الناس - أن يعملوا أكثر ويبدلوا مجهودا أكبر حتى يأكلوا أكثر أو يأكلون أقل فى حالة البطالة، أو تناقص الجهد فى العمل.

هـ - أنه من الممكن تأجيل مفعول الغلة المتناقصة عن طريق التحسينات التى يمكن أن تدخل على الإنتاج سواء فى الزراعة أو الصناعة ، حيث أهتم بالجانبين معا وليس الزراعة فقط كما رأى " مالتس " فى نظريته ، وأشار أن ذلك يعنى إشباع احتياجات أكثر خاصة وأن الاحتياجات متنوعة مثل الغذاء والكساء والسلع المتنوعة والخدمات وغيرها.

ولقد وجه للنظرية النقد التالى:-

١- النظرة التشاؤمية لزيادة السكان مثل " مالتس ".

٢- إغفال الجوانب الأخرى لتحديد حجم السكان مثل دور التنظيم الاجتماعى والنقدم التكنولوجى والعوامل الثقافية ، والبيولوجية ، والصحية ... الخ.

٣- افتقار النظرية للقدرة على تقسيم أوضاع السكان فى كل البلاد وفى كل الأوقات وعدم القدرة على التنبؤ بأوضاع السكان مستقبلا.

٤- لم يدرك أن اتساع نطاق التصنيع يعنى زيادة تقسيم العمل وظهور مهين أو وظائف جديدة تستوعب أعدادا كبيرة من السكان ، وبالتالي توافر العمل وزيادة الدخل.

٣- نظرية مايكل توماس سادلر Michael Thomas Sadler (١٠: ص ٥١)

يعتبر أحد المصلحين الاجتماعيين رغم أنه من رجال الاقتصاد المعاصرين للعالم " مالتس" ولقد اختلف معه فى رأى حيث أشار فى كتابه (قانون السكان) إلى نظرية معارضة له حيث أكد أن تزايد الجنس البشرى عملية بيولوجية تتحكم فى نفسها بنفسها أى أن زيادة السكان وقدرتهم على التناسل تتناسب عكسيا مع عددهم، وبذلك فإنه يرى أنه لو وصل سكان قطو من الأقطار إلى درجة معينة من الكثرة لدخلت العوامل البيولوجية لحمايتهم من التضخم.

كذلك يرى أن البيانات السكانية التى عرضها مالتس تعد مضللة إلى حد كبير فالخصوبة من وجهة نظره ترتبط عكسيا مع كثافة السكان، كما أن الزيادة فى كثافة السكان تؤدي بدورها إلى نقص معدلات الوفيات.

كذلك أشار إلى أن القدرة التناسلية تتأثر بالسعادة والرخاء أو الشراء، لا بالبؤس والرهيلة والفقير كما ذهب " مالتس " حيث أعتبر أن الإنسان يكون عقيما نسبيا إذا كان غنيا، حيث ينجب المرء أطفالا لا يتناسب عددهم مع درجة فقره (ولكن دون أن يصل هذا الفقر إلى درجة المجاعة) وهكذا يبدو

أن للثروة أثرا عكسيا على القدرة البيولوجية على الإنجاب . أى أن الرقعى
ينقص عدد السكان بالتدرىج إلى أن تقف عند نقطة محددة يبلغ عندها أكبر
عدد من السكان أقصى درجة من السعادة.

ولقد دلت تجارب " سادلر " على أنه من الضرورى أن تميز بين شدة
الجوع (الوقتية) والجوع (الزمن) فإن الجوع الوقتى يقلل من النشاط
الجنسى، أما الجوع المزمن فيؤدى إلى فقد الشهية للطعام ويصرف الاهتمام
عن النهم للطعام إلى الاستمتاع بالشهوة الجنسية.

ولقد وجه للنظرية النقد التالى:-

١- أنها لا يمكن أن تطبق على المجتمعات كلها لاختلاف ظروف وأوضاع
كل مجتمع بل فى المجتمع الواحد من وقت لوقت آخر، والدليل على ذلك
ما يحدث فى بعض الدول النامية مثل الهند والصين. (٢: ص ٦٩).

٢- أن الفقر بدوره يرجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع
أما شح الطبيعة فلا يعد سببا للفقر.

٣- خلط سادلر ما بين القدرة على الإنجاب Fecundity والإنجاب الفعلى أو
الخصوبة Fertility . (١٠: ص ٥١).

٤- نظرية الكسندر موريس كارسوندرز (٨:ص ١١٤)

Alexander Morris Carr Saunders

عالم اقتصاد تناول مجال الدراسات السكانية وتدور نظريته حول :-

١- الإنسان يحاول بنفسه أن يصل إلى العدد الأنسب بمعنى أن الفرد يعادل بين أعلى عدد من الأبناء و العائد قياساً بالدخل، وكذلك المجتمع ككل فهو يحدد أقصى عدد للسكان يمكن أن يعيش داخل هذا المجتمع في مستوى لائق للمعيشة مقارنة بالدخل أو العائد.

٢- ضرورة الاستخدام الأمثل للبيئة من جميع نواحيها الطبيعية والحضارية (المادية) والبشرية ... الخ ، فالنمو الإنساني يخضع لتفاعل الإنسان مع البيئة ويتغير من وقت لآخر طبقاً لتغير هذا التفاعل.

• يمكن تحديد الحد الأمثل للسكان بقياسه عن طريق " متوسط الدخل الفردي" فكلما زاد الدخل الفردي فإن هذا يدل على أن البلد في حاجة لمزيد من السكان، أى أن الزيادة السكانية لا ضرر منها طالما أن الموارد كبيرة وهو ما يعكسه الدخل الفردي، حتى تصل لرقم معين يأخذ به هذا الدخل في الهبوط تدريجياً مما يعنى ضرورة البدء في تنظيم النسل حتى نصل للحد الذي يستقر عنده الدخل، مع الأخذ في الاعتبار متوسط رأس المال الفردي، وأيضاً الاستهلاك الفردي لإشباع احتياجات الأفراد.

• يشير " سادلر " إلى أن الإنسان يمر بمراحل متعددة للرقى تبدأ من مرحلة الصيد إلى الرعى ثم الزراعة ثم الصناعة، ويرتقى فى النهاية إلى أعلى درجات الحضارة، التى تظهر فيها ظاهرة تقسيم العمل بوضوح ، مما يؤدى لتخفيف وطأة العمل، وزيادة التحرر ، ثم انتقال الأفراد للعمل فى وظائف ذات صبغة عقلية أكثر من الجهد الجسدى، وتأخذ وسائل المعيشة فى التزايد وتعم الرفاهية تدريجيا ، وفى كل مرحلة من مراحل الرقى ينقص عدد السكان بالتدرج إلى أن يقف عند نقطة محددة. (٣: ص ٨٥).

ولقد وجه لنظريته النقد التالي :- (٢، ص ٧٥).

(١) أنه ليس من السهل تحديد طاقة أى إقليم بشريا وفنيا كما يصعب ذلك فى المناطق الصناعية الأكثر تعقيداً وتركيباً فى السكان أو البناء الاجتماعى عامة.

(٢) فى نفس الوقت فالمجتمعات متغيرة ومواردها متغيرة، وقد تكون بشكل فجائي مما يعنى صعوبة عمليات الضبط والتحكم.

(٣) تتطلب هذه النظرية حالة من السكون فى جميع عناصر الإنتاج وفى الزيادة السكانية حتى يمكن حساب الحجم الأمثل وهذا صعب لأن المجتمعات متغيرة بسرعة كبيرة ، مما يعنى أن نظريته تتسم بالطابع الاستاتيكي غير الدينامي.

(٤) أن تغيير الظروف يؤدى باستمرار إلى تغيير النسب بين عوامل الإنتاج ومن تلك الظروف : التوسع العمرانى للسكان - التحسينات الفنية -

تغير حجم التجارة - نسبة الأفراد غير المنتجين فى المجتمع أو النسبة المعالة (كالأطفال والنساء والمسنين) ، اختلاف الحجم الأمثل فى حالة السلم والحرب وغيرها من الظروف الطبيعية الأخرى.

٥) تفقر النظرية للقدرة على التنبؤ ، ولا تحدد السياسة التى يمكن الأخذ بها، أو إتباعها حتى يمكن القضاء على الفجوة بين الحجم الفعلى والحجم الأمثل للسكان. (٤: ص ١٣٠).

٥- نظرية دبلدى Thomas Doubledy (٦: ص ٤٣)

ويرى أن الزيادة السكانية تتصل اتصالاً عكسياً بموارد الغذاء وكلما تحسن مورد الغذاء كلما أبطأت الزيادة السكانية، ويرجع ذلك من وجهة نظره إلى أن حالة النضوب تساعد على استثارة الغريزة للإسراع فى التنازل لحفظ النوع ، وبالتالي فالأشد فقراً هم الأكثر تناسلاً - على اعتبار تعويض معدل الوفيات الناتج عن سوء التغذية والمرض ، والظروف المعيشية كالمسكن السيئ، وظروف السخرة فى العمل أو ممارسة أعمال شاقة خاصة للأطفال والنساء وفى ظروف لا إنسانية للحاجة الملحة للعمل .. الخ - والأكثر غناً هم الأقل تناسلاً ، وفى الطبقات الوسطى نجد أن عدد السكان ثابتاً ، وهذه الزيادة والنقصان يتوقف عليهم التناسب العددي.

مما سبق فإن حالة الفقر تشجع على الخصوبة، فى حين يتناقص عدد الأغنياء مما يعنى عدم التوازن بين الطبقات ، مما يحتمل معه ظهور الصراع بين الطبقات وعلى الطبقة الغنية (الحاكمة) أن تعدل من أسلوبها لتحقيق التوازن ، كما يجب إصدار التشريعات أو القوانين لضبط الزيادة السكانية بين الطبقات الدنيا لأن الفقراء أشد الناس قدرة على التنازل، وكذلك

فهم لا يهتمون بتعليم أبنائهم أو تدريبهم للعمل فى الوظائف العليا ، حيث يتجهون لممارسة الأعمال الهامشية فى الغالب ، فى حين أن الأغنياء يهتمون بالتربية والتعليم للأبناء حتى يحققوا التقدم الشخصى، ولهذا تقل فرص الإنجاب والنسل ليدهم لما يبذلونه من جهد ومال فى تربية الأطفال . (١١)

والنظرية بذلك تحدد ثلاث محاور وهي:-

- تتناسب الخصوبة تناسباً عكسياً مع الارتقاء الاجتماعى.
- تقدم الفرد وقوة شخصيته، ومقدار ترفه يتناسب طردياً مع الارتقاء الاجتماعى مما يعنى أن الزيادة تتناسب عكسياً مع مدى تطور الفرد.
- الأخذ بمعيار " الغذاء " والثراء أو الغنى الذى يوفر هذا الغذاء.

وأهم النقد الذى وجه للنظرية ما يأتى:- (٥: ص ٢٢)

١- تحميل الفقراء مسئولية الزيادة السكانية فى حين أن هذا غير مؤكد فى كل الدول، أو المجتمعات، وفى كل الأوقات ، ولم يستدل على ذلك بأمثلة واقعية من المجتمعات المعاصرة، كما أن ذلك موضع جدل حتى الآن ولا يستند لحقائق مؤكدة.

٢- الاعتماد على معيار الغذاء والثراء وإهمال العوامل الهامة الأخرى.

٣- الخلط بين الزيادة الفعلية فى عدد السكان وبين القدرة على الإنجاب (٣: ص ٨٧).

٤- لم يدرك أن أى قانون للسكان يجب أن يتجه إلى أبعد من مجرد تفسير التغيرات فى القدرة على الأنسال لأن نمو السكان ينتج عن الفرق بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات وهما نسبتان متغيرتان ولا يكفى تفسير التغيرات التى تلحق بإحدهما دون الأخرى. (٩: ص ٢٠٨).

٦- نظرية جون راسل :- (١٣: ص ص ١٩٠-١٩٤)

ويرى أن زيادة السكان لن تؤدى إلى مجاعات أو حروب فى المستقبل لأن الجوع يمكن تلافيه ، لأن التزايد السكانى يقابله تزايد فى التكنولوجيا لأننا نعيش عصر العلم والمعرفة، وخاصة أننا لا نستخدم إلا ثلث الأرض التى يجب زراعتها ، كما أن الإنسان يتلف الكثير من الموارد الغذائية ودلت الإحصاءات على أننا لا نستهلك إلا ٢٠% من الطعام والبقاى يهدر أو تأكله الحيوانات والطيور كذلك فهناك إمكانية لزراعة الصحواء أى التوسع الأفقى بالإضافة للتوسع الرأسى.

ولقد قوبلت النظرية بالنقد فى ذلك الوقت على أساس أن عادات الشعوب الغذائية يصعب تغييرها، كما أن التكنولوجيا لا نتاح لكل الدول، كذلك فاستصلاح الأراضى الصحراوية يحتاج لاستثمارات ضخمة قد لا تتوافر لبعض الدول مما يعنى وجود خطر من الزيادة السكانية غير المنضبطة ، خاصة فى الدول النامية التى لا تملك المال أو التكنولوجيا ، مما يعنى وجود نقص فى الغذاء لا يقابل الزيادة السكانية ، ومن ثم يجب أن نبتعد عن أن حجم السكان له قيمته الخاصة بغض النظر عن نوعية الحياة التى يحياها السكان.

ثانيا: المداخل النظرية الاجتماعية: (١٠: ص ٦٣)

يتمثل المبدأ الأساسي للنظريات التي تبنت المنظور الاجتماعي في أن البناء الاجتماعي هو الذي يؤثر بصفة عامة في الظاهرة السكانية أي أن الظاهرة السكانية لا يتسنى تفسيرها إلا في ضوء النظم والأنساق الاجتماعية والسياسية ، والأسرية ، والاقتصادية ... الخ .

ويمكن الفرق الرئيسي بين التفسير الذي يتبناه دعاة النظرية الاجتماعية في اتساع مدى هذا التفسير، وأصالته حيث يركز على المتغيرات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية للأبعاد السكانية، وهو في هذه الحالة يعد أكثر شمولاً من حيث نوعية التفسير والشمول لظروف مجتمعية تراعى الجوانب الاجتماعية في علاقاتها بالجوانب الاقتصادية بل والثقافية ، وكذلك المصادر والإمكانات الطبيعية المتاحة في كل مجتمع على حده.

ولا جدال في أن النظريات السكانية التي تبنت الاتجاه الاجتماعي لم تبدأ من فراغ إذ أن العديد منها قد تأثر بنظرية مالتس، بل وربما يكون أغلب من تبنوا هذا الاتجاه أو المدخل لم يكونوا علماء اجتماع ، وان اشتركوا جميعاً في الاهتمام بالإصلاح الاجتماعي والاستخدام المتكامل للعلوم الإنسانية بالمعنى المتسع لهذه العلوم ، كما أن بعضهم وقف عند حد النظرية المالتسية وحاول تغيير بعض مسلماتها ، وليس أدل على ذلك من أن " ساي Say" عالم الاقتصاد الفرنسي - الذي تبنى النظرية المالتسية - قد اقتصر دوره على الاستعانة بمفهوم " وسائل الحياة" بدلا من " وسائل العيش" حيث أن المفهوم الأول من وجهة نظره أكثر اتساعاً لأنه يعنى جميع المصادر المتاحة دون الاقتصار على الإنتاج الزراعي وحده الذي اهتم به مالتس.

ومن أمثلة العلماء الذين حاولوا تطوير النظرية المالتسية "يونيغ" الذى أكد أن الزيادة السكانية تؤدي للرخاء وكذلك " آدم سميث" الذى يرى أن النمو السكانى يعد سببا للتقدم الاقتصادى، ويرى " جارنر" أن التعليم وتحسين الظروف الاجتماعية يؤديان لتحديد الخصوبة، بينما أهتم " جلاس" بإبراز العلاقة بين الصناعة الثقيلة وقوة الجذب للقوة العاملة وأبرز " أريز Aries" العلاقة بين النشاط الاقتصادى وارتفاع معدل الخصوبة ، كذلك دراسات كوست حيث أشار إلى أن دراسات السكان لا يمكن فصلها عن التطور الديموجرافى والتطور فى أنماط التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك فإن التمايز فى الظواهر الاجتماعية يؤدي للتمايز الديموجرافى وفيما يلي عرض لبعض هذه النظريات:

١ - نظرية كارل ماركس : K. Marx (١٤)

يرى ماركس أن الفقر لا يرجع للزيادة السكانية بل يعود أساسا للنظام الاقتصادى الرأسمالى السائد فالمنافسة تؤدي لتراكم المنتجات ثم للاستغناء عن العمال فالعمال ينتجون الوسائل التى تجعلهم يتحولون إلى نوع من الفائض.

وينبغى الإشارة إلى أن الاشتراكية قبل الماركسية اشتملت على الاشتراكية الإنجليزية " الريكوردية Ricordian" والتى عارض أنصارها ومنهم " جراى Gray وجهة نظر مالتس فى السكان.

ويعتقد ماركس اعتقادا أكيدا فى أن أى نمط للإنتاج عبر التاريخ له قوانينه الخاصة بالسكان، التى تختص هذا النمط الإنتاجى خلال حقبة تاريخية معينة فحسب، وعيب النظام الرأسمالى من وجهة نظره أنه زاد من إمكانية

استخدام الآلات وشجع على وجود التقلبات الاقتصادية التي تحدث بصورة دورية، ومن ثم يؤكد علماء الديموجرافية أن هناك ارتباطا بين انخفاض معدل الخصوبة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والانتقال من الرأسمالية الصناعية المتنافسة إلى الرأسمالية الاحتكارية أو الأمبريالية وهكذا يعتبر انخفاض الخصوبة من سمات الرأسمالية العالمية ومن ملامح ذلك الكساد والركود والاستعمارية.

وبذلك فإن عنصر السكان في النظرية الماركسية هو المتغير التابع وبذلك فإن النظرية تتفنى عنه " كمتغير " مسئوليته عن تحديد نمط النظام الاجتماعي بل أن النظام الاقتصادي السائد يؤدي لتحديد المتغير السكاني.

ويعتقد ماركس أنه لا يوجد قانون عام ثابت للسكان، وإنما لكل عصر ولكل مجتمع قانون للسكان خاص به، ينتج عن الظروف الخاصة السائدة فيه، ففي المجتمعات الرأسمالية يتزايد رأس المال الثابت بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغير (الأصول - العمال) فتؤدي زيادة رأس المال الثابت إلى الاستغناء عن جزء من رأس المال المتغير - العمال - لأن تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية يؤدي إلى نقص الحاجة إلى العمال لأن هذه السلع تميل إلى احتلال مكان العمل.

كذلك أشار ماركس إلى أن التضخم السكاني ليس إلا فائضا في العمالة بالنسبة لفرص العمل المتاحة. (١٥: ص ٧٤) ومن ثم فإنه من ضرورات الاقتصاد الرأسمالي وخاصة من خواصه وذلك على اعتبار أن نمو الرأسمالية يؤدي إلى خلق فائض في قوة العمل مما يؤدي إلى زيادة

المعروض من القوى العاملة ، فتخفيض الأجور، وإن انخفاض الأجور شروط أساسي من شروط التوسع فى الصناعات الرأسمالية.

وأكد ماركس أن السكان (طبقة العمال أو البلورتياريا) ينتجون السلع التى تؤدى لتراكم رؤوس الأموال، وكذلك ينتجون فى فى الوقت نفسه الوسائل التى تجعلهم زائدين عن الحاجة نسبيا، وبذلك يتحولون إلى نوع من السكان فائض عن الحاجة.

أى أن مصدر المشكلة السكانية يكمن فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى من وجهة نظرية ماركس، وبهذه الطريقة ينظر للكثافة السكانية فى ضوء تراكم رأس المال وتراجع الطلب على العمال.

أما المشكلات المصاحبة لظهور هذا الفائض كازدياد معدل البطالة، واستغلال أصحاب الأعمال للعمال فى الدول الرأسمالية فهى الضمان لاستمرار التنظيم الاجتماعى الاقتصادى الرأسمالى.

وهناك ثلاث أشكال للفائض السكانى:-

١-الفائض " الظاهر" : ويظهر فى توفر جزء كبير من العمالة نتيجة للتقدم التكنولوجى.

٢-الفائض " الكامن" : فيتمثل فى ذلك القطاع من السكان الذى يشتغل بالزراعة ويتجه للهجرة للمدن.

٣- الفاضل " الراكد " : فيعبر عن العمالة التي تتعرض للإذلال من أصحاب العمل نتيجة لعمليات التحكم وغيرها، ويشكل هذا القطاع نسبة عالية من البطالة غير الدائمة.

وترى النظرية أن منع استغلال الطبقة العاملة، وتحسين دخلهم سيؤدي لتحسين نوعية الحياة وارتفاع مستوى المعيشة مما يعنى هبوط النمو السكاني.

وهو فى ذلك يتفق مع النظريات التى أكدت على أن توافر الغذاء وزيادة المال تؤدي لتراجع معدلات الخصوبة، لذا فقد أكد أن الزيادة السكانية تتراجع فى المجتمعات الاشتراكية عنها فى المجتمعات البرجوازية (الرأسمالية).

كذلك يعتقد ماركس أن المقر والبؤس لا يمكن إرجاعهما إلى ميل طبيعي أو بيولوجي فى الإنسان إلى إنجاب عدد كبير من الأبناء يزدون عن إمكانياته فى رعايتهم وإعاليتهم بل يرجع إلى ظروف البناء الاجتماعى والنظام الاقتصادى غير القادر على تشغيل أفراد المجتمع تشغيلاً كاملاً.

وتمثلت أهم أوجه النقد للنظرية فى الآتى:-

- تحيز ماركس لطبقة العمال، وبذلك وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه كثيرون ممن سبقوه، حيث أدى ذلك لتحيزهم فى تحليلاتهم وتفسيراتهم لظاهرة السكان طبقاً لظروف طبقة أو فئة من الفئات دون الرجوع للعوامل الموضوعية الأخرى ، فمن المعروف أن التحيز يؤثر فى أسلوب التفسير وفى نتائج التحليلات مما يضعف النظرية من الأساس.

■ تصور ماركس النظام الاشتراكي كنظام أمثل بحكم تكوينه وخصائصه
لحل المشكلة السكانية وتقليل ضغط السكان على الموارد ، وهذا التصور فيه
قصور شديد والدليل على ذلك أن هناك العديد من الدول الاشتراكية يترأى
فيها السكان بمعدلات أكبر بكثير من الدول الرأسمالية ، كذلك فإن أغلب
العلماء المعاصرين أو التالبيين على ماركس قد انتقدوا هذه الفكرة حيث أشار
"Bebel" بيل " أن فكرة تحديد عدد السكان في الدول الاشتراكية فكرة تكاد
تكون مستهجنة ، كما أكد " ستالين" تعاطفه مع الزيادة السكانية لأنها تسهل
التنمية في المجتمع، أيضا فمن الكتاب الروس " جيرتسك "Gertysk" الذى
عارض فكرة وجود مشكلة زيادة سكانية إلا في حالة زيادة عدد السكان عن
المعدل الفعلى للمستوى المرغوب فى الإنتاج.

■ أغفل ماركس التفكير فى إمكان وجود ضغط للسكان على الموارد كنتيجة
لزيادة معدلات الكثافة السكانية.

■ هذا القانون الماركسي عن تزايد السكان إنما ينطبق على الأمم التى تتبع
الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج - وأن كان هناك جدلاً حول ذلك إلا أن
الحقيقة أن لكل مرحلة أو طريقة خاصة بالإنتاج قانوناً خاصاً عن عدد
السكان ينطبق عليها وحدها، ولا يكون قانون التنازل واحداً إلا فى عالم
الحيوان والنبات فقط وبشرط عدم تدخل الإنسان فيهما، كما أن هذا القانون
لا يمكن أن يطبق على كل المجتمعات وفى كل الأوقات ، بل وعلى المجتمع
الواحد فى فترات زمنية مختلفة.

- نقاعست النظرية عن استجلاء أسباب انخفاض الخصوبة فى المراحل المختلفة للرأسمالية مما أعاق دراسة المشاكل الأخرى التابعة، مثل إنجلترا ، فبعد أن تحولت عن الإمبريالية زاد الطلب على القوة العاملة.

نظرية ماكس فيبر : Max Weber (٦: ص ص ٥٢ : ٥٤)

استنبط نظرية سكانية من خلال فكرة السوسيولوجي، خاصة فى تعارضه مع آراء " ماركس" وأهم معالم نظريته ما يأتى:-

(١) أن الدين والقانون والموسيقى والفن والثقافة هى عوامل الرشد حيث تعمل هذه الأشياء المعرفية على زيادة الرقى عند الإنسان ، وزيادة اهتماماته الاجتماعية ، وبالتالي زيادة الوعى والقدرة على التحكم فى معدل الخصوبة.

(٢) عمل على دراسة الاهتمامات المادية وعلاقتها بالتكوينات الاجتماعية والأفكار ، واستعان فى ذلك بآراء ماركس عن خصائص المتغيرات البنائية فى فترة تاريخية محددة.

(٣) درس الرأسمالية الرشيدة والنمو الاقتصادي فى الغرب، وتوصل إلى توضيح نسق اجتماعى للرأسمالية بأسلوب يختلف عن ماركس بحيث جعل الإنتاج قيمة فى حد ذاته تتم من خلال استثمار طاقات العمال.

(٤) أوضح الاعتماد المتبادل بين المتغيرات البنائية الاجتماعية واهتمامات الجماعات الاجتماعية.

٥) استعان بفكرة " دبلدى " عن منهج الفهم ، فالفردية تعود للظاهرة الاجتماعية التى تشتمل على علاقات بنائية بما يفسر الظواهر الاقتصادية فى سياق عام.

٦) كما يرى أن هناك علاقة بين الظاهرة المثالية والمادية لأن هناك تفاعلاً متبادلاً بين العوامل الممثلة فى القيم والمعتقدات وبين العوامل المادية.

وخلصه نظريته أنه درس المسألة السكانية من منظور اجتماعى ، ومن خلال فكرة للرأسمالية الرشيدة مع ربط ذلك بالجوانب الاقتصادية (المالية) وما تتضمنه من متغيرات اجتماعية فى سياق واحد.

٣- نظرية كنجز ديفيز : K. Davis (٨: ص ٢٠٦)

وهو عالم اجتماع وكتب نظريته فى مقال بعنوان " نظرية التغير والاستجابة فى التاريخ الديموجرافى الحديث " وصدر فى جامعة كاليفورنيا ، كذلك اهتم بدراسة العلاقة بين السكان والتحضر أو نمو المدن ، وعلاقة النمو بالاستقرار السياسى.

▪ رفض تفسير النمو السكانى فى ضوء عامل واحد فقط مثل العامل الاقتصادى أو الثقافى أو القيمي .. وعلاقته بالخصوبة.

▪ الخصوبة عنده ترتبط بعامل " التوازن الاجتماعى " وهذا التوازن يتعرض لضغوط ومؤثرات قد تنبع من داخل المجتمع أو من خارجه ، وتهدد هذا التوازن أو قد تهدمه ، أو فى حالات أخرى تعمل على إعادة التوازن الاجتماعى . (٤: ص ١٣٤) .

■ "التوازن الاجتماعي" كمفهوم يعني التوازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، ويقصد بها الموارد اللازمة للمحافظة على البناء الاجتماعي أو لتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية ... الخ وهذا يختلف عن وجهة نظر مالتس التي أشارت إلى أن التوازن يكون ما بين السكان وموارد المجتمع وبخاصة الغذاء.

■ يختل التوازن نتيجة لزيادة عدد السكان، ويعمل المجتمع على التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة مثل تأخير سن الزواج ، أو تنظيم الأسرة ، أو اللجوء إلى الإجهاد في بعض الحالات.

■ هبوط معدل المواليد لا يرتبط بقلّة الموارد في المجتمع لأن السكان قد يتناقصوا لارتفاع معدل الوفيات ، وقد يتزايدوا إذا ارتفع مستوى المعيشة ارتفاعاً كبيراً، ولقد قوبلت هذه الأفكار بالنقد التالي:-

□ لم يتعرض "ديفيز" لتفسير الوضع السكاني السائد في الدول النامية ولكنه فسر الزيادة في السكان بهذه الدول إلى اختلال التوازن ما بين البناء الاجتماعي والسكان، مما أدى للضائقة الاقتصادية، وأن هذه الدول لابد أن تتبع عدة استجابات مثل تنظيم الأسرة، والهجرة الخارجية.

□ اعتمد على النظرية البنائية الوظيفية والتي تجسد المدخل المحافظ (الرأسمالي) فقط.

□ تعتبر نظريته استاتيكية لأنها لم تتناول الجوانب الدينامية في واقع المجتمعات.

□ أهملت جوانب أخرى لها أهميتها في الوصول بالنظرية لأعلى مستويات التجريد.

□ تتسم النظرية بعدم القدرة على الشمول في التفسير وعدم القدرة على التنبؤ.

٤- نظرية سيدنى كونتز S. Kuznets (٤: ص ٣٤٣).

تأثر بأفكار ماركس في تفسير الظواهر السكانية على ضوء العوامل الاقتصادية ولكنه وسع من نطاق هذا التفسير على النحو التالي:-

• اتفق مع ماركس في الأخذ بنفس القضايا النظرية حول تغيير المجتمع وضرورة الصراع الطبقي.

• يرى أن نمو السكان يتوقف على ثلاث عوامل وهي:-

□ مقدار العمل : لأنها تحدد فرص الزواج والإنجاب وتؤدي إلى هبوط المواليد في أوروبا.

□ نوع العمل : حيث أن زيادة الطلب على العامل غير الماهر (غير المؤهل) لتوافر الأعمال التي لا تحتاج إلى تكاليف إعداد كبيرة، تؤدي لارتفاع الخصوبة، حيث يعد الأبناء هنا قوة عاملة لا تحتاج لتدريب أو تعليم لممارسة مثل هذه الأعمال مما يعنى زيادة الدخل لرب الأسرة.

لهذا نجد أن الأغنياء أقل إنجاباً لأن المهن التي يمارسوها تتطلب تعليم عالي وإعداداً طويلاً وتكاليف كثيرة مما يعنى الاتجاه نحو تنظيم الأسرة وتراجع معدلات الخصوبة فى هذه الطبقات.

□ الوظائف الاقتصادية للأسرة: أدى اتجاه المرأة للخروج للعمل إلى تغير وظيفة الأسرة فى ظل خروج الأب والأم للعمل سعياً وراء دخل أكبر مما يعنى عدم تفرغهم لتربية الأطفال — خاصة فى المجتمعات المتقدمة — وبالتدريج فقد الأطفال قيمتهم الاقتصادية لدى الزوجين ، وذلك لارتفاع التكاليف المطلوبة لتربيتهم، بدون وجود عائد مادي من ورائهم ، وبالتالي تنخفض الخصوبة تدريجياً حيث يتناقص معدلات الإنجاب فى غالبية الأسر العاملة.

ولقد وجه لهذه النظرية النقد التالي:-

- أكدت على نوع العمل ولكنها تجاهلت العوامل الاجتماعية والنفسية والبيولوجية ... الخ الأخرى المؤثرة على الإنجاب.
- اهتم كونتز بملاحظة الظواهر السكانية فى العالم الغربى ولم يهتم بالدول النامية، لهذا لم تفسر النظرية كيف يرتفع معدل النمو السكانى فى غالبية هذه الدول رغم ارتفاع معدل البطالة بها.

ثالثاً: النظريات الديموجرافية:

وهذه النظريات التي ركزت على " الانتقال الديموجرافي " أكدت على تغير حجم السكان في كل مرحلة حيث لا يعقل أن يكون عدد السكان عام ١٣٠٠ هو نفس عدد السكان عام ١٦٠٠ مع أن عهد الإقطاع في أوروبا شهد العديد من المجاعات والأوبئة والثورات ، إلا أنه شهد أيضاً اهتماماً ملحوظاً بطرق الزراعة، مع ملاحظة استمرار الاختلاف في متوسط النمو السكاني خلال الفترات التالية والتي اتسمت بالنمو الصناعي والزراعي معاً.

ولقد انتشرت الدراسات الديموجرافية القائمة على نظرية الانتقال الديموجرافي The Theory of The demographic Transition (١٦:ص٩)

مع التركيز على الأبعاد الرئيسية التالية:-

١- الزيادة السكانية في المجتمعات ما قبل التصنيع (عهد الإقطاع) خاصة تركيز الثروة في يد الإقطاعيين وتشجيعهم على زيادة النسل، وذلك لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة لفلاحة الأرض.

٢- المجتمعات في مرحلة الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، وما صاحبها من إهمال للزراعة (الفلاحة) وكذلك اتجاه العمال الزراعيين للهجرة من الريف إلى المدن وما صاحبها من ظواهر سكانية ومشكلات متعددة وتأثيرها على الزيادة السكانية.

٣- المجتمعات الحديثة في ظل الاتجاهات الاقتصادية والانتشار الثقافي وتزايد الوعي لدى الناس وتغير طبيعة الأسرة ، والأخذ بالأسباب التي تؤدي لتكوين أسرة صغيرة بدلاً من نظام الأسرة الممتدة.

ولقد تناولت الدراسات هذه الأبعاد بالدراسة لمعدلات المواليد والوفيات ، ودرجة الثبات أو الزيادة وأثر ذلك فى زيادة أو تقليل معدل السكان.

وفيما يلي عرض لبعض هذه النظريات

١ - نظرية وارن طومسون W. Watson " الانتقال الديموجرافى "

وقال أن المجتمعات تمر بنفس مراحل النمو السكانى وأن هذا النمو يتأثر بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقسم مراحل النمو إلى :- (٧: ص ٦٠)

المرحلة الأولى : وتتمثل ببداية التنمية الاقتصادية حيث ينخفض معدل الوفيات نتيجة لتحسين الأوضاع المعيشية وارتفاع معدل الغذاء، وزيادة الموارد مع تحسن الخدمات.

المرحلة الثانية : تتطور وظائف الأسرة من وحدة إنتاجية - استهلاكية إلى وحدة استهلاكية فقط، مع تزايد الاعتماد على السلع والخدمات من المجتمع كذلك يتزايد اتجاه النساء للخروج للعمل، وتزايد حركة سوق العمل والأدوار الاقتصادية للمرأة مما يؤدي للحراك الاجتماعى بين الطبقات، والاتجاه لأسر صغيرة مما يعنى إحداث نوعا من التوازن السكانى.

المرحلة الثالثة: تتحول الأسر إلى طبقة عاملة حيث لا يوجد من لا يعمل فى المجتمع مع تزايد انتشار نمط الأسرة الصغيرة فى كل الطبقات

سواء الفقيرة أو المتوسطة أو الغنية وليس فى الطبقة العليا فقط، وهذه المرحلة تعكس علاقة طردية بين الطبقات والخصوبة، ذلك لأن جميع الأسر فى المجتمع أصبحت منتمة إلى نسق اقتصادى واحد، فكل أسرة تتجب عدد الأطفال الذى يتناسب مع إمكانياتها، مما يعنى احتمال تزايد الخصوبة فى الطبقات العليا. مع ملاحظة أن العلاقة العكسية بين الخصوبة والطبقة علاقة مرحلية بمعنى أنها ستختفى فى ظل مشاركة جميع الطبقات فى عملية التنمية، وبشرط أن يكون هناك توزيع عادل لعائد التنمية بين الطبقات لأن عدم العدالة فى التوزيع ستؤدى لهبوط معدل النمو السكانى.

وتتفق هذه النظرية مع نظرية "أورلايتس" والذى قسم المراحل السكانية تاريخياً منذ العصور الوسطى إلى: (١٠: ص ٦٩)

- ١-العصر الإقطاعى (ما قبل القرن ١٦) .
 - ٢-الرأسمالية المبكرة (من القرن ١٦ إلى القرن ١٨) .
 - ٣-الرأسمالية الصناعية (القرن التاسع عشر)
 - ٤-حقبة ازدياد الأنشطة الإمبريالية خلال القرن العشرين.
- وأكد على اختلاف حجم السكان بحسب اختلاف التنظيم الاجتماعى فى كل مرحلة .

*** نظرية التحول السكانى: Population Evolution Theory**

يمكن وصف النظرية وتفسيرها للنمو السريع خلال القرون الثلاثة الماضية وهبوط معدل المواليد فى بعض المجتمعات - خاصة المتقدمة -

فضلاً عن هبوط معدل الوفيات بسبب التحضر والتقدم فى التكنولوجيا المستخدمة فى الطب وكذا الاهتمام بالخدمات الوقائية فى غالبية الدول، وتحسن وسائل النقل والاتصالات .. وغيرها من المنجزات الحديثة .. هذا إلى جانب هبوط معدلات الخصوبة بتأثير التحديث المستمر ، والتطور فى التفكير والثقافة ، واستخدام الوسائل الحديثة (٦:ص ٥٤).

ولقد أحدث الوضع الجديد لحالات التحضر والتصنيع اعتقاداً راسخاً من جانب الزوجين بضرورة ضبط النسل، وأصبحت العلاقة واضحة ما بين هبوط معدل الوفيات ، وانخفاض معدل الخصوبة - خاصة فى الدول المتقدمة - مما أدى لثبات عدد السكان.

وتشير النظرية إلى أن المجتمعات تباينت حول المراحل السكانية، حيث انقسمت إلى ثلاث فئات تتعلق بالمراحل التى وصلت إليها فى دائرة التحول السكانى وهى:-

أ- مناطق هبطت فيها معدلات المواليد بشكل ملحوظ من شمال وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية ونيوزيلانده.

ب- مناطق هبط فيها معدل الوفاة بشدة فى حين أن معدل المواليد بدأ يهبط تدريجياً مثل أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى واليابان.

ج- مناطق ينمو فيها السكان بشكل هائل من خلال زيادة معدلات المواليد بشكل يفوق معدلات الوفاة رغم أنها قد تكون عالية،

وهذه الدول بدأ يهبط فيها معدل المواليد تدريجياً إلا أنها لم تصل بعد لمرحلة التحول الديموجرافى نحو الثبات.

ولقد وجه لهذه النظرية النقد التالى :-

١- أن اختيار المتغيرات الديموجرافية فى العديد من المجتمعات الغربية يشير إلى ملامح سكانية لها اعتبارها ولم تمر بهذه المراحل الثلاثة المذكورة ، ففي فرنسا وأمريكا الشمالية هبط معدل الوفاة بشكل كبير بفضل التحديث بينما نلاحظ فى إنجلترا أن معدل المواليد فى ازدياد ، فى حين هبطت معدلات الوفيات وذلك فى القرن ١٨ ، ١٩ مما يعنى عدم قدرة هذه النظرية على التنبؤ بالتحول السكانى.

٢- كذلك استفادت الدول النامية من تجارب الغرب وبدأت فى مرحلة التحول وبدأت معدلات المواليد فى الهبوط فى غالبية هذه الدول مما يلقي ظلالاً من الشك حول هذه النظرية حيث أنها تحتاج لمعدلات أعلى للصدق فى المواقف التاريخية المحددة.

ورغم هذه الانتقادات ، فلقد لاقت النظرية انتشاراً فى العديد من الدول ولقد حاول بعض العلماء أمثال لوريمر Lorimer وكنجز دافيز Davis الخروج بتصوير نظرى لتفسير الوضع السكانى بصورة موضوعية عن طريق وضع أو تحديد مجموعة من الضوابط باستخدام النظرية البنائية الوظيفية فى تحليل المظاهر الخاصة بالتنظيم الاجتماعى ، والمعايير الثقافية، التى تفسر معدلات الخصوبة العالية وضوابط معدلات الوفاة فى المجتمعات المختلفة.

كذلك قدم Plato دراسة عن الرقم الفعلى للمواطنين الموجود فى ولاية أو مدينة ، واستخدمه فى وضع تصور نظرى عن حجم السكان باستخدام معايير إحصائية ، تعطى دلالة عن توقعات الزيادة السكانية ومعدلات المواليد والوفيات طبقا للرقم الفعلى للسكان فى منطقة محددة، ولقد قام كل من Aristotle & Plato بعمل دراسات ميدانية على بعض المدن الأمريكية (الولايات) لتطبيق هذا المدخل النظرى فى تحديد حجم السكان، وفى ضوء بعض المعطيات النظرية للنظريات السابقة، وأعطت نتائج أكدت تأثير هذه المعدلات بالرقم الفعلى للسكان فى منطقة محددة (١٧: ص ص ٣ : ٦)

النظريات البيولوجية :

١ - نظرية هيربرت سينسر H. Spencer

وهو فيلسوف ومفكر إنجليزي أشتهر بفكرة الاجتماعى المرتكز على التفسير البيولوجي، ولقد وضع وجهة نظره عن اتجاهات السكان عام ١٨٥٤ حيث يعد المبدأ التطورى أساس لكل أفكاره، ولقد بلور هذه الأفكار فى المماثلة بين الكائن الحى والمجتمع، فالرضيع ينمو حتى يصبح كهلا ، والمجتمع الصغير (المحلى) يصبح مدينة كبيرة (متربولوليتانية) والدولة تصبح إمبراطورية ويزداد حجم السكان وتزداد درجة تعقد البناء الاجتماعى وهكذا تتباين وتتعدد الوظائف التى يؤديها المجتمع. (٢: ص ٧٠) .

والسكان حسب هذه النظرية التطورية يتدرجون فى مراحل متتالية فالمجتمع البسيط يتكون من أسر ، أما المجتمع المركب فتتشكل هذه الأسر

فيه ما يسمى بالعشيرة، ومن مجموع العشائر تتشكل القبيلة ومن هذه القبائل تتكون الدول.

ويرى سبنسر أن في الطبيعة تناقرا ما بين الذاتية أو الفردية "Individuation" والتوالد (أو الأنسال) " Genesis " (١٠ : ص ٥٤) فكما زادت الحضارة تعقيدا ، كلما اتجه الإنسان لتحقيق ذاته أكثر من الاهتمام بالزواج والإنجاب (الأنسال) حيث تستهلك نسبة أكبر من طاقته الفسيولوجية الميسرة للجنس في الأنشطة المرتبطة بنشاط الفرد وتقدمه ثم يتبقى قدر ضئيل من الطاقة الميسرة من أجل مصالح وأنشطة التناسل ، بمعنى أنه كلما زاد ما يبذله الفرد من جهد لتأكيد وجوده وكيانه ونجاحه في عمله والارتقاء لمستوى اجتماعي أفضل كلما ضعفت قدرته على الإنجاب.

وبذلك فإن نظريته تتبع قانون طبيعي يحل الإنسان من أى مسئولية عن التحكم في زيادة عدد أفراد ، حيث أن الطبيعة هي التي تحقق ذلك عن طريق إضعاف اهتمام الإنسان بالتوالد (الإنجاب) ، تخصيص مزيد من الجهد في تنمية شخصية في تحصيل العلم ، والقيام بالعمل.

ولقد ركز في نظريته على النساء للتدليل على صحة هذه الافتراضات خاصة من يشتغلون بأعمال شاقة أو ذهنية تستلزم المزيد من الوقت والجهد والقدرة مما يقلل من معدل خصوبتهن (أو القدرة على الإنجاب).

كذلك يعتقد سبنسر أن الوفرة في الغذاء تزيد القدرة على الأنسال، وأن الرخاء يؤدي لتزايد السكان ، كما يرى أن النساء المشتغلات بالأعمال التي تتطلب مجهودا ذهنيا ، خاصة اللاتي ينتسبن إلى الطبقة العليا، أنه برغم

افتراض تغذيتهم بشكل أفضل لتوافر عنصر الدخل الكبير (المال) أكثر من تغذية سيدات الطبقة الدنيا (الفقيرة) ، وأنهن ينلن رعاية صحية أكبر ، إلا أن تناسلهن يكون ضعيفا بسبب الإجهاد الذهني وعجزهن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهن ومدهم بالغذاء الطبيعي.

لذا فقد تنبأ سبنسر في نظريته بأن مشكلة التزايد السكاني وما صاحبها من شرور ستتراجع، وستتخفف معدلات هذه الزيادة مستقبلا ما دام الإنسان ينشد الرقي، ويبذل مجهودا كبيرا في سبيل ذلك، وهو ما يعنى أن نظريته مضادة للنظرة التشاؤمية للفلسفة الاجتماعية عند مالتس والذي قرن الزيادة السكانية بالفقر والبؤس والحروب والمجاعات.

ولقد وجه لهذه النظرية النقد التالي :-

- حاول سبنسر اكتشاف قانون طبيعي ينطبق على الإنسان كما ينطبق على الأشياء الأخرى من المخلوقات أو الجماد (٢: ص ٧١).
- حاول أن يخلص الإنسان من مسئوليته عن الإنجاب ولم يظهر حتى الآن قانون طبيعي يؤكد على أن قدرة الإنسان تتناقص طبقا لقانون طبيعي لا سلطان عليه، أو قانون يحقق التطابق بين أعدادة ، ووسائل العيش، حيث تزداد الأدلة على استخدام موانع الحمل الواقية من النسل لدى شعوب كثيرة.
- ربط ما بين التطور البيولوجي والمسألة السكانية في حين أن الواقع لا ينطوى على ذلك الترابط الذي كشفت عنه النظرية ،

التي أكدت على أن حفظ النوع هو القانون البيولوجي العام الذي يتحكم في عالم الإنسان والحيوان معا من خلال المحافظة على الحياة، الإبقاء على الجنس عن طريق التوالد، وهذا الغرض لا يمكن أن ينطبق على كليهما معا.

٢- نظرية كوارديو جيني C. Gini (٨: ص ١٢١)

وهو مفكر إيطالي اهتم بالتفكير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور وتغيير المجتمع، ولقد صاغ نظريته عن السكان في كتابه " أثر السكان في تطور المجتمع" كذلك قدم تصوره عن الزيادة السكانية عام ١٩٢٧ في مؤتمر السكان، حيث تناول سلسلة من الملاحظات عن الزيادة السكانية والتي حلول من خلالها توضيح نظريته عن السكان وتقديم مفهوم مناسب عنها.

وعلى الرغم من ان هذه القضايا النظرية عالجت نمو السكان إلا أنها كانت تنحصر في معظمها على تحليل العلاقة بين السكان وتطور أو تغيير بناء المجتمع وخاصة من النواحي البيولوجية وعلاقتها بالنواحي المورفولوجية أو البنائية، والاقتصادية أو الثقافية، كذلك تناول أثر السكان على وقوع الأزمات الاجتماعية داخل المجتمع وتلخص نظريته في الآتي:-

أ- يمر المجتمع بثلاث مراحل وهي النشأة والتكوين ، والتقدم والازدهار، والاضمحلال والفناء.

ب- افترض أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع هذه يمكن أن نلاحظ خصائص محددة تميز نمو السكان ، ونتائج تترتب على

هذا النمو تؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والمورفولوجية ..
والاقتصادية

ج- حاول البحث عن الشواهد الواقعية التي تؤكد الارتباط بين نمو
السكان وتغير المجتمع عبر المراحل الثلاثة.

د- أكد أن النتائج المترتبة على تغير السكان هي:

١- إهمال الأرض الزراعية نتيجة لنقص الأيدي العاملة في الزراعة
وتدهور أحوال الفلاحين الاقتصادية ، وفي المدن يقل الطلب
على الصناعات ويزيد الطلب على الإنتاج الاستهلاكي.

٢- يزداد الصراع الطبقي مما يدفع الدولة لحامية نفسها بفرض
ضرائب وتشديد رقابتها على الحياة الاقتصادية مما يزيد من
عوامل الاضمحلال والفناء.

هـ- اقترح حلا يساعد على تجنب النتيجة الحتمية للمجتمعات ويتمثل في
الأخذ بأسباب الضبط والتحكم في الزيادة السكانية عن طريق الهجرة
وفتح مستعمرات جديدة تتيح فرص العمل في خارج البلاد.

وبذلك فإن نظريته تقوم على وجود دورة بيولوجية للمجتمع تؤثر في
كثافة السكان من خلال المراحل السابقة حيث تبدأ بزيادة السكان ثم تميل
الخصوبة إلى الانخفاض في الطبقات العليا مما يؤثر على التركيب
المورفولوجي للمجتمع ثم تنخفض القدرة على الإنجاب في باقي الطبقات، مما
يعنى أن العوامل السكانية تتمكن خلال فترة قصيرة من تغيير تركيب
المجتمع، كما تعمل على خلق تزايد مستمر في الطبقات الدنيا لشغل الفراغ

الذى يوجد فى الطبقات العليا، كذلك فإنه بعد أن يكتظ المجتمع بسكانه، بدرجة تفوق موارده تبدأ مرحلة الازمحلال مما يتطلب هجرة أكثر عناصر المجتمع نشاطا وحيوية وخصوبة مما يسهم فى انخفاض الخصوبة مرة أخرى.

ولقد وجه لنظريته النقد التالي (٤: ص ١٢٨)

١- تعتبر أفكاره مجرد فكريا استنباطي ينطوى على مسلمات مثل التسليم لفكرة تطور المجتمع من خلال مراحل محددة.

٢- افترض تفسير النمو من خلال التغير الاجتماعى فى جوانب المجتمع المختلفة وعلاقته المتبادلة بين التغيرات فى السكان إلا أنه لم يوضح القضايا التى استشهد بها للبرهنة على هذه النظرية من تاريخ المجتمع الإنسانى.

٣- أنه من الصعب قبول نظريته فى نمو السكان تستند فى تفسيرها للسلوك الإنسانى إلى قوى طبيعية مجهولة لا يستطيع الإنسان تفسيرها أو ضبطها أو التحكم فيها .

٤- عدم إمكانية التنبؤ بأحوال التغير السكانى فى كل المجتمعات وفى كل الأوقات.

٥- ليس من الضروري أن يتميز مجتمع فى مرحلة تكوينه بدرجة خصوبة مرتفعة وزيادة سريعة فى سكانه، كذلك ليس من المعقول حل المشكلة المرتبطة بالزيادة السكانية عن طريق الهجرة للخارج، خاصة للعناصر المتميزة والنشطة والخبرات فى المجتمع.

٦- لا يمكن الاعتماد على العوامل البيولوجية فقط وإهمال العوامل الأخرى الهامة في تفسير الزيادة السكانية حيث أن ذلك يصعب قبوله كما أن نمو العلم أوضح خطأ هذا التفسير.

٧- استمد نظريته من دراسة بعض أحوال السكان في دول مثل الرومان واليونان (الإغريق) لكن الملاحظ أن هناك شعوبا أخرى مثل الهند والصين قد أخذت في نموها اتجاها مغايرا.

٨- لا تختلف الخصوبة من طبقة لأخرى ، خاصة في المجتمعات النامية.

٩- توجد مجموعة من العوامل الأخرى تحد من الخصوبة مثل العوامل الطبيعية كالقوارث والحروب، والمجاعات، والأوبئة، ... وغيرها لم ينتبه إليها " جيني".

خامسا: المداخل النظرية الثقافية:

يقصد بالاتجاهات التي تبنت التفسير الثقافي ، تلك النظريات التي ركزت على أحد أو بعض المتغيرات الثقافية باعتبارها مسئولة عن التحكم في الظواهر السكانية، وإذا كان من الخطأ على ما يذكر " جوزيف سينجر" في مقاله عن السكان كعامل في التنمية الاقتصادية - أن اعتبرنا السكان متغيرا مستقلا - فإنه من الصعب أن نعتبرهم متغيرا تابعا للثقافة الحضرية أو الريفية ، أو للارتقاء الاجتماعي لظروف المجتمع، أو للحراك الجغرافي ، بما يتضمنه من تغيرات ثقافية... الخ.

وبعبارة أخرى فإن المتغيرات الثقافية (الجزئية) تعجز بطبيعة الحال عن تفسير التغيرات البنائية التى تتفاعل مع الظاهرة السكانية على أساس ما سبلى نكره من نظريات اجتماعية . (١٠ : ص ٥٧) .

١- نظرية أرسين ديمون A. Dumont (١٨ : ص ٤٦)

أوضح " ديمون " ان الخصوبة السكانية تتناسب تناسبا عكسيا مع الارتقاء الاجتماعى، فالفرد يميل إلى الصعود إلى مستويات اجتماعية أعلى من طبقته أو بيئته، وهو فى هذا الصعود يصبح من وجهة النظر الثقافية أقل اهتماما بموضوع الإنجاب إذ ينشغل بالتقدم الشخصى عن الرغبة فى إنجاب الأولاد، كما أوضح أنه فى عملية الارتقاء هذه يصبح الإنسان أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على الأنسال وفسر ذلك بأنه يتعد عن بيئته الطبيعية، ويفقد نتيجة لذلك اهتمامه بالأسرة ، إذ أنه لا يتوافر لديه الوقت الكافى لتكوينها، ويركز فى عملية الارتقاء من طبقة إلى طبقة أعلى والتى تعود عليه بالفائدة، بصرف النظر عما إذا كان العائد بالنفع أو بالضرر على المجتمع أو الوضع السكانى بصفة عامة.

كذلك قدم ديمون نقدا لبعض النظريات التى يمكن تسميتها بالنظريات الإحصائية أو التى تبنت المدخل الإحصائى والاقتصادى لتفسير الظواهر السكانية وبخاصة نقد آراء " جون استيورت مل " ، وحسب اعتقاده فإن البلدان ذات الحدود الطبقة الجامدة - كالهند - فيرتفع معدل الخصوبة غير أنه استنتج كذلك أن أكثر المناطق ازدهاما بالسكان هى المناطق البعيدة عن المدن.

أما المدن التي تمثل جذب للسكان فإنها ينطبق عليها النظرية حيث ينشغل الناس بفرص التقدم أو الترقى الأدبي، أما الذين يعيشون بعيدا عن مراكز الجذب فلا يهتموا كثيرا بفرص الصعود إلى أعلى ، وبالتالي يزيد حرصهم على التماسل والإنجاب.

كذلك أن الراحة في المدن تشجع على الرفاهية، وهذا يعنى حرص السكان على قلة المواليد للتمتع بمزيد من الرفاهية الاجتماعية، أى أن الزيادة السكانية تتناسب عكسيا مع الرفاهية الاجتماعية . (١٠ : ص ٥٨).

كذلك أكد على أنه كلما زادت الديمقراطية والتسى ينجذب إليها السكان مما يعنى المزيد من الحراك المسموح به بين الطبقات.

كذلك فإن الثقافة الحضرية تشجع على امتثال المهاجرين من الريف لها مما يجعل هؤلاء المهاجرين أقل اهتماما بزيادة حجم الأسرة عنه عما يحدث في المجتمعات الريفية التي وفدوا منها.

وأوضح ديمون أن الصفر هو الرقم الوحيد الذى إذا قسم على أى رقم ٤، ٦، ٨، ٠٠٠ الخ تكون النتيجة صفرا ، لذا فإن العامل الفقير لا يجد أرثا لأولاده ، إلا أرثا مساويا لأرثه - وهو الفقر - وهكذا يزداد نسل الفقراء لأنهم ليس لديهم ما يخسرونه ، كما أنه ربما كان هذا النسل دعما اقتصاديا لهم.

٢- نظرية سترنبرج Sternberg (١٠ : ص ص ٥٧ : ٥٨)

حاولت هذه النظرية أن تحكم المنطق الأيديولوجي في النظر للظاهرة السكانية فهو يعتقد ان انخفاض معدل الخصوبة يرجع إلى ما أسماه بتطور

"العقلية الرأسمالية" والأساس الأيديولوجي هنا هو المتحكم فى تخفيض معدل السكان.

كذلك أرجع انخفاض الخصوبة لأسباب نفسية وعقلية محضة، وليس لأسباب طبيعية أو بيولوجية (١٢: ص ٤١).

وعلى هذا فإن الرفاهية الاجتماعية التى تسود فى المجتمع الرأسمالى هى التى تتحكم فى تحديد المرأة لنسلها ، ولقد عارض الفكرة التى مؤداها أن التحضر والثروة يؤديان لانخفاض معدل الخصوبة ، كما أكدت النظرية على بعض الجوانب وهى:-

- الثروة والرخاء ضرورة لنقص معدل الخصوبة، وأعطى مثالا لذلك بالدول الاسكندنافية (كالسويد والنرويج وفلنده)

- التحضر ليس شرطاً ضرورياً لنقص معدل الخصوبة، فالريف الأكثر خصوبة حيث يميل سكان المدن لتحديد النسل، ولكن التحضر فى حد ذاته ليس هو السبب.

- النساء يبحثن عن المساواة مما قلل من معدل خصوبتهن ، خاصة لمن يعملن فى وظائف عليا تتطلب مجهودا ذهنيا كبيرا.

ومن الواضح أنه عمم نظرية الإرادة (لدومنت) حيث أرجع نقص الخصوبة إلى العقلية الرأسمالية وروح الاستقلال فى العمل.

ولقد وجه لهذه النظرية النقد التالي:-

- أن الخصوبة قد تتزايد معدلاتها مع تزايد الرخاء وليس العكس.
- صعوبة الحصول على المعلومات عن العلاقة ما بين الخصوبة والمستوى الاجتماعى والاقتصادى لعدم توافر البيانات الواقعية والدقيقة عن دخل الأفراد فى المجتمع (لوجود مصادر عديدة للدخل قد لا يتم حصرها مع الدخل الظاهر).
- صعوبة التمييز بين الطبقات العليا والمتوسطة والدنيا، فلا يوجد مقياس كمى دقيق وصحيح، والاعتماد على الدخل أو الملكية لا يحقق دقة هذا المقياس لوجود عوامل أخرى تشكل الطبقة الاجتماعية، رغم أن هدف هذه الدراسات هو التتمية بين الطبقات.

٣- نظرية فتلر Fetler (٢: ص ٧٨)

وهذه النظرية أكدت على أهمية إرادة الإنسان فى تحديد نمط الإنجاب ولقد أكد على بعض الجوانب :

- تختلف جماعات المجتمع وطبقاته فيما بينها من حيث المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى .. الخ وهذا يعنى اختلاف القيم خاصة فيما يتصل بتكوين الأسرة والرغبة فى الإنجاب، فالطبقات العليا تفضل التقدم الشخصى على الإنجاب فى حين نجد الطبقات الدنيا تتجه أكثر للإنجاب.

- هناك من يقعون فى الطبقات الدنيا ولكن لديهم مواهب أو مهارات خاصة تمكنهم من الانتقال لطبقات اعلى مما يعنى ان تميزهم عن أقرانهم من الفقراء يحفزهم على الانتقال للطبقات الأعلى هذا يعنى انهم قد لا ينفقوا لغرائزهم حيث يفضلون التقدم الشخصى على الإنجاب.

- تم وضع قانون للخصوبة مفاده " تتناسب الخصوبة تناسباً عكسياً مع الارتقاء الاجتماعى ، كذلك تقدم الفرد وقوة شخصيته ومقدار ترفه يتناسب طردياً مع تطور الفرد.

- ركزت النظرية على ربط إرادة الإنسان بالزيادة السكانية ، كذلك ضرورة أن يكون المجتمع واعياً لهذه الزيادة ويتدخل بإرادة جماعية للحد منها تحقيقاً لمصالح المجتمع ككل وسعيه نحو التقدم.

- أوضحت النظرية ان المجتمعات المتقدمة يزيد لدى سكانها الرغبة والإرادة للرقى والتقدم مما يقلل النسل والعكس فى الدول النامية، كذلك فإن المجتمعات المحافظة تحرص على ضبط الزيادة السكانية وتحقيق معدلات أقل للنسل. (٦: ص ٤٨)

وبالنسبة " لفنلر " فقد قدم نظرية تتخذ من نفس المنطلق السابق معطياتها النظرية بالنسبة للسكان حيث أشار إلى أن الإنسان بإرادته يحاول التقدم إلى أن يصل إلى درجة من التحرر بحيث يستطيع أن يخضع سلوكه لما تمليه إرادته أكثر من الاستجابة للاحتياجات المادية .. والإرادة هنا تبدو واضحة عند الفئات المثقفة والطموحة.

كذلك يرى أن الأسر الأكثر استقراراً وثراء هي في الواقع أشدها خوفاً من الجوع (١٠: ص ٥٩) فالأسرة الغنية تخشى تفتت الملكية على عدد كبير من الأبناء فتلجأ لتحديد النسل، أما الأسر الفقيرة فتعتبر الأطفال أحد العوامل الأساسية لزيادة الدخل للأسرة، حيث يتم إدخال هؤلاء الأطفال لسوق العمل في سن مبكرة نسبياً.

والأثرياء وحدهم يعلمون أن تقسيم الملكية بين كثير من الأبناء سوف يجعل هؤلاء الأبناء عاجزين عن الاحتفاظ بمكانتهم في المجتمع، لهذا يرى "فنتلر" أن العمال الفقراء لا يقدمون على تحديد نسلهم لما يحدثه الفقر من تأثير ثقافي في حياة الفقراء، حيث يحرصون على تشغيل الأطفال والانتفاع بأجورهم.

كذلك يؤكد على أن التحليل الاقتصادي لموضوع النمو السكاني يقوم على أساسا التوازن بين عدد السكان والطلب على العمل، على اعتبار أن عدد السكان هو المتغير التابع الذي يعكس التغيرات القصيرة الأمد والطويلة الأمد في الطلب على العمال.

ولقد حاول "كونتزر" تفسير نظرية الإرادة في البلاد الرأسمالية من خلال:-

١- أنه في حالة عدم وجود تغيرات في الطلب على العمل فإن الوفيات تتغير مع الخصوبة تغيراً طردياً.

٢- أن التغيرات الكمية في الطلب على العمل تؤدي إلى تغيرات كمية في نمو السكان.

٣-التغيرات النوعية فى الطلب على العمل تؤدي لتغيرات فى كمية العمالة سواء أكانت عمالة ماهرة - أو غير ماهرة.

٤-الهجرة من العوامل التى تؤثر على السكان وتعزى إلى التطورات فى الطلب على العمل وهى تؤثر أيضا فى متغيرات سكانية أخرى.

٥-ان هناك علاقة بين الدخل والخصوبة، حيث أشارت التحاليل الاقتصادية إلى ان النسبة بين الدخل وتكاليف إعداد وتدريب مستوى معين من العمال تمثل علاقة طردية بين المتغيرين. (٢: ص ٧٩)

٤- نظرية برنتاتو (١٠: ص ٦٠)

حاول برنتاتو الربط بين انخفاض معدل الخصوبة، والتقدم العلمى والتكنولوجى وبخاصة فى المجتمعات الصناعية مما يجعل مباح الحياة فى متناول عدد كبير من الناس وهكذا يزداد انشغال الناس باللهو والتسلية، وبتزايد عدد هؤلاء الناس يقل معدل الخصوبة.

وهكذا يؤدي التقدم العلمى والرفاهية الاجتماعية إلى نقص معدل الخصوبة وإن كان هذا النقص لا يدل على زيادة الرغبة فى كبت الميل لمباشرة العلاقات الجنسية كما يرى أن المتعة الجنسية بالنسبة للفئات المحرومة من الرفاهية - كعمال المناجم - تصحبها رغبة فى إنجاب الأطفال ، وأن الأمر ليس كذلك بالنسبة للفئات الموسرة.

وهذا يعنى أن الرخاء والميل إلى اللهو لهما أساسهما الاقتصادي. (١٢: ص ٣٨) حيث يزيد نصيب الغنى من اللهو المتاح أكثر من الفقير، كذلك يؤثر اختلاف الموطن أو محل الإقامة، واختلاف نوع العمل لاختلاف معدل الخصوبة، وكلها ترجع لاختلاف معدل الرخاء المادي.

وهذا النظام لا يجعل الزواج محبباً لدى الرجال فى الطبقات العليا، والعكس فى الطبقات الدنيا مما يكون له أكبر الأثر فى تزايد أو نقصان معدل الخصوبة أو النسل، فالرخاء يعنى المزيد من الحياة السارة، وبالتالي تحرص الفئات العليا على تحديد النسل رغم أنه يرى أن ذلك ليس فضيلة فى حد ذاته.

كذلك فإنه لا يفرق بين الحياة الزوجية - الشرعية - والرغبة فى الأبوة حيث اعتبر أن إنجاب الأطفال مجرد رغبة لدى الفقراء، وليس الأمر كذلك عند الأغنياء.

وهناك مجموعة من الآراء التى اتفقت مع هذه النظرية (١٠: ص ٦١) حيث أكد كل من "كونتز"، "بوليبي" على رأى "برنتاتو" خلال الإسهامات الجوهرية فى دراستهم للعلاقة ما بين الاختلافات الثقافية والأيكولوجية فى المناطق المتخلفة والراقية وعلاقتها بالسكان (انطلاقاً من نظرية برنتاتو) حيث أكدوا أن سكان المدن مثلاً أقل إنجاباً من سكان الريف، كذلك سكان المناطق الحضرية المتخلفة "Slums" أكثر إنجاباً من المناطق الحضرية الراقية كنتيجة لازدياد معدلات التعليم والثقافة.

وبضيف "بوليبي" أن الديمقراطية والفراغ والرفاهية تزيد من الاهتمام بالجنس كذلك يلاحظ "جرن Grun" أن الزيادة السكانية تصل

لذروتها فى المدن الكبرى، لهذا .. فإن هذه الآراء تجزم بأن القيم الثقافية هى المحك الأساسى فى هذه الاختلافات وأن السكن فى مناطق معينة يخلق ثقافة معينة تؤثر بدورها فى المتغيرات السكانية.

تعقيب على النظريات :

ارتبطت هذه النظريات بتيارات فكرية — كانت معقولة عندما ظهرت — ولكن لكل منها جانب إيجابى وجانب سلبى — متمثلاً فى النقد الموجه لكل منها — ومن الصعب الوصول لنظرية عامة أو قانون يحكم عملية النمو السكانى، ولكن من الممكن اكتشاف ميكانيزمات حركة نمو السكان فى زمن معين ومكان معين، فى أى مجتمع من خلال دراسة البيئة الكلية التى عاشت فيها المجموعة السكانية والعوامل التى أثرت على المواليد، والوفيات، والهجرة .. وأيضاً التعرف على أثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ... فى عملية النمو والتى اختلفت من مجتمع لآخر، وكذلك القيم والتقاليد، والعرف ... الخ.

لهذا فإن النظريات السابقة مجرد اجتهادات فردية قام بها أصحابها لدراسة المسألة السكانية، وأغلبهم استخدم أسلوب استنباطى منفصلاً عن الواقع الاجتماعى لغالبية المجتمعات المعاصرة له، ولم يتم إجراء دراسات علمية وافية، ودقيقة للتوصل للنظرية من خلال منهج علمى مقنن، لذا فإن أغلب هذه النظريات تعبر فى الواقع عن وجهة نظر أصحابها ولم ترق لمستوى نظرى يؤهلها لكى تكون نظرية جامعة مانعة شاملة لديها القدرة على التفسير والتنبؤ بأحوال السكان فى كل وقت وفى كل المجتمعات.

كذلك فإن هذه النظريات طبقا لما عرضناه من تصنيف اشترك فى وضعها العديد من التخصصات العلمية، وكانت رؤية كل منهم قاصرة بحسب ما لديه من المعرفة السابقة فى تخصصه، أو طبقا لأيديولوجيته النابعة من ظروف المجتمع أو طبقا لنواياهم فى الإصلاح الاجتماعى، إلا أنها كلها تتميز بأنها لا تعبر عن أوضاع السكان فى كل المجتمعات (متخلفة - نامية - متقدمة) كما أنها لم تدرس بشكل متكامل ما بين هذه التخصصات، وإنما كل من وجهة نظره.

أيضا أغفلت كل النظريات الجوانب والعوامل المتداخلة، وركزت كل منها على جانب أو اثنين على الأكثر مثل التركيز على الجانب الاقتصادى، الإحصائى، الاجتماعى، الثقافى، البيولوجى ... مما أدى لتوجيه العديد من الانتقادات التى أضعفت البناء النظرى لهذه النظريات.

ويلاحظ أن هذه النظريات قدمت أحكاما عامة، إما أنها مفردة فى التفاؤل وإما مفردة فى التشاؤم بخصوص النمو السكانى، ولم تحاول أن تقدم منها متكاملا يوضح الحلول والمداخل الممكنة لاستثمار هذه الظاهرة، أو بمعنى أدق نظرة موضوعية وسطية ما بينهم.

كذلك يجب الاعتراف أنه لولا ظهور نظرية "مالتس" التى نبهت لأهمية وخطورة الظاهرة السكانية وكانت المدخل الحقيقى لمعالجتها بشكل علمى، رغم أنها حاولت تطبيق نظريات رياضية صرفه، وهذا لا يصلح مع الإنسان لحساسية موقفه وتداخل عوامل عديدة مثل الميول والقدرات والاتجاهات والتنظيم الاجتماعى والقيم والعادات ... وغيرها فى الموضوع مما يجعلها مجرد بداية تحتاج للمزيد من الدراسات خاصة فى المجال

الاجتماعى مع استثمار كل الآراء السابقة فى صياغة نظرية أو إطار نظوى
يجمع كل هذه الآراء.

لهذا نجد أن هناك ضرورة لأن يتجه علماء الخدمة الاجتماعية
لدراسة هذه الظاهرة ومحاولة وضع نظرية للممارسة توضح كيفية التدخل
المهنى لعلاج المشكلات المترتبة عليها أو كيفية التخطيط لمواجهةها،
وتصميم برامج إنمائية ووقائية على جمع الإسهامات النظرية والبحوث
والدراسات فى إطار نظرى يخدم هذا الاتجاه ويدعمه حتى تظهر نظرية
جديدة للسكان من منظور اجتماعى يراعى ظروف وخصوصية المجتمع
المصري.

لهذا يمكن وضع مجموعة من المقترحات لتحقيق ذلك:

(١) نظرا لأنه لا يمكن لدولة متقدمة ان تضع نظرية لدولة نامية لاختلاف
الظروف بين كل منهم والأيدىولوجية ومرحلة الرقى ... الخ ، لذا فإنه
من الأفضل وضع نظرية تراعى خصوصية الدول النامية ومنها مصر
وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مع مراعاة
التركيز على الجوانب الإمبريقية.

(٢) تحديد أهم المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية، والعوامل المؤثرة
على استمرار هذه الزيادة، والإسهام بالدراسات العلمية على مختلف
المستويات فى المهنة لتشخيصها وعلاجها والوقاية منها مستقبلا ، مع
تجميع كل الإسهامات السابقة فى هذا المجال وبلورتها فى إطار نظرى
متكامل للاستفادة منه مستقبلا.

٣) العمل على تنقية المهنة من الاتجاهات النظرية المتضاربة ، من خلال استخلاص أوجه القوة فى كل منها واستبعاد أوجه القصور أو الضعف أو التى لا تنطبق على " حالة " المجتمع المصرى مع صياغة هذه العناصر بشكل متكامل نظريا.

٤) تحديد كيفية استثمار وتوجيه الزيادة السكانية كقوى بشرية سواء من حيث الإعداد أو التدريب أو التعليم ... الخ ، وكيفية إعادة بنائها ثقافيا، وقيميا، مع استبعاد القيم المرغوب عنها والمؤثرة على تحقيق هذا الهدف، كذلك تحديد نوعية البرامج والمشروعات اللازمة فى إطار خطة قومية هادفة، حيث أن أغلب الخطط وجهت للحد من الزيادة السكانية فقط، دونما التحديد لكيفية الاستثمار الأمثل لقدرات الإنسان المصرى وطاقاته ، ولكل الطبقات والفئات بالمجتمع بشكل سليم.

٥) لهذا يمكن لدراسات الخدمة الاجتماعية المتخصصة أن تركز على :-

- العلاقة بين التخطيط للموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة بمعرفة العلاقة بين الزيادة السكانية ومشكلات البطالة ، الأمية ، الجريمة، العشوائيات ، التدهور فى الخدمات، التدهور فى مستوى المعيشة، أو فى نوعية الحياة للمواطن المصرى، التلوث البيئى أو التدهور البيئى ... وغيرها.

- كيفية وضع ضوابط للهجرة الداخلية ، وحل هذه المشكلة على المستوى الإقليمى والقومى لما لها من أثر على زيادة الكثافة السكانية وبالتالي تزايد معدلات النمو السكانى والضغط على المدن الكبرى ونموها بشكل سرطانى غير منضبط.

• العوامل المؤثرة على فشل أو محدودية كل الجهد والبرامج الموجهة لتنظيم الأسرة منذ أكثر من خمسة عشر سنة فى الحد من الزيادة السكانية أو التقليل من معدلاتها بالشكل المطلوب (الأمثل) حتى الآن، والأسباب أو العوامل التى تدفع المواطن لعدم الاقتناع بهذه الجهود وكيفية التغلب عليها، كذلك العوامل المؤثرة على السلوك الإيجابي بوجه عام ، أو فى مناطق محددة بوجه خاص.

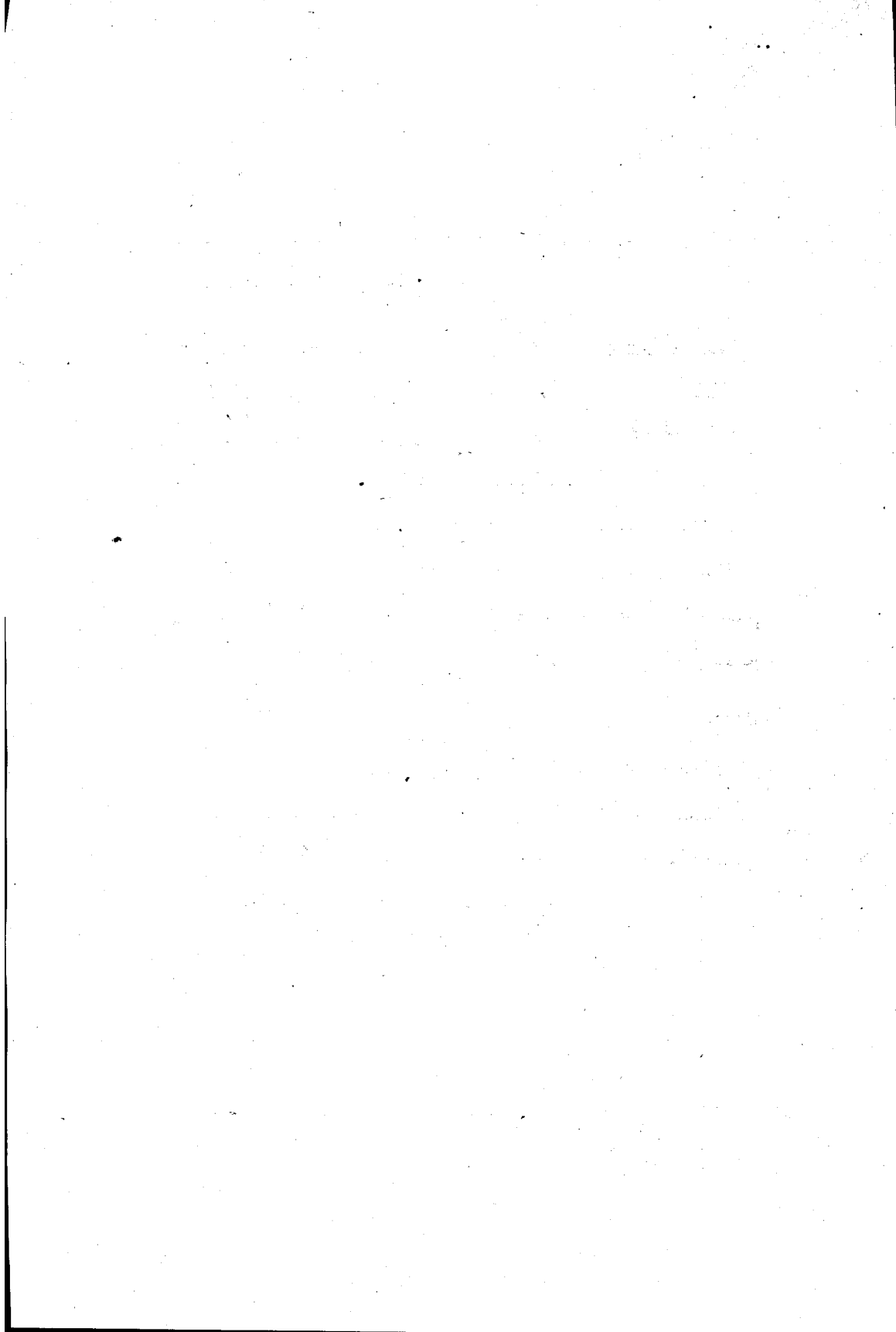
• الخلل الناتج عن الزيادة السكانية فى بناء المجتمع المصرى وعلاقته بالتركيبات الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والقيم المستحدثة فى المجتمع وعلاقتها بالتخلف أو التقدم طبقا للاستراتيجية الموجهة للتنمية، وكيفية تهيئة المجتمع للتفاعل مع المشروعات والبرامج التنموية، قياسا على هذه الاستراتيجية، وتحقيقا لتجنب الأسباب المؤدية للتخلف، وتراجع معدلات الإنجاز رغم كل هذه الجهود التى تبذلها الدولة لزيادة هذه المعدلات.

• الدراسة للفاقد البشرى المتمثل فى زيادة وفيات الأطفال الرضع، زيادة التسرب الدراسى، زيادة الاتجاه للأعمال الهامشية، زيادة معدلات تشرد الأطفال، زيادة معدلات الأحداث المنحرفين، زيادة معدلات هجرة العقول والأيدي العاملة المدربة للخارج، زيادة معدلات التخلف الدراسى، زيادة معدلات الفقر وما ينتج عنه من آثار على السكان، زيادة معدلات البطالة المقنعة، والبطالة الحقيقية بأنواعها مع وضع خطط للتقليل من هذا الفاقد أو وضع

سياسة قومية محددة المعالم ذات مشروعات إنتاجية وخدمية تستوعب أعداد من السكان وأسرهه .

• العلاقة بين معدل نجاح برامج تنظيم الأسرة، وترشيد الاستهلاك المحلي، وترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الادخار والاستثمار .. وغيرها خاصة فى ظل سياسات الخصخصة والتحويلات الاقتصادية والسياسية الحالية، كذلك علاقة التزايد السكانى بمشكلات التعليم والصحة والإسكان ، والغذاء ، والعمل والعمالة،... الخ مع تبنى استراتيجية ذات مدخل تنموى شامل يعتمد على الابتكار لأفكار غير تقليدية لحل هذه المشكلات، مع تعظيم دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التطوعية والسكان لتحقيق ذلك.

• كذلك دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة الإنتاج، وإعادة توزيع السكان وتشجيع العمل فى الصحراء وضع سياسة لتطوير المجتمعات الجديدة وجعلها مناطق جذب سكانى بما يحقق الانتشار على الخير الجغرافى كله فى مصر.



مراجع الفصل:

(١)- عبد الفتاح عثمان : النظرية الاجتماعية بين العلم والفلسفة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩.

(٢)- عبد المنعم عبد الحى : " علم السكان " الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية ، طنطا ، مركز النشر والتوزيع بجامعة طنطا، ط١، ١٩٨٤.

(٣)- عبد الحميد لطفى حسن الساعاتى: دراسات فى علم السكان، القاهرة، دار المعارف، ط٧، ١٩٨١.

(٤)- على عبد الرازق جلبى: " علم اجتماع السكان " ن الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

(٥)- محمد الغريب عبد الكريم : سوسيولوجيا السكان، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢.

(٦)- إسماعيل حسن عبد البارى: الديموجرافيا الاجتماعية، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٨٣.

(٧)- عبد الباسط عبد المعطى وآخرون: السكان والمجتمع، من سلسلة علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، الكتاب الثانى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

(8)- J Overbeek: " History Of Population Theories" ,
(Ro Herdam, Rotterdam University
Press, 1974).

(٩)- حسن أحمد همام: " التطبيقات العلمية والنظرية لعلم الاجتماع الريفي
والحضري " ، مذكرات غير منشورة، كلية الهندسة
والتكنولوجيا، جامعة حلوان ، القاهرة، ١٩٩٥.

(١٠)- ثروت أسحق : " علم الاجتماع ودراسة السكان " ، القاهرة، مكتبة
الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

(١١)- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لكل من:-

- محمد الغريب عبد الكريم : سسيولوجيا السكان، مرجع سبق
نكره، ص ٢١.

- عبد الحميد لطفى، حس الساعاتى: دراسات فى علم السكان،
مرجع سبق نكره، ص ١٢٢.

- عبد المنعم عبد الحى : " علم السكان " ، مرجع سبق نكره ،
ص ٧٨.

- محمد شفيق: " السكان والتنمية " ، القضايا والمشكلات،
الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨.

(١٢)- أنور عطيه العدل : " السكان والتنمية " ، الإسكندرية، دار المعرفة
الجامعية، ١٩٨٧.

(١٣)- صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربى ،
القاهرة، دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

(١٤)- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لكل من:-

- ثروت أسحق : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥.

- حسن أحمد همام : مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٦.

- على عبد الرازق جليبي: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

- عبد الباسط عبد المعطى - غريب محمد سيد أحمد: مرجع سبق
ذكره ، ص ٦٣.

- عبد الحميد لطفى ، حسن الساعاتى: مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧.

(١٥)- زيدان عبد الباقي : " أسس علم السكان " ، القاهرة، مكتبة النهضة
المصرية، ١٩٧٦.

(16)- William Petersen: " Population", (N.Y., Mac - Millan
Publishing Co., Inc., 1969).

(17)- Kenneth C.W. Kammeyer : " An Introduction To
Population" (London , Intertext Books
Company Limited, 1972.).

(18)- Warren S. Thompson & David T. Lewis: " Population
Problems" (New , Delhi, TATA

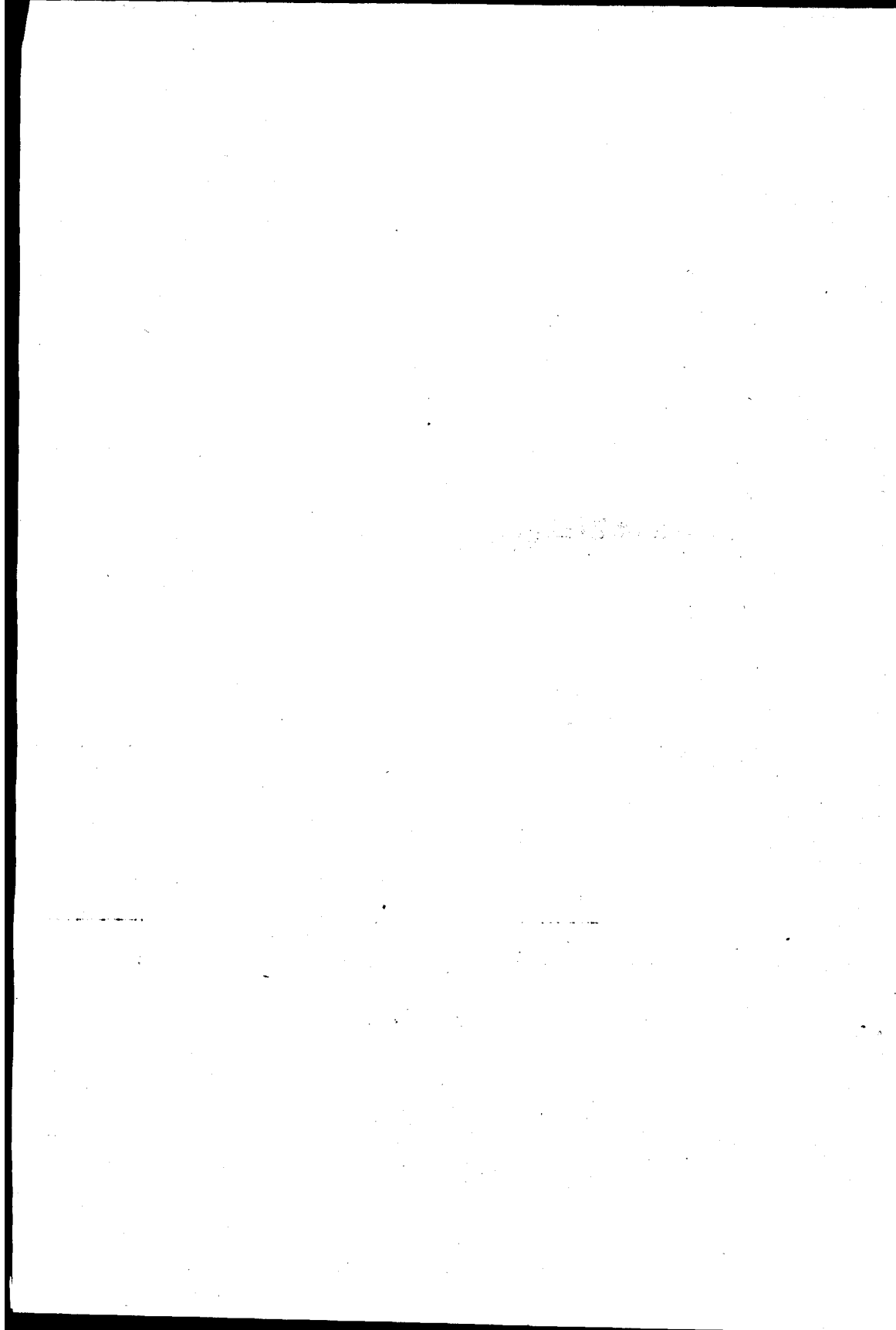
Mc-Graw- Hill Publishing Company
LTD., 1976.).

الفصل الرابع

السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية

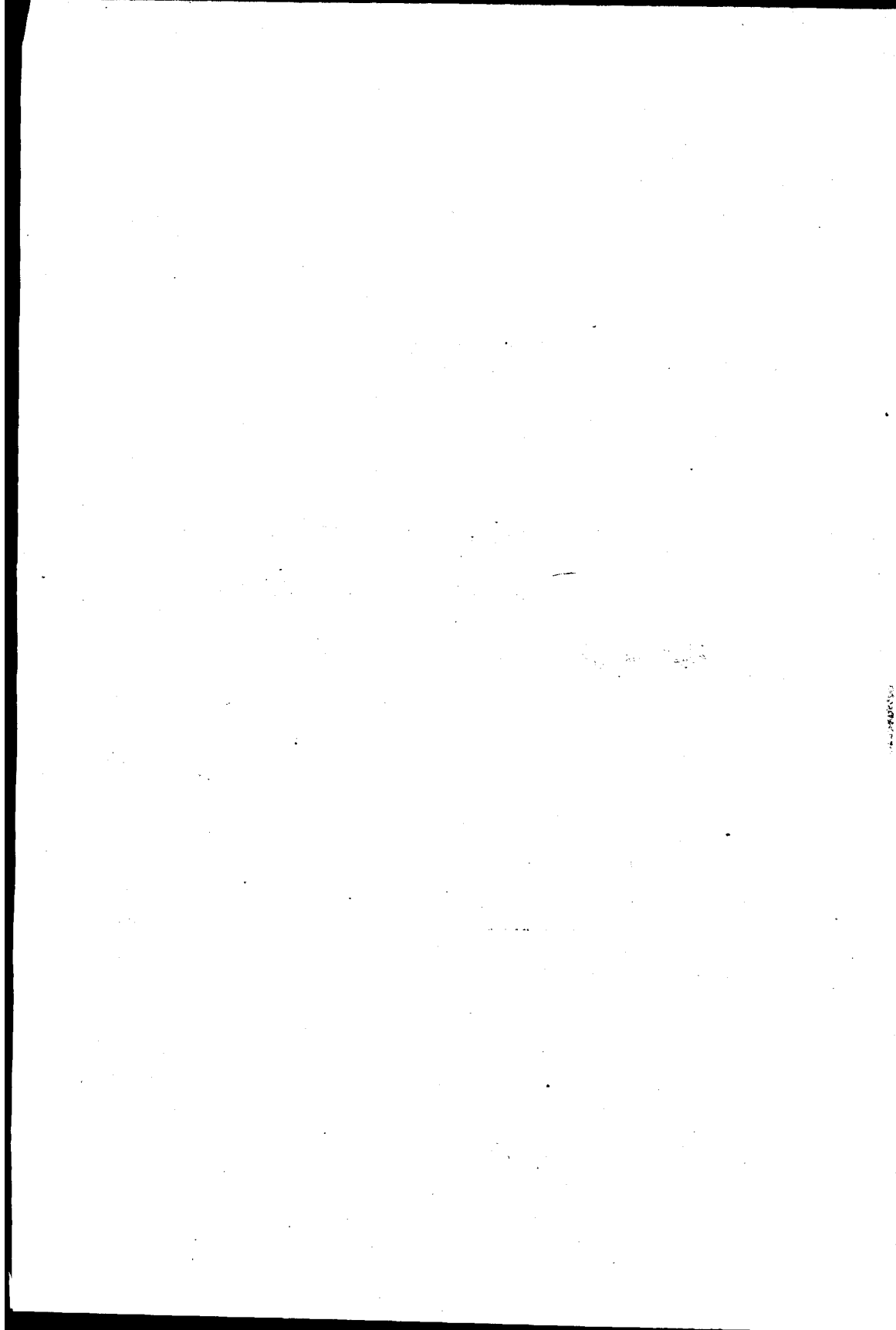
إعداد

دكتور / مصطفى رضا أحمد



محتويات الفصل:

- مقدمة .
- حتمية العلاقة بين الإنسان والبيئة .
- السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية .
- الخدمة الاجتماعية وتعديل السلوك الإنساني تجاه البيئة .



مقدمة:

ان الإنسان هو جزء من البيئة الطبيعية ، ولكنه أعقد جزء منها لأنه الجزء الأكثر تطورا . ورقيا من مكونات هذه البيئة ، فالإنسان بحكم تركيبته البيولوجية وخصائصه النفسية والفسولوجية ، وما يتوافر لديه من دوافع وغرائز وميول ... طبيعية لا يمكن أن يعيش بدونها ، وتكون في مجملها المكون الأساسي للكيان الإنساني . (١ : ص ١٥)

وهذا الأساس الطبيعي للإنسان يمثل إطارا ضروريا لوجود المجتمع الإنساني واستمراره . فما المجتمع في النهاية إلا تركيبة اجتماعية لتنظيم السلوك للإنسان . وإشباع احتياجاته المختلفة .

لهذا فإن دراسة العلاقة بين السلوك الإنساني والبيئة لها أهمية كبرى خاصة في الدراسات الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة ، والخدمة الاجتماعية بصفة خاصة ، نظرا لما تتضمنه المهنة من اهتمامات بالبيئة وحمايتها ، وذلك من خلال المناهج التعليمية ، واكتساب المهارات الضرورية لطلابها في هذا المجال الحيوي فيها ، كذلك لما للبيئة من علاقة بالتنمية الاجتماعية الشاملة .

وإذا نظرنا لمكونات العلاقة بين الإنسان والبيئة نجد أنها علاقة تأثير متبادلة حيث يؤثر كل منهم في الآخر ويتأثر به .. (٢ : ص ١٤٢) فالإنسان قد يؤثر في البيئة بالخير أو بالشر بسلوكه ، فمثلا السلوك العدوانى تجاه البيئة قد يؤدي للعديد من مظاهر التلوث والتدهور البيئى مثل الأنشطة الملوثة للهواء والماء والتربة .. وغيرها أو بالحرص على البيئة وصيانة مواردها ، وحمايتها من التلوث .

كذلك فالبيئة بكل أنواعها الطبيعية والاجتماعية والمصطنعة تؤثر على سلوك الإنسان فمثلا العوامل الجوية كالحرارة والرطوبة أو نوع أو طبيعة الأرض مثل الزراعية ، الصحراوية ، الجبلية .. الخ وكذلك نوع المجتمع الذى يعيش فيه وأسرته و الحى والملاء فى المدرسة والجيران ... وأيضاً نوع المسكن .. وغيرها ، كلها عوامل تؤثر على تشكيل سلوك الإنسان وتوجيهه .

وفيما يلى سيتم توضيح العلاقة المتبادلة بين السلوك الإنسانى والبيئة سواء بالتأثير أو بالتأثير من خلال عرض المتغيرات المرتبطة بهذه العلاقة وكيفية تفاعل هذه العوامل وميكانيزمات عملها ، وكيفية تشكيل السلوك الإنسانى الرشيد نحو البيئة كدور أساسى فى المهنة .

حتمية العلاقة بين الإنسان والبيئة :-

رغم أن العلاقة بين الإنسان والبيئة ليست علاقة من طرف واحد وإنما علاقة تأثير متبادل إلا أن التاريخ الحديث للإنسان يكشف عن تزايد قدرات الإنسان على السيطرة على قوى الطبيعة بل واستخدامها لتحقيق إشباع احتياجاته ، لذا فإنه عند عرض حتمية العلاقة لابد من تناولها من جانبين وهما :-

أ- تأثير البيئة على الإنسان .

ب- تأثير السلوك الإنسانى على البيئة .

أولاً : تأثير البيئة على الإنسان :-

منذ بداية ظهور العلوم الاجتماعية ظهرت العديد من المؤلفات والدراسات عن هذه العلاقة حيث أن الاهتمام بها يقع ضمن التخصصات الرئيسية لعلم الاجتماع و الأنثروبولوجيا والجغرافيا ... وغيرها .

فنجد في علم الجغرافيا دراسات تناولت تأثير العوامل أو المتغيرات الجغرافية على سلوك الإنسان مثل المناخ والتضاريس ، ونوعية التربة ، وحالة المطر أو الفيضانات ، أو وجود أنهار أو موارد معدنية من عدمه ... الخ حيث أظهرت هذه الدراسات أن تشكيل أفعال وسلوكيات الإنسان يتأثر بهذه المتغيرات ، فمثلا استخدام الإنسان للماء في حدود وادي النيل تختلف تماماً عن استخداماته للماء في المناطق الصحراوية ، وكذلك تشكيل طباعة وعاداته وسلوكياته في المناخ الحار يختلف عن المناخ البارد أو شديد البرودة، كما أن طاقة الإنسان على العمل تختلف من بيئة إلى بيئة أخرى تبعاً لمثل هذه الظروف .

ونجد علماء الاجتماع وأيضاً علماء الأنثروبولوجيا قد اهتموا بهذه العلاقة وتجلت مظاهر الاهتمام في دراسة العلماء الأوائل مثل أبين خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي والذي اهتم بدراسة المجتمعات البشرية ووصف سكان الحضر والبدو وتأثير البيئة الجغرافية على السكان من حيث السلوك والعادات والتقاليد والطباع ... وغيرها (٣ : ص ١٢) .

وشملت هذه الجهود دراسات لعلماء عرب وأوروبيين لتوضيح المزيد من المتغيرات المرتبطة بهذه العلاقة مما يدل على أهميتها حتى وقتنا هذا ،

بل وحتمية هذه العلاقة رغم تعاقب الزمن ، مما يدل على أنها ظاهرة مستديمة وعلاقة أبدية .

وبالنسبة لعلماء الأنثروبولوجيا فقد تركزت جهودهم على دراسة خصائص الإنسان وعلاقتها بالنشاط الإنساني المرتبط بالبيئة سواء بالإبداع والخلق أو بالسلب كالهدم والتدمير للبيئة .

ومن هنا ظهر اتجاه أنثروبولوجي يذهب إلى أن الفوارق بين البشر هي العامل الأساسي لتفسير ظواهر الحياة الاجتماعية وعملياتها ، وكذلك التأثير على الطبيعة ، حيث يختلفون في التركيب العضوي والخصائص السيكولوجية والذكاء ، والقدرات العقلية ، ... وهي المحدد للنشاط الإنساني سواء بالإيجاب أو السلب تجاه البيئة .

كذلك فإن الخصائص البيولوجية تنتقل من جيل إلى جيل بواسطة قوانين الوراثة لذا فقد برز تساؤل هام وهو :- هل لهذه الصفات تأثير على البيئة ؟

وكان هذا التساؤل محور للعديد من الدراسات في هذا المجال أو التخصص ، انتهت إلى تأكيد علاقة العوامل الوراثية والبيولوجية على السلوك وبالتالي على البيئة :-

وخلاصة هذه الآراء أن هناك علاقة واضحة وحتمية بين الإنسان والبيئة وهذه العلاقة قد درست منذ بدايات العلوم الاجتماعية وتم التأكد منها ، إلا أن تركيز العلماء الأوائل أنصب على إيضاح تبعية الخصائص النفسية والعمليات الاجتماعية والنشاط الإنساني والسلوك للبيئة بشكل حتمى حيث أكد

هؤلاء العلماء أن تشكيل نفسية الإنسان وسلوكه ما هو إلا انعكاس لظواهر البيئة مما يعنى تأثيرها المباشر على حياته بكافة جوانبها النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ... الخ ، مما يعنى أن وجهة نظرهم تعبر عن اتجاه واحد وهو تأثير البيئة على سلوك الإنسان ، وعدم دراسة الاتجاه الثانى هو تأثير سلوك الإنسان على البيئة .

ثانيا : تأثير السلوك الإنسانى على البيئة :-

وهى وجهة النظر الثانية ، والتى أكدت الدراسات البيئية التى ظهرت منذ السبعينات وتلتها دراسات اجتماعية ، واجتماعية بيئية ، تركز على نفس المضمون أو وجهة النظر ، حيث أشارت إلى أن الإنسان يملك من القدرات ما يمكن أن يغير به البيئة ، بل والقدرة على إنشاء بيئة جديدة مستقلة تماما عن الظروف البيئية الطبيعية التى قد يتواجد ، أو يعيش فيها . (١ :ص ١٥) فعن طريق التطور التكنولوجى واستخدام الوسائل والتقنيات المتقدمة أمكن إحداث تغيرات كبيرة وإيجاد بيئة تكنولوجية تمثل مجتمع الحضارة الصناعية المعاصرة ، مما يعنى المزيد من استقلالية الإنسان عن الظروف البيئية ، بل وتطويعها فى أغلب الأحيان لمصلحته الشخصية ، بل واستنزافها فى أحيان أخرى كثيرة والأمثلة على ذلك كثيرة مثل : (٤ :ص ١١٧)

- سوء استخدام المياه والإسراف الشديد فيها وما يتبعه من فاقد فى المخزون الإستراتيجى للمياه العذبة .

- الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية الموجودة فى البيئة .

- التلوث البيئي الناتج عن النشاط الإنسانى بكل أنواعه سواء تلوث الهواء أو الماء أو التربة أيضا التلوث السمعى " الضوضاء " أو البصرى " تشوه المباني وانتشار القمامة " والتلوث الإشعاعى والكهرومغناطيسى .. وغيرها .

- الزيادة الهائلة فى المواليد وارتفاع معدلات الهجرة وما ينتج عنها من تكثف سكاني وازدحام خاصة بالمدن الكبرى ، وما يتبعه من مشكلات كالضغط على المرافق والتدهور البيئى ، وانتشار الأوبئة ، والازدحام الناتج عن السكن العشوائى أو فى المناطق الشعبية ، والانحراف والجريمة .. وغيرها .

وهذه مجرد أمثلة بسيطة لما يحدثه السلوك الإنسانى فى البيئة ، ولا تمثل كل النواتج أو الآثار المترتبة عليه ، وهى أن دلت على شئ فإنما تدل على عمق التأثير الناتج عن هذه العلاقة وأهميتها وخطورتها على المجتمع ككل ، فالأزمة البيئية هى بالدرجة الأولى ظاهرة سلوكية مرضية تستلزم وعيا بالبيئة ، وتعديلا للسلوك الإنسانى واتجاهاته تجاه البيئة حيث يعزى التدهور البيئى إلى موقف الإنسان من البيئة (٥٠ : ص ٣٧) .

كذلك فإن الإنسان هو المسئول عن حماية البيئة ، من خلال تعديل سلوكياته وذلك من خلال استثارة الإنسان للإلمام بمخاطر التلوث والتدهور البيئى عليه أولا ، وضرورة تكاتف الجهود وتحقيق حياة أفضل . فالتنمية والبيئة متلازمان فلا يمكن للتنمية أن تقوم على موارد بيئية متداعية ، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حساباته تكاليف تدمير البيئة (٦ : ص ٧٥) .

مما سبق نتضح حتمية العلاقة بين الإنسان والبيئة ، وأن البيئة تعتبر حاليا هي المتغير التابع للسلوك الإنسانى أكثر من كونها السبب فى تشكيل سلوكه ، وهو ما سوف نتناوله بالشرح فى الجزء التالى :-

السلوك الإنسانى والبيئة الاجتماعية :-

يقصد بالسلوك Behavior بوجه عام أنه عبارة عن الاستجابات الحركية والفسولوجية " المتصلة بالجسم ووظائفه مثل الغدد والعضلات .. الخ لذا فإن السلوك الإنسانى يتكون من العديد من الأنشطة التى يؤدىها الفرد فى حياته اليومية حتى يمكن أن يتواءم مع مقتضيات البيئة المحيطة التى يعيش فيها . (٧ : ص ١٧)

ويتمثل السلوك فى الأنشطة الظاهرة الملموسة " كالحركة وإنجاز الأعمال " والأنشطة غير الظاهرة أو غير الملموسة " كال تفكير ، الإدراك ، والتأمل .. الخ " أى أن السلوك يشمل جميع أنشطة الكائن الحى الداخلية والخارجية .

وهناك محاولات لوصف السلوك فيقسم إلى :-

- سلوك فطرى : وهو الذى لا يحتاج لتعلم .

- سلوك مكتسب : وهو الذى يتعلمه الفرد نتيجة لاحتكاكه بالبيئة المحيطة به

ونلاحظ أن العوامل البيئية المحيطة بالفرد تلعب دورا هاما فى تهذيب وتطوير السلوك الفطرى حتى يكون مقبولا من المجتمع ، ويظهر

تأثير العوامل البيئية على السلوك الفطري بدرجة كبيرة فى مرحلتين من حياة الإنسان وهما :

- التنشئة الاجتماعية الأسرية .

- التنشئة فى المرحلة الدراسية .

حيث يتعلم فيهما الفرد كيفية تهذيب سلوكه الفطري " كالعنوان والغرائز الطبيعية " أو من حيث تعامله مع الآخرين ومع البيئة المحيطة به ، مثل استخدام الأساليب المشروعة للحصول على احتياجاته ، وتقليل العنف عند محاولة التفوق على الآخرين وكيفية تنظيم قدراته وطاقاته للوصول إلى الهدف ، كذلك احترام القانون ، واحترام البيئة واكتساب القيم بأنواعها المرغوبة ، وتعلم السلوك القويم كالنظافة ، وترشيد الاستهلاك ، والحفاظ على الجمال ... وغيرها .

وحدث أى خلل خلال هذه المرحلة يعنى احتمال تراجع السلوك الإنسانى عن الوجهة الصحيحة واتجاهه نحو العدوان والتدمير وعدم الحرص على البيئة واكتساب سلوكيات أقل ما توصف به أنها ضارة له ، وللمجتمع .

وكذلك فإن هناك بعض الخصائص للسلوك البشرى كالتى :-

- أنه سلوك مسبب : أى لا يظهر من العدم ولكن يكون هناك دائما سبب يودى إلى نشأته أو "دافع " . (١٩ :ص ١٦)

- أنه سلوك هادف : بمعنى أن السلوك البشرى يسعى دائما إلى تحقيق غاية معينة أو إشباع حاجة .

-أنه متنوع : أى يظهر فى صور متعددة حتى يمكن للفرد أن يتواءم ويتوافق مع المواقف التى تواجهه .

-أنه مرن : بمعنى أن السلوك يتعدل وفقا للظروف المتغيرة ، والحاجات والدوافع المتجددة دائما ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المرونة نسبية وتختلف من شخص لآخر طبقا لاختلاف مقومات شخصيته ، حيث يتأثر السلوك بكل من :-

- أ- عامل السن .
 - ب- الجنس " ذكر - أنثى " .
 - ج- خصائص الشخصية .
 - د- الوسط الاجتماعى " المادى أو المعنوى "
 - هـ- العوامل البيئية الأخرى المحيطة به .
- كذلك فهناك نقطة ترتبط بالسلوك وهى أنواعه فهناك :-
- السلوك الإنسانى الفردى .
 - السلوك الإنسانى الجماعى " الجمعى " . (٨:ص ٧٤)

والسلوك الفردى يتعلق بفرد واحد من حيث ما يتعرض له من مواقف حياتية تحمل مجموعة من المثيرات ولها مجموعة من الاستجابات ، أما النوع الثانى فهو السلوك الذى يتمثل فى علاقة الفرد بغيره من أفراد الجماعة أو المجتمع المحيط به وهو أحد صور السلوك الشائعة فى الحياة

الإنسانية ، حيث يميل الإنسان بطبيعته إلى الانتماء وتكوين العلاقات مع غيره من الأفراد .

ويتمثل السلوك الجمعى فى التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة ، والقدرة على تطوير قواعد وعادات وقيم ... للسلوك ترتبط بما هو شائع فى المجتمع .

كذلك هناك السلوك الجماهيرى وهو سلوك جمعى أيضا إلا أنه غالباً ما يكون سلوك مؤقت ، وقد يتسم فى بعض الأحيان بالاندفاع سواء نحو الخير أو العنف . كما أنه يتسم بسرعة الاستثارة وانتقال التأثير بين الجماهير ، كما أنه يزيل الشعور بالفردية ، مما يعنى أن الفرد قد لا يشعر بتصرفاته ، ويعطى اهتمامه لتصرفات الآخرين . وقد يفعل ما لا يمكن أنه يفعله لو كان بمفرده . ولكن ما الذى يدعو إلى السلوك الإنسانى ؟ وما الذى يوجه هذا السلوك ؟ وكيف يمكن المحافظة على السلوك ؟

ويمكن الإجابة على ذلك من خلال فهمنا لمكونات السلوك فى مجال عمله من خلال :- (٩ :ص ١١٢)

١- السلوك يشير إلى القوى والطاقت داخل الأفراد التى تدفعهم للسلوك بطرق معينة ، والقوى البيئية التى تطلق الدوافع .

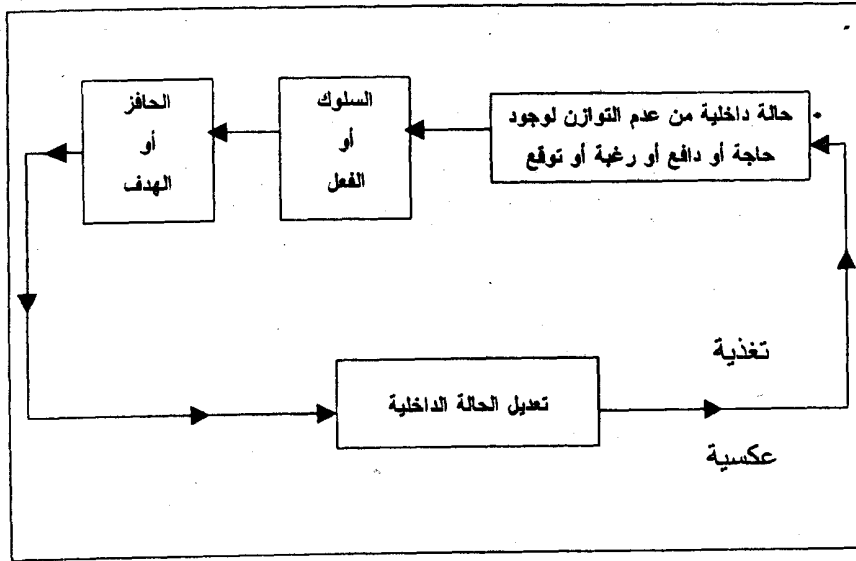
٢- هناك فكرة التهيئة للهدف من جانب الأفراد ، فسلوكهم موجه نحو تحقيق شئ أو هدف ما .

٣- أن النظرة إلى الدافع تشتمل على أنساق من التهيئة بمعنى أنها تعتبر تلك القوى الكامنة فى الأفراد وفى المحيط البيئى الذى يقوم بدور

التغذية العكسية للأفراد بحيث تدعم كثافة دوافعهم واتجاه طاقتهم أو يعرفونها عن السير في طريقها ويعيد توجيه جهودها .

ويوضح الشكل التالي التفاعل ما بين المتغيرات السابقة :

شكل رقم (١)



وعندما ترغب في إكساب الإنسان السلوك المرغوب تجاه البيئة لابد من مراعاة عامل الدافعية حيث يمكن من خلالها جعل الإنسان قادراً على تعلم السلوك ، ثم يقبل على ممارسته ، ثم يحتفظ به ويتابع تنفيذه في المواقف المشابهة ، ويتم ذلك من خلال :- (١٠ :ص ٢١٦)

١- البدء بتغيير نشاط الكائن الحي " الإنسان " .

٢- خلق حالة استشارة فعالة لهذا التغيير . "سلوك البحث عن الهدف"

٣- اختزال حالة التوتر الناشئة عن الدافع . "تحقيق الهدف"

٤- اختزال حالة الاستشارة .

من العرض السابق عن السلوك يتضح أنه يمكن أن يؤثر في البيئة
من جانبين :

أ- جانب إيجابي يتمثل في الحفاظ على البيئة وحمايتها .

ب- جانب سلبي يتمثل في التدهور البيئي ، وتلويث البيئة ، وتدمير
الموارد البيئية .

أولاً: السلوك الإنساني والحفاظ على البيئة :-

أن مشكلة المحافظة على استقرار التوازن البيئي ، واستقرار النظم
البيئية من أهم المشكلات التي تواجه إنسان العصر الحالي ، بل أن الإنسان
نفسه يعتبر أحد العوامل الأساسية في الحفاظ على البيئة واستقرارها أو في
تدميرها وعدم استقرارها وأهم الطرق لتحقيق ذلك هي :

١- الحفاظ على البيئة من التلوث ومكافحته ، ووضع التشريعات اللازمة
لذلك وتشجيع البحوث والدراسات في هذا المجال .

٢- تنمية الوعي البيئي لدى الناس من حيث كيفية الحفاظ على البيئة
وكيفية التعامل معها ، واستخدامها لإيجاد أفضل نظام ممكن لعلاقة
الإنسان مع البيئة .

٣- الحرص على الخضرة بعدم قطع الأشجار وزيادة الرقعة الخضراء والتوسع فى إنشاء الحدائق ، أو تشجيع نشر الخضرة فى كل الأماكن والمشاركة فى مشروعات التشجير بالجهود الذاتية والحرص على عدم الرعى الجائر ، والحفاظ على الثروة الخضراء وتعهدها بالرعاية المستمرة .

٤- الحفاظ على الأرض الزراعية وعدم تجريفها أو البناء عليها .

٥- تنظيم مكافحة الكيمائية للآفات ، واستخدام المكافحة البيولوجية بدلا من المبيدات الحشرية والتي ينتقل تأثيرها للنبات والحيوان والإنسان .

٦- المشاركة فى الجهود المدعومة للبيئة مثل التخلص من القمامة ، وطفح المجارى والتشجير ، مقاومة الآفات والحشرات والحيوانات الضارة .. وغيرها .

٧- الامتناع عن الصيد الجائر ونشر المحميات الطبيعية لحماية الكائنات المعرضة للانقراض من الفناء مع تشديد العقوبات فى التشريعات المرتبطة بذلك .

٨- تحسين وسائل التخلص من الفضلات والنفايات وعدم تلويث البيئة بها .

٩- ترشيد الاستهلاك للموارد البيئية خاصة المياه العذبة والغذاء .

١٠- ضبط معدلات الزيادة السكانية حتى لا تستنزف الموارد البيئية .

١١- الاهتمام بزيادة الوعى البيئى والثقافة البيئية لدى الناس .

١٢- الحرص على استخدام التكنولوجيا النظيفة فى الصناعة واستخدام المرشحات " الفلاتر " وكذلك فى المواصلات بتقليل العوادم الناتجة عن وسائل النقل باستخدام الوقود الغازى بدلا من الوقود السائل والحرص على صيانة المعدات باستمرار .

١٣- استعمال الأدوات والأجهزة والمعدات الأقل ضجيجا على قدر الإمكان والحرص على مراعاة إصدار التشريعات التى تمنع انتشار الضوضاء .

١٤- وقاية الناس من أخطار التلوث الكهرومغناطيسى والإشعاعى كذلك وقاية العمال المعرضين لأخطار التلوث فى مواقع العمل ، وتوفير الأمن الصناعى والتغذية المناسبة لهم .

١٥- الاهتمام بمواصفات البناء للسكن أو للتصنيع أو لغيرها من الأنشطة بمراعاة العنصر البيئى والصحى ، وعدم البناء بشكل عشوائى أو غير مرخص لما له من أضرار بيئية وصحية خطيرة على الإنسان .

١٦- التخلص من الأمراض الاجتماعية بتقليل معدلات الجريمة والانحراف، والقيم السلبية كاللامبالاة ، والأثنية والفردية ، والمادية البحتة والاغتراب عن المجتمع ، ومحاربة الإدمان ... وغيرها .

١٧- الموازنة بين النمو السكانى والقدرة الإنتاجية للبيئة والحرص على وجود علاقة بين الإنسان والبيئة تقوم على التوازن والمنفعة المتبادلة.

ثانيا : السلوك الإنسانى وتدهور البيئة :-

البيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ويستمد منها المقومات الحياتية من غذاء وكساء ومأوى .. كما أنه يمارس فيها علاقاته مع أقرانه من بنى البشر ، والعلاقة بين الإنسان والبيئة دائما متفاعلة ودينامية وليست جامدة أو استاتيكية ، لهذا فإن فعل الإنسان يؤثر على البيئة أن خيرا فخير وأن شرا فشر بمعنى أن سلوكه بالضرورة عائد عليه فى شكل أمراض وأوبئة .. أو وفرة فى الغذاء وارتفاع فى المستوى الصحى والاجتماعى .. الخ .

والبيئة تعرف بنمط العلاقة بينها ومستخدمها فهى إما بيئة صحية أو بيئة متدهورة وملوثة ، لذا أصبحت مشكلة التلوث قضية عامة حظيت بالاهتمام والدراسة لأن أثارها شملت الإنسان نفسه فى كل مكان .

ولقد أمتد أثر التلوث إلى كل مجالات الحياة البشرية والمادية والصحية والنفسية والاجتماعية ، مما أدى إلى حالة تعرف " بالتمزق البيئى " جعلت الإنسان يعيش فى دوامة من القلق والاضطراب والخوف مما قد يصيبه من أضرار بيئية . (١١:ص ١٥٥)

كذلك فالتلوث كحالة قائمة فى البيئة وناتجة عن مجموعة من المتغيرات المستحدثة فيها ونتج عنها المزيد من الإزعاج والأضرار والأمراض .. للإنسان عن طريق الإخلال بتوازن الأنساق البيئية (١٢ :ص ٣٠١) مما يعنى عدم توافر البيئة الملائمة للإنسان والكائنات الحية بصفة عامة وهو ما يؤدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى التأثير سلبا

على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية على الأرض " الإنسان والحيوان والنبات " ، وبالتالي التأثير على نوعية الحياة .

ورغم أن مشكلة التلوث البيئي حظيت بالاهتمام الأكبر من كافة التخصصات والدراسات والبحوث حتى رسخ في أذهان الكثيرين أن التلوث هو المشكلة الوحيدة للبيئة إلا أن هناك العديد من المشكلات الأخرى المرتبطة بالسلوك الإنساني مثل :-

♦ مشكلة التصحر الناتجة عن تدمير الغابات وعدم الاهتمام بالتشجير "الخضرة"

♦ مشكلة الفقر وما يتبعها من مشكلات اجتماعية وأمنية وإسكانية ..الخ.

♦ مشكلة استنزاف البيئة الهامة وعدم ترشيد الاستهلاك ... وغيره من المشكلات البيئية الهامة .

وفيما يلي عرض لبعض المظاهر السلبية للسلوك الإنساني تجاه البيئة:-

أولا : مشكلات التلوث :-

١- مشكلة تلوث الهواء

في شكل أدخنة أو أتربة أو غازات أو أبخرة بنسب غير طبيعية قد تنتج عن طريق القمامة أو التدخين أو المصانع المخالفة لصهر الرصاص أو غيرها من الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة أو استخدام معدات وأجهزة بها

أعطال مثل وجود عيوب فى محرك السيارة يؤدى لانبعاث غازات ضارة ... وغيرها من أشكال السلوكيات السلبية المؤدية لتلوث الهواء ، والتي ينتج عنها انتشار ملوثات الهواء وهذه الملوثات تتمثل فى ثانى أكسيد الكربون ، وهو غاز خائف ولكنه غير سام ، وثانى أكسيد الكبريت "والذى ينتج عن احتراق الوقود كالبترول والفحم" وأكاسيد النتروجين الناتجة عن احتراق الوقود "مثل السولار والمازوت" ومركبات الرصاص ، وهذه الملوثات تؤدى إلى الأضرار التالية :- (١٣:ص ٢٢)

-إصابة الإنسان بالصداع المزمن ، والدوار ، والغثيان والقيء ، وارتفاع ضغط الدم ، والتشنجات ، وصعوبة التنفس ، وضعف التركيز ، وخفقان القلب والسعال والربو والالتهاب الشعبى ، ضيق التنفس وتلف الرئتين ، والتهاب العيون والحنجرة والرئتين .

-انتشار ظاهرة الأمطار الحمضية والتي تؤثر على النباتات التى يأكلها الحيوان والإنسان ، وما تنقله من أمراض خطيرة كنتيجة لذلك.

-يؤدى انتشار الأتربة الناتجة عن الأنشطة الصناعية مثل الأسبست أو السيليكيا الليفية ، ورقائق الحديد ، وأتربة القطن ، وغبار الخشب، غبار التبغ، وأبخرة الزرنيخ الناتجة عن صناعة المبيدات الحشرية، وأبخرة الكاديوم الناتجة عن صناعة السبائك والبطاريات ومادة كلوريد الفينيل المستخدم فى صناعة البلاستيك وغيرها إلى إتلاف المباني والمنشآت وإلحاق الأضرار بالماشية ، والحيوانات المنزلية ، وأتلاف الغطاء الأخضر للأرض، كما تؤدى لظاهرة الاحتباس الحرارى "زيادة حرارة الأرض" . (١٤: ص ٤٤)

-استخدام المبيدات الحشرية والغازات المستخدمة فى أجهزة التبريد "كالثلاجات" وهى " الكلورو فلورو كربونات " واستخدام الرزازات فى تصفيف الشعر ومزيلات الروائح .. وغيرها (١٥: ص ٦٣) وينتج عنها العديد من الأمراض نتيجة لتدمير طبقة الأوزون مثل سرطان الجلد ، ونقص المناعة المكتسبة ، والتغير فى المناخ ، وتناقص المحاصيل الزراعية ، والثروة السمكية ، و أصابه العيون بمرض المياه البيضاء ، وكل هذه المخاطر تخل بالتوازن البيئى وتلحق الضرر بالإنسان .

-التلوث الناتج عن الازدحام مما ينتج عنه انتشار الرزاز الحامل للأمراض ، وأضرار التدخين فى أماكن مغلقة ومزدحمة مثل سرطان الرئة وغيرها من أمراض الحساسية والنزلات الشعبية والصراع ... الخ .

-يرتبط تلوث الهواء ببعض الأضرار الاجتماعية والنفسية والعقلية ..الخ التى تؤثر على الإنسان مثل الأرق ، وسرعة الاستثارة ، واضطراب الذاكرة ، وقد تصل إلى الاكتئاب أو الصرع ، وأيضاً ضعف القدرة على التركيز والانتباه مما ينعكس على ممارسة الإنسان لعمله وقيامه بأدواره ووظائفه الاجتماعية ، كذلك زيادة العدوانية وما ينتج عنها من مشكلات وجرائم كذلك الإصابة بالأمراض المزمنة التى تستنزف موارد الإنسان ودخله " كمثال فأن التلوث بعدام الأسمتت يؤدي لضعف القدرات الحركية وتدهور الوظائف العقلية والإصابة بالرتة الحجرية وهو مرض يؤدي للموت " كما أن هذه المظاهر كلها تعنى التأثير على الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنفاق على الخدمات الصحية وتدهور المستوى المعيشى والتعرض للفقر . (١٦ :ص ١٢٨)

٢- تلوث الماء :-

قد تضر سلوكيات الإنسان بالموارد المائية وتلوثها مما يعود عليه بأضرار بالغة يمكن أن تشير لأهم مظاهر تلوث المياه وأضرارها فى الأتى :-

♦ التلوث الناتج عن مياه الصرف الصناعى والزراعى ، وما تحمله من مواد كيميائية ونفايات سامة تضر بالثروة السمكية ، كما تسبب مرض الفشل الكلوى لما لها من آثار سمية هائلة على الإنسان مما يسبب السرطان وعسر الهضم . (١٤ :ص ٦١)

♦ إلقاء المنظفات الصناعية فى مياه الصرف الصحى الناتجة عن الاستخدام المنزلى أو الصناعى مما يسبب أمراض الفشل الكلوى . والسرطان . (١٣ :ص ٤٥)

♦ التلوث بمياه الصرف الصحى بدون معالجة وأيضا الصرف الصناعى مما يسبب الفشل الكلوى والالتهابات الشديدة بالجلد والسرطان وتليف الكبد والكوليرا .

♦ تلوث مياه الأنهار والبحار بالمواد البترولية ، والفضلات ، والمخلفات الصلبة ، وإغراق النفايات السامة فى البحار ... وغيرها وأثره على الثروة السمكية والتى تنقل للإنسان العديد من المخاطر والأمراض الناتجة عن هذا التلوث .

♦ تلويث المياه بالتبول والتبرز فيها مما يؤدي لانتشار البلهارسيا وتليف الكبد وسرطان المثانة ودوالي المرئ والفشل الكلوى ، كذلك الإصابة بالانكلستوما وغيرها من الفطريات والجراثيم .

ويتضح مما سبق أن سلوك الإنسان تجاه المياه وعدم مبالاته بتلويثها أدى للعديد من الأمراض والمخاطر المتمثلة فى احتواء المياه على بكتريا خطيرة مثل السالمونيلا والشيغلا والكوليرا ، كذلك تكون مواد كيميائية سامة تؤدى لتسمم الأسماك وقتلها ، وانتقال هذه الأمراض للإنسان ، كذلك انتقال العديد من الطفيليات الخطرة التى تهلك الإنسان وتفتك بصحته مما يؤثر على قدرته على العمل وبالتالي انخفاض الإنتاج ووفاة الكثيرين بالأمراض المزمنة (١٧ :ص ٦٩) .

٣- التلوث بالقمامة والفضلات :-

مثل الفضلات الأدمية والحيوانية والقمامة المنزلية سواء فى المدن أو القرى والتى يتم إلغاؤها والتخلص منها بطرق بدائية ، كذلك فضلات ذبح الماشية ومخلفات المزارع كالفش ومخلفات الطيور الداجنة وغيرها والتى يتم التخلص منها بالحرق أو إلغائها فى المصارف والترع والمجارى المائية ... أو بأى أساليب بدائية مما يتسبب فى تلويث المياه والتربة والهواء وانتشار السحابة السوداء صيفا ... وغيرها كذلك انتشار القوارض والحشرات الناقلة للعديد من الأمراض للإنسان ، وتلويث مياه الشرب بما يساعد على انتشار العديد من الأمراض . (١٤ :ص ٨٤) .

٤- التلوث البصرى (١٦ : ص ١٣٧) :-

يعتبر تحقيق الجمال مطلب أساسى لأى تكوين معمارى فى أى مجتمع وفى أى عصر فالإحساس بالجمال مطلوب فى المباني والمنشآت ، وفى النظافة العامة للشوارع وفى انتشار الخضرة والحدائق لذا فلن سلوكيات الإنسان السلبية تعطل على نشر التلوث البصرى المتمثل فى :-

— السكن العشوائى والبناء بدون ترخيص داخل وخارج المدن والحدائق
وحدات سكنية بوحدات مبنية من الأصل والارتفاعات المتباينة للمساكن
والألوان المتنافرة للعمارات والوحدات السكنية .

— ندرة المساحات الخضراء والأشجار بالإضافة للتعدى على الخضرة من خلال تدمير الحدائق واقتلاع الأشجار والبناء الخرسانى مكانها .

— عدم التجانس المعمارى حتى فى الشارع الواحد وتناثر الشكل والتشويه لأغلب المساكن .

— عدم التجانس مع البيئة المحيطة مما يؤدى لعدم راحة الإنسان وتخزين الحرارة وزيادة الإحساس بها فى البيئة الحارة .

وكل هذا يؤدى للإحساس بالتلوث البصرى وما يتبعه من مشكلات نفسية واجتماعية ومرضيه وفاقد فى التكاليف والوقت و إهدار للثروة الفكرية وانتشر الأمراض الناتجة عن الازدحام والتلوث الهوائى وضيق الخصوصية وغيرها من الأضرار .

الخدمة الاجتماعية وتعديل السلوك الإنسانى تجاه البيئة .

مع تزايد المشكلات البيئية وتفاقمها ، وانعكاساتها الخطيرة على حاضر الإنسان ، ومستقبله ، ارتفعت الأصوات ، وعقدت الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية ، التى تنادى بضرورة مواجهة تلك المشكلات ، والعمل على حلها مع وضع القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للحد من السلوك المدمر للإنسان تجاه البيئة ، غير أن القوانين وحدها لا تستطيع أن تحقق الغرض المرجو منها أن لم تستند إلى وعى وإدراك يصل إلى ضمير الإنسان ذاته ، ويكون عنه اتجاهات وقيم بيئية ، وضوابط سلوكية من أجل الحفاظ على البيئة .

فالإنسان لابد أن يدرك أن البيئة ملكه وما يفعله بها يعود عليه أولا وأخيرا وبالتالي فلمهنة الخدمة الاجتماعية دورا هاما فى تكوين القيم والاتجاهات من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية ، وإعداد الأفراد ، والجماعات ، وتنظيم أهالى المجتمعات وتوجيههم توجيها سليما داخل المؤسسات التى تعمل بها ، وخارجها ، مع استخدام هذه المؤسسات كمراكز للإشعاع البيئى للمناطق المحيطة بها ، باستخدام وتنفيذ البرامج ذات الوسائل المناسبة " الأمثل " .

كذلك استخدام التخطيط السليم لهذه البرامج ، ومن خلال المؤسسات لإكساب الناس السلوكيات والاتجاهات المرغوبة تجاه البيئة ، من خلال توفير تفاعل صحى سليم بين أفراد المجتمع وبيئتهم التى يعيشون فيها ، مما يجعلهم قادرين على التصرف بدافع من احترام القوانين — أن وجدت — أو العمل

- على إصدار تشريعات وقوانين جديدة لازمة ، بما يتماشى مع مصالحه المجتمع والفرد على حد سواء .

ومن خلال ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة يمكن المساهمة فى إيقاف تفاقم تدهور البيئة والمشكلات البيئية ، والحد من تزايدها ، وذلك عن طريق برامج لتوعية المواطنين بهذه المشكلات ، والتي أصبحت تشكل خطورة على مستقبل الإنسان والمجتمع ، فالإنسان هو مشكلة البيئة الأولى ، فلم يعد فى مقدور الأنظمة " الأنساق " البيئية الاستجابة لمطالبة ، ما لم يحافظ عليها فالبيئة طاقة واحتمال محدود بإمكانها أن تعطى ولكن فى حدود اتزانها المرن .

كذلك فأن نجاح أى سياسات لحماية البيئة يفترض سلفا تعاون جميع فئات السكان - دون تمييز - وكل القوى الاجتماعية ، بدافع إحساسها بمسئوليتها الاجتماعية تجاه البيئة ، وحمايتها ، وتحسينها وهذا يتطلب عملا اجتماعيا وجهودا مهنية مستمرة ، خاصة مع فئات الشباب ، والمرأة ، حيث أنهم يلعبون دورا هاما فى مجتمعهم ، كما أن الشباب مطالبين فى المستقبل كمسؤولين باتخاذ قرارات لا تؤثر على البيئة فقط وإنما تعود عليهم وعلى بلادهم .

مما سبق يتضح أن لمهنة الخدمة الاجتماعية دورا محوريا وفعالا ورائدا بالتعاون مع غيرها من المهن فى تحقيق أهم متطلبات حماية البيئة وهى تغيير الإنسان ويمكن لها أن تقوم بمثل هذا الدور من خلال :-

١- التركيز على التوعية والمشاركة الشعبية للمواطنين فى برامج حماية البيئة والعناية بتدريب الكوادر والفنيين ومساعدتهم ليتمكنهم من

معالجة الجوانب المختلفة للمشكلات البيئية ، وأيضاً تعبئة هذه الجهود وتنسيقها وتوجيهها بشكل سليم ومنظم .

٢- الإسهام فى إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لحماية البيئة وصياغة السياسات الاجتماعية ، المراعية لهذا الهدف ، مع الأخذ فى الاعتبار الآثار بعيدة المدى لمشكلات البيئة .

٣- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة للطفل وللشباب لمساعدتهم على اكتساب القيم البيئية ، وتنويع الفن والجمال والحفاظ على الخضوة ، وأهمية التشجير وحماية التراث ، وفهم البيئة والتكيف معها ، وذلك بالتعاون مع الأسرة والمدرسة والجامعة ، ومراكز الشباب ، وبيوت الثقافة والإعلام ... وغيرها من المؤسسات التى تعمل بها أو تتعاون معها .

٤- الإسهام الفعال والمباشر فى العمل على تعديل السلوك السلبى تجاه البيئة ، والحد من المشكلات البيئية والمعاونة فى زيادة الوعى البيئى باستخدام البرامج والمشروعات والأنشطة التى يمارس الأخصائيين الاجتماعيين العاملين فى أى مكان وفى كل المجالات والمؤسسات مثل المدارس بكافة أنواعها ومراحلها ومراكز الشباب والجامعات ... وغيرها وباستخدام الندوات والمحاضرات والمعسكرات والاحتفالات والمسابقات وفى الريف والحضر كذلك قيادة جهود العمل الاجتماعى فى مجال البيئة فى الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية وحماية البيئة ، وأيضاً فى المؤسسات الإنتاجية كالمصنع .. وغيرها وإكساب الأفراد المعارف والمهارات والخبرات والاتجاهات البيئية السليمة من

خلال هذه الجهود بما يمكنهم من حل مشكلاتهم ووقاية البيئة حاضرا ومستقبلا .

٥- الاهتمام بأعداد الأخصائيين الاجتماعيين بحيث تتضمن إعدادهم نظريا وعمليا الجوانب التالية : (١٦ :ص ١٦٠)

أ- فهم موقع الإنسان فى إطار البيئة والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التى تؤثر على ارتباط الإنسان بالبيئة .

ب- إيضاح دور العلم والتكنولوجيا فى تطوير علاقة الإنسان بالبيئة وإدراك ما يترتب على اختلال توازن العلاقات من نتائج قد تؤثر على حياة الإنسان .

ج- إبراز فكرة التفاعل ما بين العوامل الاجتماعية والحضارية والقوى الطبيعية ومعاونة الطلاب على أدراك تصور متكامل للإنسان فى إطار بيئته.

د- تكوين وعى بيئى لدى الطلاب وتزويدهم بالمهارات والخبرات والاتجاهات الضرورية التى تجعلهم أكثر إيجابية فى تعاملهم وتصرفاتهم مع البيئة وأكثر قدرة على قيادة جهود حماية البيئة فى المجتمع مستقبلا والتأثير على اتجاهات وخبرات الآخرين فى تعاملهم مع البيئة .

هـ- دراسة بعض القيم والعادات والتقاليد والثقافات ... السائد فى المجتمع خاصة فيما يتعلق بالبيئة وتأثير ما يعوق منها تنمية

البيئة والإنسان والأساليب الأمثل التي يمكن مواجهة هذه المعوقات بها .

و- تأكيد أهمية التعاون بين الأفراد ، والجماعات والبيئات والهيئات الحكومية والخاصة بمستوياتها المختلفة في البيئة .

ي- التأكيد على أهمية البحوث التطبيقية ، ومداومة الزيارات الميدانية ، ومعايشة الظروف البيئية ، حتى يمكن الخروج بنماذج للممارسة تصلح للدراسة في مجال البيئة ، مع زيادة الاهتمام بدراسة مادة البيئة في مقررات الخدمة الاجتماعية .

٦- استخدام طرق الخدمة الاجتماعية في زيادة الوعي البيئي وتعديل سلوكيات المواطنين كالاتى :- (١٦ : ص ١٦٧)

أ- خدمة الفرد :-

-التعامل مع الأفراد الذين يمثلون نماذج سلبية منتشرة في المجتمع مثل المدخنين - للتخلص من هذه الظاهرة ، أو غيرها من السلوكيات الضارة .

-تحديد أهم الأسباب والعوامل التي تساعد على زيادة معدلات السلوك السلبي .

-دراسة السلوكيات الخاطئة من قبل الأفراد تجاه البيئة وعلاجها .

-الإلمام بالعوامل الاجتماعية المرتبطة بتلوث البيئة مثل القيم والعادات السلبية والعمل على تغييرها لدى الأفراد .

-الإسهام فى توعية الأفراد وتعديل اتجاهاتهم وسلوكهم ليتناسب مع البيئة.

-الإفادة من أساليب العلاج كالمعونة النفسية والاستبصار .. وغيرها فى تعديل السلوك الإنسانى الملبى تجاه البيئة .

-المساهمة فى عمليات تنظيم الأسرة .

ب- خدمة الجماعة :-

- المساهمة فى نشر الوعى البيئى بين جماعات الشباب والطلاب ..

- المساهمة فى تدعيم الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة .

- تدعيم القيم الإيجابية نحو البيئة .

- إكساب الجماعات المهارات البيئية .

- مشاركة الجماعات فى برامج حماية البيئة .

- توجيه وقيادة البرامج الجماعية المناسبة لحماية البيئة مثل المسابقات، والمناقشات الجماعية ، والمعسكرات ، والرحلات ، والمعارض ... وغيرها.

ج- تنظيم المجتمع :- (١٨: ص ٣٨٢)

— العمل مع قيادات المجتمع لزيادة الوعي البيئي لديهم وحثهم على قيادة الجماهير للعمل في مجال حماية البيئة وتنظيم البرامج المناسبة لذلك واكتشاف قيادات جديدة .

— التحرك السريع لمواجهة الانحرافات والمشكلات بالمجتمع والمحافظة على الإطار القيمي السليم ، وقيادة العمل الاجتماعي في مجال حماية البيئة .

— خلق الوعي البيئي والاجتماعي لدى الإنسان المصري من خلال تهيئة المناخ المناسب ، ومساعدة المواطنين على تفهم المعلومات والحقائق بشكل شامل .

— استئارة المشاركة في مجال حماية البيئة لكافة المواطنين .

— الاهتمام بالاتجاه الوقائي في مجال حماية البيئة ، وتكوين رأى عام في هذا المجال .

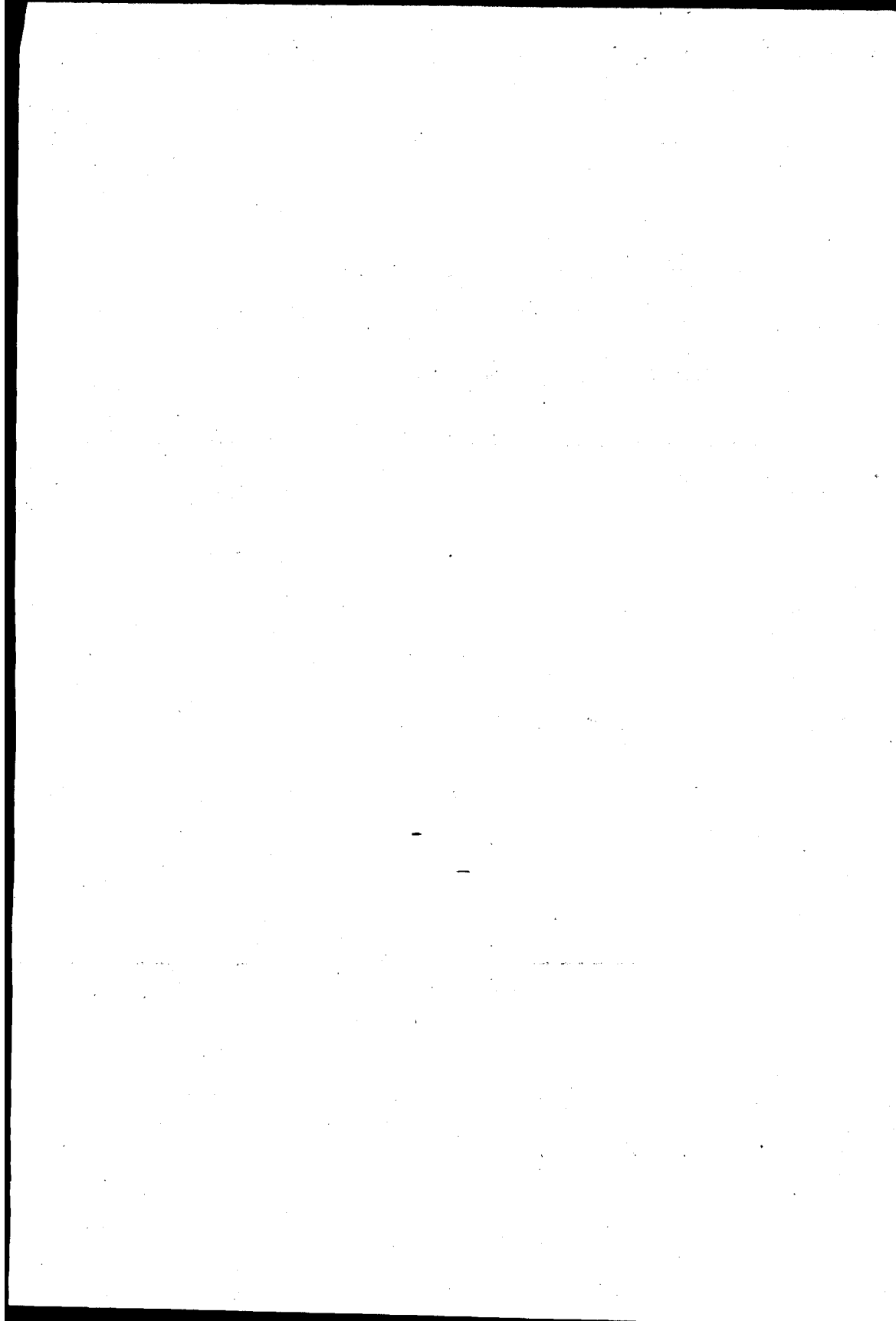
— التنسيق والتكامل بين المؤسسات العاملة في مجال حماية البيئة .

د- التخطيط الاجتماعي :-

— التعاون مع خبراء التخطيط العمراني للمدن لمراعاة البعد البيئي .

— الاشتراك مع فريق الخبراء في التخطيط الصناعي لأخذ الاعتبارات البيئية ضمن خطة إنشاء المصانع الجديدة

- وضع الخطط التى تعتمد على الأبعاد الاجتماعية البيئية للتنمية المتواصلة .
- القيام بالبحوث البيئية وإدخال التخطيط فى كل المجالات البيئية .
- القيام بعمليات الرقابة والمتابعة والتقويم للبرامج والمشروعات البيئية.

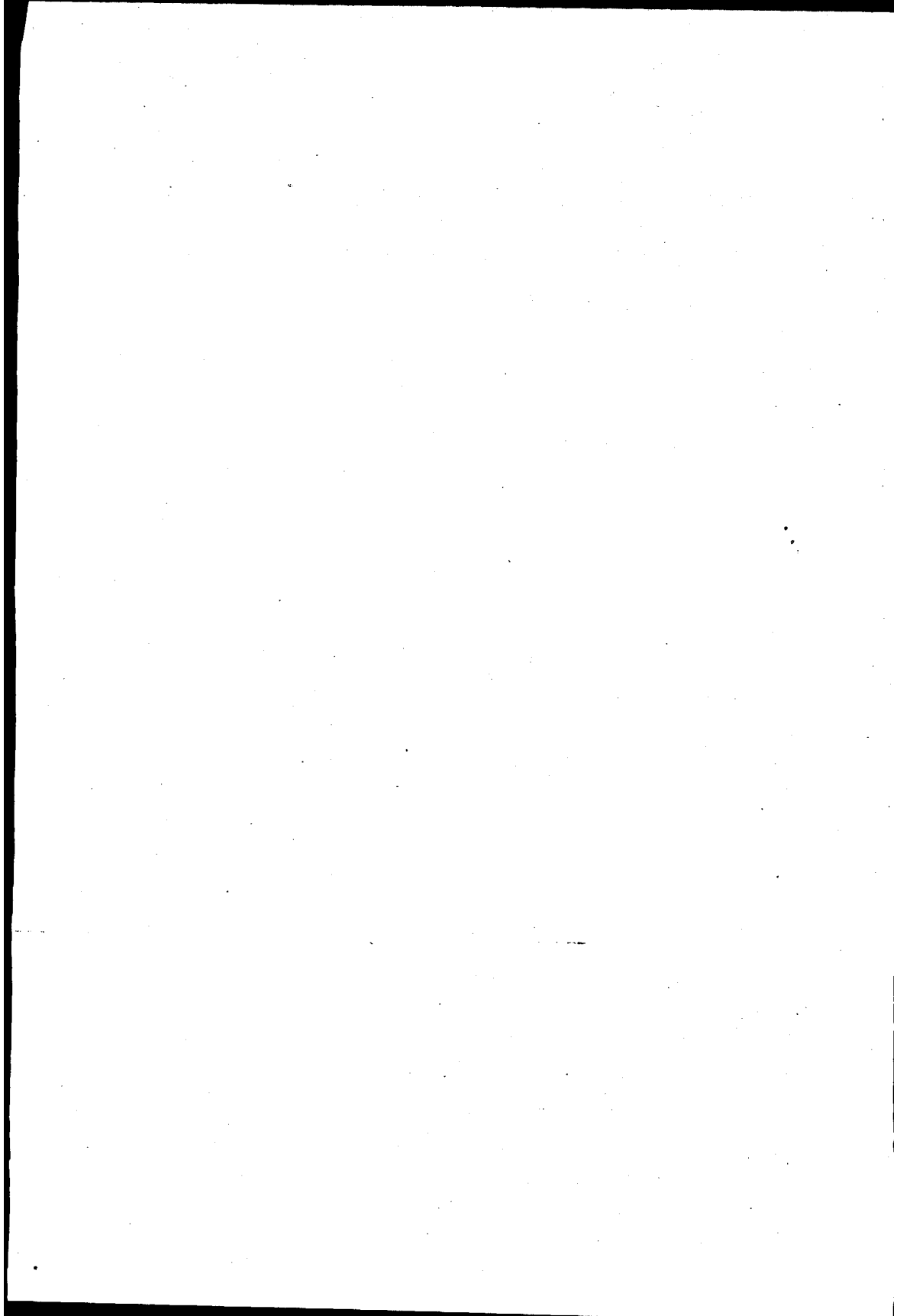


المراجع

١. جمال مجدى حسانين : أسس علم الاجتماع " الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠ .
2. Parker G. Marden & Dennis Hodgson : Population, Environment And The Quality Of Life, "N.Y., John Wiley & Sons Inc.,1974
٣. محمد الغريب عبد الكريم : سوسيولوجيا السكان ، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٢ .
4. Paul. R Ehrlich & Ann H. Enrlich. Population Resources Environment " San Francisco, W.H Freeman and Company, Inc.2970.
٥. محمد نجيب توفيق حسن : الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة من التلوث ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٧ .
٦. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية " مستقبلنا المشترك " ترجمة محمد كامل عارف، الكويت ، عالم المعرفة ، أكتوبر ١٩٨٩ .
٧. إبراهيم الغمرى : " السلوك الإنسانى " الإسكندرية دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ .
٨. على السلمى : السلوك الإنسانى فى الإدارة " ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٧٢ .

٩. سيد عبد الحميد مرسى ، العلاقات الإنسانية ، من سلسلة دراسات نفسية إسلامية ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٨٧ .
١٠. أنور محمد الشرقاوى : التعلم نظريات وتطبيقات ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ .
١١. رشيد الحمد ، محمد سعيد صبارينى : البيئة ومشكلاتها ، القاهرة ، دار الهلال للطباعة والتجارة ، ١٩٨٤ .
١٢. توفيق محمد قاسم : التلوث مشكلة اليوم والغد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .
١٣. محمد نبهان سويلم : التلوث البيئى وسبل مواجهته ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .
١٤. طلعت إبراهيم الأعوج : التلوث الهوائى والبيئة ، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .
١٥. جابر عوض سيد ، حاتم عبد المنعم أحمد : البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ .
١٦. محمد كمال عبد العزيز : " الصحة والبيئة ، التلوث البيئى وخطره الداهم على صحتنا " ، القاهرة ، دار الطلائع ، ١٩٩٩ .
١٧. أحمد محمد السنهورى وآخرون : الخدمة الاجتماعية والبيئة ، القاهرة ، دار السعيد للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ .

- 18- John Burton: Conflict : Human Need Theory,
London, The Macmillan press LTD., 1990

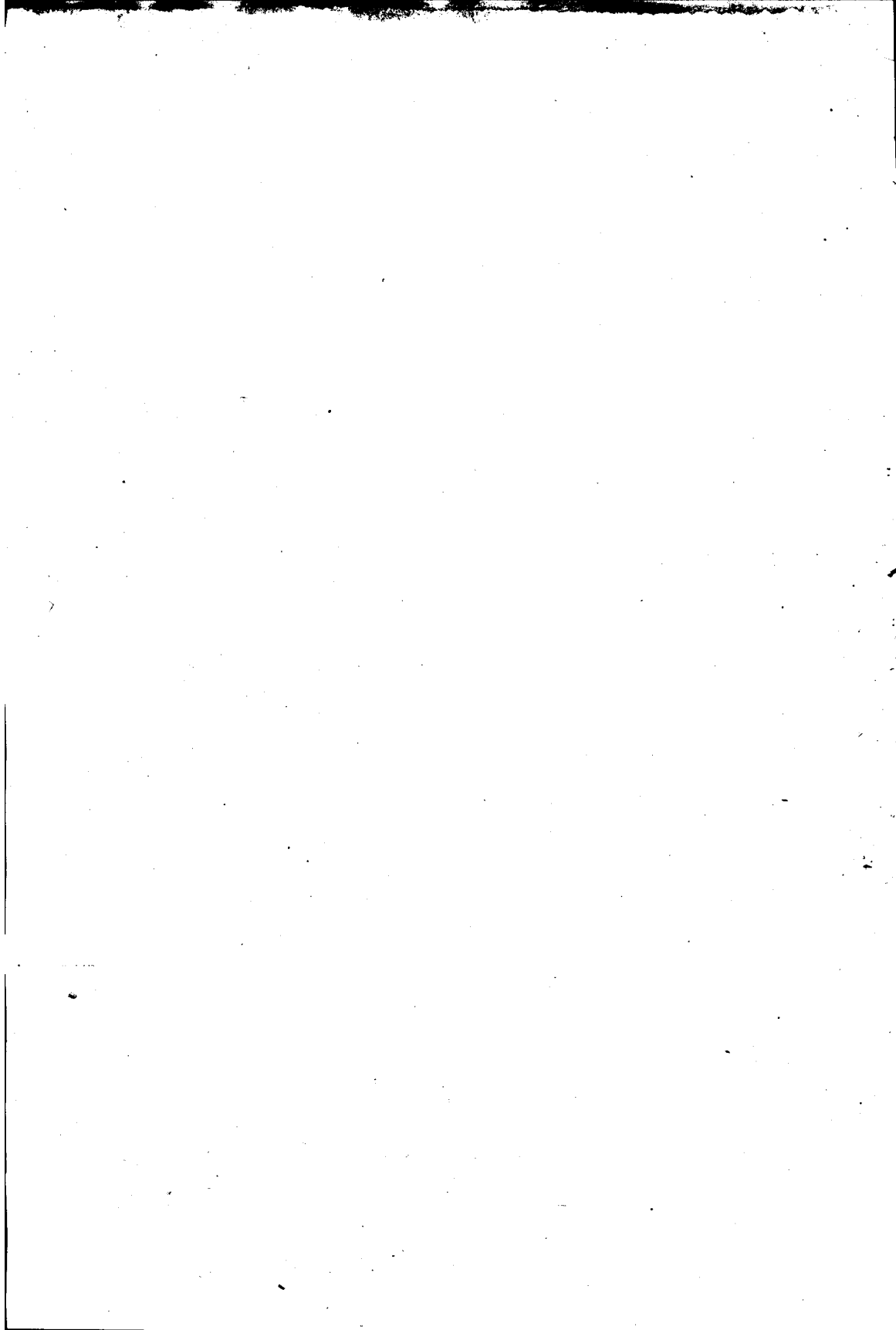


الفصل الخامس

الواقع السكاني في مصر

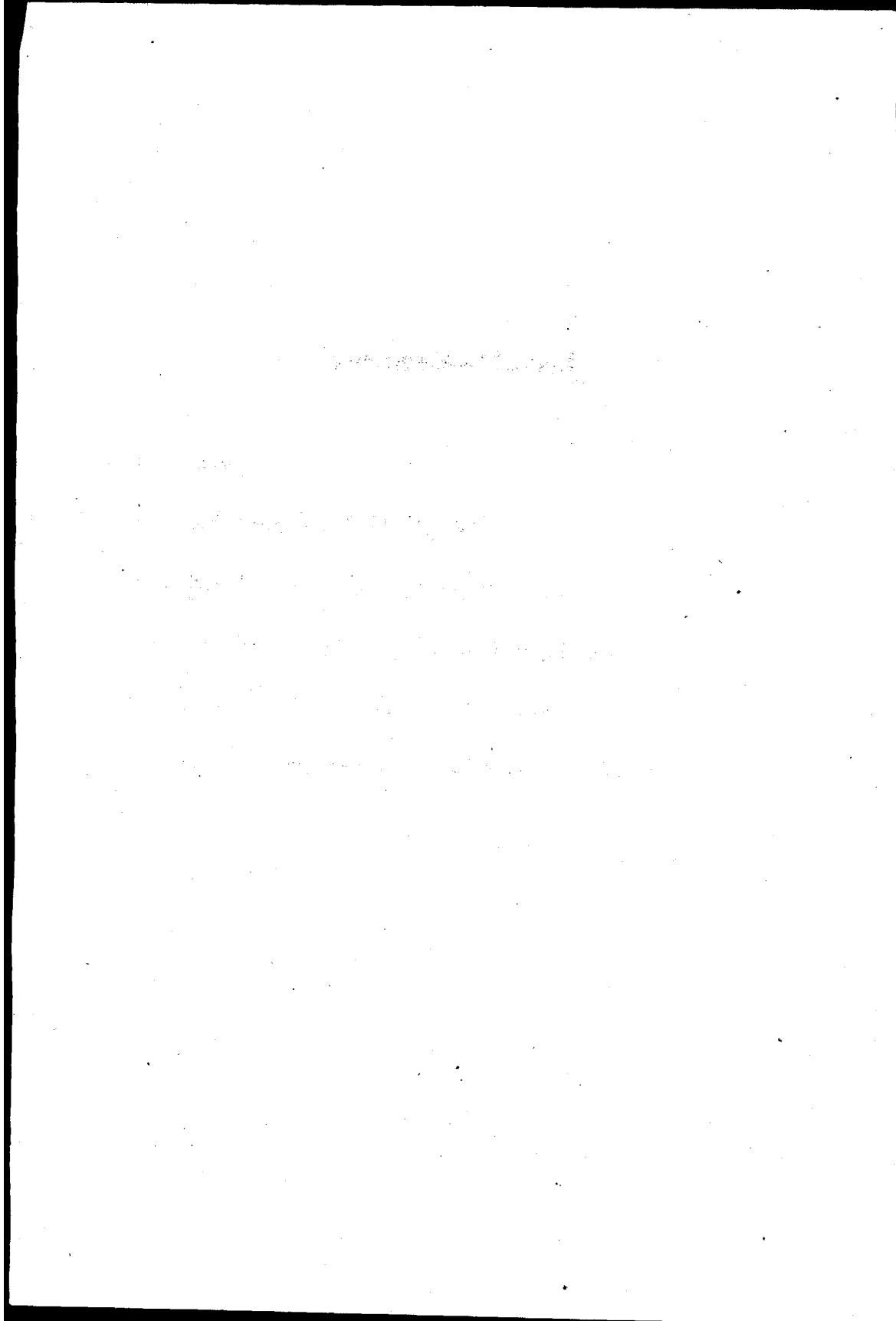
إعداد

د/فؤاد حسين حسن



محتويات الفصل

- مقدمة .
- أولاً: ملامح النمو السكاني في العالم .
- ثانياً: المشكلة السكانية في الواقع المصري .
- ثالثاً: العوامل المؤثرة على السلوك الإيجابي في مصر .
- رابعاً: الآثار المترتبة على المشكلة السكانية .
- خامساً: المداخل المقترحة لمواجهة المشكلة السكانية .



مقدمة

يعد تزايد النمو السكاني فى العالم نتيجة حتمية للزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع أو ثبات معدلات المواليد فى ظل الانخفاض المستمر والمطرود لمعدلات الوفيات ...

فلقد تزايد عدد سكان العالم تزايداً هائلاً مستمراً برغم ما مر به من كوارث ، وما تعرضت له الشعوب فى مختلف أنحاء العالم من حروب وأوبئة وعوامل أخرى مدمرة ، ولا زال معدل الزيادة السكانية فى ارتفاع مطرد نتيجة التقدم البشرى المستمر فى العلوم والفنون وما يتبعه من توفر مقومات الحياة وتحسن المعيشة وارتفاع متوسط العمر (١١٢،١) .

ومن الملاحظ أن الزيادة السكانية لم تحدث بنسب متساوية بين مناطق العالم المختلفة ، وإنما اختلفت القارات بعضها عن بعض من هذه الناحية ، كما اختلفت الأجناس أيضاً فى نسب زيادتها ، أما بالنسبة للأقطار المختلفة فنجد أن تضاعفها لم يحدث هو الآخر بنسب واحدة (٣٨،٢) .

ولقد جذب هذه التزايد السكاني السريع والمستمر انتباه واهتمام الكثير من العلماء والمفكرين وأثار قلق ومخاوف بعضهم على مستقبل البشرية فى ظل استمرار هذا التزايد السكاني مع محدودية الطبيعة ومواردها ...، وظهر العديد من الآراء والأفكار التى تحذر من عواقب وأخطار وأضرار التزايد المفرط فى النمو السكاني " مالتس ، ريكاردو ، جون ستيوارت ميل ... وغيرهم " الأمر الذى أدى إلى اهتمام حكومات العالم والمنظمات الدولية بدراسة السكان والاهتمام بمختلف الأنشطة السكانية عملاً على التخفيف من حدة التزايد السكاني ومواجهة أثاره وأخطاره .

وفيما يلي سوف نعرض في هذا الفصل بعض ملامح النمو السكاني في العالم والمشكلة السكانية في مصر وأبعادها ، والعوامل المؤثرة على السلوك الإنجابي ، والآثار المترتبة على المشكلة السكانية ، والمداخل المقترحة لمواجهتها .

أولاً: ملامح النمو السكاني في العالم :

لقد مرت بالعالم قرون طويلة كانت الزيادة بين سكانه طفيفة ، إلا أن عدد السكان أخذ ينمو بشكل واضح ابتداء من القرن الثامن عشر، أما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فقد أصبحت الزيادة أكثر وضوحاً (٣٧،١) .

ويوضح الجدول التالي عدد سكان العالم في السنوات المختلفة

(٣٨،٣) .

السنة	العدد	المدة المستغرقة في التزايد
١٨٠٤	١ بليون	—
١٩٢٧	٢ بليون	١٢٣
١٩٦٠	٣ بليون	٣٣
١٩٧٤	٤ بليون	١٤
١٩٧٨	٥ بليون	١٣

فلقد استغرق العالم ١٢٣ سنة لينتقل من البليون الأول عام ١٨٠٤ إلى البليون الثانية في عام ١٩٢٧، أما البليون التالية من الزيادة فقد استغرقت ٣٣ سنة ، حيث بلغ عدد سكان العالم ٣ بلايين نسمة في عام ١٩٦٠،

واستغرقت البلبون التي تلت ١٤ سنة حيث بلغ عدد سكان العالم بلايين نسمة في عام ١٩٧٤ ، ولم يمضى سوى ١٣ سنة قبل أن يبلغ عدد سكان العالم ٥ بلايين نسمة في عام ١٩٨٧ .

ولقد قدر عدد سكان العالم في عام ١٩٩٤ بحوالى ٥,٦ مليار نسمة وتقدر الزيادة السكانية بما يزيد عن ٨٦ مليون نسمة سنوياً وتشير الاسقاطات السكانية التي وضعتها الأمم المتحدة للسنوات العشرين القادمة أن نماذج الاسقاطات السكانية تتراوح بين ٧,١ مليار نسمة في النموذج المنخفض إلى ٧,٥ مليار نسمة في النموذج المتوسط ، وإلى ٧,٨ مليار نسمة في النموذج المرتفع ، وكذلك يتوقع مع حلول عام ٢٠٥٠ أن تتراوح نماذج الاسقاطات السكانية بين ٧,٩ مليار نسمة في النموذج المنخفض إلى ٩,٨ مليار نسمة في النموذج المتوسط إلى ١١,٩ مليار نسمة في النموذج المرتفع (٩: ٨,٤) .

والزيادة بين سكان العالم يمكن أن ترجع إلى عدة عوامل يتمثل أهمها فيما يلي (١٠٩,٥ : ١١٠) :-

١- التقدم المستمر في العلوم الطبية والعلاجية وأثر ذلك في الحد من آثار الأمراض المعدية والوبائية بل والعضوية أيضاً ، بالإضافة إلى تحسن الظروف المحيطة بالحمل والولادة ورعاية الطفل والصحة العامة .

٢- تزايد معدلات الهجرة واتساع نطاقها في القرن الأخير وبوجه خاص الهجرة إلى العالم الجديد في الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا مع استمرار عملية استغلال الأراضي الجديدة في أجزاء العالم ، وهو ما أتاح فرصاً جديدة للعمل ، وأدى إلى انتعاش اقتصادى كبير ساهم بدوره في التزايد السكانى .

٣- حركة التصنيع الكبيرة التى أدت إلى زيادة السلع المنتجة وسهولة نقلها وتوزيعها ، مما مهد سبل العمل لأعداد كبيرة من الأفراد .

٤- أثر التقدم العلمى فى مجالات مختلفة الذى أدى بدوره إلى التوسع فى بناء المساكن لتستوعب أكبر عدد من السكان مع زيادة الإنتاج الزراعى والحيوانى والسلعى ... الخ.

٥- التوسع فى الاستخدامات الآلية وخاصة ما يتعلق بالآلات الزراعية وغيرها من المواد التى ترتبط بحاجات الإنسان الأساسية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف وتباين بين المجتمعات من ناحية النمو السكانى فالمجتمعات النامية تتسم بارتفاع معدلات النمو السكانى بصورة مستمرة ومتزايدة ، بينما المجتمعات المتقدمة تتسم بمحدودية وببطء معدلات النمو السكانى ... لذلك يمكن تصنيف المجتمعات وفقاً لمعدلات نموها السكانى على النحو التالى :

١- مجتمعات متقدمة تتسم بانخفاض معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ، ولذلك فهى مجتمعات مستقرة من حيث النمو السكانى ، حيث تحدث زيادة سكانية طفيفة ومحدودة .

٢- مجتمعات نامية تتسم بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ولذلك فهى مجتمعات تتسم بارتفاع معدلات النمو السكانى حيث تحدث زيادة سكانية مفرطة وسريعة .

٣- مجتمعات متخلفة تتسم بارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات ولذلك فهى مجتمعات تتسم بانخفاض معدلات النمو السكانى حيث لا تحدث زيادة سكانية نتيجة تساوى معدلات المواليد والوفيات رغم ارتفاع كليهما .

ويوضح الجدول التالي المؤشرات الديمغرافية الرئيسية لإجمالي
العالم من ١٩٥٠-٢٠١٥ (٣، ٣٤) :

المنطقة	حجم السكان بالملايين	معدل التغير السنوي %	معدل المواليد الأولي لكل ألف من السكان	معدل الوفيات الأولي لكل ألف من السكان	إجمالي معدلات الخصوبة	معدل وفيات الرضع (لكل ألف من السكان)	العصر المتوقع عند الميلاد
العالم							
١٩٥٠	٢ ٥١٦	١,٧٩	٣٧,٥	١٩,٧	٥,٠٠	١٥٥	٤٦,٤
١٩٧٥	٤ ٠٧٨	١,٩٦	٣١,٥	١٢,٢	٤,٤٦	٩٢	٥٧,٩
١٩٩٥	٥ ٧٥٩	١,٦٨	٢٦,٠٠	٩,٢	٣,٢٦	٦٢	٦٤,٧
٢٠١٥	٧ ٦٠٩	١,٢٥	٢٠,٢	٧,٨	٢,٦٢	٤٠	٧٠,٢
البلدان المتقدمة النمو							
١٩٥٠	٨٣٢	١,٢٨	٢٢,٦	١٠,١	٢,٨٣	٥٦	٦٦,٠٠
١٩٧٥	١ ٠٩٥	٠,٨٦	١٦,٧	٩,٣	٢,٢١	٢٢	٧١,١
١٩٩٥	١ ٢٤٤	٠,٥٤	١٤,٢	٩,٧	١,٩١	١٢	٧٤,٦
٢٠١٥	١ ٣٦٦	٠,٣٨	١٣,٠	١٠,٠٠	٢,٠١	٨	٧٧,٥
البلدان النامية							
١٩٥٠	١ ٦٨٤	٢,٠٤	٤٤,٧	٢٤,٤	٦,١٩	١٨٠	٤٠,٧
١٩٧٥	٢ ٩٨٣	٢,٣٨	٣٧,٢	١٣,٣	٥,٤٢	١٠٥	٥٤,٥
١٩٩٥	٤ ٥١٥	٢,٠١	٢٩,٤	٩,١	٣,٦٤	٦٩	٦٢,٤
٢٠١٥	٦ ٢٤٢	١,٤٤	٢١,٩	٧,٣	٢,٧٥	٤٤	٦٨,٦
أقل البلدان نموا							
١٩٥٠	١٩٤	١,٨٩	٤٨,١	٢٧,٧	٦,٤٩	١٩٣	٣٥,٧
١٩٧٥	٣٤٤	٢,٤٧	٤٧,٥	٢١,١	٦,٦٨	١٤٨	٤٣,٦
١٩٩٥	٥٩٠	٢,٩٤	٤٣,٩	١٥,٦	٥,٩٧	١١١	٥٠,٢
٢٠١٥	٩٧٩	٢,٣٩	٣٤,٠٠	٩,٩	٤,٢٨	٧٣	٥٨,٨

ومما لا شك فيه أن التزايد في معدلات النمو السكاني في أى مجتمع
من المجتمعات من شأنه أن يخلق أوضاعا اجتماعية واقتصادية وبيئية تتباين
وفقا لقدرات المجتمع وإمكاناته ومعدلات التنمية التي يحققها ومدى تناسبها

مع معدلات التنمية التى يحققها ومدى تناسبها مع معدلات التزايد السكانى ...
وغيرها ولذلك أصبح الفكر الاقتصادى .

فالنمو السكان السريع يمكن أن يزيد الضغط على الموارد ويسبب
بطء أى ارتفاع فى مستويات المعيشة ، ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية
المستدامة إلا إذا كان حجم السكان وزيادتهم منسجمين مع الإمكانيات
الإنتاجية المتغيرة للنظام الايكولوجى (١٥،٣) .

والمشكلة السكانية ترجع فى أصولها إلى العلاقة المثينة بين عدد
السكان من جهة وبين الإنتاج الاقتصادى من جهة أخرى ، فإذا كان الإنتاج
الاقتصادى يزيد فى مجتمع ما بحيث يكفى الزيادة السكانية فتحة لا مشكلة ،
وإذا زاد الإنتاج عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم ، أما إذا قل الإنتاج
عن حاجة الناس فتحة مشكلة سكانية يلزم حلها (٦ ، ١٩٤ : ١٩٥) .

ثانياً: المشكلة السكانية فى الواقع المصرى :

يعد المجتمع المصرى من المجتمعات التى تعاني من اختلال العلاقة
بين معدلات النمو السكانى ومعدلات التنمية ، حيث يتسم بارتفاع معدلات
النمو السكانى بشكل مطرد وسريع ، وفى ذات الوقت يعاني من محدودية
الموارد الطبيعية والإمكانات الممكن استثمارها لتحقيق التنمية والوفاء
بمتطلبات إشباع الاحتياجات للأعداد المتزايدة من السكان .

ولقد أفرز هذا الواقع اختلاف فى وجهات النظر حول قضية التزايد
السكانى فى علاقتها بمعدلات التنمية ، فالبعض يرى أن المجتمع المصرى
يعانى من مشكلة سكانية تتمثل فى ارتفاع معدلات النمو السكانى بشكل حاد
ومطرد فى ظل محدودية الموارد الطبيعية والإمكانات ، بينما يرى البعض

الأخر أنه لا توجد مشكلة سكانية بل أن المشكلة الحقيقية تتعلق بانخفاض معدلات التنمية .

ولعل الفهم الشائع حول قضية التزايد السكاني إلى مزيد من الدراسة المتأنية ، ومن الضروري عدم فصل الظاهرة السكانية عن سياقها التاريخي المجتمعي من ناحية ، وعدم تجاهل الدراسات النظرية والتطبيقية من ناحية أخرى بالإضافة إلى ضرورة مراجعة الخبرات الدولية في شأن العلاقة بين السكان والتنمية (٧ ، ٤٥) .

فالسكان يمكن أن ننظر إليهم كمستهلكين ويمكن النظر إليهم كمنتجين في نفس الوقت ، كما وأن زيادة عدد السكان تعني زيادة عدد الأفواه التي تطلب الطعام ، وكذلك فهي أيضا تعني زيادة الأيدي العاملة القادرة على العمل (١ ، ١) .

فالمشكلة السكانية ذات طابع نسبي بمعنى تتوقف على درجة تطور النظام الاجتماعي فعدد السكان الذي يعبر عن فائض سكاني في ظل درجة معينة من التطور قد لا يكون فائضا سائيا في مرحلة أخرى من مراحل التطور .. وهي أيضا - المشكلة السكانية - ذات طابع تاريخي بمعنى أنها ارتبطت وولدت في إطار عملية النهب الرأسمالي العالمي ونمط التراكم الرأسمالي العالمي أي من خلال النهب الاستعماري لبلدان العالم الثالث والذي أدى إلى تشويه العلاقة المتوازنة والتي كانت قائمة في تلك البلدان بين النمو السكاني وبين درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي بها . . . لذلك يمكن القول أن المشكلة السكانية الموجودة الآن في البلدان المتخلفة لا تفسر بالعوامل الديموجرافية داخل هذه البلاد وإنما لابد من ربطها بالنظام الرأسمالي العالمي وتغلغله في هذه البلاد بصوره المختلفة بمعنى أنها عملية

تاريخية ظهرت كنتيجة مباشرة لعمليات نهب وسلب الفائض الاقتصادى للبلدان المتخلفة وتجميد نموها وفرض نوع من الركود المستمر على اقتصادياتها فى ظروف صحية أدت خفض معدلات الوفيات وهو ما أدى إلى المحافظة على العوامل المؤدية لارتفاع معدل المواليد (٨، ٧٥ : ٨٣) .

وبذلك فأصحاب وجهة النظر هذه لا يروا أن هناك مشكلة سكانية فى ذاتها بل هى مشكلة اقتصادية اجتماعية سياسية مرتبطة بالظروف التاريخية للدول النامية وتطور النظام الاجتماعى بها .

وتركز هذه الآراء على أهمية العنصر البشرى فى تطور المجتمع وفعاليته فى تهيئة الظروف المناسبة لزيادة معدلات التنمية السيسو اقتصادية بالمجتمع (٩ ، ١٠) .

فالزيادة السكانية تعمل على توفير العمالة اللازمة للإنتاج وذلك بتوفير خطة تدريب وتوزيع العمالة المتاحة لتحقيق أفضل عائد اقتصادى واجتماعى .. ومثال ذلك الاتجاه نحو الميكنة الزراعية مما يوفر أعداد من العمالة يمكن توجيهها إلى المجالات التى تعاني من نقص فى العمالة .. وكذلك يدل البعض على وجود فوائد عديدة للزيادة السكانية منها ما يحدث الآن من هجرة العمالة إلى الدول العربية والعائد الذى تحصل عليه مصر نتيجة لهذه الظاهرة من عملة صعبة ومن التخلص من العمالة الزائدة (١٠ ، ١٨) .

التحليل الاسمي لتخصيص السكان

لذا قضية السكان يجب النظر إليها في التحليل العظمى من منظورين

متكاملين (٤٥،٧ : ٤٦) هما :-

المنظر الأول :

يتعلق بطبيعة الظروف التي مرت بها الفئات الدنيا في هذه المجتمعات وخاصة الظروف المادية حيث تمثل الزيادة السكانية لها مصدر خير خلاف ما هو شائع في المعنى السياسي للسلطات المحلية وما هو شائع أيضا في المعنى الأكاديمي الوافد على هذه المجتمعات .

المنظور الثاني :

فيمثل الخطر الحقيقي حيث أن النظرة الشائعة للظاهرة السكانية ، قد أفضت إلى تصور البعض من أهل العقد والحل أن إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية رهن بالعثور على حل للمشكلة السكانية وذلك في الوقت الذي تترقب فيه الجماهير بصبر نافذ تحقيق عدد من التغيرات السياسية والاقتصادية للخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة .. ومن هذا الرأي فإن المنطق للقضية المحورية ليست الزيادة السكانية وإنما العلاقة غير المتوازنة أو غير المتكافئة بين السكان والتنمية وبرغم تعدد جوانب الموضوع إلا أن الاهتمام بجانب النمو السكاني بسبب النظرة الاقتصادية السطحية التي سادت فوضعت النمو السكاني والاقتصادي على شطرى معادلة يتم معادلتها بإقصاء الجزء الزائد من السكان لصالح النمو الاقتصادي دون مراعاة أو فهم للعلاقات المتبادلة التي تتواجد بين شطرى المعادلة ، وقد يكون السبب أن السياسة الاقتصادية الفاشلة في المجتمعات النامية لا تؤدي إلى التنمية بقدر ما تؤدي إلى التخلف .

فالمشكلة تتمثل فى خلل العلاقة بين السكان والتنمية - منجزات التنمية - وانعكاس هذه المنجزات على أوضاع كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الخاصة .. وبذلك تتمثل المشكلة فى إمكانية التوجيه الرشيد للطاقات البشرية والاستثمار الأمثل للقوى العاملة وبذلك فالزيادة السكانية ليست بمشكلة فى حد ذاتها لكنها مسألة نسبية وتعتمد نسبتها على طبيعة العلاقة الدينامية بينها وبين التنمية من ناحية ، وعلى العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الاقتصادية من ناحية أخرى .. لذا فالتطورات التاريخية ذات دور أساسى فى تحديد سمات وملامح الوضع القائم فى الدول المتخلفة (١١ ، ٤ : ٧) .

وهكذا برزت المشكلة بشقيها :

- هل الحد من التزايد السكانى المرتفع هو الطريق الأمثل لتحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى من أجل رفع مستوى المعيشة ؟ .
- أم التوازن يتحقق برفع معدلات التنمية للحاق بالمعدلات المرتفعة للنمو السكانى (١٢ ، ١٢) .

ورغم أن الكثيرون المتتبعين للتغيرات السكانية يرى أنه من الضروري أن يصبح موضوع خفض معدلات نمو السكان هدفا قوميا وأن ينال أولوية كبيرة ومع ذلك فإن هناك من هو أقل اهتماما بهذا الموضوع ويتحدث عن فوائد زيادة حجم السكان .. ورغم ذلك فإن هناك شيئا واحدا يتفق عليه الجميع وهو أنه يجب عدم التغاضى عن هذا الموضوع .. لذا فإن المؤمنين بضرورة خفض معدلات المواليد " الزيادة السكانية " يعترفون بوجود مشكلة سكانية ، بينما نجد أن المعارضين لذلك يعترفون بضرورة تناول موضوع السكان كمسألة تحتاج إلى إعداد لها من حيث توفير الغذاء

والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل للإعداد المتزايدة من السكان
(١٧،١٠) .

وبعد العرض السابق لوجهات النظر المتباينة حول قضية السكان في
علاقتها بالتنمية ، نرى أن هناك اختلال وعدم توازن بين معدلات النمو
السكاني ومعدلات التنمية .
أبعاد المشكلة السكانية
والمشكلة السكانية التي تواجهها مصر ذات الأبعاد الثلاثة هي
(٩،١٣) :

١- ارتفاع معدل النمو السكاني .

٢- عدم التوازن في التوزيع الجغرافي .

٣- انخفاض الخصائص السكانية .

وهذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها كما تتفاعل باقى مكونات النظام
الاجتماعى الاقتصادى بصورة تبادلية حيث أن هذه المشكلة السكانية تشكل
إحدى العقبات التى تعترض سبيل التنمية وجنى ثمارها وانعكاسها على
المجتمع ، كما أن مستوى للتنمية يؤثر بدوره على علاج المشكلة السكانية
بأبعادها المختلفة .

البعد الأول : ارتفاع معدل النمو السكاني :-

من المعروف أن عدد سكان مصر كان فى بداية القرن التاسع عشر
حوالى خمسة ملايين نسمة ، وزاد العدد بصورة مضطردة حتى بلغ حوالى
عشر ملايين نسمة فى نهاية القرن التاسع عشر .. ثم تضاعف بعدئذ مرة
أخرى بحلول منتصف القرن العشرين ، وتضاعف مرة ثالثة فى أقل من

ثلاثين عاما بعد ذلك .. وهكذا نلاحظ أن الفترة الزمنية التي يتضاعف خلالها عدد السكان تقل باطراد ، فبعد أن كانت مائة عام صارت خمسين عام. ثم أصبحت ثلاثين عاما .. وكان وراء ذلك عوامل أساسية كامنة هي العوامل البيولوجية أى معدلات المواليد والوفيات ، فقد تسبب التناقص المستمر لمعدل الوفيات وثبات معدل المواليد على مستوى مرتفع فى الإخلال بالتوازن الديموجرافى التقليدى فى مصر (١،١٤ : ٢) .

وتشير الإحصائية التالية لأعداد السكان ومعدلات نموهم خلال فترات التعدادات المختلفة (١٩/١٣،١٥) .

سنوات التعداد	عدد السكان	معدل النمو السكانى
١٩٣٧	١٥,٩٢٠	١,٧٥
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	٢,٣٤
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٢,٥٢
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	١,٩٢
١٩٧٦	٣٦,٦٢٦	٢,٧٥
١٩٨٦	٤٨,٢٥٤	

ولقد بلغ عدد سكان مصر الموجودين بالداخل فى تعداد عام ١٩٩٦ حوالى ٥٩,٢٧٢,٣٨٢ نسمة بعدل نمو سكانى يبلغ ٢,١ % (١٣,١٦) .

وارتفاع معدل نمو السكان نجم عن الزيادة الطبيعية فى أعداد السكان نتيجة لاستمرار التزايد وارتفاع معدل المواليد وفى الوقت الذى تنخفض فيه معدلات الوفيات بشكل مطرد ومستمر .

والزيادة الطبيعية هى الفرق بين أعداد المواليد والوفيات فى سنة معينة .

معدل الزيادة الطبيعية = الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات فى سنة معينة .

وتشير الإحصائيات إلى أن معدلات المواليد المسجلة انخفضت من أكثر من ٤٠% فى منتصف الستينات إلى ٣٦,٢% عام ١٩٨٢ ثم تنبذت ارتفاعا وانخفاضا إلى أن بلغت ٣٨,٦% عام ١٩٨٦ ، ثم ٣٠,٩% عام ١٩٩٠ كما بلغت ٢٩,٢% عام ١٩٩١ ثم انخفضت إلى ٢٦,٢% عام ١٩٩٢ ، ثم ارتفعت ٢٨,١ عام ١٩٩٣ ، ثم إلى ٢٨,٩% عام ١٩٩٤ ثم انخفضت إلى ٢٧,٧% عام ١٩٩٥ (١٠،١٥) .

كما تشير الإحصائيات إلى أن معدلات الوفاة الخام قد تذبذبت حول ٢٥% حتى أواخر الأربعينات ثم انخفضت مع بداية الخمسينات إلى حوالى ١٩% ثم إلى ١٠% مع بداية الثمانينات ثم انخفضت إلى ٧% فقط عام ١٩٩٥ (١٠،١٥) .

ويوضح ذلك أن معدلات الزيادة السكانية ارتبطت بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات .

وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان مصر المقيمين بالداخل قد بلغ فى أول يناير عام ١٩٩٨ حوالى ٦٠٧٠٥٨٣٩ نسمة بمعدل نمو سكاني سنوى

يبلغ ٢,٠٩% ، وأن عدد سكان مصر يزايد فى المتوسط فرد واحد كل ٢٥,١ ثانية ، وأن متوسط الزيادة الشهرية فى عدد السكان تبلغ ١٠٤,٧٦ ألف نسمة، ولو استمر التزايد السكانى بنفس المعدل من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠٢٩ إلى حوالى ١٢٣ مليون نسمة (١١,١٧) .

البعد الثانى : عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى :

يتسم المجتمع المصرى بسوء التوزيع الجغرافى واختلال التوازن الجغرافى حيث توجد مناطق ماهرة ترتفع فيها الكثافة السكانية بما يفوق المعدلات المتعارف عليها مع وجود مناطق أخرى تتخفض فيها الكثافة السكانية بشكل ملحوظ ولقد نجم ذلك عن عوامل طبيعية حيث أن الحياة فى مصر ارتبطت بالوادي الضيق حول مجرى نهر النيل ودلتاه حيث المناخ المعتدل ووفرة الموارد المائية والتربة الخصبة ... الخ مما ساعد على تركز السكان حول مجرى نهر النيل ودلتاه وعدم انتشارهم على بقية المساحة الجغرافية الشاسعة من مساحة المجتمع المصرى .

والكثافة السكانية فى الوادي والدلتا من أعلى الكثافات فى العالم ، إذ تصل فى المتوسط إلى ٩٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع، وترتفع فى بعض المناطق الريفية فى جنوب الدلتا إلى أكثر من ١٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر المربع ، وتختلف الكثافة السكانية فى الريف المصرى من مكان لآخر ، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها درجة خصوبة التربة ووفرة مياه الري بالراحة أو القرب من العاصمة وعلى هذا الأساس ترتفع الكثافة إلى أعلى معدل فى جنوب ووسط الدلتا خاصة فى محافظة المنوفية والقليوبية ثم الجيزة وشمال الوادي ، وتقل الكثافة فى شمال الدلتا فى محافظات كفر الشيخ ودمياط والبحيرة وفى أطرافها الشرقية والغربية نتيجة الاقتراب من الصحراء والبعد

عن موارد المياه، وفي الوادى تنخفض الكثافة شرقا وغربا كلما ابتعدنا عن مجرى النهر أو جنوبا ، لذلك تعتبر محافظات قنا وأسوان أقل محافظات الصعيد كثافة لضيق الوادى وانحسار مساحة الأرض الزراعية ، وترتفع الكثافة فى سوهاج وتنخفض فى المنيا والريف المصرى يمثل أعلى كثافة سكانية مقارنة بقرينه فى أى مكان فى العالم (٢١: ٢٠،١٨) .

ولقد أوضحت نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨٦ أن عدد سكان مصر ٤٨,٣ مليون نسمة وأن أكثر من ٩٧% من السكان المصريون يتركزون فى حوالى ٤% من مساحة الجمهورية التى تزيد قليلا عن مليون كيلو متر مربع أى على حوالى مساحة ٣٨٦٠٠٠ ميل مربع تاركين الجزء الباقى ٩٦% من المساحة ومعظمه صحراء (١٥،١٠) . ولقد أدى هذا الوضع إلى اختلال وسوء التوزيع الجغرافى للسكان وبالتالي إلى خلق كثافة سكانية مرتفعة فى بعض المناطق المأهولة حيث يتركز السكان فى أماكن تركز الموارد والأنشطة الاقتصادية وكذلك الخدمات .. الخ .

والكثافة السكانية تقدر بعدد السكان فى الكيلو متر مربع الواحد .

الكثافة السكانية (للمساحة الكلية) = $\frac{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}{\text{المساحة الكلية}}$

الكثافة السكانية (للمساحة المأهولة) = $\frac{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}{\text{المساحة المأهولة فقط}}$

وتوضح الإحصائية التالية الكثافة السكانية فى المساحة الكلية والمساحة المأهولة خلال السنوات المختلفة على النحو التالى (١٩، ١٦٣):

السنة	الكثافة داخل المساحة الكلية	الكثافة داخل المساحة المأهولة
١٩٠٧	١١,٣	٣٢٥,٢
١٩١٧	١٢,٧	٣٧٠,٧
١٩٢٧	١٤,٢	٤٠٩,٦
١٩٣٧	١٦,٠	٤٦٦,١
١٩٤٧	١٩,٠	٥٤٦,٤
١٩٦٠	٢٦,١	٧٣٧,٢
١٩٦٦	٣٠,٠	٨٤٥,٥
١٩٧٠	٣٣,٣	٩٢٦,٠

ولقد بلغت الكثافة السكانية فى عام ١٩٨٦ حوالى ٤٨ نسمة فى الكيلو متر المربع من المساحة ، الكلية وأكثر من ١١٧٠ نسمة فى الكيلو متر مربع بالنسبة للمساحة المأهولة (١٠، ١٥) .

وتشير تقديرات السكان لعام ١٩٩٥/٩٤ إلى ارتفاع الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة بالسكان إلى درجة كبيرة ، وتتفاوت الكثافة السكانية بين المحافظات المختلفة بشكل واضح فبينما تبلغ نحو ٣٢,١ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع فى محافظة القاهرة تبلغ نحو ٢٢ نسمة فى الكيلو متر المربع فى محافظة السويس (٢٩٥,٢٠) .

والمدن المصرية تعد ظاهرة فريدة في نموها وكثافتها السكانية ، فالقاهرة نمت سرطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كان عدد سكانها علم ١٩٥٠ حوالي ٢ مليون نسمة وارتفع حاليا إلى ١٤ مليون نسمة ، كما أن عدد سكان العاصمة - القاهرة - يزيد عند الظهيرة حوالي ٢ مليون نسمة أخرى ممن يفدون إليها من الأقاليم لقضاء مصالحهم ، والإسكندرية نمت في نفس الفترة من مليون إلى أربعة مليون نسمة ، وهذا النمو السرطاني يرجع إلى أن هاتين المدينتين كانتا ومازالتا أهم مناطق الجذب البشري ، وبالإضافة إلى النمو الطبيعي السريع لأبناء هذه المدن فإن تيارات الهجرة الداخلية قد اشتدت من محافظات الطرد سواء من الصعيد مثل أسيوط وقنا وأسوان ، ومن محافظات الوجه البحري المنوفية والغربية ، ونظرا لأن القاهرة مقر الحكومة المركزية ومراكز الخدمات الحضارية تعليمية أو صحية أو ترفيهية جعلها أكبر مدن أفريقيا والوطن العربي (٢١،١٨ : ٢٢) .

ومن المتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية في محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠١ حيث قد تصل في محافظة القاهرة إلى ٣٥,٦٨٦ ألف نسمة في الكيلو متر المربع ، وقد تصل في محافظة السويس إلى ٣٤ نسمة في الكيلو متر المربع ، وكذلك من المتوقع أن تصل الكثافة السكانية في محافظات الحدود إلى ٠,٩٣ نسمة في الكيلو متر المربع (٤٦,١٥ : ٤٧) .

كما تتفاوت الكثافة السكانية بين أحياء وأقسام المدينة الواحدة ، فقد تبين بالنسبة لأحياء القاهرة أن قسم قصر النيل تبلغ الكثافة فيه في ١٩٩٣/٧/١ نحو ٧,٣ ألف نسمة في الكيلو متر المربع، وترتفع إلى حوالي ١٠٨ ألف نسمة في الكيلو متر المربع في قسم شبرا، وتبلغ الكثافة في أقسام روض الفرج والزيتون وحلوان وباب الشعرية نحو ٨١,٨٣,٨٦,٩٤ ألف نسمة في الكيلو متر مربع على التوالي ، وكذلك تنقسم الأقسام القديمة

بمحافظة الإسكندرية بأعلى المتوسطات فى الكثافة السكانية فتبلغ فى قسم الجموك ١٢٨,٣ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع وهو أكثر الأقسام ازدحاماً على الإطلاق على مستوى الجمهورية ولى ذلك أقسام محرم بك والمنشية والرمل وكرموز حيث تبلغ الكثافة ٦٦,٢, ٦٨,١, ٧٥,٦, ٦٩,٧ ألف نسمة فى الكيلو متر المربع على التوالى (٢٩٥,٢٠) .

البعد الثالث : انخفاض الخصائص السكانية :-

بعد انخفاض الخصائص السكانية محصلة ونتيجة طبيعية للبعدين الأولين حيث أن ارتفاع معدل النمو السكانى مع عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان وتركز السكان مع عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان وتركز السكان فى مساحة جغرافية محدودة مما يترتب عليه ضغط على الخدمات والمرافق القائمة وخاصة التعليمية والصحية والتدريبية والتتقيفية ... الخ مما يؤدى إلى قصور فى كفاءة الخدمات وعدم قدرتها على مقابلة وإشباع احتياجات السكان ويؤثر سلباً على خصائصهم الصحية والتعليمية والثقافية .. الخ وبالتالي انخفاض خصائص سكان المجتمع .

فالزيادة السكانية تقف حائلاً دون ارتفاع مستوى الدخل الفردى رغم تزايد الدخل القومى فى مجموعة وإذا أضفنا فى اعتبارنا تناقص القيمة الفعلية للنقد بسبب الارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة ، وهناك آثار اجتماعية تترتب على ذلك مثل عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية ومستلزمات الإسكان وقصور المرافق عن سد الاحتياجات (١٥,٢١) .

وكذلك فالنمو السريع " التزايد السكاني " له آثاره الخاصة والتي تتمثل في :

- وجود أعداد ضخمة من الأطفال لابد لها من التعليم .
- خطر دائم واضطراب بسبب عجز الدولة عن إنتاج ما يكفى من الغذاء لسد الاحتياجات .
- قلق على ما قد يصيب الموارد الطبيعية من إجهاد بسبب الإسراع المستمر فى استغلالها (١٩، ٨٨) .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني السريع تؤدى إلى :

- الضغط المستمر على المرافق والخدمات مما يؤدى إلى قصورها وإتلافها .
- الاضطراب فى الخدمات الصحية .
- عدم القدرة على إشباع احتياجات السكان كما ينبغى أن يكون .
- ارتفاع متوسط الإعالة بما يؤدى إلى خفض مستوى المعيشة .

وتجدر الإشارة إلى أن التركيب العمرى للسكان تركيباً فنياً يتمثل فى الهرم السكانى ذوى القاعدة العريضة والقمة الضيقة حيث تشغل فئة الأطفال (٤١ سنة فأقل) أكثر من ٤٠% من السكان والجزء الأكبر من خدمات التعليم والصحة يوجه عادة إلى الأطفال فى هذه الفئة العمرية ، لذلك فإن ارتفاعها يشكل ضغطاً على هذه الخدمات وبالتالي تقصر الخدمات المحدودة المتاحة

عن استيعاب الأطفال أو توفير الرعاية الصحية لهم ومن هنا يبدأ تدنى الأوضاع التعليمية والصحية (٣١، ٢٢: ٣٢) .

ولقد أدى التوزيع الجغرافى غير المتوازن وتركز السكان فى مساحة ضيقة حوالى ٤% من مساحة الجمهورية مع تركيز الخدمات والتنمية فى العاصمة والمدن الكبرى إلى الهجرة الريفية إلى الحضر والنمو الحضرى المفرط التى صاحبها ... الضغط على الخدمات فى الحضر ونشوء المناطق العشوائية والفقيرة فى المدن وقد كان نتيجة ذلك سوء توزيع الخدمات التعليمية وخاصة فى الريف مما ساعد على ارتفاع كثافة الفصول فى المناطق الحضرية وإنقاص كفاءة العملية التعليمية ، كما ساعد النمو الحضرى المفرط على ارتفاع الكثافة السكانية وما صاحبها من ازدحام وتراحم وتلوث للبيئة مما أدى إلى تدهور الخدمات والأحوال الصحية وخاصة فى الريف والمناطق الفقيرة (٣٢، ٢٢) .

ثالثاً: العوامل المؤثرة على السلوك الإيجابى فى مصر :-

بأخذ الإنجاب فى مصر نمطا خاصا لم يتغير خلال القرن العشرين ، فمبدأ الأسرة الكبيرة القوية يسيطر على عقول أفراد الشعب ، والخوف من الوفاة المبكرة عنصر ثانى يزلزل أى منطق يؤيد مزايا الأسرة الصغيرة ، والاتكال — دون فهم وعلم — على أن كل مولود حى يجئ ومعه رزقه وطريق حياته عنصر ثالث يغلق منافذ التفكير فى كيفية إعالة الأعداد الوفيرة من الأبناء بالموارد المحدودة ، وكذلك العادات والتقاليد والأسباب كثيرة لن نحصىها وكلها معا تسببت فى زيادة الإنجاب وارتفاع معدل المواليد إلى مستوى الانفجار السكانى (٧، ٢٣) .

وتتمثل أبرز العوامل المؤدية إلى التزايد السكاني في مصر فيما يلي
(١٣٠،٥ : ١٣١) :-

- ١- ارتفاع معدلات الزواج في مصر بوجه عام بسبب التدين والإقبال على الزواج كوقاية أخلاقية وعادة اجتماعية .
- ٢- شيوع ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصري
- ٣- ارتفاع نسبة الأمية داخل المجتمع المصري .
- ٤- السماح بالانفصال بين الزوجين وتعدد الزوجات .
- ٥- القيم السائدة وخاصة في المناطق الريفية باعتبار الطفل مصدر عزوه وعنصر إنتاج فضلا عن ضعف نفقات تربيته .
- ٦- ضعف وسائل الترفيه وخاصة في كثير من المناطق الريفية .
- ٧- ما تمتاز به المرأة المصرية من خصوبة عالية .
- ٨- تحسن الأحوال الصحية التي أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات نتيجة تحسن ظروف الطب العلاجي والوقائي وانحسار الأوبئة والأمراض الفتاكة .

ونظرا لتعدد العوامل المؤثرة على السلوك الإنجابي وزيادة المواليد التي تنعكس على زيادة معدلات النمو السكاني وتؤدي بدورها إلى تفاقم المشكلة السكانية في مصر وتتمثل أبرز هذه العوامل في المعتقدات الدينية والبناء الاجتماعي ، والقيم والمعايير السائدة في المجتمع والعوامل الاقتصادية ... وغيرها .

وفيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على تأثير بعض هذه العوامل من خلال عرض بعض الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت في هذا الصدد بإيجاز على النحو التالي :

١ - المعتقدات الدينية وأثرها على السلوك الإيجابي :-

أن الزواج ضرورة اجتماعية لقيام واستمرار المجتمعات البشرية ، وقد دعى إليه ديننا الإسلامى الحنيف وأكد عليه وجعل من أهم أهدافه تحصين الفروج والعفة مع تحقيق النسل ويؤكد ذلك قوله عز وجل :

" والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات " النحل آية ٧٢ .

" ومن آيته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة " . الروم آية ٢١ .

وقال كثير من المفسرين أن الرحمة هي النسل

" يا أيها الناس أتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منا زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء " . النساء آية ١ .

وبذلك نجد كل آية من الآيات السالفة الذكر يقترن فيها ذكر الزواج بالنسل صراحة أو كناية .. مما قد أوحى إلى بعض العلماء بأن النسل غرض أساسى والمحافظة عليه من مقاصد الشريعة الإسلامية (٢٣، ٢٤) .

ويقول صلى الله عليه وسلم فى حديث ما معناه .

"تناكحوا ، تناسلوا فإننى مباه بكم الأمم يوم القيامة "

"تزوجوا الودود الولود" .

ويعنى ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم حث على الزواج والإنجاب وخاصة بمن لديها القدرة على الإنجاب .

والإسلام فى الوقت الذى حث فيه على كثرة النسل إنماء للأمة وتكوين لقوتها ، قضى بصيانة هذه الكثرة من عوامل الضعف وبواعث الوهن ، ومن أن تكون غثاء كغثاء السيل ، فحث على الصحة على بوجه العموم ، والسبيل إلى هذا هو العمل على تنظيم الأسرة تنظيمًا يحفظ للأسوة قدرتها وطاقتها وحسن أدائها وقيامها بواجباتها ، ويحفظ للنسل قوته ونشاطه، ويحفظ للأمة وجوده ونمائه وكفايته بحاجتها (٣٣،٢٥) .

وتنظيم الأسرة يعنى التباعد الزمنى بين مرات الحمل أى تطويل الفترة الزمنية بين مرات الحمل .. حيث قد ينجم عن تكرار الحمل والإنجاب فى فترات قصيرة ومتعاقبة الأضرار بصحة الأم أو عدم قدرتها على رعاية أبنائها أو إهمالها لنفسها وتجاهلها لشئون أسرتها وزوجها وما قد يترتب عليه من مشكلات أسرية واجتماعية ، بالإضافة إلى أنه فى بعض الأحيان قد ينجم عن كثرة عدد الأبناء عدم إمكانية توفير حياة كريمة لهم وعدم القدرة على الوفاء بمتطلباتهم الأساسية وتوفير مستوى معيشى مناسب لهم .

ولقد روى الحاكم فى تاريخه وصححه عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

"جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشئ"

فالبلاء يشتد ويصعب حين يكثر عند الإنسان أولاده ، ولا يتيسر له ما يحتاج إليه حياتهم وكثرتهم من مطالب وحاجيات (٥٩: ٥٨،٢٥) .

ويروى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما يقول : أن كثرة العيال أحد الفقرين ، و قلة العيال أحد اليسارين ، والفقران هما قلة المال التى تسبب العجز والتقصير وكثرة العيال المرفقة لصاحبها ، واليساران هما كثرة المال المعاونة على قضاء المطالب وقلة عدد الأولاد المساعدة على حن تربيتهم وإجابة كطالبهم والقيام بأعبائهم .

وهناك أحاديث تبيح تنظيم الأسرة عن طريق العزل ومنها :-

يروى فى صحيح مسلم عن جابر رضى الله عنه قال " أن رجلا أتى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : أن لى جارية وهى خادمنا وساننتينا ، وأنا اطوف عليها وأكره أن تحمل ، فقال صلى الله عليه وسلم : اعزل عنها أن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها .. ، فلبث الرجل ثم أتاه فقال أن الجارية قد حبلى ... فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها .. ، وفى بعض الروايات " أنا عبد الله ورسوله " (١٠:١٢،٢٦) .

"معنى كلمة ساننتينا : نسقينا الماء على البعير "

- عن جابر رضى الله عنه قال : كنا نعزل والقرآن ينزل ، وزاد إسحاق أحد الرواة : لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا القرآن عنه (أخرجه مسلم (٢١٨،٢٦) .

- عن جابر رضى الله عنه قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله فلم ينهنا (أخرجه مسلم عن أبى الزبير عن جابر (٢٨٧،٢٧) .

- عن جابر رضى الله عنه قال : قلنا يا رسول الله : إنا كنا نعزل
فزعمت اليهود أنها المؤدة الصغرى ، فقال كذبت اليهود إن الله إذا
أراد أن يخلقه لم يمنعه (٢٨ ، ١٣١) .

- عن أبى محيرز عن أبى سعيد الخدرى أنه أخبره قال أصبنا سبائا ،
فكنا نعزل ، ثم سألنا صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وأنكم
لتفعلون وإنكم لتفعلون ، وإنكم لتفعلون ، ما من نسمة كائنة إلى يوم
القيامة إلا هي كائنة " وفى رواية أخرى : لا عليكم أن تفعلوا فإنما
هو القدر . (٢٩ ، ٣٠٥) .

مما سبق يتضح أن هناك إباحة وإجازة " الله أعلم " للعزل كوسيلة
لتنظيم الأسرة باعتباره الوسيلة الوحيدة المعروفة آنذاك ، وأنه يجب أن نأخذ
بالأسباب وما هو مقدر سوف يحدث فإن أراد الله عز وجل أن يخلقه فلن
يمنعه أى شيئا مهما استخدمت من وسائل واتبعت من أسباب . وكذلك فعملية
الحمل والإنجاب تعكس المشيئة الإلهية فقد تستخدم مختلف وسائل تنظيم
الأسرة لمنع الحمل ويحدث وتتجب المرأة إذا قدر لها ذلك ، وحياتنا مليئة
بالأمثلة والصور الدالة على ذلك وأحيانا قد لا تستخدم المرأة أى وسيلة من
وسائل تنظيم الأسرة وتتمنى الحمل والإنجاب ولا يحدث كما هو مقدر لها
فالمسألة كلها قضاء الله ونحن نأخذ بالأسباب وعلى قصد السبيل هو يعلم
بواطن الأمور ويعلم ما فى الأرحام .

وبناء على ما سبق يمكن أتباع تنظيم الأسرة فى الحالات التالية
-: (٢٥ ، ٣٤ : ٣٦) .

أولا : العمل على منع الحمل مؤقتا منعا يمكن الأم من إرضاع الطفل
إرضاعا كاملا نقيًا وقد حددت مدة الرضاعة بحولين كاملين .

ثانياً : التباعد بين كل حمل وحمل بما يعود مباشرة على صحة الرضيع

وبنيته .

ثالثاً: قدرة الأسرة وكفايتها وإمكانياتها فى تربية نسلها والقيام بشأنهم .

رابعاً: يجوز تنظيم الأسرة كعلاج تدفع به أضرار محققة أو مرتقبة ويكون به

النسل القوى الصالح .

خامساً: يجوز للمرأة استخدام الوسائل التى تؤجل الحمل وتأخره ،

ولا يجوز لها استعمال الدواء الذى يمنع أصلاً الصلاحية للحمل .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات فى وجهات نظر العامة والخاصة حول قبوله فكرة تنظيم الأسرة فالبعض يرى أن تنظيم الأسرة مباح وجائز والبعض يرى أنه حرام ويتجنبه وهناك العديد من العوامل التى تؤدى إلى وجود اختلافات فى وجهات النظر ومنها على سبيل المثال :

على الرغم من عدم وجود آيات قرآنية تحرم تنظيم الأسرة ، إلا أن هناك مجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى هى بمثابة توجيهات تحث على الإنجاب وزيادته وترغب فيه ، والبعض يأخذ بهذه الدعوة الواضحة والصريحة إلى الإنجاب وزيادته ويتجنب فكرة تنظيم الأسرة ويرفضها .

على الرغم من وجود أحاديث تحدد موقف الإسلام من العزل " كوسيلة لتنظيم الأسرة " إلا أن هناك اختلافات فى تفسير تلك الأحاديث فالبعض يرى أن تنظيم الأسرة حرام ومخالفة لأمر

الشريعة تماما .. بينما يذهب البعض الآخر إلى إياحة تنظيم الأسرة في أضيق الحدود وخاصة في الظروف التي قد تؤثر على كيان الأسرة سلبا مثل مرض الزوجة وعدم قدرتها على الإنجاب ، وضيق المسكن ، وإهمال شئون الزوج بسبب الانشغال باحتياجات الأولاد ... إلى غير ذلك من الأمور التي تهدد استقرار الأسرة وتعرضها لمختلف المشكلات ، ويذهب فريق ثالث إلى إياحة تنظيم الأسرة كما يترأى للأسرة ومصالحها ويذهبون إلى أنه ليس هناك تحريم طالما أن المانع ليس الخوف من الفقر أو ضيق الرزق .

- أن الحكم على تنظيم الأسرة يرتبط بظروف المجتمع وواقعه وإمكانياته والواقع أن ظروف الدولة لا تتحمل الإنجاب الكبير الذى يجهض كافة محاولات التنمية ويبتلع عوائدها حيث أن معدلات الإنجاب والزيادة السكانية تفوق معدلات التنمية .

- أن البعض قد يربط تفسير بعض آيات القرآن بتنظيم الأسرة في غير موضعه .. فعلى سبيل المثال

" ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم " الإسراء آية ٣١ .

" ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم " الأنعام آية ١٥١ .

فالآيات السابقة تعنى تحريم صريح لقتل الأطفال خوفا من الفقر أو المعاناة من الفقر واستخدام وسائل تنظيم الأسرة لا يعنى قتل الأطفال أو الأجنة ولكن يعنى توفير الظروف غير الملائمة لتكوين الأجنة ، وكذلك تختلف ردود أفعال الأفراد في المواقف المختلفة فالخوف من الفقر أو معاناة الفقر قد تدفع البعض في أسوأ الأحوال إلى قتل أطفالهم وهذا حرام وقد تدفع

بالبعض الآخر إلى السعى الجاد وراء الرزق وإلى العمل على زيادة الدخل
أو إلى الأخذ بتنظيم الأسرة وتحديد عدد الأبناء .. الخ وبالتالي فالآيات تنص
على تحريم قتل الأطفال ولا تنص على تحريم تنظيم الأسرة .

-أن بعض العلماء ونوى الراى يتجنبوا إيداء الراى حول تنظيم
الأسرة ويتركون هذا الأمر ولا يستطيعون الإفتاء فيه إلا أضيق الحدود مما
يثير شكوك البعض حول تحريم وإباحة تنظيم الأسرة .

كل هذه العوامل تدعم عدم وضوح الرؤية حول تنظيم الأسرة وتؤدى
إلى البلبلة الفكرية لدى العامة تجاه تنظيم الأسرة وقد ينظر إليه بأنه أمر
محرم مما قد يدفع البعض إلى تجنبه .

ولقد أكد فضيلة الدكتور / محمد السيد طنطاوى فى دراسة أجراها
عن تنظيم الأسرة وراى الدين فيه (٢٥، ٩٣، ٩٤) أن تنظيم الأسرة من
المسائل التى تختلف فيها الأحكام باختلاف ظروف كل أسرة وكل دولة ،
وباختلاف إمكانياتها ، فمثلا هناك دول هى فى حاجة إلى هذه الكثرة البشرية
لأن وسائل الإنتاج والرقى فيها تحتاج إلى هذه الكثرة للقوة المنتجة الرشيدة ،
وأمثال هذه الدول يقال لها مرحبا بهذه الكثرة القوية المؤمنة العاملة ، وهناك
دول لا تحتاج إلى الكثرة فى عدد أفرادها لأن هذه الكثرة موجودة فيها ،
ولأن إمكانياتها لا تتحملها ، ولأن السواد الأعظم من أفرادها يعيش على
جهود القلة فيها ، ولأنها مع كثرتها تستورد من غيرها معظم ضروريات
الحياة ، وأمثال هذه الدول يكون تنظيم الأسرة فيها أمرا مرغوبا فيه ،
ومطلوبا مع غيره من الوسائل الأخرى التى تؤدى إلى تقدمها كمضاعفة
الإنتاج ومواصلة تطوير الزراعة والصناعة وغيرها ، وحرص أفرادها على
أداء واجباتهم بأمانة ونشاط وقوة ، فالكثرة الصالحة المنتجة القوية مرحبا بها ،

أما الكثرة الهزيلة الضعيفة الشاردة عن الطريق القويم والمعتمدة في كثير من ضروريات حياتها على غيرها فالقلة خيرا منها .

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الإنجاب لا تتأثر بالمعتقدات الدينية فقط ولكن هناك عوامل أخرى أوضحتها العديد من الدراسات والبحوث لها التأثير الأكبر على السلوك الإنجابي وبالتالي زيادة معدلات الإنجاب ونمو السكان .

٢- دراسة على البناء الاجتماعي وأثره على عملية الإنجاب (٢٠) :

لقد أوضحت هذه الدراسة أن السمة البارزة للمناطق المتخلفة هي ارتفاع درجة الخصوبة ومعدلاتها أعلى بكثير من المناطق الصناعية المتقدمة وقد أرجعت ذلك لوجود اختلافات في التنظيم الاجتماعي بين تلك المجتمعات والتي بدورها تبرز اختلافات متنوعة في درجة الخصوبة ومعدلاتها وفقا لتأثير عناصر وأنماط التنظيم الاجتماعي .. حيث هناك متغيرات من شأنها تقليل أو زيادة معدلات الخصوبة المجتمعية على اعتبار أن هناك متغيرات ثقافية تؤثر في مختلف مراحل عملية الإنجاب بداية من الجماع والإخصاب ونهاية بالحمل والوضع ، ومن هذه المتغيرات السن كبدائية للارتباطات والزواج ، وكذلك عدد مرات الإنجاب والفترات الزمنية بينها ، والامتناع عن الإنجاب لأسباب قهرية كالعقم والمرض أو لأسباب إرادية كاستخدام أى وسيلة من وسائل منع الحمل .. وكل متغير من المتغيرات السابقة يختلف تأثيره من مجتمع لآخر حسب البناء الاجتماعي وبذلك فكل متغير يمكن أن يؤثر سلبيا أو إيجابيا على معدلات الخصوبة . فالمجتمعات النامية أو المتخلفة "قبل الصناعية" تشجع على الارتباط المبكر من خلال الإعداد

للزواج بينما المجتمعات الصناعية تؤكد على تأجيل أو تجنب تكوين ارتباطات في سن مبكر .

وهناك شواهد كافية للبرهنة على أن نمو السكان يسير وفق نمط محدد كلما تقدمت المجتمعات من المرحلة قبل الصناعية إلى المرحلة الصناعية وهكذا ، فالمجتمعات قبل الصناعة تتميز عادة بارتفاع معدل المواليد إلى جانب ارتفاع معدل الوفيات ونتيجة لذلك بنمو السكان في هذه المجتمعات بدون توقف ، ويعد نمو السكان في المجتمعات الصناعية المتقدمة بطيئاً في العادة وكاد أن يتوقف ، وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمعات قبل الصناعية تنفق إلى وسائل التحكم في الخصوبة أو الوفيات ، بينما المجتمعات الصناعية ينتشر فيها استخدام وسائل منع الحمل الحديثة (٢٣ : ٢٢، ٣١) .

٣-دراسة عن العلاقة بين القيم والمعايير والسلوك الإنجابي في حضر وريف مصر : (١٨٧، ٣٢ : ٢٤٨) :-

لقد أوضحت هذه الدراسة أن هناك عدة عوامل محددة تتعلق بجهاز القيم والمعايير السائدة في المجتمع المصري والتي تعم الأفراد بالمجتمع منذ قرون طويلة وتمثلها الأفراد في بناء شخصياتهم وقد يكون لتلك العوامل تأثيراً أو علاقة ينتج عنها تعويق عملية تغير السلوك الإنجابي وتؤدي إلى ارتفاع معدل المواليد .. لذا فمن المعتقد أن مكونات جهاز القيم والمعايير التي تغطي جميع الأنشطة والتفاعلات الإنسانية قابلة للتغيير، ولكن تتفاوت سرعة التغيير تبعاً لبعض العوامل الثقافية والاجتماعية التي يعتقد الأفراد بالمجتمع بأنها ضرورية وظرفية لاستقرار واستمرار التفاعلات كما تعكسها خبراتهم بذلك فالأفراد يسلكون في إطار ثقافي محدد يؤثر في أهدافهم العامة

ويحدد السبل والوسائل التي يجب أن يستعملها الأفراد لتحقيق الأهداف المشروعة ، وكل ثقافة تركز على جانب أو أكثر من جوانب السلوك المفضل وكذلك تؤكد على عدد من المتطلبات ، والتي تميز حياة جماعة إنسانية معينة عن الجماعة الأخرى ..

والسلوك المفضل والمتطلبات المرغوبة يتعلمها الأفراد في عمليات التنشئة الاجتماعية ويحدث تأكيد عليها بمرور الأفراد في الأجهزة التي تقوم بهذه العملية وبذلك يتمثلها الأفراد في بناء شخصياتهم فضلا عن عموميتها بينهم وانتقالها من جيل إلى آخر .. والمجتمع المصري يعيش في ظل إطار ثقافي يحتوى على قيم ومعايير تغطي الأنشطة المتعددة والمتنوعة التي يقوم بها الأفراد ومن بينها قيما ومعايير تؤكد على تفضيل الزواج والتبكير فيه لتكوين الأسرة والإنجاب الكبير وجميعها عوامل لها علاقة بمعدل الإنجاب " الذى ينعكس فى ارتفاع معدل المواليد فى المجتمع المصرى " والأفراد يعملون على تلافي التوترات أو مسايرتها بالتوافق مع أحكام القيم والمعايير والمعتقدات وتوجيهاتها .. ومن هذه التوترات الضغوط على تنشئة البنات ، والفصل بين النوعين - الخوف من عدم الزواج - الخوف من عدم القدرة على الحمل والإنجاب - الخوف من التعرض للطلاق أو الهجر ... الخ .

وفيما يلى سوف نتناول العلاقة بين القيم والمعايير وعلاقتها بالسلوك الإيجابى وبالتالي معدل المواليد :

- أن المجتمع المصرى يعيش فى ظل محتوى ثقافى يحتوى ضمن مكوناته الرمزية المتنوعة تأكيد على قيمة الزواج وتكوين الأسرة ... محدد ، ومعرفا الحقوق والواجبات المتعلقة بمكانة الزوجة (الأم)

فى نسق الأسرة وكذلك الزوج (الأب) والدور المتوقع منه وأيضاً
مكانات الأولاد والبنات وأدوارهم .

وتعكس تكرارات الحياة الزوجية للأفراد بالمجتمع مدى توافق سلوك
الأفراد الفعلى خضوعاً لأحكام القيم والمعايير المتعلقة بالزواج ويؤثر توزيع
الأفراد حسب الحالة الزوجية وخاصة بالنسبة للنساء فى سن الإنجاب
ومعدلات الخصوبة والذى يعكسه معدل الخصوبة الخام ومعدل الخصوبة
الكلية .

- ولذلك فارتفاع نسبة الأفراد فى فئة المتزوجين وكذلك الارتفاع
والثبات النسبى فى سن الزواج عبر السنوات المتتالية وهما معا
يعكسان ارتفاع نسبى فى درجة شيوع التوجيهات القيمة التى تشجع
على الزواج وتكوين الأسرة .

- يتزوج الذكور والإناث فى مصر فى سن مبكر نسبياً ويستجيبون
للتوجيهات القيمة المشجعة على الزواج فى سن مبكرة .. وبذلك
تتزايد فرص تعرض الفتاه للحمل والولادة فى سن صغيرة وبالتالي
يزداد معدل المواليد .. وهناك اعتقاد سائد يتحدد فى أن المرأة
وظيفتها الأولى هى إنجاب الأطفال وبالتالي تستمد المرأة المنزلة
العالية المتعلقة بالمكانة التى تشغلها فى نسق الأسرة وما يتعلق بها
من أدوار من خلال الإنجاب الكبير ، ومنزلة المرأة بذلك منبثقة من
أداء دورها الإنجابى .

- هناك توجيهات قيمية متعلقة بحجم الأسرة وتتضح فى الإنجاب
المرتفع للسيدات وتدعم التوجيهات القيمة السائدة بين الأفراد وجهاز
المعتقدات يؤثران معا فى السلوك الإنجابى الذى يعكسه ارتفاع معدل

المواليد ... وقد دلت نتائج البحوث دلت اتباع تنظيم الأسرة يتم بعد إنجاب عدد كبير من الأبناء وأكد ذلك عادل عازر بأن نسبة من الزوجات في الريف والحضر بدأت استعمال وسائل منع الحمل بعد ولادة الطفل الرابع وهناك من الريفيات مازلن يرغبن في إنجاب عدد متزايد من الأطفال .

هناك بعض التوترات يعكسها البناء الاجتماعي وتظهر في الأسر عندما تنجب طفلة إلى الحد الذي يعكسه الغضب والشعور بالخزي وترتبط هذه المشاعر بضرورة العناية والحرص والمراقبة المستمرة لسلوك الفتاة والذي يتضح في التنشئة الاجتماعية ، ويتضح عند تقييد فرص خروج الفتاة أو التفاعل مع الجنس الآخر وكذلك الفصل بين الجنسين في سن مبكرة ، وكذلك تفرح الأسر في الريف والحضر بمولد طفل .. وهناك حالات تكرر فيها الزوجة الإنجاب لتحصل على طفل تكرر ولادة البنات يدفع بعض الأزواج إلى الارتباط بزوجة أخرى وترجع أسباب تفضيل الذكور إلى أنهم القوى الإنتاجية والقوة الاجتماعية ونظم التوريث .. وكذلك توفير الدعم الاقتصادي للأسر في حالات الشيخوخة ، وينشأ التوتر نتيجة الفصل بين الجنسين في مراحل النمو والأساليب التقليدية المتبعة في التربية والتنشئة ويمكن إقناع الفتيات بالزواج في سن مبكرة بسهولة خوفاً عليهن من الزلل ونشويه السمعة والفتاة تفرح في الزواج للتحرر من السلطة الأبوية والتباهي أمام أقرانها بزواجها في سن صغيرة بمعنى أنها مرغوبة ، وكذلك لأن هناك توترات لعدم الزواج أو الزواج في سن متأخر يدفع الفتيات إلى الزواج في سن مبكر حيث كلما تقدمت الفتاة في السن قلت فرصتها في الحصول على زوج مناسب وهناك

توترات بسبب الجنس تدفع الأفراد إلى التبكير فى الزواج حيث تحدد الثقافة تعريفات للرجولة والأنوثة .. فالزواج هو الوسيلة لإشباع الرغبة الجنسية ولا توجد وسائل بديلة ، كما أنه سلوك متوافق مع قيم المجتمع والدليل الواضح على القدرة الجنسية للرجل والمرأة هو الإنجاب ، وهناك توارثت فى علاقات النسب خاصة بالحمل والإنجاب الأول والمدة التى يستغرقها وخوف الزوجين من العقم ، والرغبة فى توثيق الروابط والخوف من الطلاق أو الهجر فالمعتقد أن الإنجاب يحقق ذلك .

- أن ارتفاع معدل المواليد فى المناطق الحضرية المتخلفة سلوك تعويضى نتيجة للتوترات التى يعكسها البناء الاجتماعى وهى تشير إلى التوافق الزائد لسلوك الأفراد مع التوجيهات وجهاز القيم والمعتقدات المنقولة عبر الأجيال .

- هناك توترات يعكسها البناء الاجتماعى وتوجد بدرجة مرتفعة وتبرز التناقض بين الآراء بالموافقة على تنظيم الأسرة فى مواقف المقابلات البحثية وبين سلوكهم الإنجابى الفعلى .. وكذلك فيما يتعلق بالآراء والتفضيلات المرتبطة بالحجم الأمثل من ناحية وبين سلوكهم الفعلى وينتج عن ذلك الإنجاب المتكرر نظرا لوجود ولا استمرار التوترات بالنسق الاجتماعى .

- هناك أيضا توترات تعكسها الأنساق الفرعية بالبناء الاجتماعى تلك المتعلقة بالأسرة والزواج والتعليم والصحة والأحوال القانونية المتعلقة بوضع المرأة .

٤- دراسة عن دور العوامل الاقتصادية فى التأثير على السلوك
الإيجابى للزوجين فى مصر : (٢٣،٩ : ٣٨) .

تتعدد العوامل المؤثرة فى الخصوبة وتتبلور فى علاقات متداخلة والعلاقة بين العوامل الاقتصادية والخصوبة إنما تتأثر وتختلف وفقا للدور الذى تقوم به هذه العوامل إلى جوار العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية الأخرى التى تؤثر على الخصوبة .

وتدور النظريات التى حاولت إبراز أهمية العوامل الاقتصادية فى التأثير على الخصوبة محورا أساسى هو أن الزواج والإنجاب يتحددان وفقا لظروف اقتصادية ، حيث يرى آدم سميث A. Simth أنه حيث توجد زيادة فى عدد السكان وقلة فى فرص العمل فإن الأحوال الاقتصادية والمادية ستتحول دون إقبال الأفراد على الزواج والإنجاب أما إذا ما توافرت فرص العمل بكثرة تفوق الارتفاع فى الكثافة السكانية فإن أجور الأفراد ترتفع وتحسن تبعا لذلك حالتهم الاقتصادية ويقدرّون على الزواج والإنجاب ، وهكذا إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن .

أما كنان Cannan " نظرية الحجم الأمثل للسكان " ، و كار سوندرز Carr-Sannders يران أن جهاد الإنسان الدائم للوصول بعدده إلى الحجم الأمثل الذى يتحقق فيه بلوغ الناتج المتوسط أقصاه ، ويرتبط ذلك من وجهة نظر جينى C.Gini بتطور الأنماط البنائية فيختلف هذا المتوسط فى ظل الاقتصاد الرعوى عنه فى ظل الاقتصاد الزراعى والصناعى . ففى كل مرحلة من هذه المراحل يرتفع الحد الأقصى لمتوسط الناتج الفردى وبالتالي يرتفع الحجم الأمثل للسكان .

ويرى روبنسون Robinson أن الخصوبة تتحدد عن طريق ما يتخذ الآباء من قرارات بشأن إنجاب الأطفال ، واتخاذ القرار هنا مبني على عملية موازنة اقتصادية بين التكلفة والعائد منها ، ومقارنة بنواحي الإنفاق الأخرى في الحياة والتي يتعارض الحصول عليها مع وجود أطفال .

ويوضح سيدنى كونتز S. CONTZ أن الخصوبة تتأثر بمقدار العمل المطلوب ، فتتحدد فرص العمل المتاحة معدلات الزواج والإنجاب وتتحدد أيضا بنوع العمل المطلوب فزيادة الطلب على العامل غير الماهر قد تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة والعكس نظرا لما يتطلبه العمل من عمالة ماهرة، ومن تكاليف باهظة لا تستطيع الأسرة معها الإنفاق على عدد كبير من الأطفال الذين تعدهم للحياة المهنية ... وبذلك فقلة أبناء ذوى الدخول المرتفعة ترجع إلى نوع المهن التي يمارسونها والتي تتطلب إعدادا طويلا وتكاليف كبيرة ، وتتأثر الخصوبة بتغيير وظائف الأسرة الاقتصادية إذ هي في المجتمعات الزراعية وحدة إنتاجية تحتاج إلى الأيدي العاملة الكثيرة بينما هي في المجتمعات الصناعية وحدة استهلاكية مما أدى إلى فقدان الأطفال لقيمتهم الاقتصادية وبالتالي انخفاض الخصوبة وساعد على ذلك خروج المرأة إلى العمل ومشاركتها في الإنتاج خارج المنزل مما يتعارض معه كثرة الإنجاب الذي يفقدها بعض الأجر الذي تنقضاه .

والعلاقة بين مهنة الزوج والخصوبة تبين أن ترتيب المهن بالنسبة للخصوبة كما يلي :

(١) أصحاب المهن الفنية. (٢) أصحاب المهن الإدارية.

(٣) أصحاب المهن التجارية. (٤) العمال والفنيين .

٥) عمال النقل والمواصلات. ٦) عمال الخدمات .

٧) عمال الزراعة والصيد والتعدين.

٨) مهن غير محددة وبدون عمل .

وهناك نتائج دراسات قد أكدت على بعض العوامل التى لها علاقة بالخصوبة ومنها :

- أن الريفيون يفضلون الزواج المبكر نظرا للظروف الاقتصادية التى يعيشونها واعتقادهم بأن كثرة الأيدى العاملة فى الأسرة يزيد من دخلها .

- كما أن زواج الإناث المبكر يجنب الانحراف ويخفف من أعباء الأسرة الاقتصادية .

- أن هناك علاقة إيجابية بين الدخل والمهنة والتعليم والخصوبة ، فمع ارتفاع مستوى الدخل والتعليم يقل حجم الأسرة فتتغير قيمة الأبناء من عائلين إلى معالين وتتغير قيمة الزوجة من مصدر للإنجاب إلى معين اقتصادى ويزداد تطلع الزوجين إلى مستوى معيشى مرتفع يتنافى مع الحجم الكبير للأسرة والعدد الكبير من الأبناء .

وبذلك نستطيع أن نستخلص أن هناك عوامل اقتصادية لها علاقة بالخصوبة ومنها :

- الحالة العملية " المهنية " وكما سبق أن أوضحنا فى ترتيب المهن بالنسبة للخصوبة بحيث تتضمن نظام العمل - الإجازات والرغبة فى تغيير العمل والمستقبل الوظيفى فى العمل ... الخ .

- الحالة التعليمية : بالنسبة للزوج والزوجة والأولاد والشهادات الحاصل عليها كل منهم .
- الدخل والاستهلاك : كميته ومصادره - الفائض منه أو العجز فيه - أوجه الإنفاق والاستهلاك .
- السكن والإقامة : نوع السكن - قيمة الإيجار - عدد الحجرات - الكهرباء والمياه .

كل هذه العوامل مجتمعة فيما يسمى بالعوامل الاقتصادية لها تأثير على الخصوبة بالإضافة لتأثير العوامل الأخرى الاجتماعية والثقافية والنفسية.

ومن العرض السابق يتبين أن الخصوبة العالية في المجتمع المصري تتأثر بمجموعة من العوامل وتتبلور في علاقات متداخلة وبذلك فالخصوبة تتأثر وتختلف وفقا للدور الذي يقوم به كل عامل بجوار العوامل الأخرى المؤثرة والتي تتمثل في المعتقدات الدينية والقيم والمعايير والبناء الاجتماعي والعوامل الاقتصادية في المجتمع ، وإذا أردنا أن نعمل من أجل تخفيض معدل الخصوبة فعلينا أن نأخذ في الاعتبار تلك العوامل مجتمعة حتى يمكننا التوصل إلى أنسب البرامج وأكثرها ملائمة للحد من ارتفاع معدل المواليد .

رابعاً: الآثار المترتبة على المشكلة السكانية :

أن المشكلة السكانية تعنى الزيادة السكانية وبصفة أساسية في العالم الثالث حيث يعيش ثلاث أرباع سكان العالم ، والزيادة السكانية تستحضر صور الأطفال المصابين بسوء التغذية ويحتضرون ، وعشوائيات تزداد ، وزيادة التصحر ، ودائرة لا تنتهي من الفقر والمرض والجهل والفوضى

الاجتماعية والسياسية ، ويعتبر النمو السكاني الذى يصاحبه ضعف فى التخطيط الصناعى وتدمير للبيئة تهديدا لاستمرار الحياة على مستويات مقبولة فى المستقبل (١٥٥،٣٣) .

والمشكلة السكانية تمس حياة الإنسان اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وثقافيا وأمنيا ، وتؤثر فيها تأثيرا مباشرا ، خاصة وأن زيادة السكان من شأنها أن تؤثر على قدرات المجتمع وموارده ، وعدم القدرة على رفع مستوى المعيشة وتوفير الحياة المستقرة المزدهرة للمواطنين (١٢٤،٣٤) .

وإذا كان السكان يزدون بطريقة آسيه فإن استهلاكهم لكل شئ على سطح الأرض يزد بطريقه أسية أيضا (١٣٧،٣٥) لذلك فكبر حجم السكان يؤدى إلى انشغال الدولة بإطعام سكانها ، والتركيز على الصناعات الاستهلاكية ، والذى يفوت عليها الفرص فى توجيه استثماراتها نحو الصناعات الثقيلة ، وكذلك استنفاد المصادر الطبيعية (١٩١،٦) .

ولقد أصبح التضخم السكاني بسبب خلل التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان فيها وكلما اتسعت الفجوة انخفض مستوى المعيشة وتدنى بالنسبة للفرد والأسرة وبالتالي ينحدر المستوى الاجتماعى إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الإنتاج نتيجة تدنى خصائص السكان فتتفاقم المشكلة (٢١،٢٢) .

والنتيجة الحتمية للزيادة السكانية السريعة أن قصرت فترات تضاعف السكان وأصبحت فى الفترة الأخيرة كل ٢٨ سنة ، وينعكس هذا النمو السريع على تركيب السكان فى المجتمع المصرى فأصبح :

- ٤٠% من السكان تحت ١٥ سنة .

- ٥٠% من السكان بين سن ١٥ و ٦٤ سنة .

- ١٠% من السكان فوق ٦٤ سنة .

ومعنى ذلك أن القطاع القادر على العمل لا يزيد عن ٥٠% من عدد السكان (٢٣،٢٢) .

ولذلك فنصف عدد السكان غير منتج ، وإذا أضفنا أن نصف العدد المنتج تقريبا من النساء والكثير منهن لا يعملن فى وظائف ومهن بأجر لانشغالهن بتربية الأطفال والخدمات المنزلية أو لأنهن أميات لا تتوفر لهن فرص العمل .. فذلك يعنى أن نسبة المعالين ستزداد كثيرا وهكذا ارتفعت نسبة الإعالة فى مصر إلى ٣٧٠% (١٨ ، ١٥) .

ويؤدى الانفجار السكانى العشوائى والتزايد غير الموجه والذى لا يقترن غالبا باستغلال أمثل للقوى البشرية المتزايدة إلى تأثير سلبى على التنمية حيث يؤدى إلى مشكلات متعددة فى المجالات المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو الإدارية أو السياسية .. الخ ومن أهم هذه المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية ما يلى (١١٣ : ١١٠،٥) :

١- تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة فى الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشرى المبذول .

٢- تستنزف مصادر الثروة مع إمكانية نزوب بعضها نتيجة عدم مسايرة هذه الثروة لمعدلات التزايد السكانى ، فالطبيعة ضئيلة وموارد الأرض محدودة سواء فى المجالات الزراعية أو المياه الجوفية أو الثروة المعدنية .. الخ .

- ٣- تؤثر على مستوى المعيشة وتساهم فى خفض متوسط دخل الفرد وتحد من نصيب الفرد فى الثروة الطبيعية والعائد الصناعى .
- ٤- يودى التزايد السكانى العالى الذى لا يواكبه غالبا تزايد فى الثروات الطبيعية والإنتاج البشرى المناسب إلى حدوث مجاعات ، وتزداد حدة تأثير هذا العامل حينما تساهم العوامل الطبيعية غير المواتية فى ذلك مثال ذلك المجاعة التى تعرض لها بعض البلدان الأفريقية فى السنوات الأخيرة نتيجة ما حل بها من جفاف .
- ٥- زيادة المشكلات والتأثير السلبى على مستوى الخدمات المختلفة سواء التعليمية أو الصحية أو الترفيهية ... الخ ، مما يودى إلى صعوبات معيشية وضغط على أوجه الحياة بالمجتمع فى المجالات المختلفة سواء فى مجال الإسكان والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات ومياه الشرب والاتصالات والصرف الصحى ... الخ وهو ما يترتب عليه مشكلات أخرى تتمثل فى البطالة وارتفاع نسبة الإعالة وزيادة معدلات الجريمة والجناح والأمراض الاجتماعية المختلفة ... الخ .
- ٦- تساهم الزيادة السكانية فى ارتفاع درجة تلوث البيئة ، والذى يأخذ صور مختلفة منها تلوث الهواء والماء وتلوث التربة الزراعية .
- ٧- تكس السكان فى المدن الناجم عن تزايد أعدادهم والاتجاه نحو الهجرة من الريف إلى الحضر يودى إلى زيادة نسبة الضوضاء التى أصبحت تهدد الصحة والسعادة البشرية ومعدلات تنمية المجتمع .

والمجتمع المصرى يعانى من آثار الإفراط السكانى الذى لا يتناسب معدلاته مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتلك الحالة تؤدى بالتبعية إلى انخفاض مستوى المعيشة للمجتمع وللأسرة ولل فرد (١٨٥،٣٦) .

فالمسألة السكانية فى مصر لها أكثر من بعد وأكثر من جانب فلها بعدها الكمى الخاص بالجوانب الكمية المتمثلة فى زيادة المواليد وزيادة الوفيات وزيادة الهجرة ، وجانب كيفى يتمثل فى خصائص السكان لا الديموجرافية فحسب وإنما الاجتماعية التى يمكن أن تكون أو لا تكون حافزا مسيرا للتنمية ومنها على سبيل المثال ارتفاع نسب الأمية ، انخفاض أعداد السكان النشيطين اقتصاديا واعتلال الصحة ، وخلل التوزيع الجغرافى بمستوياته القاعدية والإقليمية (٢٥٤،٣٧) .

وهناك علاقة مباشرة بين السكان والمشكلة الاقتصادية ، فأفضل الأساليب لقياس الراحة النفسية لل فرد هو مستوى الدخل الفردى ، وثمة حقيقة هى أنه كلما قل عدد الأفراد ازداد الدخل الفردى ارتفاعا ، ويمكن أن يكون للنمو الديموجرافى فى حالات محددة وإلى درجة معينة تأثير على النمو الاقتصادى ، ويمكن أن يكون النمو الديموجرافى حافزا للنمو الاقتصادى ، ولكن فى أغلب الأحيان وبصفة خاصة فى الدول المتخلفة يمثل عبئا خطيرا للغاية من حيث أثره على التكوين الرأسمالى ، فالموارد القليلة المتاحة تستخدم فى الاستهلاك بهدف تغذية الناس الذين يتزايد عددهم على حساب الدخل الفردى . (٩٧ ، ٣٨) .

والعلاقة بين السكان والتنمية علاقة وثيقة ، وتختلف المجتمعات فيما بينها وفقا لمدى التوازن أو الاختلال فى هذه العلاقة ، فبعض المجتمعات تتوفر لها الموارد الطبيعية والإمكانات ولديها القدرة على استثمارها

الاستثمار الأمثل لتحقيق معدلات تنموية تفوق معدلات النمو السكاني ، وقد حققت هذه المجتمعات مستويات معيشية مرضية لسكانها ، وأنها بحاجة إلى مزيد من السكان لاستثمار مواردها وإمكانياتها المتاحة وبالتالي تضع الحوافز لتحفيز سكانها على زيادة معدلات نموهم ، بينما هناك مجتمعات أخرى تنقسم بارتفاع معدلات النمو السكاني بما يفوق معدلات التنمية حيث تعاني من ندرة الموارد الطبيعية والإمكانات الممكن استثمارها لتحقيق التنمية وبالتالي فهي تضع الحوافز لتحفيز سكانها على خفض معدلات نموهم لأنها تعاني من اختلال وعدم توازن بين النمو السكاني ومعدلات التنمية .

والسكان يمثلون المتغير الحيوى لعملية التنمية ، فهم محورها وجوهرها ومضمونها والمستهدفون منها ، لذلك فأى تغيير فى البناء الديموجرافى للمجتمع يؤدي إلى حدوث تغييرات هيكلية ووظيفية ذات انعكاس مباشر على خطط وبرامج ومشروعات التنمية .

فالسكان هم الموارد البشرية التى يقع على عاتقهم مسئولية إحداث التغيير وتحقيق التنمية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن مسئولية التنمية هى أعداد الموارد البشرية علميا وثقافيا وصحيا واجتماعيا .. بحيث يمكن تكوين القوى العاملة الماهرة ، والأوفر إنتاجا والأيسر مرونة على الحركة والعمل فى مختلف قطاعات النشاط فى المجتمع بما يحقق إمكانية استثمارها الاستثمار الأمثل للنهوض بالمجتمع " تنمية الموارد البشرية " .

والسكان أيضا هم المستهدفون من عمليات التنمية ، فالتنمية فى مفهومها المعاصر تنمية بشرية ، والتى تعنى " بتوسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعى يمكن من تلبية حاجات الأجيال الحاضرة بأكبر قدر من العدالة بدون إهدار فرص إشباع حاجات الأجيال

القادمة (١٢،٣٩) لذلك فخطط التنمية بما تتضمنه من برامج ومشروعات تستهدف مقابلة وإشباع احتياجات سكان المجتمع وتحقيق مستوى معيشى مناسب لهم عن طريق ما توفره من خدمات تعليمية وتنقيفية وصحية وإسكانية واجتماعية ... وغيرها من الخدمات التى تحسن مستوياتهم المعيشية وكذلك تزيد من قدراتهم على العمل والعطاء .

" ولقد أصبح الحق فى التنمية حق عالمى وغير قابل للتصرف وجزأ لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية ، والإنسان هو المحور الرئيسى للتنمية، فى حين أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان ، ولا بد من تحقيق التنمية حتى يمكن أن تلبي بأنصاف الحاجات السكانية والإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة " . (١٣،٤)

وهناك علاقة تأثير متبادل بين الزيادة السكانية والتنمية بمعنى أن الحد من زيادة السكان يدعم جهود التنمية فى رفع المستوى العام للمعيشة ، كما وأن تقدم جهود التنمية يؤدي إلى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية ، ومن ثم الزيادة السكانية ، مما يؤكد على ضرورة جعل السياسة السكانية جزءا مكملًا لخطط التنمية القومية الشاملة حتى لا تبتلع أى زيادة سكانية أولا بأول عوائد الجهود التنموية . (٣٠،٤٠)

فالنمو السكانى السريع يمثل معوق من معوقات التنمية ، وتزايد هذا النمو السكانى معناه عرقلة كل مجهود إيجابى للتقدم فى أى مجال من مجالات التنمية ، بل من شأنه إجهاد كافة الجهود التنموية وتبديد فرص تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة حيث أن الزيادة فى عدد السكان تعنى زيادة عدد الأطفال دون سن العمل مما يؤدي إلى زيادة متوسط الإعالة فى المجتمع خلال فترة زمنية ، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة لصعوبة توفير

وإتاحة فرص العمل بالإضافة إلى حاجة أولئك الأطفال للعديد من الخدمات الصحية والتعليمية .. وغيرها وقد تؤدي خطط التنمية بما تتضمنه من برامج ومشروعات إلى مواجهة الآثار الناجمة عن المشكلة السكانية واستيعابها من خلال توفير فرص عمل جديدة وكذلك توفير الخدمات المختلفة التى تشبع احتياجات أفراد المجتمع .. إلا أن هذه الجهود التنموية لا تتضح آثارها على المجتمع فى ظل استمرار ارتفاع معدلات النمو السكانى .

فالاتجاهات السكانية ترتبط بشكل وثيق بجميع نواحي التنمية وخاصة الاقتصادية منها والتى تنعكس على مشكلات الوضع الاقتصادى والاجتماعى مثل الادخار والاستثمار .. وغيرهم وحيث أن النمو السكانى كما يترجمه الاقتصاديون عبارة عن نمو الاحتياجات من وسائل الإشباع من سلع وخدمات فإذا لم يقابل هذا النمو نمواً فى إمكانيات الإنتاج بحيث يمكن فعلاً زيادة الإنتاج بصورة تكفى لسد الاحتياجات المتزايدة ازدادت حدة المشكلة الاقتصادية ، وهذا يعنى أنه لو حدثت وازدادت الأعداد السكانية فى مجتمع ما بمعدل مرتفع واستمر لفترة من السنوات ولم يقابله زيادة فى الإنتاج فى هذا المجتمع فإن المشكلة الاقتصادية تتفاقم فى حدتها وتسوء الأحوال المعيشية وهذا ما سوف نركز عليه فى النقاط التالية التى توضح تأثير الزيادة السكانية على تفاقم المشكلة الاقتصادية . (٥١ : ٥٤) :-

١ - الإنفاق الحكومى على الخدمات :

مما لا شك فيه أن هناك زيادة فى المبالغ المخصصة للخدمات من جملة الإنفاق القومى وهو من الأمور التى تعكسها الزيادة السكانية ، لذلك فإن جزء كبيراً من ميزانية الدولة يخصص لهذه الخدمات .. مما يحد من فرص التوسع فى الإنفاق على النواحي الإنتاجية الأخرى - جوانب الإنتاج

— التى تهدف إلى زيادة الناتج القومى ، وبالتالي الارتفاع بمستوى معيشة أفراد الشعب .

٢- الاستهلاك المحلى :

أن ما يحدث الآن بسبب سرعة النمو السكانى وقصور الموارد والإمكانيات عن ملاحقة هذه السرعة مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ويلاحظ أن النمو السكانى الكبير قد صاحبه تزايد واضح فى الطلب على السلع الاستهلاكية مثل : الطعام والشراب والسكن والخدمات الصحية والتعليمية .. وغيرهم ، وحيث أن الإنتاج المحلى من هذه السلع لا يكفى فإن أسعارها أخذت فى الارتفاع مما أضطر الاقتصاد القومى إلى تخفيض جانب من موارده من العملات الصعبة لاستيراد هذه السلع الاستهلاكية بدلا من توجيه هذه العملات لاستيراد السلع الإنتاجية .

ولقد أتضح أن إنتاج مصر من الغذاء لا يكفى لسد الاحتياجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لسد النقص منذ الخمسينات مثل استيراد القمح والذرة واللحوم والألبان ومنتجاتها والشاى ... الخ .. وقد ارتفعت قيمة الواردات من ٥٠,٤ مليون سنويا فى الفترة من "١٩٧٠-١٩٧٣" إلى أن وصلت اعتمادات السلع الغذائية فى عام ١٩٧٨ إلى حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه .

وهذا يبين المشكلة الغذائية فى مصر والمرتبة على الزيادة السكانية السريعة .

٣- الادخار والاستثمار :

أن الأفراد نوى الدخول المنخفضة أقل قدرة على الادخار من الأفراد نوى الدخول المرتفعة .. فأصحاب الدخول المنخفضة يحتاجون إلى إنفاق كل دخلهم على النواحي الاستهلاكية الضرورية ولا يستطيعون القيام بعملية الادخار .. ونظرا لأن الزيادة السكانية مرتفعة والدخول لا تزيد إلا بمعدلات ضئيلة وبذلك تنخفض حجم المدخرات القومية - فارتفاع نسبة الأطفال إلى العاملين يؤدي إلى تبديد جانب من دخل الأسرة في تربية الأطفال وإشباع احتياجاتهم وبالتالي تعجز عن الادخار وعن تمويل الاستثمارات وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة المديونية مما يقلل الاقتصاد القومي بالديون وأقساطها وفوائدها .

٤- الدخل القومي والدخل الفردي :

أن العلاقة التي تربط بين نمو الدخل القومي ونمو السكان مسألة أساسية في الدراسة الاقتصادية وهي يبرزها الواقع الملموس في الدول المزدحمة بالسكان والتي لا ينمو فيها الدخل القومي تبعاً لذلك إلا بمعدلات ضئيلة وفي ببطء ملحوظ ، ومن الملاحظ أن نصيب الفرد في الدخل القومي في مصر قد قل مع زيادة معدلات النمو السكاني إذ أن زيادة هذه المعدلات في السكان قد ترتب عليها اختلال التوزيع العمري للسكان حيث يتواجد أعداد كبيرة من المعالين " المستهلكين " على حساب الفئات المنتجة في هذا المجتمع، وهذا يعني أن دخول العاملين قد وزعت على عدد كبير من الأنفس.

حيث أن رب الأسرة ينفق دخله على تربية أبنائه وسد احتياجاتهم المختلفة وبذلك فمهما زاد دخل رب الأسرة لا يزداد نصيب الفرد من هذا الدخل .

وعلى الرغم من أن هناك تزايد في الدخل القومي في جملته إلا أن هذه الزيادة في سياق مع الزيادة السنوية للسكان مما أدى إلى الثبوت النسبي لنصيب الفرد من الدخل بل وقد ينخفض في بعض الأحيان وذلك انعكاس لانخفاض الإنتاجية ، وقد نشأ هذا الانخفاض مع النمو السكاني المتزايد بشكل يلتهم معدلات الدخل القومي في ظل موارد اقتصادية محدودة .

والنمو الاقتصادي الشامل ليس هدفا في حد ذاته ولكننا نعدده غاية أساسية لأن التنمية المتقدمة توفر المزيد من العمالة وترفع مستوى الدخل الفردي ، وتزيد عدد المدارس والمستشفيات وتحسن مستويات التعليم والصحة العامة فالهدف الذي يسعى إليه ليس تكوين الجماعات الضخمة الجائعة بل العدد الأقل من الأفراد الذين يتمتعون بمستوى ثقافي أفضل وبصحة أقوى توفر لهم السعادة . (٩٨، ٣٨)

ومن المؤكد أن النمو السكاني السريع في مصر أدى إلى انخفاض الخصائص السكانية من حيث الصحة والتعليم وإسكان والغذاء والخدمات

وفرص العمل . (٢٢ ، ٢٥) المعجم الترسيما من المجتمع المصري

وفيما يلي سوف نناقش بإيجاز مختلف المشكلات المجتمعية التي يعانيها المجتمع المصري والناجمة عن تفاقم المشكلة السكانية على النحو التالي :

(١) الغذاء :-

تدور المشكلة السكانية فى مصر أساسا حول الخلل بين حاجات السكان والموارد الطبيعية المتاحة ، وتأتى الموارد الزراعية - وهى المصدر الرئيسى الأول للغذاء - فى مقدمة الموارد أهمية وكذا مصادر المياه والتربة الخصبة الصالحة للزراعة وكلاهما عصب الزراعة وإنتاج الغذاء . (١،٢٢)

ونتيجة للتزايد السكانى السريع مع محدودية التربة الخصبة الصالحة للزراعة ومحدودية نصيب مصر من المياه فقد تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض المنزرعة ومن المساحة المحصولية بشكل ملحوظ .

والجدول التالى يوضح السنوات وإجمالى عدد السكان ومساحة الأرض المنزرعة والمحصولية ونصيب الفرد منها (٤،٢٢) :

السنة	عدد السكان بالمليون	مساحة الأرض المزروعة بالمليون فدان	المساحة المحصولية بالمليون فدان	نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالمليون فدان	نصيب الفرد من المساحة المحصولية بالمليون فدان
١٨٠٠	٢،٥٠	٢،٠٠	٢،١٠	٠،٨٠	٠،٨١
١٨٢٣	٢،٥٠	٢،٠٣	٢،٢٠	٠،٨١	٠،٨٢
١٨٩٧	٩،٧٠	٤،٩٠٠	٦،٧٠	٠،٥٣	٠،٧١
١٩٠٧	١١،١٩	٥،٢٧٠	٧،٥٩	٠،٤٨	٠،٦٧
١٩١٧	١٢،٧١	٥،٣٠٠	٧،٧٢	٠،٤١	٠،٦٠
١٩٣٧	١٥،٩٢	٥،٣١٠	٩،١٣	٠،٣٣	٠،٥٣
١٩٤٧	١٨،٩٦	٥،٧٦٠	٩،١٣	٠،٣١	٠،٤٨
١٩٦٠	٢٦،٠٠	٥،٩٠٠	١٠،٢٠	٠،٢٩	٠،٣٣
١٩٧٠	٣٦،٢٠	٦،٠٠	١٠،٩٠	٠،١٥	٠،٢٣
١٩٧٨	٤٠،٠٠	٦،٣٠٠	١١،٢١	٠،١٦	٠،٢٤
١٩٩٠	٥٦،٠٠	٧،٠٠	١٣،٠٠	٠،١٢٥	٠،٢١
١٩٩٥	٦٠،٠٠	٧،٤٠٠	١٤،٠٠	٠،١٥	٠،٢١

ويتضح من قراءة الجدول أن التزايد المستمر فى عدد السكان أدى إلى التناقص المطرد فى نصيب الفرد من المساحة المنزرعة وكذلك تناقص

نصيب الفرد من المساحة المحصولية وذلك يعكس تأثير المشكلة السكانية على مشكلة الغذاء .

ويوضح الجدول التالي تطور مساحة الأرض المنزرعة قمحا وحجم الإنتاج والاستهلاك (٧،٢٢) :

السنة	المساحة المزروعة قمحا بالفدان	إنتاج القمح بالطن	استهلاك القمح بالطن	نسبة الاكتفاء
١٩٥٠	١٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	%١٠٠
١٩٦٠	١٤٥٦٠٠	١٣٠٥٠٠	٢٧٧٤٠٠	%٥٤
١٩٧٠	١٣٠٥٠٠	١٥٥١٠٠	٤٧٣١٠٠	%٣٢,٨
١٩٨٠	١٣٢٦٠٠	١٧٩٦٠٠	٧٤١٨٠٠	%٢٤,٢
١٩٩٠	٢٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	%٤٠
١٩٩٥	٢٦٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	%٤٥

يتضح من الجدول السابق أنه حتى عام ١٩٥٠ كان يتحقق الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح أى أنه كان يكفى لاحتياجات واستهلاك سكان المجتمع وبتوالى السنوات واطراد التزايد السكانى بات هناك عجزا وعدم اكتفاء من إنتاج القمح حيث أن متطلبات الاستهلاك فاقت ما ينتج من القمح وبالتالي اضطرت الدولة لاستيراد القمح والدقيق فضلا عن السلع الغذائية الأخرى لسد احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان المجتمع .

والجدول التالى يوضح تطور حجم الاستيراد من محصول القمح والدقيق خلال ٢٠ عاما (٨٠٢٢) :

السنة	قيمة المستورد من القمح	قيمة المستورد من الدقيق
١٩٧٠	٢٠,٦ مليون جنيه	٨,١ مليون جنيه
١٩٨٠	٣٠٨,٩ مليون جنيه	٧١,٧ مليون جنيه
١٩٩٠	٥٧١,٩ مليون جنيه	٢٣٠,٠ مليون جنيه

ويوضح الجدول السابق الأعباء التى تتحملها ميزانية الدولة وتزايدها المطرد بتزايد السكان لاستيراد القمح والدقيق فقط فضلا عن استيراد السلع الغذائية الأخرى مما يكلف ميزانية الدولة الكثير والذى من الممكن أن يوجه كاستثمارات فى خطة التنمية . وبذلك يتضح تفاقم مشكلة العجز الغذائى كنتيجة للتزايد السكانى السريع .

(٢) التعليم :

التعليم من العوامل الرئيسية التى تهيئ المجتمع لاستيعاب أساليب التكنولوجيا وطرق الإنتاج الحديثة مما يساعد على دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادى ، كما أنه من المتغيرات الأساسية فى بناء السلوك واتجاهات الفرد نحو القضايا المختلفة التى يتعرض لها المجتمع (٣٠٠،٢٢) .

ولقد ساعد نمو السكان فى الحضر على ارتفاع كثافة الفصول ، وتعدد الفترات الدراسية فى المبنى الواحد ... ويعنى ذلك أن الحالة التعليمية قد تأثرت بشكل مباشر بالزيادة السكانية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الدولة تبنى ثلاث مدارس كل يوم ومع ذلك لا تستطيع موارد الدولة أن توفر مكانا

لكل طفل فى سن الإلزام رغم أنه بحكم الدستور لا بد من توفير فرص التعليم لكل طفل (١٨ ، ٣٥) .

والتزايد السكانى يتضمن تخصيص جزء كبير من الموارد للاستهلاك كان يمكن توجيهه لتعليم الناس وللاستثمارات وهذا التزايد يمثل بالنسبة لغالبية البلاد عقبة رئيسية (٣٨ ، ٩٨) .

(٣) الصحة :

الصحة عنصر أساسى فى تقدم المجتمع وتسعى الحكومات دائما إلى بناء الفرد السليم ، إذ تحسن الحالة الصحية للسكان يؤدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية وهو الأمر الذى ينعكس مباشرة على خطط التنمية فى مختلف مجالاتها (٢٢ ، ٣٠) .

والإنسان يحتاج الخدمات الصحية فى مراحل حياته المختلفة ، وزيادة السكان تشكل ضغطا على الخدمات الصحية مما يؤدى إلى تدنى الأوضاع الصحية خاصة فى الريف والأحياء العشوائية فى المدن ، ومما يضاعف من تدنى المستوى الصحى ضائقة متوسطة دخل الفرد وقلة الوعى الصحى وانتشار الأمية (١٨ ، ٢٥) .

(٤) الإسكان :

تعتبر مشكلة الإسكان من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى نتيجة التزايد السريع فى نمو السكان ، وتعانى مصر عجزا صارخا فى عدد الوحدات السكنية المطلوبة ، ويقدر هذا العجز بنحو مليون وحدة سكنية ، ومازال نصيب المواطن من مساحة السكن أقل من ٦ متر مربع فى المتوسط بالإضافة إلى تدنى خدمات المرافق من مياه الشرب النقية والصرف

الصحة خاصة فى الريف والأحياء العشوائية فى الحضر مما يؤدى إلى مشكلات اجتماعية تؤثر على شتى جوانب الحياة (٣٨،١٨ : ٣٩) .

(٥) العمل والعمالة :

يعتبر التزايد المستمر فى عدد سكان مصر من أهم الأسباب التى تكمن خلف إيجاد وتفاقم مشكلة البطالة (٥٢،٢٢) .

وبالنسبة لحجم قوة العمل فقد زادت من حوالى ٧ ملايين عام ١٩٤٧ إلى ٧،٨ مليون عام ١٩٦٠ وذلك بمعدل سنوى مقداره ٠،٨% ثم زادت إلى ١١،١ مليون عام ١٩٧٦ بمعدل سنوى مقداره ٣،٢% فى الفترة بين التعدادين الأخيرين .

وعند المقارنة بين نمو قوة العمل فى الريف والحضر نلاحظ أن معدل النمو فى المناطق الحضرية أعلى منه فى المناطق الريفية (٣،٦% مقابل ١،٣%) كما أن معدل نمو قوة العمل من الإناث أعلى من معدل نمو قوة العمل من الذكور (٢،٩% للإناث مقابل ٢،١% للذكور) .

وظلت النسبة المئوية للأفراد دون النشاط الاقتصادى إلى إجمالى السكان ثابتا عند القيمة ٣٠% فى سنتى ١٩٦٠، ١٩٧٦ وقد وصل معدل النشاط للذكور ٥٤% فى عام ١٩٧٦ بينما وصل إلى ٥٥% بالنسبة للإناث.

وبذلك نجد أن مجموع الأفراد فى قوة العمل تعتبر هى الفئة العائلة لمجموع الأفراد خارج قوة العمل .. وتعتبر نسبة الإعالة فى مصر مرتفعة إذ تصل إلى أكثر من ٣٥٠% عام ١٩٧٦ وهذا يعنى أن كل فرد من قوة العمل المنتجة يعول ٣،٥ من الأفراد بالإضافة إلى نفسه (٧٥،٤٢ : ٨١) .

ونظرا لتزايد عدد السكان بصفة مستمرة فإن نسبة السكان أقل من ١٥ سنة هي الشريحة التي تدخل سوق العمل باستمرار قد تزايدت من حوالي ١٥ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى ١٩,٤ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، وإلى ٢١,٦ مليون نسمة عام ١٩٩١ ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٣,٥ مليون عام ١٩٩٦ ، وإلى ٢٥ مليون عام ٢٠٠١ وهذا علاوة على تزايد السكان في سن العمل ١٥-٦٤ عام من حوالي ٢٠,٤ مليون عام ١٩٧٦ إلى ٢٦,٧ مليون عام ١٩٨٦ إلى ٣٠,٤ مليون عام ١٩٩١ وسوف تصل إلى ٣٤,٩ مليون نسمة عام ١٩٩٦ وإلى ٤٠,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠١ (٥٣,٢٢) .

ولقد زادت قوة العمل من ١١٠٩٢ ألف نسمة عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٧٨٢٧ ألف نسمة عام ١٩٩٨/٩٧ ، وارتفع معدل النشاط (نسبة قوة العمل إلى عدد السكان) من ٢٦,٣٩% عام ١٩٨٢/٨١ إلى معدل بلغ نحو ٢٩,٣% عام ١٩٩٨/٩٧ وزاد عدد المشتغلين من ١٠٥٢٢ ألف مشغول عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٦٣٤٤ ألف مشغول عام ١٩٩٨/٩٧ بمتوسط معدل نمو سنوي ٢,٧٩% (٧٦,٤٣ : ٧٧) .

وتوضح الإحصائية التالية قوة العمل وعدد المشتغلين والمتعطّلون بالآلاف خلال السنوات المختلفة (٧٩,٤٣) :

السنة	قوة العمل	المشتغلين	البطالة
١٩٨٢/٨١	١١٠٩٢	١٠٥٢٢	٥٧٠
١٩٨٧/٨٦	١٢٩٥٦	١١٩٩٨	٩٥٨
١٩٩٢/٩١	١٥١٤١	١٣٧٤٢	١٣٩٩
١٩٩٧/٩٦	١٧٣٥٨	١٥٨٢٥	١٥٣٣
١٩٩٨/٩٧	١٧٨٢٧	١٦٣٤٤	١٤٨٣

ومن ثم فإن سوق العمل فى مصر يعاني من زيادة مستمرة فى العرض تفوق إمكانيات الطلب المرغوب فيه ، فلقد وصلت نسبة المتعطلين عام ١٩٨٦ إلى ١٠,٨% من إجمالى السكان ١٥ سنة فأكثر علما بأن نسب البطالة تختلف وبشدة بين فئات المجتمع المختلفة حيث تزيد بين الإناث عن الذكور وبين أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وتقل بالنسبة للأمية (٥٤,٢٢) .

وتضغط المشكلة السكانية على سوق العمل حيث أن المطلوب من الدولة أن توفر ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا ولما كانت فرصة العمل الواحدة تكلف الدولة حوالى ٥٠ ألف جنيه فى المتوسط فإن توفير هذه الفرص يفوق موارد الدولة ومع النمو السريع يزيد طالبو فرص العمل عاما بعد آخر .. ويترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة (٤٠,١٨) .

خامسا: المداخل المقترحة لمواجهة المشكلة السكانية :

المشكلة السكانية تعتبر قضية اقتصادية سياسية ، وقومية البرامج لمواجهة تحقق من خلال خفض معدلات المواليد والارتفاع الكيفى بمستوى الأسرة وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة المشكلة بالعمل على الوصول إلى توازن التقدم بين معدلات النمو السكانى والتنمية الشاملة بـ خفض معدلات النمو السكانى (٧٦,٤٤) .

وهناك مدخلين أساسيين متكاملين لمواجهة المشكلة السكانية هما :

المدخل الأول : تنظيم الأسرة .

المدخل الثانى : التنمية الشاملة .

وفيما يلي سوف نعرضهما بإيجاز على النحو التالي :

المدخل الأول : تنظيم الأسرة .

هناك العديد من العوامل البنائية التي لابد من وضعها في الاعتبار على الأقل لتحريك العرض والطلب على تنظيم الأسرة وتوفير المتغيرات التي تحوله إلى قرار قابل للتنفيذ ، بخلق الرغبة في اتجاهه ومن أبرز هذه العوامل ما يلي : (٣٧، ٢٥٤ : ٢٥٨) :-

أ- أن التعليم شرط ضروري لممارسة تنظيم الأسرة ، وأن التوجه نحو التخطيط لمحو الأمية يعد مطلباً ضرورياً لا للتأثير في الزيادة السكانية فقط وإنما لتوفير مهارات وخبرات تحتاجها خطة التنمية .

ب- أن هناك علاقة بين وفيات الأطفال وبين ميل الأسرة نحو الإنجاب الأكثر ، ومعنى هذا أن خفض معدل الوفيات خاصة وفيات الرضع يمكن أن يوفر عنصر الأمان الذي يؤثر في معدل المواليد والرغبة في الإنجاب .

ج- هناك عدد من القيم الاجتماعية تمثل متغيرات مؤثرة في الاتجاه نحو الإنجاب ومنها :

• يمثل الأولاد - خاصة الذكور - قدرة إنتاجية خاصة في الاقتصاد الزراعي المصري .

• أن الأولاد - خاصة الذكور - يساعدون على تحقيق هيبة الأسرة "العزوة حلوة" .

* تفضيل الذكر على الأنثى للمبررات السابقة بالإضافة إلى المحافظة على أسم الأسرة ، والمحافظة على ملكيتها .

* النظرة للمرأة نظرة متدنية من الرجل وتحديد مكانتها في ضوء بعض وظائفها المتعلقة بالإنجاب والجنس .

د- إذا كان خلل التوزيع الجغرافي وتفاوت الكثافة السكانية يرتبط في أحد جوانبه بالهجرة الريفية الحضرية ، حيث تتمثل عوامل الطرد اقتصاديا في البحث عن فرص عمل ودخل أفضل واجتماعيا في نقص الخدمات .

ومدخل تنظيم الأسرة يتمثل في ضرورة التأكيد على التباعد الزمني بين مرات الحمل والإنجاب ، والتأثير على المتغيرات المتعددة المؤثرة على عملية الإنجاب وذلك من خلال :-

١- الاهتمام بعمليات التنشئة الاجتماعية وأجهزتها المختلفة بتوضيح متطلبات الزواج ومسئوليات الأزواج والأدوار الواجب ممارستها وكيفية أدائها وبذلك يمكن الحد من تأخير سن الزواج نسبيا بما يتناسب مع ظروف المجتمع وإمكانيات الأفراد وقدراتهم على تكوين الأسرة والمستويات المعيشية التي يبتغونها من أجل توفير أفضل الظروف لتنشئة أبنائهم .

٢- إدخال مادة التربية السكانية في مختلف المراحل التعليمية وخاصة المراحل الثانوية والجامعية من أجل إيجاد وعى مستنير بالمشكلة السكانية وأبعادها وأثارها وأهمية تنظيم الأسرة في مواجهتها .

- ٣- إتاحة وسائل الإرشاد والتوعية الوافية والمناسبة من أجل تغيير اتجاهات سكان المجتمع نحو حجم الأسرة مع التأكيد على مفهوم الأسرة الصغيرة ودعم الأسر لتبنيه والإقبال عليه بحيث تصبح الأسرة صغيرة الحجم هي النمط المفضل لهم .
- ٤- العمل على تغيير الاتجاهات المتعلقة بأهمية زيادة عدد الأطفال وتفضيل الذكور على الإناث وتفضيل الزواج المبكر .. وغير ذلك من التفضيلات التي تؤدي إلى زيادة الإنجاب .
- ٥- العمل على توعية الأزواج بمتطلبات ومسؤوليات الأبناء وسبل شغل الفراغ وأضرار الحمل المتكرر في فترات قصيرة على صحة الزوجة وعلى الأسرة اجتماعيا واقتصاديا وعمليا .. والتأكد على المشكلات الأسرية الناجمة عن زيادة عدد الأبناء .
- ٦- العمل على إيقاظ الوعي ونشرة بضرورة تنظيم الأسرة بين سكان المجتمع عن طريق إقامة الندوات وعرض الأفلام وتوزيع المطبوعات الخاصة بتنظيم الأسرة مع التوعية بالوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة .
- ٧- استثمار الجهود الشعبية التطوعية وخاصة النسائية في الدعوة لتنظيم الأسرة مع التركيز على القيادات النسائية ، والاستفادة من المتردات على مراكز تنظيم الأسرة ومتابعة الحالات المتخلفة عن التردد ومعرفة الأسباب والعمل على عودتهم للاستفادة من خدمات المراكز .
- ٨- العمل على تصحيح الأفكار والاتجاهات الخاطئة عن تنظيم الأسرة لدى سكان المجتمع بتقديم المعلومات الصحيحة والإرشادات الوافية

عن وسائل تنظيم الأسرة والأعراض الجانبية وسبل معالجتها أو تغييرها إذا دعت الضرورة .

٩- الاستفادة من الهيئات والمؤسسات المحلية مثل الوحدة الاجتماعية ، الوحدة الصحية ، مكاتب الاستشارات الأسرية في الدعوة لتنظيم الأسرة من خلال إيضاح الأضرار الناجمة عن الحمل المتكرر والإنجاب في فترات قصيرة على الأسرة ككل وكذلك إيجابيات التباعد بين مرات العمل والإنجاب حرصا على صحة الأم وحماية للأسرة وللأبناء .

١٠- الإرشاد والتوعية والرعاية للمرأة الحامل حتى تتم فترة الحمل بسلام ويتم الوضع والإنجاب تحت إشراف طبي .

ويمكن للأخصائيات الاجتماعيات أن يساهمن بدور فعال في التأكيد على أهمية تنظيم الأسرة وتقديم الوعي والمشورة في هذا الصدد من خلال عملهن في المراكز الصحية والوحدات الاجتماعية ومراكز تنظيم الأسرة وذلك باستخدام أسلوب الحوار والمناقشات الفردية والجماعية في مناقشة النساء حول الأسرة وحجمها ومدى استخدامهن لوسائل تنظيم الأسرة وتوعية المترددات على مراكز تنظيم الأسرة وإمدادهن بالمعلومات الصحيحة والإجابة على استفسارهن وتصحيح مخاوفهن ومعلوماتهن حول تنظيم الأسرة .. وكذلك الإسهام في تغيير اتجاهات سكان المجتمع حول حجم الأسرة الكبير ، وازدياد عدد الأولاد ، وتفضيل الذكور على الإناث .. بالتأكيد على مفهوم الأسرة الصغيرة والمساواة بين الجنسين .

المدخل الثاني : التنمية الشاملة :

تعد التنمية أحد المداخل الأساسية لحل مشكلات المجتمع وفي مقدمتها المشكلة السكانية ، فيمكن من خلالها الحد من ارتفاع معدلات نمو السكان وإعادة توزيع السكان جغرافيا والارتقاء بالخصائص السكانية .. لذلك يجب مراعاة العوامل الديموجرافية عند وضع سياسات واستراتيجيات وخطط التنمية بما يكفل تأمين الاتساق والترابط بين السكان والتنمية والموارد .

والمدخل التنموي يتمثل في ضرورة تحقيق التنمية الشاملة والتي بدورها تسهم في حل كافة مشكلات المجتمع وذلك من خلال :

- ١- التوسع في إقامة المجتمعات الجديدة " الصناعية والزراعية والعمرانية " بما يحقق زيادة الإنتاج وجذب وإقامة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتوفير العديد من فرص العمل ، بالإضافة إلى إعادة توزيع السكان على المساحة الجغرافية .
- ٢- التوسع في إقامة ودعم المشروعات والصناعات الصغيرة بتقديم القروض الميسرة والمعونات الفنية والتدريب اللازم للقائمين عليها ، مع الاهتمام بالصناعات المنزلية والبيئية والريفية وإنشاء مراكز التدريب المهني لحرفها المتعددة .
- ٣- التوسع في استزراع واستصلاح الأراضي الصحراوية ، والاهتمام بالتنمية الزراعية بتحديث أدوات وأساليب الزراعة وتحسين البذور والأسمدة ... الخ .
- ٤- العمل على تأكيد القيم المرتبطة بالعمل والإنتاج وبذل الجهد والعطاء والتي بدورها تحث أفراد المجتمع على زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية.

٥- العمل على تبصير سكان المجتمع بظروف المجتمع ومشكلات ، ومتطلبات المرحلة التي يمر بها المجتمع من بذل جهودهم لتحقيق التنمية ، بالإضافة إلى الادخار والاستثمار والمشاركة فى المشروعات التنموية ، وكذلك حثهم على ضرورة ترشيد الاستهلاك حتى لا تجهض الجهود التنموية .

٦- العمل على كسب دعم وتعضيد أفراد المجتمع وزيادة مشاركتهم الفعلية فى جهود وبرامج ومشروعات التنمية ، سواء كانت مشاركتهم بالمال أو الجهد أو الخبرة حتى يمكنهم الاستفادة من عوائد التنمية وجنى ثمارها .

٧- حث الشباب على العمل بالمشروعات الجديدة بالمناطق والمجتمعات الجديدة الصناعية والزراعية ومساعدتهم على التوافق والاستقرار بهذه المجتمعات بالإسهام فى حل مشكلاتهم وتوفير الخدمات لإشباع احتياجاتهم الأساسية اللازمة بما يدعم إقامتهم واستقرارهم بهذه المجتمعات .

٨- العمل على توفير الخدمات الاجتماعية والتي بدورها تساعد على الاستيطان والاستقرار بالمجتمعات الجديدة وجعلها مناطق جذب للشباب وأسرها .

٩- الاهتمام بنشر الصناعات البيئية المنزلية بين سكان المجتمع والتي قد تفيد فى شغل أوقات الفراغ بشكل مفيد ومثمر وتزيد من دخل سكان المجتمع وتزيد من الإنتاج فى نفس الوقت .

١٠- الاهتمام بالمرأة ومشاركتها فى عمليات التنمية وخاصة المرأة الريفية من خلال توفير بعض المشروعات والبرامج المدرة للدخل والمحقة لزيادة الإنتاج .

ويمكن للأخصائى الاجتماعى أن يسهم بدور فعال فى تحقيق التنمية ومواجهة المشكلة السكانية من خلال ممارسته المهنية فى مواقع العمل المختلفة المدرسة أو المصنع أو المستشفى أو أى مكان يعمل به من خلال الاتصال الجماهيرى المباشر مع الفئات التى يتعامل معها لإقناعهم وإذكاء وعيهم بمتطلبات التنمية ومسئولياتهم فى تحقيقها وما يمكن أن يسهموا به باعتبارهم مستهدفين من هذه الجهود التنموية ، ولعل أسلوب الحوار القائم على الإقناع هنا ذو فاعلية تأكيديه أكثر من أى أسلوب آخر .

وهذا الدور المهنى من شأنه أن يسهم فى تحقيق التنمية وزيادة الإنتاج وحل المشكلة السكانية التى تتجم عن تزايد معدلات النمو السكانى بما يفوق معدلات التنمية ويلتهم منجزاتها ، ذلك بالإضافة لما يمكن أن يحققه من تخفيض الكثافة السكانية بإعادة توزيع السكان على المجتمعات الجديدة وذلك يتطلب وضع سياسة قومية محددة المعالم ذات إمكانات تنفيذية تسمح بترجمتها إلى برامج ومشروعات إنتاجية وخدمية تستوعب أعداد من السكان " العمالة " وأسراهم وتحقق لهم الاستقرار فى ضوء توزيع إقليمى للسكان يحقق الانتشار على الحيز الجغرافى الكلى ، وذلك بدوره يسهم فى معالجة المشكلات الأخرى مثل الإسكان ، والمواصلات ، والمرافق .. وغيرها .

المراجع

١. أنور عطية العدل : السكان والتنمية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ .
٢. عبد الحميد لطفى ، حسن الساعاتى : دراسات فى علم السكان ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، ١٩٨١ .
٣. الأمم المتحدة : المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، الخبرات المتعلقة باستراتيجيات وبرامج السكان والتنمية ، القاهرة ، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤ .
٤. الأمم المتحدة : تقرير المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، القاهرة ، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤ .
٥. محمد شفيق : السكان والتنمية " القضايا والمشكلات " الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٨ .
٦. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع وميادينه ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٧ .
٧. إبراهيم العيسوى : انفجار سكانى أم أزمة تنمية ، دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان دراسات سكانية المجلد ١٢ ، العدد ٧٣، ١٩٨٥ .
٨. عقيلة حمدي ، عرض لكتاب رمزى زكى : المشكلة السكانية وخرافة المalthوسيه الجديد ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، دراسات سكانية ، المجلد ١٢ العدد ٧٢ ، ١٩٨٥ .

٩. محمود الكردى : دور العوامل الاقتصادية فى السلوك الإنجابى للزوجين فى مصر ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ٧٩ ، مايو ١٩٨٠ .
١٠. محمد نبيل الخزرائى : الدروس المستفادة من " ماذا - لو " من ثلاثين عاما من الزيادة السكانية ، القاهرة ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، دراسات سكانية ، المجلد ١١ ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٤ .
١١. سعد جمعة : السكان والتنمية فى العالم الثالث ، القاهرة المجلس القومى للسكان ، دراسات سكانية ، المجلد ١٢ ، ٧٢ ، يناير ١٩٨٥ .
١٢. حسن أبو سعده : مقترح لحل المشكلة السكانية فى الإطار العام لخطة التنمية ، القاهرة ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، دراسات سكانية ، العدد ١٨ ، مارس ١٩٧٥ .
١٣. وزارة السكان : المجلس القومى للسكان فى ١٠ سنوات " ١٩٨٥ - ١٩٩٥ " ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ١٩٩٥ .
١٤. سعد الدين إبراهيم : الهجرة الداخلية فى مصر ، القاهرة ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، مسلسل ٥ ، ١٩٨٣ .
١٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائى السنوي ، ١٩٩٠-١٩٩٥ ، القاهرة ، يونيو ، ١٩٩٦ .
١٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ ، إجمالى الجمهورية .

١٧. المؤتمر الصحفى لرئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
فى ١٩٩٩/٢/٢٤ والمنشور نصه بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٥

١٨. منظمة الأغذية والزراعة ، صندوق الأمم لمتحدة للسكان : المشكلة
والسياسة فى مصر ، مشروع دمج الثقافة السكانية فى الإرشاد الزراعى ،
دكرنس ، مركز الدعم الإعلامى للتنمية ، ١٩٩٦ .

١٩. عبد المجيد فرج: الأسس الإحصائية للدراسات السكانية ، القاهرة ،
دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .

٢٠. وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام
١٩٩٥/٩٤ المجلد الأول ، المكونات الرئيسية والقطاعية ، أبريل
١٩٩٤ .

٢١. صبحى عبد الحكيم : الموقف السكانى فى مصر ، القاهرة ، جهاز
تنظيم الأسرة والسكان ، دراسات سكانية ، العدد ١٥ ، ديسمبر ١٩٧٤ .

٢٢. المجلس القومى للسكان ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، مشروع
الإعلام السكانى ، الكتاب المرجعى ، القاهرة ، مطابع المجلس القومى
للسكان ، ديسمبر ١٩٩٥ .

٢٣. مالك محمود النمرسى وآخرون : دراسة تحليلية عن اتجاهات المواليد
والوفيات فى مصر وأسبابها ، القاهرة ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ،
مسلسل (٦) ، يناير ١٩٨٢ .

٢٤. محمد سلام مذكور : نظرة الإسلام إلى تنظيم النسل ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥ .
٢٥. وزارة الأوقاف ، وزارة الإعلام : موقف الإسلام من تنظيم الأسرة القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٩٠ .
٢٦. صحيح مسلم : الجزء الأول والسادس .
٢٧. الترمذى : الجزء الرابع .
٢٨. مصطفى محمد السيد أبو عماره : الإنارة فى أحاديث مختارة ، الجزء الأول ، القاهرة ، دار الطباعة المحمدية ، ١٩٨٨ .
٢٩. صحيح البخارى : الجزء التاسع .
30. Kingly Davis & Judith Black: Social Structure and Fertility An analytic Framework In Economic Development and Cultural Change " Chicago/ university of Chicago Press, 1956.
٣١. على عبد الرازق جلبى ، دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ .
٣٢. كمال سعيد صالح : علم الاجتماع العام ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، مذكرات غير منشورة ، د.ت .

٣٣. لورى آن مازور : ما وراء الأرقام " قراءات فى السكان والاستهلاك والبيئة " : ترجمة سيد رمضان هداره ، نادىة حافظ خيرى ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٤ .
٣٤. أحمد يحيى عبد الحميد : الأسرة والبيئة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٨ .
٣٥. عبد المجيد عبد الرحيم : علم الاجتماع السكانى ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٩ .
٣٦. زيدان عبد الباقي : أسس علم السكان ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٦ .
٣٧. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون : السكان والمجتمع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ .
٣٨. روبيرت لافون : الانفجار السكانى : ترجمة نبيه الأصفهاني ، جنيف ، شركة ترادكسيم ، ١٩٧٧ .
٣٩. معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ .
٤٠. صلاح العبد : موجز تحديات التنمية فى البلدان النامية " العالم الثالث " ، الكتاب السنوى الأول للتنمية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ .

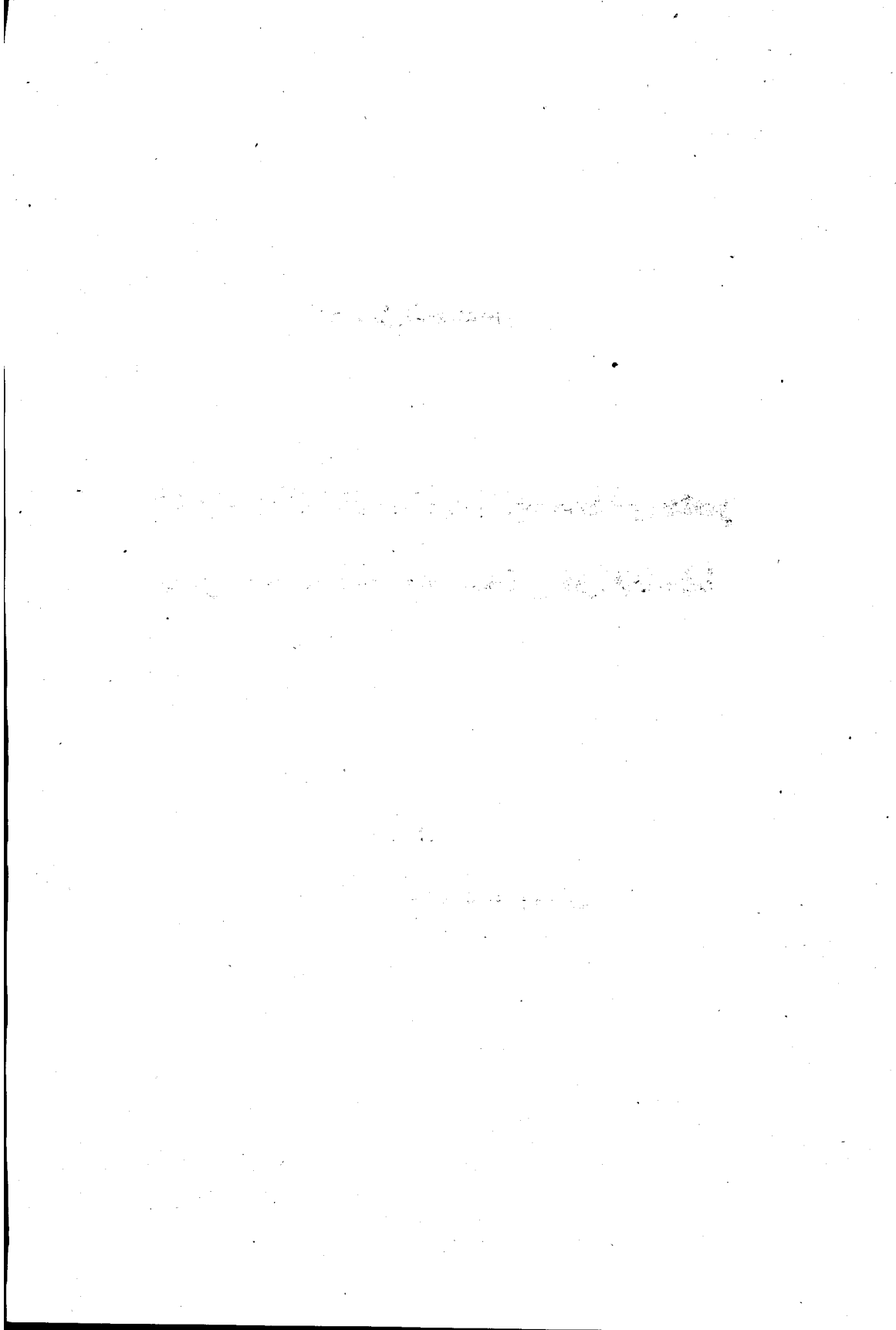
٤١. مصطفى الأمين حسنين : دراسة تأثير النمو السكانى على التنمية الاقتصادية فى واحدة من الدول الإسلامية ، القاهرة ، جهاز تنظيم الأسر والسكان ، دراسات سكانية ، المجلد ١١ ، العدد ٧٠ ، ١٩٨٠ .
٤٢. نادية حليم سليمان : ملخص المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٨٠-٥٢ ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، دراسات سكانية ، المجلد ١٣ أ ، العدد ٧٤ ، يناير - مارس ١٩٨٧ .
٤٣. وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ للمجلد الأول ، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية ، فبراير ١٩٩٨ .
٤٤. محمود السيد أبو النيل : دراسة تحليلية نقدية لبحوث تنظيم الأسرة فى مصر ، القاهرة جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، مسلسل (٥) ، ديسمبر ١٩٨١ .

الفصل السادس

أهم المشكلات السكانية والبيئية في مصر ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها

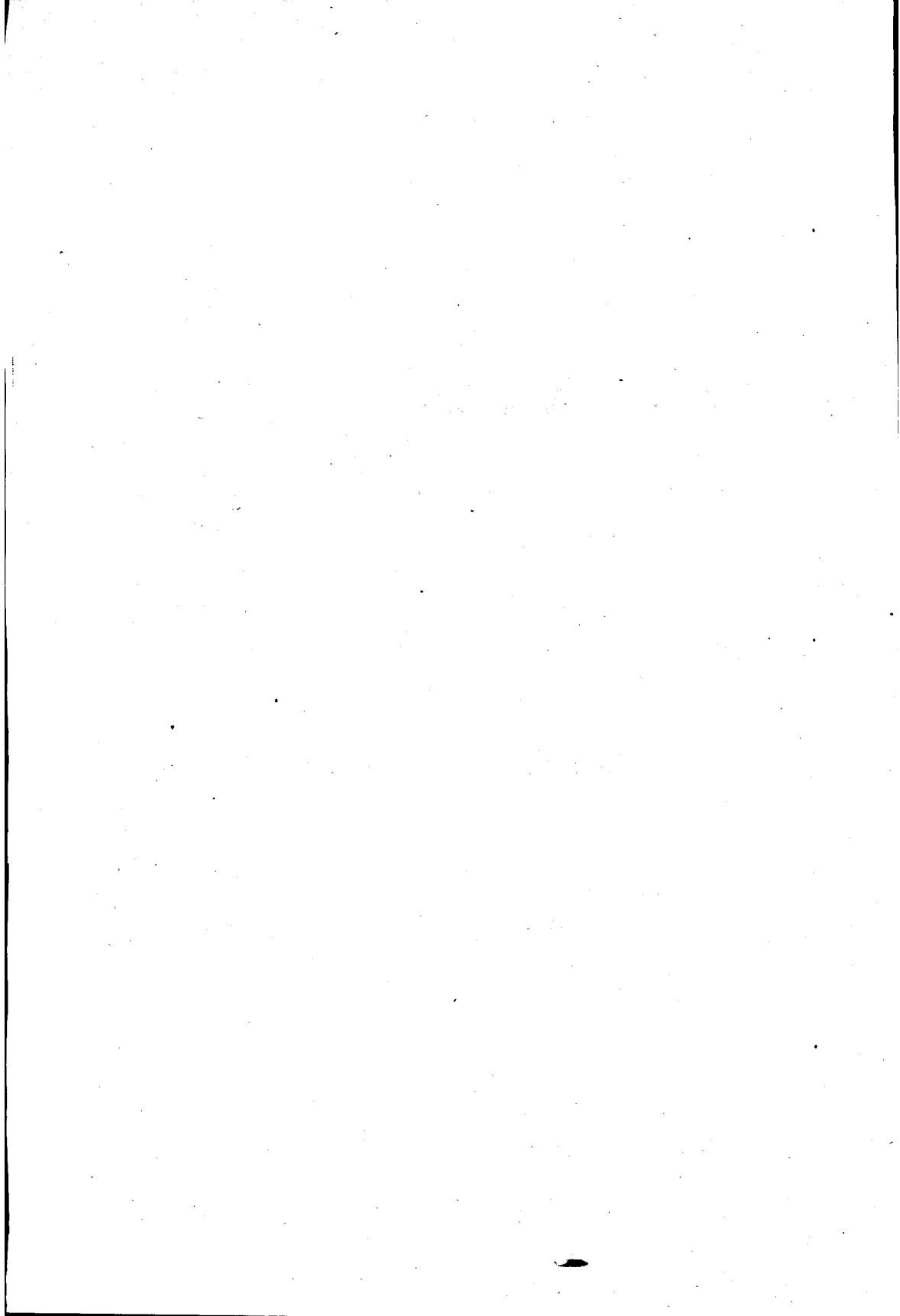
إعداد

د. نادية عبد الجواد الجرواني



محتويات الفصل

- مقدمة.
- أولاً: الأمية .
- ثانياً: العشوائيات .
- ثالثاً: التصحر .
- رابعاً: الخدمة الاجتماعية ومواجهة المشكلات البيئية.



مقدمة:

المشكلات المجتمعية تعنى مواقف يواجه المجتمع أفراد وجماعات وهيئات أو ككل وتعجز موارد المجتمع ولاسيما الأنظمة الاجتماعية القائمة عن مواجهتها لتصبح حاجات اجتماعية لا بد التفكير فى إيجاد حلول لها.

والمشكلات المجتمعية عادة متداخلة بعضها فى بعض وهى نسبية بمعنى أننا نجدها تختلف باختلاف المجتمعات والزمان والأفراد أيضا وما هو يعتبر من المشكلات فى مجتمع قد لا يعد كذلك فى مجتمع آخر.

وبالرغم من أن التقدم العلمى والتكنولوجى الذى حققه الإنسان قد ساعد فى كثير من السيطرة على البيئة والتحكم فى عناصرها المختلفة إلا أن التزايد السكانى الكبير أصبح يهدد البيئة ويخل بنظامها الطبيعى وتوازنها ، فزيادة السكان بصورة كبيرة وتزايد معهم احتياجاتهم ومتطلبات معيشتهم أدى إلى مشكلات بيئة خاصة وأن الموارد ليست متوفرة بالقدر الكافى لأننا فى مجتمع نامى، فقد أتجه الإنسان إلى الضغط على إمكانيات البيئة. وظهور كثير من المشكلات وبذلك يمكن القول أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين البيئة والإنسان وبذلك لا يمكن أن تحقق بيئة آمنة صحية من خلال أفراد لا يملكون قيم النهوض بتلك البيئة والحفاظ عليها.

وتعانى البيئة من مشكلات كثيرة يعتبر الإنسان السبب الرئيسى فى إحداثها حيث أن زيادته وأنشطته هى المسؤولة عن تخريب مناطق عديدة على سطح الأرض.

ومن أمثلة هذه المشكلات:

مشكلة تلوث البيئة ، الأمية ، العشوائيات (التصحر — قلة الموارد الطبيعية — سوء استخدامها ونقص الخدمات وغير ذلك من المشكلات).

وفيما يلي سوف نستعرض بعض هذه المشكلات على النحو التالي

أولاً: الأمية :-

تعتبر الأمية ظاهرة اجتماعية تمثل عقبة كبرى فى سبيل نمو المجتمع ونهضته، ومن أكبر التحديات التى تواجه الأمم النامية وتشل حركتها نحو التقدم والوفاء بمتطلبات الحياة، ومهما سعت هذه الأمم نحو إيجاد التوازن بين مواردها وبين التغلب على مشكلاتها ، فإنها تصطدم بعوامل التخلف التى تحد من قدرتها على البناء والإنتاج ، وعدم تجاوب أفرادها مع التغيرات الإنمائية التى تحدثها الحضارة والمدينة (٣٦،١).

وعلى الرغم من أن الثروة البشرية تعتبر الأساس فى مجال التنمية أو التطور، لكونها الموجهة والمسيطر على رأس المال المادى الذى يشكل العنصر الآخر من عناصر البناء، فالثروة البشرية تتمثل فى زيادة أوجه المعارف والمهارات عند جميع أفراد المجتمع كما تتضمن تحسين مستوياتهم الصحية، وقد يعبر عن ذلك اقتصادياً بكفاءة فى التنمية الاقتصادية ، أما سياسياً فيعبر عنها : بأنها تتضمن إعداد الأفراد للمشاركة الرشيدة فى الشؤون السياسية ، كما يعبر عنها اجتماعياً بأنها تتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم ثقافياً، واجتماعياً فى وجود اجتماعى وإيجابى.

ولذلك استطاعت الدول المتقدمة القضاء على الأمية، فأطلقت بذلك الطاقات البشرية من عقالها التى هى أكبر رأس مال بشرى هائل.

ومن ثم نجد أن المجتمع المتخلف هو مجتمع أمى، وإزالة أميته تكون بتطويره وتحديثه وتنميته تنمية شاملة، والفرد الأمى هو فرد أمى أبجدياً، وإزالة أميته فى أبجديته وتعليمه مهارات القراءة والكتابة.

والمجتمع الأمى هو الأب الشرعى للفرد الأمى، وإن تطوير المجتمع وتنميته وأبجدة الأفراد الأميين وتعليمهم إنما يكون عن طريق المواجهة الشاملة، بمعنى التحرك فى كل جهات التخلف وبكل قدرات المجتمع الرسمية والشعبية فى مستوى التخطيط والإنجاز والمتابعة. (٣٦، ٢).

مشكلة الأمية فى مصر :

مشكلة الأمية فى مصر من المشكلات المعقدة، فهى ليست وليدة أمس القريب ، ولكنها محصلة التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى الطويل الذى عاشه الإنسان المصرى فى القطاعات المختلفة من الريف والحضر، وانعكاس للمتناقضات التى سادت ولا زالت تسود فى المجتمع بأسرة فترة طويلة من الزمن، فقد كان التعليم قاصراً على فئة معينة من السكان هى التى تملك الإنفاق على نفسها وتستطيع أن تتحمل أعباء التعليم وتكاليفه. (١٤٢، ٣).

وفى عام ١٩٥٢: كانت هناك تركة مثقلة فيما يتعلق بالأمية، ففى تعداد ١٩٤٧، كان أربعة أخماس السكان وأكثر من ٩٠% من الإناث منهم يعانون من ظلمات الأمية، ولم يتغير هذا الوضع بمرور ثمانى سنوات، ولم تبدأ نسبة الأمية فى الانخفاض إلا فى الستينات حتى وصلنا إلى ٦٥% عام ١٩٦٦، ثم استمر الانخفاض فى تعداد ١٩٧٦ إلى ٥٦,٥%. (٤٢٠، ٤).

ونظراً إلى ضعف جهود محو الأمية وعدم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن التعليم الابتدائى حتى منتصف السبعينات ، ويلاحظ أنه على

الرغم من انخفاض نسبة الأمية إلا أن نسبة الأمية قد تضاعفت تقريبا حتى زاد عن الخمسة عشر مليوناً في منتصف السبعينات بمعدل ٤٢% وفي الثمانينات وصلت إلى ٥٣% ، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي وفي عام ١٩٨٦ وصلت إلى ٤٩,٤ ، وفي عام ١٩٩٤ بلغت تلك النسبة ٤٥,٩ . (٥)

ومما يجدر ملاحظته أن الانخفاض في نسبة الأمية كان أسرع عند الذكور عنه لدى الإناث مما أدى إلى اتساع فجوة الأمية بين الذكور والإناث في المجتمع، ويؤكد ذلك الجدول التالي:-

جدول رقم (١) يوضح نسبة الأمية خلال عشر سنوات

من عام ١٩٩١ : عام ٢٠٠٠ (٦)

السنة	النسبة المئوية %
١٩٩١	٤٦,٦
١٩٩٢	٤٦
١٩٩٣	٤٥,٥
١٩٩٤	٤٩,٩
١٩٩٥	٤٤,٤
١٩٩٦	٤٣,٩
١٩٩٧	٤٣,٤
١٩٩٨	٤٢,٨
١٩٩٩	٤٢,٣
٢٠٠٠	٤١,٨

يوضح الجدول السابق :

- أن نسبة الأمية المتوقعة في عام ٢٠٠٠ هي ٤١,٨% وقد وصلت في آخر تعداد إلى ٤٦,٦%، وهذا يرجع إلى المجهودات التي تبذل أخيرا للقضاء على الأمية.

فئات الأميين في مصر:-

يمكن تصنيف فئات الأميين في مصر على النحو التالي:

- (١) الأطفال الذين تستوعبهم المدارس والذين يتسربون منها.
- (٢) الصبية الذين تجاوزا مرحلة الإلزام ومازالوا دون سن العمالة (١٢-١٥ سنة) ولم يحصلوا على قدر مناسب من التعليم.
- (٣) الشباب الذين قاربوا أو أشرفوا على سن التجنيد من الذكور وهؤلاء يقعون بين فئات السن (١٦-٢١) سنة ولم يحصلوا على التعليم الكافي.
- (٤) العمال الأميون في أجهزة الحكومة والقطاع العام.
- (٥) الأميون في القطاع الجماهيري، وهذه الفئة الرئيسية المستهدفة لحملات محو الأمية في مصر، وهي تتكون من مجموع العاملين في القطاع الخاص والحرف الصغيرة، وقطاعات الزراعة والصيد وربات البيوت ويبلغ عدد هؤلاء حوالي ٧ مليون مواطن (٧، ٢٢).

وإذا كانت حملات محو الأمية تركز على محو أمية من في القطاع الجماهيري، فأیضا نالت الفئة الرابعة وهم العمال الأميون في أجهزة قطاع الأعمال والحكومة الاهتمام الكبير بمحو أميتهم عندما تقرر عدم مزاولة أى مهنة أو حرفة أو الترشيح للأعمال والوظائف عن طريق مكتب القوى العاملة أو التعيين للوظائف العامة الحكومية والقطاع العام إلا للحاصلين على شهادة محو الأمية ، كحد أدنى كما تقرر حرمان العامل من الترقية أو منحة

العلاوة الدورية المستحقة أو منحه العلاوة التشجيعية وذلك لكل من ملزم لمحو الأمية أو أتيحت له فرصة لمحو أميته ولم يفعل (٨).

جدول رقم (٢) يوضح نسبة الأمية بين الذكور والإناث

خلال الفترة من عام ١٩٣٧ إلى ١٩٨٧ (٩)

السنة	النسبة المئوية للذكور	النسبة المئوية للإناث	إجمالي النسبة المئوية
١٩٣٧	٧٦,٦	٩٣,٩	٨٥,٢
١٩٤٧	٦٤,٣	٨٤,٣	٧٤,٥
١٩٥٧	٥٦,٢	٨٣,١	٦٩,٧
١٩٦٧	٥٠	٧٦,٠	٦٣
١٩٧٧	٤٢	٧١	٥٦
١٩٨٧	٣٧,٨	٦١,٨	٤٩,٤

يوضح الجدول السابق:

• أن نسبة الأمية بين النساء أعلى من نسبة الأمية بين الذكور، وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة الإناث اللاتي لا يلتحقن بالتعليم الإلزامي عن الذكور.

• هذا بالإضافة إلى أنه بالرغم من أن الفرق بين كل نسبة هي عشر سنوات إلا أن الانخفاض في نسبة الأمية لم يكن كبيراً، ويؤكد على ذلك أيضاً الجدول رقم (١) الذي يوضح نسبة الأمية إجمالياً من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ كما تتوقع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

أنماط الأمية :

عندما نحدد الأمية بأنها عدم القدرة على معرفة القراءة والكتابة فهو يفيد فى المسائل الإحصائية المتعلقة بخصر أولئك الذين ينطبق عليهم ذلك، وبذلك فالأمية لم تكن حالة شخصية يتعرض لها الفرد نتيجة لعدم تردده على مؤسسات التعليم فترة معينة ، وإنما هى حالة مجتمعية، تصيب المجتمع (إذا عانى منها الأغلبية) وتجعله غير قادر على تنمية طاقاته وموارده .

لذلك فقد كانت الأمية من أبرز مشكلات التخلف، حيث أن تأثيرها مباشر فى تعويق الأفراد عن الاستفادة من موارد متاحة لديهم، اقتصادية كانت أو اجتماعية ، وبناء على ذلك يمكن أن تصنف الأمية إلى أربعة أنماط (٤٢٥،١٠) :-

١- الأمية البدائية :

وهنا يعد معرفة القراءة والكتابة (أو الإلمام بها) شرطاً ضرورياً ولازماً لتحقيق مسألة الإدراك بالمتغيرات التى ذهب إليها التعريف المقترح، ويطلق هنا عليها تعبير (أمية بدائية) ، على أساس أن من يعانى منها تنقسم أحواله بمستوى بدائى فطرى.

وبلغت نسبة السكان الذين يشكلون هذا النمط فى مصر (٣٨,٦%) فى عام ١٩٩٦. (٤٢٦،١١)

٢- الأمية المهنية:

وتعنى تلك الفئة من السكان التى تحتل مواقع مهنية فى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية ، وهى غير مؤهلة سواء من حيث الإعداد المدرسى

(الأكاديمي) المناسب أو التدريب الفني الملائم أو الخبرات العملية المكتسبة أو كل ذلك مجتمعا. (١٢، ٤٢٧).

وتعاني مصر من هذا النمط من الأمية بشكل واضح حيث الاتساق غير موجود بين التعليم والتدريب والخبرة من جانب، وتوعية المهنة من جانب آخر، الأمر الذي يؤدي إلى اعتبار المنصرف على تلك العمليات فلقد اقتصاديا ثقيلًا مع عدم تحقيق منفعة تذكر في مجال المهنة التي يجهلها صاحبها وبخاصة إن كانت تنتمي إلى قطاع الإنتاج، ولذا نلاحظ التكس في قطاع الخدمات الذي صار واضحا، حيث أن أضراره غير مباشرة في عملية الإنتاج وإن كانت خطيرة على العملية التعليمية ذاتها باعتبارها استثمارا بشريا، يعد المجتمع المتخلف في ميسر الحاجة إليه، ومع ذلك لا يستفيد منه.

٣- الأمية الثقافية:

ينحصر سعي أفراد هذه الفئة في التخلص من نطاق الأمية البدائية فقد يتجاوز بحصولهم على مؤهلات علمية وفي محاولة التغلب على الأمية المهنية، قد لا ينجحون في تخطيها، إلى أن يصطدموا بمشكلات مجتمعهم الأمر الذي ينتهي بهم إلى زيادة سلبيتهم أو سعيهم للهرب منه (١٣، ٤٢٧).

ولاشك أن كل الأنماط السابقة ليست من صنع أفراد تلك الفئة أنفسهم وإنما هي إفراز طبيعي لذلك النموذج من المجتمعات المختلفة، التي تفتقد إلى سياسات تعليمية واضحة.

وهذه الأنماط الثلاثة من الأمية يعد أخطرها الأمية المهنية، تليها الأمية البدائية ثم الأمية الثقافية.

فالأمية المهنية قد تعوق إنتاج الفرد بشكل كبير، وبذلك يقل إنتاج المجتمع، ولذلك يجب على حملات محو الأمية أن تسير جنباً إلى جنب لمحو الأمية الأبجدية بجانب الأمية المهنية.

٤ - الأمية المعاصرة:

يقصد بها التخلف عن ركب الحضارة والانعزال عن الأحداث العالمية فالحروب والمخترعات والاكتشافات لم تعد حبيسة الدول المكتشفة أو الناتجة بل أصبحت ملك البشرية، وهذا يتطلب من الفرد الاندماج ومعايشة العالمية في كافة المجالات. (١٤، ٥٨).

ولابد أن نشير إلى أنه رغم الجهود المبذولة ، إلا أن النجاح المطلوب لم يتحقق بعد ولا يتناسب مع حجم الجهود والدليل على ذلك النسبة المرتفعة للأمية، وقد يعزى ذلك إلى أن هناك تحديات تؤثر على نجاح برامج محو الأمية.

التحديات التي تواجه الأمية في مصر:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه القضاء على الأمية وتؤدي إلى زيادة نسبتها تتمثل أهمها فيما يلي:-

(١) عدم إمكانية تحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي بالسرعة اللازمة ، فبدلاً من أن يتم استيعاب كل الأطفال في سن التعليم الإلزامي بحلول عام ١٩٧٠، كما كان مخططاً لم تتعد نسبة الاستيعاب في الصف الأول ٧٠% في ذلك العام، بالإضافة إلى الأطفال الذين يتسربون من المدارس الابتدائية قبل حصولهم على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية وبالتالي تم سنوياً إضافة أعداد كبيرة من أصل أفسواح ضخمة من الأطفال في سن الإلزام إلى جيش الأمية. (١٥، ١٤٣).

(٢) ارتفاع نسبة الفاقد التربوى وما ينتج عنه من انخفاض فى مستوى الكفاية الداخلة للنظام التربوى وخاصة فى المرحلة الابتدائية نتيجة لظاهرتى التسرب والرسوب.

(٣) الاختلافات الشاسعة فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية بين مناطق المدن والريف أدت إلى وجود عدم التكافؤ فى توزيع الفرص التعليمية بين المنطقتين والعوامل الاجتماعية، وخاصة فى الريف ، مثل الزواج المبكر للفتاة، الذى يلعب دورا فى عدم إقبال البنات على التعليم أو الاستمرار فى الدراسة بعد الالتحاق بها، فى نهاية المرحلة الابتدائية ، ومن ناحية أخرى فإن العوامل الاقتصادية ، مثل : مشاركة الأطفال فى كثير من النشاطات الاقتصادية قد يؤدى إلى تسرب الطلبة من المدرسة الابتدائية وخاصة فى الريف. (١٦، ٧٤٦)

(٤) ولعل من التحديات الرئيسية لارتفاع نسبة الأمية نسبيا فى جمهورية مصر العربية ، هو أن النجاح لم يحالف معظم حملات محو الأمية فى الماضى، وذلك لعدد من الأسباب والتي من أهمها : انعدام التخطيط المحكم لحملات محو الأمية، وانعدام المشاركة الفعالة فى نشاطات محو الأمية على المستويين الرسمى والشعبى مع وزارة التربية والتعليم، وكذلك فإن من أهم الأسباب لفشل حملات محو الأمية عدم ملائمة مستوى المناهج وما تتضمنه كتب تعليم الكبار لاحتياجات الدارسين واهتماماتهم وعملهم . (١٧، ٧٤٧).

(٥) يمكن إضافة تحد آخر وهو الارتداد إلى الأمية، فهناك فريق كبير من الأطفال الذين انقضى عليهم فترة الإلزام ولم يبلغوا المستوى الدراسى المطلوب ، ولم يواصلوا التعليم فى المرحلة الإعدادية أصبحوا مهددين بالارتداد إلى

الأمية، وتبلغ نسبة هؤلاء حوالي ٤% من المقريدين فى المرحلة الابتدائية (١٨).

(٦) وهناك تحديات أخرى ترتبط بالأمية تتمثل فى:-

- عدم إحساس الأميين بخطورة المشكلة.
- الإحساس بأن طبيعة أعمالهم لا تحتاج إلى القراءة والكتابة.
- الإحساس بعدم القدرة على التعليم والخجل منه فى الكبر.
- عدم توافر الحوافز الإيجابية والسلبية الكافية لكل من:

أ- القائم على برامج محو الأمية.

ب- المستفيد من برامج محو الأمية. (٥٢، ١٩).

ويتضح من خلال هذه العوامل أن تأثير جهود محو الأمية كان محدودا وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار عقبات ندرة الموارد المالية والفنية، فإن جهود محو الأمية السابقة، لم يكن باستطاعتها إلا أن تقدم حلا جزئية محدودة التأثير، مما قد يكون له تأثير فى اهتمام المسؤولين فى الدولة بزيادة فاعلية برامج محو الأمية.

تأثير الأمية على الواقع الاجتماعى للفرد:

لا يتوقف تأثير الأمية على عدم معرفة القراءة والكتابة فقط، ولكن يمتد تأثيرها إلى جوانب عديدة من حياة الفرد يمكن أن نتطرق إلى بعضها (٧، ٢٠).

١- تأثير الأمية على الجانب الاقتصادي للفرد:

قد يتعرض الفرد الأمي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية منها:-

♦ قلة فرص العمل، وعدم وجود مهارة في العمل، وقلة إنتاجية الفرد، وبالتالي قلة إنتاجية المجتمع، وانخفاض الدخل، الإسراف في تقدير الجانب المادي على حساب التعليم. (٢٠،٢١)

♦ الإسراف في الإنفاق وانتشار النمط الاستهلاكي.

♦ قد يكون تأثير الأمية على الجانب الاقتصادي عبارة عن سلسلة ، فالتأثير في جانب معين يؤدي إلى الجانب الآخر، فمثلا قلة فرص العمل قد تكون من أسبابه عدم وجود مهارة في العمل، وذلك يؤدي إلى قلة إنتاجية الفرد ونتيجة طبيعية انخفاض الدخل قد يؤدي إلى عدم إشباع الاحتياجات.

٢- تأثير الأمية على الجانب الصحي للفرد:

حيث أن نسبة الوفيات في العالم تدل على أن المناطق التي تنتشر فيها الأمية هي المناطق التي ترتفع فيها نسبة الوفيات، كما أن الأمية تؤدي إلى عدم الوعي بالجانب الصحي والغذاء الصحي، وعدم القدرة على وقاية الشخص لنفسه من الأمراض ووجود العادات الصحية الضارة.

٣- الأمية والانحراف:

جاء في تقرير الأمية لسنة ١٩٨٩، أن نسبة ٨٠,٧% من المتهمين بجرائم القتل العمد من الأميين والذين يقرأون ويكتبون ، وأن نسبة ٨٤% من المتهمين في جرائم الضرب المفضى للموت من الفئة التعليمية المشار إليها سابقا وكذلك بالنسبة لجريمة الضرب المحدث للعامة فقد كانت نسبة الأمية

ومن يقرأ ويكتب ٨٦% وبالنسبة لجرائم الخطف وهتك العرض والاعتصاب والسرقة، فإن نسبة المتهمين فيها من الأميين والذين يقرأون ويكتبون تزيد على نسبة ٨٠% من مجموع المتهمين.

٤- علاقة الأمية بالسياسة : (٧٠،٢٢)

• تعتبر الأمية من أهم المعوقات التي تحرم الفرد من فهم حقوقه وواجباته السياسية، وتجعل الفرد يعتمد على الغير وخاصة فيما يتعلق بالتنظيمات الخاصة بوسائل الإنتاج والتمثيل في الاتحادات والنقابات وغيرها من النواحي الأخرى.

• كما أن خطورة الموقف ونتائجه على الممارسة السياسية وتحقيق الديمقراطية ينبغي أن توضع في الاعتبار عندما نتذكر أن نحو تسعة عشر مليوناً من المواطنين الأميين يعيشون خارج قوة العمل، وأن نحو ثلاثين ملايين آخرين من أنصاف الأميين يكونون جزءاً من قوة العمل في مصر، وذلك أنه بدون محو الأمية ستظل نسبة كبيرة جداً ضمن شعبنا محرومة من ممارسة حقوقها السياسية، فإذا مارسها فإنها ممارسة منقوصة، فمن لا يعرف القراءة والكتابة لا يستطيع أن ينجح في الحياة السياسية أو يتفهم مسارها أو يسهم في تقدم مجتمعه، والامى لا يستطيع قراءة الصحف ولا يستطيع فهم الأمور والموضوعات السياسية المكتوبة والمسموعة، كما أنه لا يستطيع أن يشارك في المواقف السياسية كالتصويت والترشيح في المناصب السياسية، وكذلك لا يتمكن من فهم برامج وأهداف الأحزاب فهو منفصل تماماً عن العالم السياسي. (٧١،٢٣)

٤- هناك بعض الجوانب الأخرى التى تعكسها الأمية على الأفراد متمثلة فى:-

• لكى يتمكن الأفراد من ممارسة الديمقراطية الصحيحة لابد من معرفة كل فرد لحقوقه وواجباته، ودوره كمواطن فى التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة والمتعلم أقدر من الأمى فى ممارسة دوره كمواطن صالح مدرك لأبعاده ودوره فى التغيير الاجتماعى ، إلى جانب ذلك نجد أن المتعلم أقدر من الأمى فى الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التى تقدمها الدولة ، وهو أيضا أقدر على تقبل التغيير، وتقبل الاتجاهات السليمة التى تقتضيها ظروف وطنه ومجتمعه فى الحرب والسلام على السواء (١٧،٢٤) وكذلك تجنب وقوعه فريسة للدعاية المغرضة والإشاعات ، وكذلك الأمية تعتبر عائقا كبيرا فى تنمية النمط الخلقى القومى وإحداث التماسك الاجتماعى بين الأفراد، وهى عائق فى سبيل اكتساب الاتجاهات المرغوبة على المستوى الفردى والاجتماعى على السواء.

• كذلك فإن الاتجاهات الحديثة فى التنمية الاقتصادية تعتمد على وسائل الاتصال من ناحية وقدرة الفرد على التعامل مع الآلة من ناحية أخرى يضاف إلى ذلك الاتجاهات الصحيحة نحو العمل وتقدير المسؤولية والإحساس بالواجب والقواعد الصحيحة للتعامل مع رؤساء العمل وزملاء المهنة، كلها أمور يتعلمها الإنسان ويكتسبها نتيجة مروره بخبرات يتعلمها ويستفيد منها.

• والمتعلم أفضل من الأمى فى اكتساب هذه الاتجاهات والخبرات ، ومن ناحية أخرى نجد أن زيادة الإنتاج تتوقف بالدرجة الأولى على مهارة التعامل ومدى ما يجيده من مهارات الاتصال التى يستطيع عن طريقها

أن يترقى فى سلم المهارة فى المهنة وقد كشفت خبرات وتجارب الدول الأخرى عن أهمية الفرد، المتعلم فى زيادة الإنتاج . (١٨،٢٥)

• وبالرغم من خطورة الأمية على حياة الأفراد، مما قد يجعلها سببا فى مشكلات كثيرة وبالرغم من ارتفاع نسبتها فى بعض المجتمعات ومن بينها مصر، إلا أن مجهودات محو الأمية ليست وليدة الوقت الحالى، ولكنها مستمرة منذ القدم، حيث كانت هناك محاولات للقضاء على الأمية والتخلص من آثارها، ولكن يمكن أن نتطرق للجهود المبذولة لمحو الأمية فى الآونة الأخيرة.

الجهود المبذولة لمحو الأمية:

ونتيجة لذلك وإدراكا لخطورة الأمية على برامج التنمية فقد أنشأت الدولة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار فى ١٩٩١، وتتصص المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١، على أن محو الأمية وتعليم الكبار واجب وطنى ومسئولية قومية وسياسة تلتزم بتنفيذها الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية واتحاد الإذاعة والتليفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العام لنقابات العمال والجمعيات وأصحاب الأعمال، وذلك وفقا للخطة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، طبقا لأحكام هذا القانون (٢٦) .

وتعتبر الهيئة العامة لمحو الأمية هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تتبع وزير التعليم، وتتولى وضع خطط وبرامج محو الأمية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات المختلفة.

أسس ومبادئ الحملة القومية لمحو الأمية (٢٧)

(١) طلب الإعلان من كافة الجهات والتنظيمات والقطاعات والأفراد ان تعمل متكاتفه فى حملة قومية شاملة لمحو الأمية وتوفير المهارات الأساسية من أجل العمل والإنتاج.

(٢) وضع إطار لحملة إعلامية مكثفة تسبق برامج محو الأمية وتواكبها وتستمر بعدها ومن أهدافها استقطاب أكبر عدد ممكن من المتطوعين والمتقنين للانضمام للحملة كمعلمين وإداريين وحث المؤسسات على القيام بمسئولياتها وخاصة فى التمويل.

(٣) ضرورة سد منابع الأمية لتحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين فى مدارس التعليم الأساسى وهناك أربعة مسارات لهذا الهدف:

أ- سد منابع الأمية لتحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين فى مدارس التعليم الابتدائى أو ما يوازيه والقضاء على التسرب.

ب- إعطاء الأولوية للأصغر سنا واللفئات المحرومة وخاصة النساء وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة.

ج- إلزام جميع الأميين فى الفئة العمرية ١٥-٣٥ عاما للالتحاق بفصول محو الأمية.

أهداف الحملة القومية لمحو الأمية:

أ- الأهداف الكمية:

١- الاستيعاب الكامل للملزمين.

٢-القضاء على عوامل التسرب.

٣-القضاء على الأميين فى الفئة العمرية ١٥-٣٦ عاما.

٤-الحد من الأمية بين الأفراد الأكبر سنا.

ب- الأهداف الكيفية:

تستهدف الخطة الوصول بالأمى إلى المستوى الدراسى الذى يمكنه من توظيف خبراته القرائية والحسابية فى مواصلة الإطلاع والانتفاع بها فى حياته العملية، ويعادل هذا المستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى.

وتتم الدراسة فى برامج الهيئة العامة لمحو الأمية على مستويين :

الأول: يعادل نهاية الصف الثالث الابتدائي (٩ أشهر).

الثانى: يعادل إنهاء الحلقة الابتدائية ، ويلحق به من أتم الدراسة فى المستوى الأول، أو نالوا قسا من التعليم يوازي هذا المستوى.

التنظيم للحملة القومية لمحو الأمية:

يتولى الإشراف على تخطيط وتنفيذ الحملة القومية الهياكل التنظيمية الآتية:-

أ- مجلس أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية:

يتولى مهام وضع السياسة والتخطيط، وستتضم إلى أمانته العامة، بعد أن تجدد وتدعم بالكفايات الفنية اللازمة الإدارة التربوية لمحو الأمية وتعليم الكبار فى وزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى كافة أجهزتها الفرعية

فى المحافظات ومراكز الإدارات المحلية وتقوم الأمانة العامة بمهمة متابعة التنفيذ.

ب- مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات:

مسئوليّاته:

- ♦ إعداد الخطة التنفيذية لمحو الأمية وتعليم الكبار فى المحافظة .
- ♦ تحديد أدوار الجهات المعنية والتنسيق بينها.
- ♦ متابعة التنفيذ على المستوى المحلى فى إطار خطط وقرارات الهيئة القومية لمحو الأمية.
- ♦ إصدار القرارات اللازمة لحل المشكلات وتطوير العمل.
- ♦ إعداد تقارير دورية عن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات يرفعها إلى الهيئة كل ٣ شهور.
- وتمثل فيه كافة الوزارات والمصالح والهيئات المعنية بمحو الأمية والمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والشعبية، ويكون مدير الفرع بالمحافظة مقررا لهذا المجلس.

ج- لجنة تعليم الكبار ومحو الأمية فى الحى أو المدينة أو

المركز:

- ♦ ينهض بأعباء العمل فى مواجهة مشكلة الأمية من خلال مجلس الوزراء ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والتنظيمات

السياسية وأصحاب الأعمال باعتبارها مسئولية قومية، وتتحمل كل من هذه الجهات مسئولياتها كاملة فى تحقيق أهداف الحملة القومية.

الأمية والزيادة السكانية:

تعتبر مشكلة الأمية من أخطر المشاكل فهى سبب الأمية الحضارية لأنها تشمل الجزء الأكبر من السكان ، كما أنها لا تقتصر على جنس أو سن معينة بل تشمل جميع فئات السن والجنس.

ورغم الجهود المبذولة فى مجال محو الأمية إلا أن أعداد الأمية التى سبق الإشارة إليها يترادى ويفعل النمو السكانى ويعتبر النمو السكانى السريع من أكبر التحديات التى تواجه التخطيط التعليمى ومستقبل التعليم ويتزايد الإنفاق على التعليم بصورة كثيرة فى ظل النمو السكانى السريع (٢٨، ١٤).

وقد أكدت نتائج كثيرة من البحوث المصرية والعالمية على أن هناك ارتباط بين تعليم المرأة ومستوى إنجابها واستخدامها لوسائل تنظيم الأسرة وقد أكدت الإحصاءات لعام ١٩٩٧ أن معدل الخصوبة الكلى من الحاصلات على تعليم ثانوى فأكثر لا يتعدى طفلين فى المتوسط بينما يزيد إلى حوالى أربعة أطفال بالنسبة للنساء الأميات ومن ثم فإن محو أمية المرأة من أهم الأهداف أمام نجاح أى سياسة سكانية (٢٩، ٢١).

هذا بالإضافة إلى أن خطورة مشكلة الأمية فى المجتمع المصرى بوجه عام وما يترتب عليها من آثار ضارة تجهض برامج التنمية الشاملة هذا بجانب ارتباط مشكلة الأمية بالزيادة السكانية (٣٠، ٢٢٦).

ثانيا: العشوائيات

تواجه مصر شأنها شأن الدول النامية الأخرى العديد من الصعوبات فى نواحى متعددة وخاصة فى توفير أحوال المعيشة الإنسانية المناسبة لجميع المواطنين، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى. ويعتبر النمو السكانى السريع من المشاكل الحادة التى يؤدى إلى زيادة الكثافة السكانية واستنزاف الموارد الطبيعية وكذلك نشأة العديد من المجتمعات الحضرية العشوائية كامتداد للمدن الكبرى لتستوعب الأعداد المتزايدة من سكان تلك المدن فضلا عن أولئك المهاجرون من الريف إلى الحضر بأعداد مضطردة الازدياد.

أولا : تعريف المناطق العشوائية:

تعرف المناطق العشوائية بأنها المناطق التى لم تمسها يد المخطط إطلاقا ولا يشترط فيها ان تكون مناطق قديمة إذ كان من الممكن تواجدها فى مناطق حديثة العمران إلا أنها سيئة التخطيط (٣٣، ٦٣).

وهى منطقة تضم مجموعة من المساكن المتهاكلة أو التالفه غير الصحيحة والتى ينقصها الكثير من الوسائل المعيشية اللازمة.

وتعرف أيضا المناطق العشوائية :

بأنها المجتمع الذى يضم سكان يفدون من مناطق مختلفة ومتباينة لا تجمعهم غالبا علاقات اجتماعية سابقة ليعمروا منطقة سكنية جديدة نشأت بالجهود الأهلية ، وبدون تدخل حكومي. (٦٧، ٣٤)

وتعرف المناطق العشوائية إجرائيا بأنها:

١- منطقة جغرافية متاخمة لمجتمع حضري (مدينة كبيرة) يحتوى على بعض الخدمات المحلية.

٢- تتكون من سكان هاجروا إليها من مناطق أخرى أو وفدوا إليها من المركز الحضري، ولا تجمعهم غالبا روابط وعلاقات اجتماعية قوية مثل تلك المناطق التي كانوا يعيشون فيها.

٣- أن هذه المناطق نشأت كامتداد عمراني للمدن الكبرى دون تخطيط عمراني ودون تدخل حكومي وإنما تعتمد على الجهود الأهلية فقط.

٤- تتميز هذه المجتمعات بالمنازل المتلاحقة وتداخل الشوارع وعدم انتظامها وضيق الشوارع والحواري.

٥- تتميز هذه المناطق بنقص الشعور بالانتماء من سكانها لمكان إقامتهم الجديد، وضعف مشاركتهم في أمور مجتمعهم الصغير (٥٠٣،٣٥)

ويصعب مواجهة مشكلات النمو العشوائي في غياب سياسة تنمية حضرية للمنطقة تأخذ في اعتبارها تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة وتكون وسيلة لمواجهة المشكلات المترتبة على النمو العشوائي مثل التلوث والازدحام وقصور في المرافق والخدمات وغير ذلك.

نشأة المناطق العشوائية:

إن الإسكان العشوائي ظاهرة عالمية فهي تنتشر في مدن العالم سواء الرأسمالية أو الشيوعية أو في الدول إلى تحت التطور، وتتميز بها غالبية مدن العالم الثالث فيقدر عدد سكان المناطق العشوائية على مستوى البلاد النامية في المتوسط بنسب تتراوح بين ٣٠% إلى ٦٠% من إجمالي سكان

المدن. وتشير دراسات السكان بدول العالم النامي إلى النمو السريع لسكان الحضر بالمقارنة لسكان الريف مع تركيز هذا النمو فى المدن الكبرى. وبحلول عام ٢٠٠٠ فإن حوالى ٤٣,٧% من سكان العالم النامى سوف يقطنون المناطق الحضرية ٠٠٠ ويرجع ذلك إلى التزايد المستمر فى الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى هذه المدن سعياً وراء فرصة العمل ٠٠٠ وأغلب هؤلاء المهاجرين من ذوى الدخل المحدودة وليس لهم مهارات حرفية أو مهنية عالية وغالباً ما يعملون بالأنشطة الهامشية. ولم يكن من المستطاع توفير أحياء سكنية مناسبة للموجات السكانية التى تصل تباعاً إلى المدينة حيث أن المشكلة الأكثر إلحاحاً فى تلك المدن هى توفير المأوى المناسب للسواد الأعظم من السكان.

وأمام هذا المأزق الاقتصادى الاجتماعى لم يكن هناك بديلاً عن التنازل عن أدنى متطلبات السكن اللائق والهبوط إلى مستوى من الإيواء غير مقبول إنسانياً فى كثير من الأحيان (٢,٣٦). هذا النوع من مناطق الإسكان العشوائى تنتشر فى المدن عامة باعتبارها مراكز حضرية فإن درجة انتشاره تزداد فى المدن المتضخمة أو ما يعرف بالمدن المليونية حتى أنه الآن يعد سمة من سمات المدن - بل - أن تلك المناطق تمتلك أهم مشكلة من المشكلات الناجمة عن التحضر فى كثير من المدن العربية التى قفزت فيها نسبة التحضر إلى نسبة عالية (٦٨,٣٧) كما فى مدن الشرق الأوسط وبدأت تظهر على المدن ثلاث ظواهر فرضتها الحاجة للسكن:-

أولاً: إقامة ما يسمى بعشش الصفيح " Shanty Town " فى أماكن متناثرة خارج المدينة.

ثانياً: امتصاص السكان الجدد في الأحياء القديمة واستخدام الأحواش والفراغات المتاحة والأماكن الأثرية والمقابر في السكنى أى فيما يسمى بالإسكان الجوازى أو الهامشى **Marginal Housing** .

ثالثاً: إقامة أحياء كاملة غير مخططة وغير مرخصة أى عشوائية **Informal Communities** حول المدينة وداخلها وليس للأجهزة الرسمية سلطان يذكر على هذه الأحياء.

وتختلف هذه الظواهر الثلاث كما وكيفا من مدينة إلى أخرى حسب موقعها وحجمها ومقومات جذب العمال إليها ونمط السلوك الاجتماعى والعمرانى بها وعلاقتها المركبة بالمناطق والأقاليم الأخرى، ولذلك فإن الإسكان العشوائى يظهر الوجه الخفى للنواحي العمرانية والاقتصادية والاجتماعية فى كل بلد فتتجمع فيه جميع مشاكل محدودى الدخل.

إن القوانين والتشريعات الحالية تجعل من الصعب لفقراء الحضر الحصول على مسكن ملائم بطرق قانونية ولهذا السبب أصبحت التجمعات العشوائية هى المصدر الرئيسى لتوفير المأوى ومد الفقراء بالإسكان الرخيص فى كل مدن العالم النامى حيث يلجأ الفقراء إلى حل مشاكلهم بالسكن فى أطراف المدن والأماكن الغير خاضعة لرقابة المحليات سواء داخل أو خارج نطاق المدينة (الكردون) أو احتلال الأراضى الغير مخططة داخل التجمعات العمرانية أو بالتعدى على الأراضى الزراعية. ونتيجة لذلك فإن مدن العالم النامى تواجه مجموعة من المشاكل الناتجة عن التحضر السريع والنمو المتزايد لسكان الحضر وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر فالملايين منهم يعيشون فى مناطق سكنية متدهورة وظروف متدنية حيث نسبة البطالة العالية وسوء توزيع الخدمات والبنية الأساسية وقطع الأراضى المناسبة للبناء. (٣،٣٨).

ولذلك أصبح الإسكان العشوائي طبقا للعديد من الدراسات يمثل بنسبة ٥٠% إلى ٨٠% من جملة الإسكان المنتج فى دول العالم النامى فى حين أن القاهرة من أكبر المدن الكبرى فى العالم بالنسبة لانتشار الإسكان العشوائي الغير رسمى على مساحات كبيرة حولها ومن أكبرها قدرة على استيعاب الوافدين الجدد بأحيائها القديمة حيث بلغت نسبة الوحدات السكنية المخالفة للقوانين والتشريعات المنظمة لعمليات البناء إلى حوالى ٨٤% من مبانى بعض المناطق السكنية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى - وقد أدت الأزمة الإسكانية إلى التزاحم فى الوحدات السكنية ومشاركة أكثر من أسرة للعين السكنية وهى أيضا ظاهرة عامة لمدن العالم الثالث ودليل لوجود مشاكل اقتصادية واجتماعية بتلك المدن.

تواجه المناطق الحضرية فى إقليم القاهرة الكبرى مجموعة من المشاكل الناتجة عن تزايد الفجوة بين النمو السريع لسكان الحضر والموارد المحدودة والمتاحة من قطع الأراضى المناسبة للبناء والخدمات والبنية الأساسية والتمويل الحكومى للاستجابة لهذا النمو المتزايد ٠٠٠٠ مما يخلق ضغوطا على شريحة كبيرة من المجتمع وخاصة نوى الدخل المحدود. وبعض شرائح الطبقة الوسطى، وفى غياب السياسات فإن محدودى الدخل هم من أكثر الفئات فى المجتمع التى تأثرت بشدة من جراء هذه المشاكل وتبعاً لقانون العرض والطلب يضطر محدودى الدخل بصفة دائمة للمعيشة بالتجمعات العشوائية.

ولقد أكدت الدراسات التى قامت بها وزارة الإسكان والتعمير عام ١٩٩٣ أنه يوجد حوالى ١٧١ منطقة عشوائية بإقليم القاهرة الكبرى وعلى سبيل المثال لا الحصر تحيط المناطق العشوائية الآن بالقاهرة الكبرى وخاصة على الأراضى الزراعية المحيطة فى الشمال (شبرا الخيمة - المطرية - عين شمس) وفى الغرب (الجزيرة - الهرم - إمبابة - بولاق

الذكرور) وفي الجنوب (دار السلام - البساتين) وكذلك على الأراضي الصحراوية في الشرق (منشأة ناصر - زبالين منشأة ناصر) وفي أقصى الجنوب حيث تتمركز التجمعات العشوائية حول المناطق الصناعية في حلوان والتبين، كما توجد بالأراضي الفضاء داخل المدينة (الفسطاط - إسطنبول عنتر) وتبلغ نسبة المناطق العشوائية لمحافظة القاهرة ٣٥,٩% بالنسبة لإجمالي سكان المحافظة كما تبلغ نسبة سكان المناطق العشوائية بمحافظـة الجيزة ٦٢% بالنسبة لإجمالي سكان المحافظة، وتتمو تلك المناطق بمعدل نمو متوسط سنوي ٨% في مقابل ٣,٥ % للقاهرة في مجملها.

وتأتى محافظة الجيزة في مقدمة المحافظات على مستوى الجمهورية ازدهاما بسكان العشوائيات ١ مليون و ٣٩٨ ألف نسمة يمثلون ٦٢% من سكانها وتليها محافظة القاهرة ويمثلون ٣٥,٩% من سكانها ٠٠٠٠ أما أقل محافظات مصر في عدد سكان العشوائيات في محافظة أسيوط.

أسباب ظهور المناطق العشوائية:

يوجد أسباب ساعدت على نمو المناطق العشوائية ويمكن أن تقسم هذه العوامل إلى:

١-عوامل ترتبط بالمجتمع .

٢-عوامل ترتبط بالمناطق العشوائية.

أولاً: العوامل التي ترتبط بالمجتمع:

(١) الهجرة الداخلية بسبب مركزية الخدمات وفرص العمل بالقاهرة.

(٢) عدم وجود تخطيط مستقبلي حيث أنه تبعاً للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والخاص بالتخطيط العمراني فإن قرارات هيئة التخطيط العمراني استشارية وليست ملزمة.

(٣) ضعف العقوبات الواردة بقانون "تنظيم المباني" في التعامل مع تقسيمات الأراضي الصغيرة.

(٤) طول إجراءات تراخيص البناء و أعمال التسجيل.

(٥) مرور البلاد بكواريث أو حروب أو أحداث اقتصادية أو سياسية حرجة.

(٦) حالات الإخلاء الإداري.

(٧) سياسة الانفتاح الاقتصادي وارتفاع أسعار الأراضي المصاحب لظهور شركات تقسيم الأراضي.

(٨) سياسة العمران والإسكان باعتبارها أسلوب لحل مشكلة الإسكان في الستينات فأصبح إسكان متخلف في السبعينات الآن بؤراً لمناطق متخلفة.

(٩) ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية.

(١٠) النمو السكاني السريع أدى إلى عدم تناسب أعداد السكان في محافظات الجذب مع مساحة هذه المحافظات.

(١١) التحام القرى بالمدن . فعندما تميزت بعض القرى بموقعها القريب من المدن فإنه نتيجة للزيادة السكانية وأزمة الإسكان بالمدينة فإنها تتسع ملتهمة الأراضي الزراعية المجاورة وكذلك تتمدد القرية على حساب مساحتها الزراعية وبلا أي تخطيط حتى التحمت المدن بتلك القرى .

وتحت الضغوط الشعبية والسياسية تم ضم القرية إلى كردون المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة.

(١٢) ونتيجة لأزمة الإسكان الطاحنة وارتفاع أسعار المساكن داخل المدن فقد لجأ بعض الأفراد إلى البناء على مساحات صغيرة جدا على أطراف المدن أو التحدى على أراضي الدولة، وتم بناء منازل صغيرة المساحة تسكنها أعداد كبيرة من البشر فنشأت مناطق عشوائية أهم خصائصها العمرانية أنها مناطق غير مخططة شوارعها ضيقة مزدحمة السكان منعومة أو قليلة المرافق تقتقر إلى الخدمات (٢٦٢، ٣٩).

ثانيا: العوامل التي ترتبط بالمناطق العشوائية:

١- إما أن الحى نشأ متخلفا من الأصل وذلك لوجوده فى منطقة غير مرغوبة فى المدينة لقذارتها وبعدها عن وسائل المواصلات ، فلم يقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس فنشأت مبانيه وطرقاته وخدماته متخلفة من البداية.

٢- إن الحى كان متميزا فى وقت ما ثم تركه سكانه الأصليون وبمرور الوقت وقدم مبانيه وحل محلهم سكان أقل دخلا. وهكذا حتى وصل الحى إلى حالته المتخلفة من ناحية المبانى والطرق والتسهيلات من ناحية مستوى السكان فيه أيضا.

٣- وأما أن الأراضى التى نشأ عليها الحى كانت حكرا فلم يجذب إليه سوى الطبقة التى تريد أن تبنى مبانى مؤقتة ولذا أنشأ متخلفا.

ويمكن أن نقسم المناطق العشوائية إلى:-

(١) مناطق متخلفة داخل النطاق العمراني:

وتاريخ هذه المناطق يرجع إلى تاريخ المدينة نفسها، ويلاحظ قدم مبانيها وتداعيتها وعدم وصول المرافق إلى أغلبها، كما أن شوارعها ضيقة مقفلة لا تتفق وأسس التخطيط الحديثة، كما ينقصها بعض الاحتياجات الأساسية الواجب توافرها في المسكن عموماً وتعتبر هذه المناطق من مناطق الجذب خاصة للمهاجرين إلى المدينة لعوامل عدة منها رخص المساكن والقرب من مناطق العمل.

(٢) مناطق متخلفة تحيط بالنطاق العمراني :-

تنشأ هذه المناطق نتيجة لعدة أسباب منها : الضغط السكاني داخل المدينة ، انتشار الصناعة خارج النطاق العمراني وعدم توافر المساكن المناسبة للعمال أدى إلى سكن العمال بجوار هذه المصانع.

* انتشار أنشطة فقيرة مثل فرز القمامة ، وبعض مواد البناء حول الإطار العمراني للمدينة أدى إلى نشأة الكثير من المناطق المتخلفة حولها. (٤٢، ٣٥٣ : ٣٥٤).

خصائص سكان المناطق العشوائية:

سكان المناطق العشوائية شريحة ضخمة من السكان تجاوز عددهم نسبة الواحد في المائة من السكان وهو عدد متزايد وليس متناقصاً رغم الإضافات السنوية للوحدات السكنية. وهؤلاء السكان لها خصائص تميزه عن غيرهم . ويمكن أن تحمل هذه الخصائص في الآتي:-

أولاً: خصائص خاصة بالسكان:

- (١) الكثافة السكانية المرتفعة.
- (٢) ارتفاع معدلات التزاحم أى معدل الأشخاص فى الغرفة .
- (٣) قدم المباني وعشوائيتها.
- (٤) ضيق الممرات وتعرجها مما يحول دون سيولة المرور بها وبالتالى يؤدى إلى العجز فى مواجهة أى مخاطر طارئة مثل الحرائق والكوارث الطبيعية.
- (٥) سوء التهوية وانتشار القاذورات.

ثانياً: خصائص خاصة بالمرافق العامة:

- (١) عدم وجود مياه الشرب النقية.
- (٢) البعد عن وسائل المواصلات.
- (٣) نقص فى بعض المرافق العامة الأخرى مثل المجارى والكهرباء وعدم كفاءة شبكة الحركة والاتصال.

ثالثاً: خصائص خاصة بالخدمات الاجتماعية:

- (١) تعاني سكان المناطق العشوائية من الظروف غير الصحية حيث تتدنّى الخدمات الصحية.
- (٢) انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية.

(٣) سكان المناطق العشوائية ذو تركيب اجتماعي مميز سواء من حيث الأسرة أو العادات والتقاليد وانخفاض المستوى الثقافي.

(٤) تعتبر هذه المناطق مرتعا للخارجين على القانون وغير منضبطي السلوك الاجتماعي.

(٥) انعدام التجانس بين السكان (٦٥،٤٠)

(٦) سوء التغذية سمة عامة لسكان المناطق العشوائية وبذلك دائما هم يعانون من أمراض سوء التغذية.

(٧) لا توجد أدنى درجة من درجات الخصوصية فتضيع هبة الأب بين أبنائه وتنشأ العلاقة غير السوية بين الأبناء فهم في صراع على الطعام وعلى المكان. (٢٦٣،٤١).

رابعاً: الخصائص الاقتصادية

١- انتشار البطالة السافرة بين سكان هذه المناطق.

٢- انتشار أنشطة فقيرة مثل فرز القمامة وصناعة الفخار وبعض مواد البناء.

٣- انخفاض دخل الأفراد في هذه المناطق وبالتالي ضعف قدراتهم المادية يحول دون استعادة معظم السكان بما تطرحه المحافظات من وحدات جديدة للسكن (١١،٤٢).

ثالثا: التصحر

تزداد فجوة التخلف الذى تعانيه دول العالم الثالث والتي يطلق عليها أحيانا الدول النامية وذلك بمقارنتها بدول العالم (المتقدم) (الدول المتقدمة) بسبب ما تحرز هذه الأخيرة من قدرات تقدمية وحضارية فى السنوات القليلة حيث تغير الكثير فى عالم اليوم وتغيرت المعرفة والتكنولوجيا بسرعة رهبة.

والدولة تعتبر متخلفة ليس فقط بسبب فقرها فى الموارد المادية وثرواتها المتاحة وإنما بسبب تخلف الغالبية العظمى من سكانها وتخلف الإنسان هو فى الحقيقة عبارة عن ضعف ومحدودية قدراته وإمكانيات بمقاييس عصره وعلى ذلك يكون الإنسان بهذه الصورة هو سبب ونتيجة تخلف الدولة بل وفقرها .

وهكذا فالدول الغنية المتقدمة ليس سبب تقدمها وفرة مواردها المادية وثرواتها المتاحة فقط وإنما سببه نوعية الإنسان فيها وقدرات وإمكانيات معظم السكان الذين يحولون الموارد المادية والثروات إلى إنتاج وفير ودخل إجمالى للدولة.

ذلك أن الإنتاج والدخل الإجمالى للدولة هو تقريبا متوسط الإنتاج والدخل الذى يحققه إجمالى أفراد الدولة وعندما يكون الإنتاج والدخل الذى يحققه الأفراد أكثر مما يستهلكون فهم بذلك يحققون وفورات ومدخرات يعاد استثمارها فتزداد الموارد والثروات أكثر وبذلك يمكن خلق فرص عمل جديدة وحقيقية.

أما إذا كانت إمكانيات وقدرات معظم سكان أى دولة محدودة بسبب تخلفهم وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكياتهم الجامدة فإن ذلك يؤدى إلى ضعف إنتاجهم وبالتالي ضعف إجمالى إنتاج الدولة ودخلها.

ويزداد الاستهلاك فيها ويقل الادخار بل وتقع فى مشاكل الديون وتزداد فقرا وتخلف وتعجز عن خلق فرص عمل.

هذا بالإضافة إلى أن قد يؤدى تعامل الإنسان مع إمكانيات البيئة التى يعيش فيها لظهور مشكلات كثيرة ومن هذه المشكلات ... مشكلة التصحر.

فالتصحر أساسه تشابك وارتباط الأعمال البشرية وإمكانيات الصحراء الطبيعية.

وظاهرة التصحر تهدد فقر شعوب الأرض فى مواردها الغذائية والمعيشية. وفى الوقت الذى تكافح فيه هذه الشعوب من أجل توفير الطعام وإدارة تنمية مواردهم المحدودة تتزايد معدلات النمو السكانى لديها تزايدا كبيرا وهكذا تجتمع ظاهرة التصحر مع ظاهرة التزايد السكانى الكثير لتضرب أمن هذه الشعوب وبقائها .. فالتصحر .. يقدم أخطر المشكلات البيئية التى صنعها الإنسان نتيجة لتعامله مع البيئة وخاصة البيئات الجافة التى تتسم بنظم بيئية هشة.

ويمكن مناقشة ظاهرة التصحر من حيث تعريفها - أسبابها ،
التصحر في مصر:

أولاً: التصحر في مصر:

التصحر مصطلح حديث يقصد به زحف العوامل الطبيعية (الرمال ،
الثلوج، الرياح أو الحرارة) على الأراضي الزراعية بصورة تؤدي إلى
اكتساحها فتنحول في النهاية إلى أرض متدهورة إنتاجيا وطبيعيا. (٥٨،٤٣)

والتصحر : هو امتداد مكاني للظروف الصحراوية في اتجاه
المناطق الرطبة فهو عملية دفع وزحزحة للاستخدامات الزراعية والرعيوية
والغابية وتقهقرها خلف خطوطها الأصلية أو الآمنة. (٢٨١،٤٤).

ويعنى عملية دميامية ذاتية الانتشار تزداد خطورته أو تقل تتسع
مناطق أو تنكمش حسب درجة الإجهاد أو الخلل الذي يصيب التوازن البيئي.
(٢٩٥ ،٤٥).

وهو انهيار أو تراجع الطاقة الإنتاجية للأراضي خاصة الجافة،
فالتصحر هو تكثيف أو تعميق للظروف الصحراوية من خلال انخفاض أو
تدهور حمولة الطاقة البيولوجية للبيئة مما يقلل من قدرتها على إعالة
استخدامات الأرض الريفية بمعنى أن التصحر هو تدهور وفقا للنظام البيئي.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة التصحر بأنه انتشار وزيادة
الظروف الصحراوية التي ينتج عنها انخفاض إنتاجية المادة الحية، فينخفض
إنتاج الحاصلات.

وقد عرف المؤتمر الدولي للتصحر والتصحر بأنه انخفاض وتدهور
الطاقة الحيوية للأرض والذي قد يؤدي إلى ظروف مشابهة للصحراء.

ويعرف التصحر على أنه العملية التي يتحول فيها الأراضي الصالحة للزراعة أو الرعى إلى أراضى فاصلة أو شبه فاصلة بفعل الإنسان أو بعض العوامل البيئية الأخرى (١٨،٤٦).

ثانياً: التصحر في مصر:

التصحر يمثل مشكلة عالمية بصفة عامة إذا يتبين من مجموع المساحات المتصحرة في العالم والتي تبلغ حوالى ٤٥,٧ مليون كيلو مترا مربعا ظهر.

وفى مصر ظهر التصحر نتيجة للزحف العمراني وأشارت كثير من المنظمات الدولية والدراسات المشتركة مع منظمة اليونسكو أن ما يتراوح بين ٢٥-٣٠٠ كم^٢ من أراضى مصر الخصبة تضيع سنويا للزحف العمراني فقط وهو ما يعادل ما استصلح من الأراضي تقريبا كما قدرت الدراسة المساحة المعرضة للتصحر بنحو ٣,٢% من مساحة مصر الكلية - وأن مناطق الكثبان الرملية تشكل نحو ١٦% من مساحة مصر وتهدد بزحفها إلى مساحات جديدة من الأراضي وأن نحو ٩٣% من الأراضي الزراعية المستصلحة قديما تتأثر بالتفدق وأن نحو ٣% فيها تتأثر بالتفدق. وهى من الآثار السالبة للممارسات الإنسانية الخاطئة فى عملية التنمية الزراعية حيث سوء استخدام الموارد المائية بما يتناسب وطبيعة الأراضي إلى جانب الرعى الجائر للمراعى الطبيعية فى مصر والمسبب للتصحر ومن نتائج التصحر فى مصر انخفاض بعض الأوساط العلمية لتدهور خصوبة التربة وزحف الرمال والكثبان الرملية والذي يقدر بحوالى ١١-١٥ متر سنويا على الأراضي الزراعية والطرق ، إلى جانب غمر الرمال والكثبان الرملية لمناطق الاستصلاح الزراعى ومنشآت الري وزحفها على خطوط السكك الحديدية . هذا بالإضافة إلى الأضرار النفسية والصحية للسكان نتيجة لزحف الرمال

عليها ، وقد تأثرت الخطة التنموية نتيجة للإنفاق الطارئ للمحافظة على استقرار المواطنين وإنقاذ حياتهم . (٤٧، ٢٢٣).

أسباب التصحر:

لما كان التصحر مشكلة بيئية اقتصادية اجتماعية معقدة ومتداخلة فإنه يمكن القول أن هناك جملة عوامل طبيعية وأخرى بشرية تتداخل وتتشابك في صنع هذه الظاهرة داخل المناطق الجافة وشبه الجافة.

وقد أثبتت الدراسات العديدة التي حاولت أن تستقصي أسباب التصحر وجود نوعا من العلاقة بين الظروف المناخية المتذبذبة وغير المنتظمة والتي يصعب التحكم فيها وبين النمو السكاني السريع والذي يعجل باستنزافها وإشاعة التصحر.

وفيما يلي الأسباب التي تؤدي إلى التصحر (ويمكن تقسيمها إلى:)

أولا: عوامل طبيعية. ثانيا: عوامل بشرية.

أولاً: العوامل الطبيعية:

١- التغيرات المناخية القاسية ومنها قلة كمية الأمطار الساقطة بصفة عامة وطبيعة هذه الأمطار المتذبذبة من سنة لأخرى وهذا التذبذب يؤدي إلى عدم استقرار النظم البيئية مما يساند عملية التصحر. وكذلك تعرض المناطق الجافة إلى عدم وجود أمطار لفترات طويلة يؤدي إلى تدمير الطاقة البيولوجية وإشاعة الظروف الصحراوية خاصة عندما تنسم بكثافة سكانية عالية واستخدام كثيف ومفرط للأرض. (٤٨، ٢٢٥)

٢- الرياح العاصفة المدمرة والفيضانات المائتة المغرقة التي تؤدي إما إلى جرف الطبقة السطحية من التربة أو ردمها بالرمال المتحركة.

٣- الاستخدام غير المناسب لإمكانيات الطبيعة للأراضي المجاورة للأراضي الصحراوية يؤدي إلى انتشار الظروف الصحراوية.

٤- تدهور التربة وما عليها من نبات وما فيها من مياه هي الأسباب الرئيسية للظاهرة والتي تأتي من الاستخدام السيئ لها بواسطة الإنسان (٥٩،٤٩).

ثانياً: العوامل البشرية:

(١) اختلال التوازن بين ما تعطيه من موارد بطبيعتها وبين ما يطلبه الإنسان منها. وهذا الاختلال يزداد إذا زادت كثافة الاستغلال بزيادة السكان أو لسوء توزيع هؤلاء السكان (٣٠٢،٥٠).

(٢) الأيدي الإنسانية العابثة والتي تصدر من فكر قاصر يزين للناس التدخل في الأنظمة البيئية المحكمة والمتوازنة بصورة جامحة مما أدى إلى إرباكها وتدهورها ولذلك يعتبر الإنسان هو صانع التصحر ويطلق على المناطق المتصحرة عادة صحراء الإنسان.

(٣) الضغط السكاني المتزايد يمثل نقطة خطرة على الطريق نحو التصحر إذا سيؤدي هذا الضغط السكاني إلى محاولة تكثيف استخدامات الأرض الريفية من ناحية ويدفع بالكثير من السكان بالهجرة وبالضرورة إلى التحرك نحو مناطق هامشية يتزايد منها معدلات التذبذب على الأرض ويزيد من حدة المشكلة أن سلوك الذين يحتاجون إلى الغذاء لا يكون سلوك بعيد المدى بل سيصبح مهمهم الأول والأخير هو الحصول على الغذاء أولاً وبهذا يساء استخدام البيئة عن جهل وعوز حتى تصل في تدهورها درجة تصبح فيه معادية لوجود الإنسان ذاته. (٤٦،٥١).

(٤) التصحر محصلة للنشاط البشرى وظروف بيئية شديدة القسوة حيث أن النظام البيئي نظام حساس والأرض فقيرة في المادة العضوية والعناصر

المغذية والإنسان يستخدم هذه الأراضي دون مراعاة قدرتها المحدودة
يؤدي إلى تصحرها. (١٩،٥٢).

٥) الإفراط في قطع الأشجار وكذلك الإفراط الرعوي بمعنى أن يحمل
المرعى عددا من الحيوانات أو أنواعا معينة من الحيوانات لا تتفق
وطاقة المرعى الغذائية ومن ثم يحدث تدمير سريع للغطاء النباتي في
هذه المناطق.

رابعا: أخطار التصحر:

التصحر ليس وقفا على المناطق القريبة للصحراء بل قد تكون
الأراضي البعيدة عن الصحراء مهددة بالتصحر أكثر من تلك القريبة منها.
والتصحر له أخطار يمكن أن تذكر بعضها مما يلي:

١- تحول الأرض المنتجة إلى أرض قاحلة يهجرها سكانها وتتفق حيواناتها
ويزوى نباتها وتهدد هذه الكارثة نحو ٦٢٨ مليون نسمة هم سكان أرض
المناطق الجافة. (٤٠،٥٣)

٢- تدهور الغطاء النباتي وكذلك التربة بالإضافة إلى سرعة انحراف التربة
وتكون الكثبان الرملية واختفاء الأشجار.

٣- يسبب التصحر خسائر اقتصادية بنحو ٢٦ ألف مليون دولار سنويا.

٤- بسبب التصحر تهدد ٢١ مليون من الأراضي الزراعية بحيث تصبح
زراعتها غير مجدية اقتصاديا. (٥٩،٥٤).

٥- يؤدي تدهور البيئة بتأثير التصحر إلى توالى سلسلة من المتاعب
الاقتصادية والاجتماعية في مناطق التي تعاني من هذه الظاهرة.

٦- زيادة كمية التراب فى الهواء وهذا يعنى أن التصحر يودى إلى تدهور فى النظام البيئى وتعرض التربة لعملية جرف وتذرية شديدة.

٧- تملح التربات الزراعية وتفدقها زيادة قلويتها مما يقلل من الخصوبة الإنتاجية للتربة ويعد هذا من أهم أضرارا التصحر أنه يهدد مستقبل الإنتاج. (٢٢١،٥٥)

أخطار التصحر وأثرها على السكان:

لا يقتصر البعد البشرى على مجرد معدلات النمو السريعة للسكان وإنما تمتد بالنسبة لأسلوب استخدام الأرض من جانب الإنسان. فصفة عامة تتلخص أخطار التصحر فى قلة الأراضى الزراعية وبالتالي قلة إنتاجها فى الوقت الذى تتزايد فيه السكان بشكل كبير ويعنى زيادة السكان هذه التزايد فى الاستهلاك وزيادة الطلب على الغذاء ولكن التصحر الذى يعد الإنسان أحد أسبابه يساهم فى عجز الموارد عن توفير مقومات الحياة.

الجهود المبذولة لمواجهة التصحر:-

مشكلة التصحر لها أبعادها الطبيعية والجغرافية فهى مرتبطة بالموقع والمناخ. وشكل سطح التربة وتوفر موارد المياه وكذلك لها أبعادها العلمية والتكنولوجية والتمويلية. ولأهمية مشكلة التصحر بذلت جهود وأقامت مؤتمرات ومن هذه المؤتمرات مؤتمر نيروبي للتصحر عام ١٩٧٧، وأعد هذا المؤتمر خطة عمل مكافحة ظاهرة التصحر وتضمنت ستة وعشرون توصية وعلى برنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة مسئولية تنفيذها.

وقد شكلت ثلاث أجهزة للعناية بتنفيذ هذه التوصيات وهى:-

١- إدارة التصحر داخل برنامج هيئة الأمم المتحدة لشئون البيئة.

٢- فريق عمل يضم ممثلين لكافة أجهزة الأمم المتحدة المعنية للتنسيق والتعاون بينها.

٣- مجموعة استشارية للحد من التصحر لتدبير الأموال اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات ويقدر أن ما أنفق على مشاريع تتعلق بظاهرة التصحر قد بلغ عشرة بلايين دولار خلال خمس سنوات (١٩٧٨-١٩٨٢) (٢٩٩،٥٦).

وكان من المتوقع أن تحقق هذه التوصيات أهدافها عام (٢٠٠٠) لكن التقارير المتوالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كانت تشير دائما إلى أن النجاح محدود جدا في تنفيذ عناصر خطة العمل وإلى أن سرعة التصحر تزداد وأعداد السكان المتأثر بها تتضاعف في كل مكان تقريبا.

ودعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى محاولة إعادة النظر في خطة العمل ففي عام ١٩٩٠ تم الاستعانة بمجموعة من أبرز خبراء العالم في هذا المجال لإجراء (تقييم خارجي) لخطة العمل.

وقد كانت نتائج هذا التقييم أن هناك أوجه قصور في خطة العمل فمعظم أهدافها ومبادئها وأولوياتها وتوصياتها مازالت صالحة وانتهى التقييم في أن النجاح في تطبيق خطة العمل لمكافحة أسباب التصحر هو التنسيق بين الحكومات والهيئات المانحة والمجتمع الدولي والاستعمال الأكثر كفاءة للموارد المتاحة والموارد الجديدة ويضاف إلى ذلك الإرادة السياسية لأن الإرادة السياسية هي العامل الفعال والذي يمكن أن تغير العوامل البشرية لتحقيق التنمية المتواصلة باعتبار أن أهم مقومات التصحر هو الموارد البشرية. (٥٧، ٦١: ٦٢).

ولمواجهة آثار التصحر في مصر تم دراسة إقامة مشروعات الأحزمة الخضراء حول القاهرة الكبرى لوقف زحف الصحراء وسعى

الرمال على العاصمة والتكديس العمرانى وعادم أكثر من ٨٠٠ ألف سيارة إلى جانب إنشاء غابات من الأشجار لاستغلال مياه الصرف المعالجة فى الصحراء.

رابعاً: دور الخدمة الاجتماعية مع المشكلات السكانية والبيئية:

يرجع السبب فى زيادة الاهتمام بالبيئة فى الآونة الأخيرة إلى ظهور آثار سلبية كثيرة وخطيرة لعب الإنسان فيها دور كبير ويتمثل هذا الدور فى وجود ظاهرتين أساسيتين على درجة كبيرة من الأهمية هما ظاهرة التكديس والتزاحم.

فالتكديس: هو وجود أكثر من أسرة واحدة فى وحدة سكنية واحدة ويعكس الشكل العام للوحدة السكنية إلى حد كبير الخصائص الاجتماعية لسكانها.

أما التزاحم : يعنى تزاحم الأفراد فى غرف المسكن الواحد وأيضاً لهذا التزاحم آثار اجتماعية وصحية وخاصة على النساء والأطفال والسبب فى ظهور كل من التكديس والتزاحم هى الزيادة السكانية التى تزايدت معها كثير من المشكلات منها الأمية والضغط على الموارد البيئية حتى تكفى احتياجات الأعداد الكبيرة من الأفراد.

أصبح ذلك يهدد البيئة ويخل بنظامها الطبيعي فيما جعلنا أمام مشكلة أخرى وهى التصحر. وهذه المشكلات من شأنها أن تجعل الإنسان أمام أضرار وضغوط بيئية مما يجعله يشعر بالمخاطر البيئية وعدم الأمن البيئي.

ومن هنا تأتى دور مهنة الخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة تطبيقية ، لديها قاعدة علمية من علوم مختلفة تستفيد منها فى التطبيق ، ولديها قدر من المعرفة والمهارات التى لا تكتسب إلا بالمران والتدريب، وفى ضوء

مجموعة من المعايير الأخلاقية يمكنها من تحقيق الهدف الاجتماعي للمهنة، وكلما كان هذا الهدف له أهمية أكبر لدى المجتمع كلما ارتفعت مكانة تلك المهنة.

أصبحت الخدمة الاجتماعية الآن تتجه إلى تحقيق أهداف تنموية تتمثل في المساهمة في رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي مقوماً بالسلع والخدمات ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية (١١٦،٥٩) :-

١-المساهمة في خلق رأى عام مستعداً لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.

٢-تحديد المعوقات الاجتماعية، مثل المبادئ لدى المواطنين ، تعارض بعض القيم التقليدية مع مقتضيات التحديث، انتشار الأمية التي تؤثر عكسياً على الكفاية الإنتاجية.

٣-الاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ووضع خطط التنمية الاجتماعية.

٤-المساهمة في تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظاً على الموارد ومنعاً من تبديدها.

وفي الوقت الذي يعد التعليم من أهم مؤشرات التنمية والتقدم والرفق تسعى الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق أهداف تنموية، وذلك بالتركيز على العنصر البشري عن طريق مساعدته على التغلب على المشكلات التي تعوقه ومن بين هذه المشكلات هي مشكلة الأمية.

وتتكون ممارسة الخدمة الاجتماعية من التطبيق المهني للقيم الاجتماعية ومبادئها، وتكتيكاتها الفنية، للوصول لأحد أو لجميع الأهداف

التالية : مساعدة الناس للحصول على الخدمات. الاستشارات والعلاج النفسي للأفراد والأسرة والمجتمعات. لتزويدهم بالخدمات الصحية والاجتماعية بمشاركة العمليات التشريعية المرتبطة كما تسعى الخدمة الاجتماعية إما إلى تحقيق أهداف علاجية تعتمد على عملية حل المشكلة، لتقوية أو استعادة قدرات الأفراد والأسر والجماعات على الأداء الاجتماعي، أو تسعى لتحقيق أهداف وقائية تعتمد على التعرف على المناطق الكامنة ولممثلة لمعوقات الأداء الاجتماعي للأفراد أو الأسر والجماعات ومنع ظهورها مستقبلا أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن (١٧٦،٦٠) كما يتعامل مع حياة الإنسان محاولة في نفس الوقت استخدام موارد المجتمع لإشباع احتياجات المجتمع.

ولما كانت الخدمة الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمواقع المجتمع وظروفه المختلفة ومشكلاته واحتياجات أفرادها فإنها تتعامل مع المشكلات الكبرى التي يعاني منها أفراد المجتمع كالمشكلة السكانية والمشكلات البيئية المرتبطة بالمشكلة السكانية كالأمية والمناطق العشوائية والتصحر وغير ذلك من المشكلات الأخرى.

فالخدمة الاجتماعية تتعامل مع الأفراد والبيئة باعتبار أن الأفراد في حالة تفاعل مستمر مع البيئة الذين يعيشون فيها ويؤثرون فيها ويتأثرون بها وذلك باستخدام قدرتها ومهاراتها ومعارفها والقيم التي تمكنها من العمل على تحقيق توازن وتكيف بين الأفراد والبيئة التي يعيشون فيها إيماناً منها أن معظم المشكلات البيئية التي يعاني فيها الأفراد إنما يعود في معظمها إلى تصرفاتهم وإلى إساءة استخدام الموارد الطبيعية رغم مسئولياتهم الأخلاقية التي تلزمهم أن يتعاملوا مع ما يحيط بهم في البيئة من موارد دون أن يؤثروا على قدرة هذه الموارد على أن تستمر في عطاها لكي توفر الاحتياجات لهم ولأبنائهم من بعد.

ولكى تتعامل الخدمة الاجتماعية مع المشكلات البيئية التى يتسبب فيها الإنسان لابد وأن تعامل مع الإنسان أولاً محاولة التعامل مع مشكلاته ومن بين هذه المشكلات .. الأمية حتى يستطيع أن تبنى قاعدة مستقرة للتنمية المستدامة لابد من الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، ولكى يتحقق ذلك لابد من التركيز على محو الأمية ورفع مستوى التعليم والتدريب.

دور الخدمة الاجتماعية فى مجال محو الأمية فيما يلى:-

- استثمار الإمكانيات المجتمعية المتاحة، وخاصة دور القادة ومراكز الشباب والمدارس (صيفا) وجمعيات تنمية المجتمع ، ومراكز خدمة المجتمع بالجامعات وكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية فى تنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- مساعدة الدراسيين أو الأميين على مواجهة الصعوبات أو المشكلات التى تعترضهم.
- تغيير اتجاهات الأفراد الأميين المتعلقة بالوعى الاجتماعى عن الأمية.
- زيادة معارف ومعلومات الفرد الأمى عن المجتمع بشكل عام.
- إقناع الآباء والأزواج بقيمة انتظام الفتيات أو الزوجات ببرامج محو الأمية.
- التحقق من تجانس الدراسيين فى فصول محو الأمية.
- استخدام الصور الإيضاحية والوسائل المختلفة التى تتفق مع صور الحياة اليومية مع الدراسيين، وتؤثر فى سرعة إستيعاب تعلمهم، ومن ثم محو أميتهم والارتقاء بالوعى الاجتماعى لديهم.

▪ متابعة بعض الحالات لتجنب عدم انتكاسها مرة أخرى وعودتها إلى الأمية.

▪ العمل على ربط نشاط محو الأمية ببعض الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك الأنشطة المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي ، مثل برامج الصحة وتعليم ورفاهية الأسرة وزيادة الإنتاج وتوفير الدخل وحماية البيئة. (٦١).

▪ وجود نظام لمتابعة المتسربين من فصول محو الأمية ، عن طريق دراسة ظروفهم الاجتماعية التي حالت دون استمرارهم في الدراسة.

▪ استئارة وحث خريجي الجامعات بالاشتراك في الخطة القومية لمحو الأمية سواء كانوا في القرية أو المدينة أو محاولة تجميع هؤلاء الشباب وإعدادهم ليكونوا قيادات علمية مؤهلة لهذا (٦٢، ٢٠).

دور الخدمة الاجتماعية مع المجتمعات العشوائية:-

▪ العمل على تقوية العلاقات الاجتماعية وتنمية الوعي الاجتماعي لدى سكان هذه المجتمعات وتنمية شعورهم بالمسئولية الاجتماعية والانتماء والولاء لمجتمعهم.

▪ خلق الاتجاهات التي تسمح بالتعاون مع الآخرين وتنمية القيم العامة في المجتمع ككل وذلك عن طريق تعبئة الطاقات الكامنة للمشاركة في برامج المساعدة الذاتية من أجل مواجهة مشكلاتها بأسلوب جماعي منظم ومخطط (٦٣، ١١٣).

▪ العمل على تحديد احتياجات سكان المناطق العشوائية والعمل على التحكم فيها وإشباع هذه الاحتياجات.

- توعية أفراد هذه المجتمعات بأهمية النظافة وأضرار عدم النظافة على صحة الأطفال أولاً ثم الأفراد.
- حث الأفراد العشوائيين على ضرورة المشاركة للقيام ببعض الأعمال كمحاولة لمواجهة بعض مشكلاتهم مثل تشجير الشوارع ، فصول لمحو الأمية، نظافة الشوارع.
- حث أفراد المنطقة العشوائية على العمل على زيادة الدخل من خلال إشراكهم فى مشروعات الأسر المنتجة وخاصة النساء منهم وكذلك المشروعات الصغيرة بالنسبة للشباب.
- تشجيع الهيئات غير الحكومية الموجودة داخل المجتمعات العشوائية على تحسين الظروف البيئية لهذه المجتمعات.
- إقناع سكان هذه المناطق بأهمية تنظيم الأسرة وبخطورة الأسرة كبيرة الحجم خاصة وأن هؤلاء الأفراد من نوى الدخول المحدودة.

ثالثاً: دور الخدمة الاجتماعية لمواجهة التصحر:

سبق القول أن التصحر من المشكلات شديدة التعقيد التى تواجه الإنسان حيث أنها تهدد الشعوب فى مواردهم الغذائية . وكما سبق أيضاً أن أهم الأسباب فى هذه المشكلة هو الإنسان لذلك يتمثل دور الخدمة الاجتماعية فى:-

١- العمل على تغيير العادات والاتجاهات السلبية خاصة التى يستخدمها فى تعامله مع البيئة.

٢- تنمية الوعى البيئى لدى الأفراد وخاصة أضرار تلوث البيئة.

٣-حث الأفراد على الالتزام بالسلوكيات الإيجابية التي من شأنها المحافظة على البيئة ومواردها حتى تستطيع أن تكفى احتياجات الأفراد.

٤-العمل على تغيير سلوكيات الأفراد المرتبط بالاستهلاك وحثهم على أن يكونوا منتجين أكثر من مستهلكين حتى يستطيع المجتمع أن يحقق الأهداف التنموية التي يسعى إليها.

٥-تنمية وعى الأفراد بكيفية المحافظة على الأرض حتى نحافظ على إنتاجها عن طريق :

- النوعية بعدم تجريف الأراضي الزراعية.
- البعد عن استخدام المياه المالحة في الري عن طريق البعد عن حفر الآبار.
- عدم الإفراط في استخدام مياه الري لأن ذلك من شأنه فقد الأرض جودتها.
- التوصل إلى طرق ملائمة لاستخدام الأراضي بحيث تكون مناسبة للظروف السائدة والذي ينبغي أن يضمن عدم المساس بنظام ومعالجة الموارد الطبيعية.
- تحديد طاقة المراعى من حيوان الرعى والنظافة .
- تجنب الزراعة وراء الحدود المناخية والغير ملائمة (٣٠٧،٦٤)
- محاولة الجمع بين الزراعة وتربية الحيوانات . فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع عائد المحاصيل.

- تحسين طرق الزراعة باستخدام البذور الجيدة والآلات الزراعية المناسبة لظروف التربة.

- الاهتمام باستزراع الأشجار بالقرب من مناطق الاستقرار ومن حول الآبار والحظائر وطرق الماشية وهي أكثر المناطق تعرض للتلوث والتدمير والتصحر.

- سن القوانين التي تمنع قطع الأشجار بدون موافقة مسبقة من الأجهزة المسؤولة . (٢٤٧،٦٥).

وأخيرا لما كانت مشكلة التصحر هي مشكلة يتعرض لها الغالبية العظمى من المجتمعات فيجب أن تتعاون المجتمعات في :-

- المساهمة في تمويل مشروعات مكافحة التصحر العاجلة وخاصة في الدول التي تعاني عجزااليا يمنعها من تنفيذ مثل هذه المشروعات.

- تقديم المعونات والمساعدات العاجلة في حالة حدوث أزمات جفاف لتجنب تدهور البيئة.

- المساهمة في إنشاء مراكز تدريب لخلق كوادر قادرة على تنفيذ مشروعات مكافحة التصحر.

المراجع

- ١- المجالس القومية المتخصصة: الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار (القاهرة - المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٩٠).
- ٢- هاشم أبو زيد الصافى: الأمية فى الوطن العربى (عمان - منتدى الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩).
- ٣- عبد الباسط عبد المعطى وآخرون: السكان والمجتمع (القاهرة - دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦).
- ٤- نادر فرجان : التنمية والموارد البشرية ، (معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨١).
- ٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاءات عن الأمية ، ١٩٩٤.
- ٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعدادات خاصة بالأمية خلال الفترة ١٩٣٧-١٩٨٧.
- ٧- بثينة شعلان : دراسة تحليلية عن محو الأمية وتعليم الكبار ، محافظة الجيزة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ١٩٩١.
- ٨- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار (القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١).
- ٩- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، إحصاءات عن الأمية الخاصة بالحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٩٦.

- ١٠- محمود الكردى : التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩.
- ١١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الأمية فى مصر، نظرة مستقبلية.
- ١٢- محمود الكردى: التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، مرجع سبق ذكره.
- ١٣- محمود الكردى: التخلف ومشكلات المجتمع المصرى، مرجع سبق ذكره.
- ١٤- نجاتى النجارى : مشاريع محو الأمية فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة، اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ، ١٩٩٠م.
- ١٥- محمد سيد حسانين : نظرات من مشكلات المجتمع من زاوية التربية، القاهرة، مؤسسة سعيد للطباعة ، ١٩٨٦.
- ١٦- عبد الباسط عبد المعطى وآخرون: السكان والمجتمع ، مرجع سبق ذكره.
- ١٧- نجاتى النجارى : مشاريع محو الأمية فى جمهورية مصر العربية ، المرجع السابق.
- ١٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ١٩٩٦.

١٩- فؤاد بسيونى متولى: التربية ومشكلة الأمية، رؤية عصرية لبعض مشكلات المجتمع وعلاقتها بالتربية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠.

٢٠- محمد عبد المجيد إبراهيم: قضية الأمية، المجالس القومية المتخصصة، ١٩٧٩.

٢١- إقبال الأمير السمالوطي: علاقة الأمية بمشكلات المجتمع فى ضوء الدراسات السابقة، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الندوة العلمية الأولى للأمية بالمشكلة السكانية، ١٩٩٤.

٢٢- إقبال الأمير السمالوطي: المرجع السابق.

٢٣- محمد عبد المجيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره.

٢٤- يحيى هندام وآخرون: تعليم الكبار ومحو الأمية وأسس النفسية والتربوية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٨.

٢٥- يحيى هندام وآخرون: المرجع السابق.

٢٦- ناهد رمزى: عدالة التعليم للفتيات قضاء على الفقر ومكافحة الأمية، بكين، المنتدى العالمى للمرأة، ١٩٩٥.

٢٧- صالح عبد المعطى: سياسات وبرامج محو أمية المرأة فى جمهورية مصر العربية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر محو أمية المرأة والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المؤتمر الخامس للمجلس العالمى لتعليم الكبار، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٨- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار: قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١.

- ٢٩- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار: الحملة القومية لمحو الأمية ، القاهرة، ١٩٩١.
- ٣٠- موسى الضريير : ملامح الواقع السكاني في الوطن العربي ، دمشق، مركز الدراسات السكانية، ١٩٩٩.
- ٣١- بثينة محمود الديب: الوضع الراهن للسكان في مصر، القاهرة، المجلس القومي للسكان، ١٩٩٦.
- ٣٢- نادية خضر صالح: السياسة للجماعة والأمن البيئي، القاهرة، أكاديمية البحث العلمي، ١٩٩٦.
- ٣٣- سيد على خطاب : المناطق المتخلفة عمرانيا وتطورها ، القاهرة، دار الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.
- ٣٤- تومادر مصطفى أحمد صادق: دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية جيرة حضرية مستخدمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٤.
- ٣٥- أحمد يوسف بشير : برنامج مهني لتنمية مجتمع حضري عشوائي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية المحلية ، الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر الخامس للخدمة الاجتماعية (١١،٩ ديسمبر ، ١٩٩١).
- ٣٦- عائدة البطران : الإسكان العشوائي فى مصر، الحلول والبدائل المقترحة لحل مشكلة أمن العشوائيات، المركز الديجرامسى بالقاهرة، ١٩٩٥.
- ٣٧- سعيد على خطاب : مرجع سبق ذكره.

- ٣٨- عابدة البطران : مرجع سبق ذكره.
- ٣٩- ممدوح الولي : سكان العشش والعشوائيات ، القاهرة، مركز خدمات التنمية، ١٩٩٣.
- ٤٠- سعيد على خطاب : مرجع سبق ذكره.
- ٤١- ممدوح الولي: مرجع سبق ذكره.
- ٤٢- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، القاهرة ، المجلد السابع ، ١٩٩٥.
- ٤٣- عبد الحليم عبد اللطيف الصعيدي: البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإنمائي، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٣.
- ٤٤- زين الدين عبد المقصود : البيئة والإنسان ، علاقات ومشكلات ، الإسكندرية، دار المعارف ، ١٩٨١.
- ٤٥- عبد الرحمن الشرنوبى: مشكلات البيئة المعاصرة، القاهرة، مكتبة المصرية، ١٩٨٤.
- ٤٦- محمد الخشن: التصحر وتأثيره على الأمن القومي ، القاهرة ، عالم الفكر المحلية، ١٧-١٩٨٦.
- ٤٧- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط : البيئة والتنمية من منظور مصري، معهد التخطيط القومي ، ديسمبر ١٩٩٤.
- ٤٨- زين الدين عبد المقصود: مرجع سبق ذكره.
- ٤٩- عبد الحليم عبد اللطيف الصعيدي : مرجع سبق ذكره.

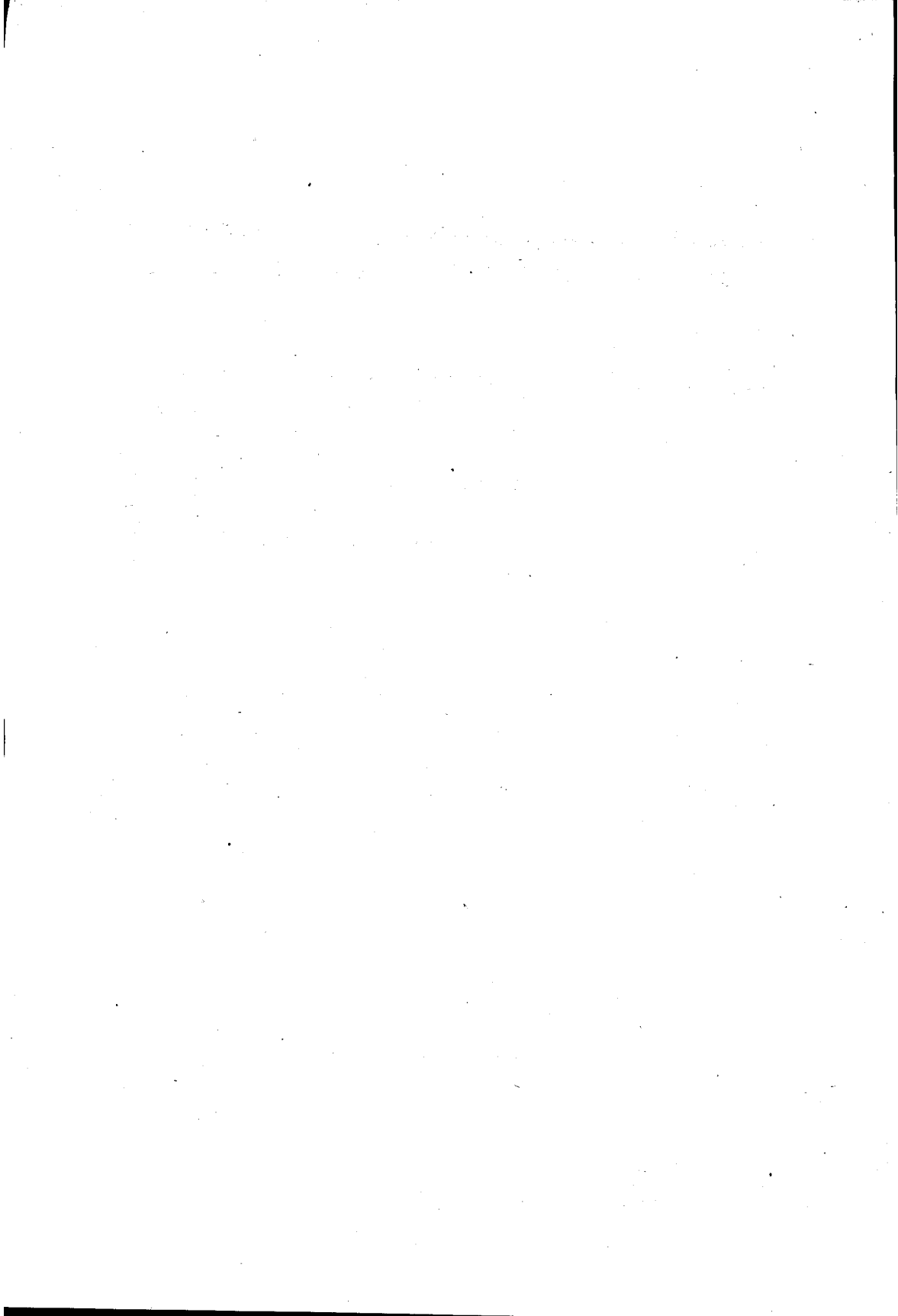
- ٥٠- محمد عبد الرحمن الشرنوبى : مرجع سبق ذكره.
- ٥١- نادية حليم : الإنسان والبيئة ، القاهرة، دار الثقافة ، ١٩٩٤.
- ٥٢- عبد المنعم بليغ وماهر جورجى نسيم: تصحر الأراضى مشكلة عربية وعالمية ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، ١٩٩٩.
- ٥٣- عبد المنعم بليغ وماهر جورجى نسيم: المرجع السابق.
- ٥٤- عبد الحليم عبد اللطيف الصعيدي: مرجع سبق ذكره.
- ٥٥- زين العابدين عبد المقصود: مرجع سبق ذكره.
- ٥٦- محمد عبد الرحمن الشرنوبى: مرجع سبق ذكره.
- ٥٧- محمد عاطف كشك: التنمية المتواصلة ومعوقات مكافحة التصحر، القاهرة، دار الأحمدي للنشر، ١٩٨٨.
- ٥٨- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، مرجع سبق ذكره.
- ٥٩- عبد الحليم رضا عبد العال : الخدمة الاجتماعية المعاصرة ، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.
- ٦٠- أحمد محمد السنهورى : مداخل ونظريات ونماذج الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.
- ٦١- المرجع السابق.

٦٢- عبد الخالق محمد عفيفي : مشكلة الأمية في مصر رؤية تحليلية
ودور مقترح للخدمة الاجتماعية ، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم
الكبار ، القاهرة، ١٩٩٤.

٦٣- عبد الحليم رضا عبد العال: الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة،
دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

٦٤- عبد الرحمن الشرنوبى: مرجع سبق ذكره.

٦٥- زين الدين عبد المقصود: مرجع سبق ذكره.

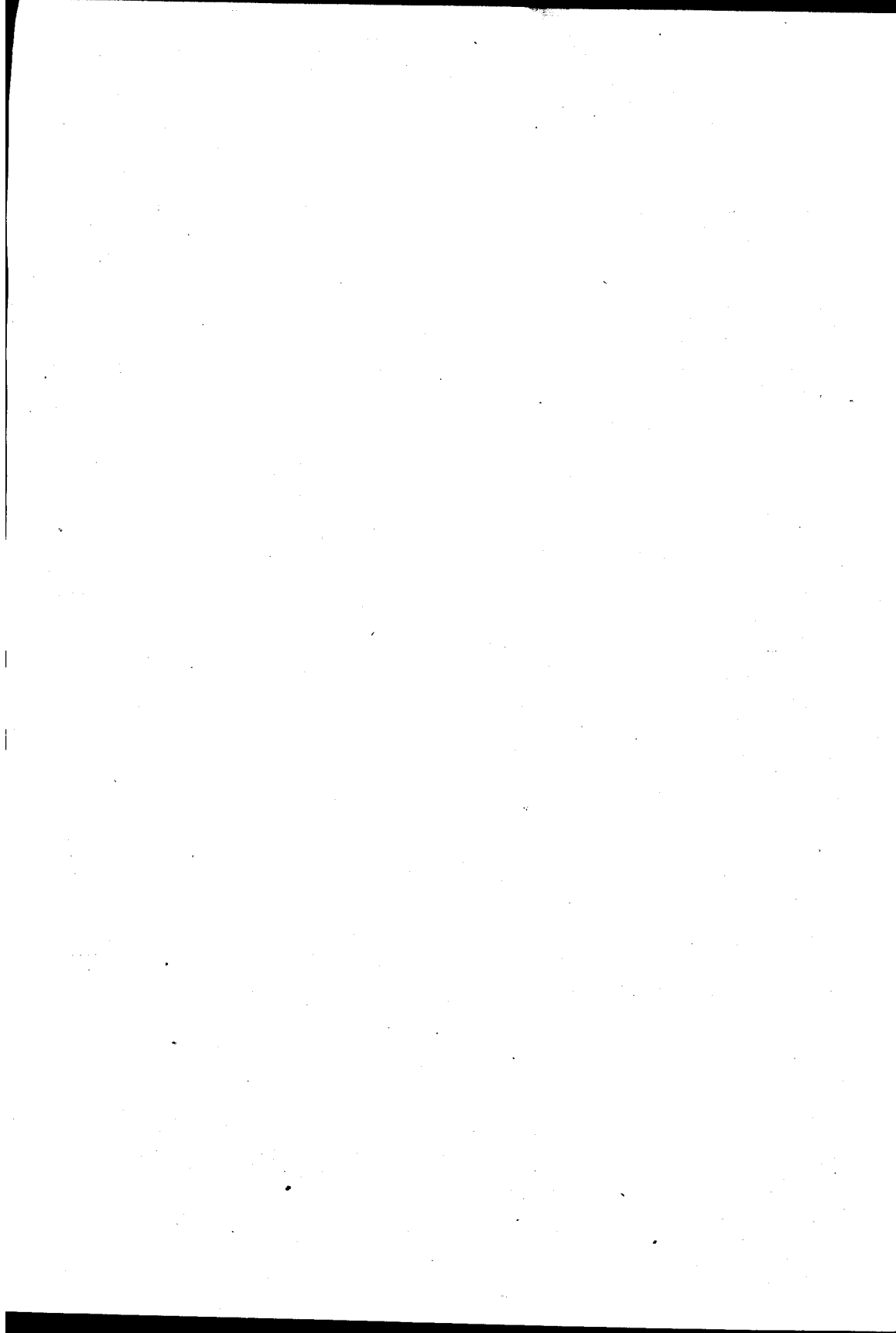


الفصل السابع

قضايا في السكان

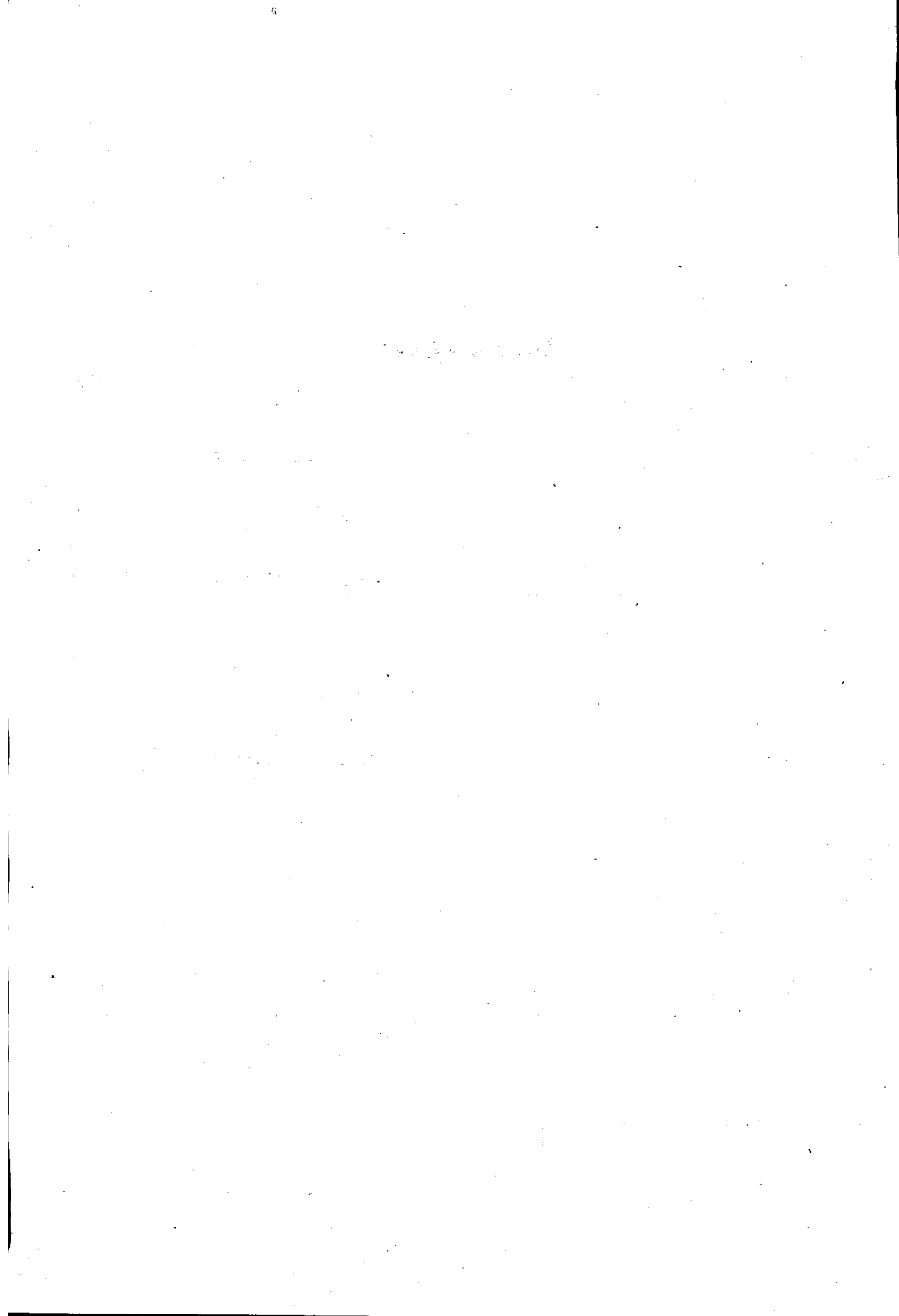
إعداد

دكتور / عاطف مصطفى مكاوي دكتورة / نادية عبد الجواد الجرواني



محتويات الفصل:

- مقدمة .
- أولا : الخصوبة .
- ثانيا : المواليد .
- ثالثا : الوفيات .
- رابعا : الكثافة السكانية .
- خامسا : الهجرة .



مقدمة

تسعى غالبية المجتمعات إلى مسيرة ركب الحضارة والتقدم ،
ووسيلتها في ذلك هو تحقيق التنمية .

ولذلك تعد التنمية هدفا أساسيا تسعى إلى تحقيقه غالبية المجتمعات
المتقدمة والنامية على حد سواء ، على اعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن
طريقها تحقيق معدلات مرتفعة من الرقي والتقدم والرفاهية ، وكذلك في
محاولة منها للخروج من دائرة التخلف واللاحق بركب التقدم والذي يسير
بمعدلات سريعة ومتلاحقة .

فالتنمية تعنى تعبئة جهود الأفراد والجماعات والتنظيمات ، للتأثير
على الظروف المجتمعية ، ولتتمكنوا من السيطرة على المشكلات والقضايا
الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بحياتهم .

ولهذا تصبح الوظيفة الأساسية للمجتمعات أن تركز على عملية
التنمية كخطوة أساسية لتحسين مستوى المنظمات الموجودة في المجتمع .

ومن ثم فيصبح اختيار السياسات والبرامج الاجتماعية في المجتمعات
المختلفة تعتمد على معيار أساسي هو كيف يمكن لهذه البرامج والسياسات أن
تحدث التغيير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

ويشكل العنصر البشري أهمية خاصة في مجال التنمية ، فهو يعنى
في المقام الأول : الإنسان الذي يتوافر لديه الوعي بأهداف التنمية والتخطيط
المدرّب على أساليب التنفيذ والمتابعة لمشروعات التنمية ، القادر على العطاء
من أجل رفع عملية التنمية ومن أجل تغيير كافة الأوضاع التقليدية التي تسود
المجتمع ، ومن هذا المنطلق لم تبخل المجتمعات المتقدمة بأية تكلفة من أجل
إعداد هذا الإنسان من حيث التعليم والتدريب سواء في مجال رعايته
اجتماعيا أو تعليميا أو صحيا ، لأنها تعلم علم اليقين أن هذا الاستثمار

البشرى له عائد وناتج اقتصادى على المدى البعيد ، بل أنه ضرورة تنموية إذا ما قيس بالنتائج التى يمكن أن تترتب على استثمار قدرات إنسان أمى ، أو غير مدرب ، أو ليست لديه الكفاءة المطلوبة لكافة مشروعات التنمية من أجل تحقيق أهدافها ومقاصدها القريبة والبعيدة وزيادة العنصر البشرى فى المجتمع من العوامل التى تؤدى إلى تقدمه وازدياد نفوذه السياسى فى المحيط الدولى وتغلب قوته الإنتاجية وزيادة قدرته الحربية ولا سيما إذا كانت هذه الكتلة مصحوبة بشكل متعادل فى موارد المعيشة فحالة السكان وكثافتهم تؤثر فى الموارد الطبيعية وفى المظهر الخضارى للمجتمع .

أما إذا كان زيادة الموارد البشرية أى عدد السكان وارتفاع معدلات نموهم لم يقابلها زيادة فى استخدام واستغلال الموارد الطبيعية وغير الطبيعية فيعتبر من الأمور ذات التأثير الكبير على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل تؤدى إلى حدوث ضغط شديد على الموارد المتاحة ، ويعتبر المجتمع المصرى من المجتمعات التى تعاني من النمو السكانى السريع والآثار السلبية المترتبة عليه حيث أن النمو السكانى السريع لا يقتصر بمعدلات عالية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولتأثير النمو السريع للسكان على عملية التقدم والنمو الاقتصادى والاجتماعى . أهتم كثير من العلماء بدراسة موضوع السكان باعتبار أن السكان يلعبون دورا فى التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا حجم وعدد السكان ونوعياتهم يحددون حجم وعدد المستهلكين ونوعياتهم وحاجاتهم وهؤلاء هم الهدف النهائى للإنتاج .

ولقد تناولت د. نادية الجروانى قضايا الخصوبة، المواليد ، الوفيات ، الكثافة السكانية ... ولأهمية الهجرة كقضية سكانية تناول د. عاطف مكلوى هذه القضية بشئ من التفصيل .

أولا الخصوبة :

١- مفهوم الخصوبة :-

الخصوبة بمعناها اللغوي هي القدرة على الإنتاج والخصوبة الإنسانية بالمعنى البيولوجي هي قدرة الفرد ، ذكر كان أو أنثى على إنتاج الخلايا الجنسية الحية (٥٧،١) .

ويعرف قاموس Fairchild الخصوبة بأنها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب كما هو معبر عنها في الواقع ، أي العدد الفعلي الموجود للأطفال .

أما الخصوبة بالنسبة للسكان فتعني العدد الفعلي للمواليد منسوباً إلى وحدة معينة في فترة زمنية قد تكون هذه الوحدة الفرد " ذكر أو أنثى " أو الزوجين أو طبقة اجتماعية أو شريحة اجتماعية أو مجموعات أخرى أو أزواج أو أفراد أو المجتمع بأسره (١٢٧،٢) .

فالخصوبة تعني القدرة على الإنجاب .

و القدرة على الإنجاب : يقصد بها الاتجاه المضاد لكلمة " العقم " ولا تعني بالضرورة وجود إنتاج فعلي من المواليد (١٨،٣) وفي مجال السكان . فإن التمييز بين الخصوبة والإنجاب الفعلي والقدرة على الإنجاب هام حيث أنه وفي كل المجتمعات يقل الإنجاب الفعلي عن الحد الأقصى المحتمل للإنجاب وليس هناك قاعدة عامة معروفة للاختلافات الكبيرة في الخصوبة الفعلية بين المجتمعات والاختلافات في قدرتها البيولوجية إلا أنه من المعروف أن اختلافات الخصوبة ترتبط عموماً بالعوامل الاجتماعية التي تؤثر بدورها

عمل المعايير الاجتماعية التي تحدد العدد المناسب من الأطفال . والذي يمكن التحكم فيه عن طريق وسائل تنظيم الأسرة .

وتختلف الخصوبة باختلاف السن والجنس ، فمقدرة كل من الذكور والإناث على الإنجاب له عمر معين فالإناث تبدأ في الخامسة عشر وتنتهى ما بين (٤٥-٤٩) بينما هي عند الذكور تبدأ في الثالثة عشر تقريبا وتستمر حتى نهاية العمر رغم تضاولها تدريجيا . (٣٣،٤)

ولقد أصبح المتفق عليه في البحوث أن خصوبة الشعوب عند مقارنتها تستند أساسا إلى تنظيم عدد موالدها الفعلى عن طريق عوامل تحد من الإنجاب ويعرفها المجتمع وأخرى تحد من إنجاب ويعرفها الزوجين (١٠،٥) وقد نجد أن في البلدان ذات الخصوبة المرتفعة ترتفع فيها نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عام إلى أكثر من ٤٠% وتتنخفض نسبة الذين تقع أعمارهم بين (١٥،٦٤) إلى أقل من ٥٦% وكذلك تنخفض نسبة كبار السن (٦٥) سنة فأكثر إلى أقل من ٤% في حين يوجد العكس من البلدان ذات الخصوبة المنخفضة إذا تنخفض النسبة الأولى نحو ٢٨% وترتفع النسبتين الأخرين إلى نحو ٦٣% و ٩% (٦،٦) .

وينعكس تأثير التركيب العمرى على مختلف التركيبات السكانية كالتعليم والتركيب الجنسى والتركيب الزواجى .

وتوزيعات القوة العاملة والتوزيع حسب الريف والحضر .

الخصوبة في مصر :-

تميزت مصر بارتفاع معدلات الخصوبة في مرحلة ما قبل الثورة فكان معدل المواليد العام أكثر من ٤٠ في الألف ومعدل الخصوبة العام ٣٢ مولودا لكل ألف من النساء من بين الأعمار ١٥-٤٩ سنة وارتفعت هذه

المعدلات فى عام ١٩٦٠ إلى ١٨٥-١٩٠ مولودا وبدأت فى الانخفاض فى عام ١٩٦٥ إلى ١٧٩ مولودا وفى عام ١٩٧٦ إلى ١٦٩ مولودا .

ويمكن أن نفسر أسباب عدم خفض الخصوبة فى هذه المرحلة إلى مجموعة عوامل منها :

- الاتجاه الريفى الطاغى للمجتمع بالرغم من تزايد نسبة الأفراد الذين يسكنون الحضر .
 - التقدير التقليدى للعدد الكبير من الأطفال .
 - تغلب الأسرة الكبيرة .
 - الزواج فى سن مبكر . وتكرار الزواج .
 - تفضيل الأطفال الذكور الذى يشجع تعدد الولادات حتى يمكن الحصول على أكبر عدد ممكن من الأبناء الذكور .
 - الوضع المنخفض نسبيا للنساء والذى فرضته المؤسسات التقليدية والقبيلة .
 - مستوى المعيشة المنخفض وارتفاع معدل الأمية وخاصة بين الإناث (٤٦٥، ٧) .
- وفى المرحلة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢ تميزت هذه المرحلة بخفض معدلات الخصوبة وكان من أهم أسبابها :
- البرنامج القومى لتنظيم الأسرة وجهود جهاز تنظيم الأسرة .
 - تحسين مستويات المعيشة وارتفاع الأوضاع الاجتماعية .

- تحسين قابلية الأطفال للبقاء على الحياة نتيجة الرعاية الصحية والوقائية . مما يقلل من معدلات وفيات الأطفال .
- تعليم المرأة ومنحها حقوقها السياسية .
- الاستجابة القومية لمواجهة الضغط السكاني .

ولكن ارتفعت معدلات الخصوبة إلى أن بلغت ٣٧,٥ فى الألف عام ١٩٨٨ وفى عام ١٩٩٧ وصل إلى ٢١,٨ فى الألف بمعنى أن انخفاض معدلات الخصوبة يتم ببطء (٨) .

مما جعل المجتمع المصرى من المجتمعات التى تعاني من نمو سكاني سريع الناتج من ارتفاع معدلات الخصوبة ولا يؤثر ارتفاع معدلات الخصوبة زيادة فى حجم السكان بل يؤثر الضغط فى تركيبهم العمرى وكثافتهم وتوزيعهم الجغرافى وتعد الخصوبة المحدد الأول والرئيسى للتركيب العمرى لانعكاس التركيب العمرى على مختلف التركيبات السكانية.

كالتعليم والتركيب الجنسى والزواجى وتوزيعات القوة العاملة والتوزيع حسب الريف والحضر .

العوامل التى تؤثر فى الخصوبة :-

وقد أثبتت البحوث العلمية أن متوسط القدرة الطبيعية على الإنسال عند المرأة لا تختلف بين الشعوب أو الحضارات المتفاوتة وإنما يرجع التباين فى الخصوبة إلى العوامل الاجتماعية والبيئية والمعيشية . ولذلك لا يمكن اعتبار أن الخصوبة متغيرا مستقلا ولكنها ترتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأحوال العلمية والتقاليد الحضارية الموروثة فيها تستجيب ارتفاعا وهبوطا للأزمات الاقتصادية والحروب والدليل على ذلك أن الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض المعدية التى تعرضت لها البلاد فى فترة من

الفترة انخفضت معدلات الخصوبة (٣٧،٤) ويمكن أن نحدد بعض العوامل التي تؤثر في الخصوبة بصفة عامة وهي :-

١ - الخصوبة والطبقات الاجتماعية :-

ترتفع الخصوبة في الطبقات الدنيا : بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين الخصوبة والمركز الاجتماعي والاقتصادي .

ويرجع ذلك إلى : أن النساء في الطبقات الاجتماعية العليا . يتزوجون غالبا في سن متأخر عن مثيلتهن في الطبقات الفقيرة كما أن سن الزواج أعلى بالنسبة للذكور في الطبقات العالية عن الطبقة الدنيا ، كما أن كثرة وفيات الأطفال في الفئات الدنيا تؤدي إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي أزداد تفضيل الأفراد لإنجاب عدد كبير من الأطفال واتخذت الأسرة شكل الأسرة الممتدة الكبيرة الحجم .

٢ - الخصوبة وسكان المدن والريف :-

تختلف الخصوبة مع درجة التمدن فهي ترتفع في المجتمعات الريفية عنها في المدن ويرجع ذلك إلى طبيعة الحياة في الريف والمدينة وإلى إقبال سكان المدن إلى الأخذ بوسائل تنظيم الأسرة . فنسبة عدد الأسر التي تكتفي بطفل واحد في المدن أكبر من النسبة التي تكتفي بطفل في الريف وأيضا النسبة التي تكتفي بطفلين أكبر من النسبة في الريف ويزداد ذلك كلما تقدم العمر .

٣ - الخصوبة والدخل :-

هناك علاقة واضحة بين الدخل المنخفض والخصوبة المرتفعة ويتضح ذلك بالنسبة لمهنة الزراعة والعمل اليدوي حيث أن الأطفال هنا يمثلون أيدي عاملة تعتمد عليها وقد تم ترتيب المهن حسب درجة خصوبتها

على النحو التالى : المشتغلين بالمناجم الزراعية الصناعات الماهرة ثم أصحاب الأعمال و القضاة والمهندسين (١١٦،١١٤،٩) .

٤- الخصوبة والقيم والمعايير الاجتماعية :-

الخصوبة لا ترجع فقط إلى عوامل بيولوجية وإنما هناك معايير ثقافية وقيم تتعلق بالإنجاب وميل للأسرة ذات الحجم الكبير والزواج المبكر وقيمة تركيز السلطة فى يد الذكور . وكل ذلك له أثر فى زيادة معدلات الخصوبة . (٢٠٢،١٠)

٥- الخصوبة والأمية :-

فقد أكدت نتائج إحدى الدراسات التى أجريت على حجم الأسرة والمستوى التعليمى تبين أن المائة زوجة الجامعية أنجبت ٣٩٤ طفلا بينما الزوجات فى مستوى التعليم الابتدائى قد أنجبت ٧٠٨ طفلا فكلما ازداد درجة التعليم زادت الرغبة فى تنظيم الأسرة وبالتالي تقل الخصوبة بين المتعلمات (١١، ٧٢، ٧٣) .

٦- مؤشرات ومقاييس الخصوبة :-

١- معدل المواليد الخام :-

يعد هذا المؤشر من أكثر مقاييس الخصوبة استعمالا وهو يعنى نسبة المواليد فى السنة إلى عدد السكان فى منتصف السنة . وتضرب هذه النسبة $\times 1000$ لى تحصل على معدل المواليد لكل ألف من السكان أى أن :

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء فى السنة}}{\text{عدد السكان فى أول يوليو فى نفس السنة}} \times 1000$$

وفى الغالب تسقط كلمة الخام وتكتفى بمعدل المواليد هذا ومن المعروف أن أى معدل مواليد يزيد عن ٣٠ فى الألف يعتبر عالياً ، فلذا زاد عن ٤٠ فى الألف فهو غاية فى الارتفاع أما إذا نقص عن ٢٠ فى الألف فهو منخفض بينما توصف المعدلات بين ٢٠ إلى ٣٠ فى الألف على أنها متوسطة الارتفاع (١٢، ١٧٥) .

٢- معدل الخصوبة العامة "أو نسبة الخصوبة العامة"

وهى عبارة عن نسبة المواليد المسجلة فى عام معين إلى عدد النساء فى سن الإنجاب وهى السن (من ١٥-٤٤ سنة أو من ١٥-٤٩) .

والسبب فى تحديد النسبة على هذا النحو قصر المقام فى النسبة على الأمهات القادرات على الإنجاب ، وذلك عن طريق استبعاد جميع الرجال وجماعات كبيرة من النساء اللاتى لسن معرضات للحمل بسبب السن . وبعد هذا التحديد خطوة على الطريق نحو قياس الخصوبة عند القطاع المناسب من السكان وليس عند مجموع السكان . وهذه الخطوة تحدد القطاع المناسب من السكان على أساس نفس المعيار وهى فترة السن من (١٥-٤٤) أو من (١٥-٤٩) تحت كل الظروف (١٣ ، ١٤٢)

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء خلال السنة}}{\text{عدد الإناث فى سن الحمل (١٥-٤٥) أو (١٥-٤٩) فى منتصف السنة}} \times 1000$$

٣- معدل الخصوبة حسب العمر

$$\text{معدل الخصوبة حسب العمر} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء لأمهات فى فئة سن معين}}{\text{عدد الإناث فى نفس فئة السن فى منتصف السنة}} \times 1000$$

هذا المعدل أكثر دقة وحساسية للتغيرات فى الخصوبة فى معدل المواليد الخام ولكن يحتاج هذا المعدل إلى بيانات مفصلة عن الولادة حسب

العمر وعن عمر السيدات ومن هذا المعدل يحسب المعدل الكلى للخصوبة (٤١،٤) .

٤-معدل الخصوبة الكلية :-

هو عبارة عن مجموع معدلات المواليد الخاصة بالعمر للنساء لكل سن من ١٥-٤٩ سنة ويمكن حساب هذا المعدل لفئات عمرية خمسية ثم تضرب بعد ذلك في ٥ " وهو طول الفئة العمرية " وذلك لتقريب المجموع الحقيقي للمعدلات لكل سنة من سننى العمر ، وهذا المجموع يمثل جملة عدد الأطفال الذين تلدهم ١٠٠٠ سيدة خلال سننى الحمل لو ظلت الألف سيدة على قيد الحياة طول الفترة تعرض لمعدلات المواليد الخاصة بالعمر السارية فى تاريخ معين ، هذا ويمكن أن يعبر عنها أيضا كمعدلات " المرأة " الواحدة بدلا من معدلات لكل ١٠٠٠ امرأة .

ويمثل معدل الخصوبة الكلى نفس مجتمع النساء وكما فى معدل الخصوبة العام ولكن يأخذ فى اعتباره توزيع المواليد السنوية فى النساء فى مختلف الأعمار ، وعلى ذلك فإنه وسيلة أكثر فاعلية لتلخيص تكرار المواليد فى سنة معينة ، وبانعكاس لحظى فإن هذه الطريقة تعرف كمثال للتميط يقابل " الطريقة المباشرة " بضرب معدل المواليد عند كل سن ، بمجتمع سكانى مكون من شخص واحد " أو بالضرب فى ٥ عند كل فئة خمسية " ولهذا السبب كان معدل الخصوبة الكلى يظل غير متأثر بالشذوذ فى التركيب العمرى للنساء فى الفترة العمرية من ١٥-٤٩ . أو بمعنى آخر فإن هذا المقياس يعتبر من أفضل مقاييس الخصوبة للأسباب الآتية .

أ- أنه قاصر على الإثاث فى سننى الحمل .

ب- أنه غير متأثر بالتوزيع العمرى ولذا يصلح لمقارنة خصوبة المجتمعات المختلفة من حيث التركيب العمرى .

يحتاجه المعدل الخام عند مقارنته بين مجموعات مختلفة في التركيب العمرى والمفروض أن المعدل (٢،١) لكل امرأة "أى حوالى طفلين" هو المعدل اللازم لثبات النمو السكانى ، فإذا زاد عن ذلك زاد عدد السكان ، وإذا قل عن ذلك نقص عدد السكان . (١٤ ، ٢٣٦)

٥-معدل الخصوبة الكاملة "Completed Fertility": -

وهو متوسط عدد الأطفال تراكميا Cumulative عند بلوغ سن اليأس أى من ٤٥-٤٩ ويكون أعلى قليلا من معدل الخصوبة الكلى وأقل منه دقة .

٦- معدل الإحلال الخام والصافى Gross & net Reproduction rates

وهو يساوى عدد البنات اللاتى تلدهن كل أم خلال فترة الإنجاب أى كم بنتا تحل محل الأم فى المتوسط وحسابه معقد نوعا ، ومنه المعدل الخام والصافى . وإذا زاد أحدهما عن واحد أى إذا حلت محل الأم أكثر من بنت واحدة ، دل ذلك على ارتفاع الخصوبة .

لقد جرى العرف على ربط الخصوبة بالمرأة وذلك لسببين أولهما أن المرأة هى وعاء الحمل وحامله الجنين ، وثانيهما أن فترة الإنجاب عند المرأة محددة بسن البلوغ من جانب وسن اليأس من جانب آخر وهذان السببان هما المحددان بالفعل للخصوبة . (٦٠،١)

٧-معدل الخصوبة القصوى "الفسولوجية"

هى منتهى ما يمكن أن تصل إليه الخصوبة فى أى مجتمع إنسانى ، ويلزم لذلك أولا : أن يكون سن الزواج بعد البلوغ مباشرة ، وأن يستمر الإنجاب إلى سن اليأس بدون استعمال أى وسيلة من وسائل منع الحمل والإجهاض ، وثانيا : أن يكون مستوى الصحة فى هذا المجتمع عاليا بحيث

يعيش معظم المتزوجين حتى سن اليأس للمرأة . وأقرب المجتمعات إلى هذا النمط هو مجتمع الهاتيريت Hutterites ومع مجتمع داخل الولايات المتحدة الأمريكية لا يستعمل تنظيم الأسرة بينما يتمتع بصحة جيدة ولا يقف بين هذا المجتمع وبين الخصوبة القصوى سوى عاملين

الأول : هو أن سن الزواج متأخر عن سن البلوغ

والثاني : أن مستوى الصحة يتأثر بالحمل المتكررة ونجد مستوى الخصوبة لهذا المجتمع هو أعلى مستوى في العالم .

الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة :

ارتفاع معدلات الخصوبة له آثار خطيرة على صحة الأمهات والأطفال إذا ترتفع معدلات وفياتهم وتؤثر على نمو الأطفال ونضوجهم الفكري وتظهر هذه الآثار عند عدم التحكم في الخصوبة أو عندما تكثر مرات الحمل أو عند حمل المرأة في سن مبكرة أي أقل من ١٨ عام أو في سن متأخرة أي أكثر من ٣٥ عاما .

١- أثر الارتفاع الزائد للخصوبة على معدلات وفيات الأطفال تتوقف صحة الطفل إلى حد كبير على صحة الأسرة وعلى ترتيب ولادة الطفل . بالنسبة لأخوته وإخوانه . وقد دلت إحدى الدراسات التي تبنتها منظمة الصحة العالمية على أن فرص فقد الأجنة تزيد أثناء الحمل للمرة الرابعة أو أكثر إذا ما قورنت للمرة الثانية أو الثالثة . كما أن بعض الخطر في الحمل الأول يمكن تفاديه ببذل المزيد من العناية الطبية أثناء الحمل وتوفيرها أثناء الولادة .

وبالنسبة للمواليد الأحياء ، فإن فرص البقاء على قيد الحياة تقل تدريجيا بعد الطفل الثالث ، فما عدا أول مولود ، فهو يواجه بعض المخاطر ،

خاصة إذا كانت أمه فى سن المراهقة أو فى غياب الرعاية الطبية أثناء الحمل (٣٧١،٦) .

٢- أثر الارتفاع الزائد للخصوبة على إصابة الأطفال بالأمراض بالإضافة إلى ما ينتج عن الارتفاع الزائد لمعدلات الخصوبة من وفيات نجد أن سوء التغذية والأمراض المعدية وغيرها تزداد بزيادة عدد المواليد فى الأسرة .

٣- أثر الارتفاع الزائد للخصوبة على نمو الطفل أثبتت الدراسات ببطء نمو الأطفال الذين يأتى ترتيبهم متأخرين عن أخواتهم .

٤- أثر حجم الأسرة الناتج عن الخصوبة على مستوى الذكاء مما يزيد من دواعى القلق أن مستوى الذكاء لدى الطفل الرابع أو الخامس أو من يليهما أو لدى الطفل الذى يولد فى أسرة كبيرة أو لا صغيرة السن أو متأخرة السن ، يكون أقل بكثير من مستوى ذكاء أطفال الأسرة الصغيرة أو من يولدون أولا وبالرغم من ثبوت العلاقة الطردية الموجودة بين مستوى الذكاء والطبقة الاجتماعية للوالدين ودرجة تعليمهم أشارت الدراسات المتعددة إلى أن لترتيب الطفل بين أخواته وحجم الأسرة أثارهما الواضحة داخل طبقة اجتماعية .

٥- أثر الفترة بين الحمل وآخر على صحة الأم :-

هناك خطر شديد بالنسبة لحالات الحمل التى تتعاقب بسرعة ، خصوصا الحمل الذى يحدث بعد عام واحد من الحمل السابق إذا أن ذلك قد يؤدى إلى موت الجنين أو ولادته مبشرا أو وفاته عقب ولادته أو فى سن صغير - وتظل درجة هذه الخطورة عالية بالنسبة للفترة التى تقل عن عامين من الحمل السابق (١٥ ، ١٤٨) .

ويرجع هذا إلى حاجة الأم إلى استعادة قوتها بعد فترة الحمل والولادة وإلى تعويض ما استنزفه الحمل من مخزون قبل حدوث حمل جديد . والحمل المتعاقب هو السمة الشائعة في البلدان النامية ، خصوصا البلدان العربية . وتزيد المشكلة تعقيدا في تلك البلدان من جراء سوء التغذية للأمهات ، فلا يؤثر هذا على نتيجة الحمل ونمو المولود فحسب ، وإنما أيضا على تغذيته التي يعتمد فيها أساسا على لبن الأم .

ثانياً : المواليد :-

يتضح من الحديث عن الخصوبة . أن مصر تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي ينجم عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات . وقد بلغ عدد المواليد (١٦٥٤٦٩٥) مولود كل عام فى عام ١٩٩٧ . بينما كان فى عام ١٩٩٦ (١٦٦٢٠٦٥) مولوداً أى انخفضت المواليد بنسبة ٤% وتعتبر هذه النسبة نسبة ضئيلة جداً لأن خفض معدل الزيادة السكانية تمكن المجتمع من زيادة قدرته على مكافحة الفقر والامية وبناء قاعدة مستقرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . كما أن استقرار مستويات الخصوبة يؤثر بإيجابية على نوعية الحياة .

وقد بلغ عدد المواليد فى الحضر ٧٢١٩٠٥ مولود عام ١٩٩٧ بينما كان ٧٢٠١٤٥ مولود فى عام ١٩٩٦ أى بنسبة زيادة قدرها ٠,٠٢% أما عدد المواليد فى الريف فبلغت عام ١٩٩٧ - (٩٣٢٧٩٠) مولود بينما كان (٩٤١٩٢٠) مولود عام ١٩٩٦ بنسبة نقص قدرها ١٠,٠% (٨) يمكن تعريف المولود الحى بأنه كل مولود تظهر عليه عقب ولادته أى علامة من علامات الحياة مثل التنفس أو أية ظاهرة أخرى كضربات القلب أو نبض الحبل السرى أو الحركة الواضحة للعضلات (٨) .

الإرادية وذلك بعد انفصاله التام عن الأم بصرف النظر عن مدة الحمل وسواء كان الحبل السرى قطع أو لم يقطع وسواء انفصلت المشيمة أم لا .

جدول يوضح معدل المواليد والوفيات ومعدل النمو الطبيعي فى الفترة من
١٩٨٠ : ٢٠٠٤

معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل النمو الطبيعي بالآلف	
٣٧,٢	٩,٨	٢٧,٢	١٩٨٤:١٩٨٠
٣٧,٧	٨,٩	٢٨,٨	١٩٩٤:١٩٩٠
٢٧,٦	٦,٧	٢٠,٩	٢٠٠٤:٢٠٠٠

ويوضح هذا الجدول أن معدلات المواليد والوفيات ومعدلات النمو الطبيعي لم يتغير بنسبة كبيرة فى الفترة من ١٩٨٠ : ١٩٩٤ . أما من ٢٠٠٠ : ٢٠٠٤ بدأت معدلات المواليد والوفيات ومعدل النمو الطبيعي فى الانخفاض البسيط وخاصة النمو الطبيعي فى معدلات المواليد ومعدل الوفيات ومعدل النمو الطبيعي (١٦ ، ٤٦) .

معدلات ونسب المواليد :-

١- نسبة الأطفال إلى الإناث .

تتم وفق الاعتبارات التالية:-

أ- الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سن الخامسة .

ب- اختلاف معدلات وفيات الأطفال فى الأعمار المختلفة .

ج- اختلاف توزيع الإناث خلال فترة الإنجاب .

د- الحالة الزوجية للإناث فى سن الحمل .

$$٢- \text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

وقد سمي هذا المقياس بالعام والخام لأنه لا يراعى فيه أى اختلاف من اختلافات التركيب السكاني من الشعوب المختلفة مثل توزيع السن والجنس أو الحالة الزوجية .

$$٣- \text{معدل المواليد حسب ترتيب المولود} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء لترتيب معين خلال السنة}}{\text{عدد الإناث اللاتي لهن نفس الصفة في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

$$٤- \text{نسبة المواليد} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء الذين لهم صفة معينة}}{\text{جملة عدد المواليد أحياء خلال نفس السنة}} \times ١٠٠٠$$

$$٥- \text{نسبة المواليد حسب مدة الزواج} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء لكل مدة زواج}}{\text{جملة عدد المواليد أحياء خلال السنة}} \times ١٠٠٠$$

وبما أننا في مجتمع يتزايد فيه عدد السكان وهذا يعنى أننا أمام مجتمع فيه معدلات الخصوبة مرتفعة وبذلك تكون المواليد . والهجرة إلى داخل البلد أكثر من الوفيات . إذن أن معدلات الوفيات تتحكم فى الزيادة الطبيعية للسكان داخل المجتمع . (٤، ٤٠، ٤١)

ثالثاً: الوفيات :-

تعد الوفيات الركن الثانى من مكونات النمو السكانى وهى مع المواليد يشكلان الركيزة الأساسية لدراسة التغير فى أى منطقة والوفاة ، بصفة خاصة ، لها معنى محدد عندما تستخدم للإشارة إلى إحصاءات الوفاة ، فالمعروف عن هذه الإحصاءات أنها ذات فائدة فى تحليل الوضع الديموجرافى ودورة فى عملية النمو وفى توفير قاعدة من البيانات الضرورية للإسقاطات السكانية ، واستخدام تلك الإسقاطات فى العديد من النشاطات المهنية والتجارية ، وكذلك فى توفير متطلبات البحوث لمؤسسات الصحة العامة فيما يعتبر ضروريا لتطوير وتقويم برامج هذه المؤسسات وتقييمها . (٣٩، ١٧) .

ويعتبر التغير فى الوفيات هو العامل المهم الذى يؤثر فى النمو السكانى فإن نسبة المواليد تطرد فى نسب ثابتة لا تعلوا ولا تنخفض إلا فى نطاق ضيق محدود ، أما الوفيات فقد أخذت فى الهبوط السريع منذ عام ١٩٥٥ فزاد الفرق بين المواليد والوفيات وأصبحت نسبة النمو الطبيعى ٢٥% فى العام وهذا يعنى مضاعفة عدد السكان فى أقل من ٣٠ عام .

ويلاحظ هبوط معدل الوفيات فى المجتمع المصرى فى الأونة الأخيرة لتوفير الرعاية الصحية إذا أن الوفيات تستجيب إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإلى أثر التقدم فى العلوم الطبية والصحية ومدى الإفادة منها والقضاء على الأمراض الوبائية والمعدية (١٩٥، ٩٠) .

تتفاوت معدلات الوفاة من مجتمع إلى آخر ويرجع ذلك إلى كثير من العوامل البيولوجية والاجتماعية وخصوصا تركيب السكان من حيث السن والحالة الزوجية .

ويشكل ارتفاع معدل الوفيات لفئات السن المبكرة فى الأعمار التى تقل عن ١٥ سنة فى الوقت الحاضر خسارة سنوية لا يستهان بها إذا أن هؤلاء الصغار يدركهم الموت قبل أن يصلوا إلى سن العمل والمساهمة فى الإنتاج بعد أن يكونوا قد استنفذوا من الدخل القومى نصيبهم .

كوحداث استهلاكية مما تتفقه الدولة من خدمات صحية وتعليمية وعمرانية وغيرها من الخدمات العامة ومن السلع .

إذا كان معدل المواليد يتأثر كثيرا بالتغيرات المصاحبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى ظروف الحرب والاستقرار الداخلى أو الاضطرابات السياسية فإن معدلات الوفيات تتأثر تغيراتها بالتقدم الطبى والوعى بالثقافة الصحية وأساليب الوقاية من الأوبئة والأمراض التى تصيب الأطفال . بصفة خاصة وذلك بالإضافة إلى ظروف البيئة والمناخ وما يرتبط بها من جوانب تؤثر على الصحة العامة وانتشار الأمراض .

تطور معدلات الوفيات خلال الفترة (١٩٦٦ : ١٩٩٥) :-

شهدت هذه الفترة انخفاضات متوالية فى معدل الوفيات نتيجة الجهود التى بذلت للتغلب على الأمراض المتوطنة والتقدم الطبى والعلاجى وازدياد الوعى الصحى لدى المواطنين نتيجة تناقص معدلات الأمية بين الشباب والإقبال على التعليم الإلزامى ، والجهود المبذولة من جانب وزارة الصحة لتوعية المواطنين صحيا وإرشادهم إلى العادات الصحية فى الأكل والشرب بالمسكن والصحة والبيئة المحيطة ... الخ .

ونتيجة هذه الجهود تمثلت فى انخفاض معدل الوفيات ١٥,٨ فى الألف عام ١٩٦٦ إلى ١١,٨ فى الألف عام ١٩٧٦ ثم إلى ١٠ فى الألف من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٢ الذى بدأت بعده المعدلات تشهد انخفاضا آخر إلى ٩,٤ فى الألف عام ١٩٨٥ وإلى ٩,١ فى الألف فى كل من عام

١٩٨٧ و١٩٨٨ ثم توالى الانخفاض خلال التسعينات حتى بلغ المعدل ٦,٤ في الألف عام ١٩٩٤ باستثناء عام ١٩٩١ الذي حدث فيه زيادة نسبتها ٥,٣ % عن عام ١٩٩٠ (١١٣ ، ١١٢ ، ١) .

جدول يوضح تطور معدل الوفيات (١٩٦٦ - ١٩٩٥)

١٩٦٦	١٥,٨	التغير %	١٩٨٦	٩,٢	٢,١-
١٩٧٦	١١,٨	٢٥,٣-	١٩٨٧	٩,١	٦,٥-
١٩٧٧	١١,٨	-	١٩٨٨	٨,١	١١,٠-
١٩٧٨	١٠,٥	١١,٠-	١٩٨٩	٧,٧	٤,٩-
١٩٧٩	١٠,٩	٣,٨+	١٩٩٠	٧,١	٧,٨-
١٩٨٠	١٠,٠	٨,٣-	١٩٩١	٦,٩	٢,٨-
١٩٨١	١٠,٠	-	١٩٩٢	٧,٤	٧,٢+
١٩٨٢	١٠,٠	-	١٩٩٣	٦,٨	٨,١-
١٩٨٣	٩,٧	٣,٠-	١٩٩٤	٧,٨	-
١٩٨٤	٩,٥	٢,١-	١٩٩٥	٧,٠	٢,٩+
١٩٨٥	٩,٤	١,١-			

يوضح الجدول السابق ما يلي :-

أ- اتجاه معدل الوفيات بصفة عامة إلى الانخفاض من خلال الفترة المذكورة بمعدل ٢,٥% سنويا وهو معدل يرتفع كثيرا عن معدل . الانخفاض الذى حدث فى معدل المواليد فى المتوسط خلال الفترة كما سبق أن أوضحنا فى البحث السابق .

ب- شهدت بعض السنوات ثباتا فى معدل الوفيات وهى السنوات ١٩٧٦، ١٩٧٧، (١٩٨٠-١٩٨٢) السنوات (١٩٨٧، ١٩٨٨) ويرجع ذلك إلى استمرار الجهود الصحية لتطعيم الأطفال ضد الأمراض وإلى التقدم الطبى والعناية بالدواء والصحة العامة وزيادة الوعى الصحى من خلال الحملات الإعلانية فى وسائل الإعلام بشكل مكثف خاصة خلال السنوات الأخيرة .

ج- شهدت سنة ١٩٧٩ فقط زيادة فى معدل الوفيات عن عام ١٩٧٨ بنسبة ٣,٨% ويرجع ذلك إلى وباء الكوليرا الذى أدى بحياة بعض المواطنين خلال ذلك العام إلا وقد كان للجهود التى قدمتها الدولة فى سبيل توفير الخدمات الصحية للمواطنين أثار قوية فى خفض معدل الوفيات .

فقد أخذ هذا المعدل فى الهبوط . فقد بلغ عدد الوفيات فى عام ١٩٩٧ إلى (٣٨٩٣٠١) متوفيا بينما كان فى عام ١٩٦٦ (٣٧٩٩٨٣) متوفيا بنسبة زيادة قدرها ٢,٥%

وفى الحضر بلغ فى سنة ١٩٩٧ (١٧٨٨٠٨) متوفيا بينما (١٧٥٦٠٧) متوفيا فى عام ١٩٩٦ بنسبة زيادة قدرها ١,٨% أما وفيات الريفية ففى عام ١٩٩٧ كان الوفيات (٢١٠٤٩٣) متوفيا وفى عام ١٩٩٦ كان الوفيات (٢٠٤٣٧٦) متوفيا بنسبة زيادة قدرها ٣,٠% (٢٠)

جدول يوضح معدل المواليد أحياء والوفيات بالجمهورية في السنوات من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٧، ١٩٩٨ المعدلات لكل ألف

السنة	معدل المواليد أحياء	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	معدل الوفيات أقل من شهر	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمومة
١٩٦٠	٤٢,٩	١٦,٩	٢٦,٠	-	-	-
١٩٧٢	٣٤,٥	١٤,٥	٢٠,٠	-	-	-
١٩٧٨	٣٨,٨	١٠,٩	٢٧,٩	١٣,٨	٧٣	٠,٨
١٩٧٩	٤٠,٠	١٠,٩	٢٩,١	١٢,٢	٧٦	٠,٨
١٩٨٠	٣٧,٥	١٠,٠	٢٧,٥	١٣,٤	٧٦	٠,٩
١٩٨١	٣٧,٠	١٠,٠	٢٧,٠	١٢,٢	٧١	٠,٨
١٩٨٢	٣٦,٢	١٠,٠	٢٦,٢	١٤,٩	٧١	٠,٨
١٩٨٣	٣٦,٨	٩,٧	٢٧,١	١٢,٤	٦٥	٠,٦
١٩٨٤	٣٨,٦	٩,٥	٢٩,١	١٢,٣	٦٢	٠,٦
١٩٨٥	٣٩,٨	٩,٥	٣٠,٣	١١,٢	٤٩	٠,٥
١٩٨٦	٤٠,١	٩,٦	٣٠,٥	١٣,١	٤٧	٠,٦
١٩٨٧	٣٨,٨	٩,٥	٢٩,٣	١٣,٤	٤٩	٠,٧
١٩٨٨	٣٧,٨	٨,٤	٢٩,٤	١٢,٧	٤٣	٠,٥

السنة	معدل المواليد أحياء	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	معدل الوفيات أقل من شهر	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأمومة
١٩٩٠	٣١,٧	٧,٤	٢٤,٣	٩,٤	٣٨	٠,٥
١٩٩١	٣٠,٠	٧,٢	٢٢,٨	٨,٩	٣٦	٠,٤
١٩٩٢	٢٦,٩	٦,٩	٢٠,٠	٩,٠	٣٦	٠,٥
١٩٩٣	٢٨,١	٦,٧	٢١,٤	٨,٩	٣٢	٠,٤
١٩٩٤	٢٧,٧	٦,٦	٢١,١	٩,٨	٣١	٠,٤
١٩٩٥	٢٧,٩	٦,٧	٢١,٢	١٠,١	٣٠	٠,٣
١٩٩٦	٢٨,٣	٦,٥	٢١,٨	١٠,٩	٢٩	٠,٣
١٩٩٧	٢٧,٥	٦,٥	٢١,٠	١٢,١	٣٠	٠,٣
١٩٩٨	٢٧,٥	٦,٥	٢١,٠	-	-	-
١٩٩٩	٢٧,٥	٦,٤	٢٠,٦	-	-	-

يوضح الجدول معدلات الوفيات العامة أيضا ويتضح من الجدول أن هناك انخفاض مستمر في معدل الوفيات من حوالي ١١ لكل ألف في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ٨ في الألف في عام ١٩٨٩ ثم إلى حوالي ٦,٥ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٩٨ ونحن نتوقع انخفاض أكثر في معدل الوفيات نظرا لأن هذا المعدل في الدول المتقدمة لا يتعدى ٤-٣ في الألف (تقرير الصحة العالمية ١٩٧٧).

وفيات الأطفال بين الريف والحضر :-

تختلف الوفاة حسب الفئات العمرية كما تختلف من مجتمع لآخر كما نتنوع مسببات الوفاة فقد تكون الوفاة بسبب حدث عارض أو أمراض جسمية .

وقد تبين أن هناك خمس مجموعات رئيسية سبب الوفاة في الفترات الماضية في المجتمع المصري وهي أمراض الجهاز الهضمي ، أمراض الجهاز التنفسي ، أمراض الشيخوخة أمراض جهاز الدورة الدموية وأمراض معينة خاصة بالطفولة وقد بلغت نسبة الوفاة من هذه الأسباب في المتوسط ٨٧,٧% من جملة الوفيات .

وقد أظهرت بيانات الوفيات عن مجاميع الأمراض بالنسبة للحضر والريف زيادة حدوثها في الريف بنسبة أكبر . كما تبين أن أمراض الطفولة بدأت تحتل المركز الخامس في الحضر والريف بعد أن كانت تحتل المركز الثاني حتى عام ١٩٦٦ مما قد يشر إلى زيادة العناية بأمراض الطفولة . (٣٣،٨)

وتشير الدراسات والإحصاءات السكانية إلى ارتفاع معدلات الوفيات لدى الأطفال بشكل واضح في ريف الوجه البحري وهو ما يوجد في الحضر أيضا بصفة عامة إذ ترتفع معدلات وفيات الأطفال في ريف الوجه القبلي إلى ١٥١ طفل لكل ألف من السكان عام ١٩٨٠ مثلاً مقابل ١١٦ في الألف على مستوى الجمهورية ولعل ذلك يمكن تفسيره بسوء الأحوال المعيشية ووجود فجوة حضرية كبيرة بين ريف الوجه القبلي وريف الوجه البحري من ناحية وفجوة بين الوجه القبلي وحضر الجمهورية من ناحية أخرى .

قد بلغت معدلات وفيات الأطفال في حضر الجمهورية نحو ١١٤ في الألف خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨١) بناء على التعديلات التي أدخلتها بعض

الدراسات السكانية الصادرة عن جهاز التعبئة والإحصاء والتي اعتمدت على ضبط البيانات المستخدمة في ظل عدم تأكد ١٠% للمناطق الريفية ٥% بالنسبة للحضر . وتتراوح النتائج المتحققة بين ٨٤,٧ في الألف للمحافظات الحضرية ، ١٥٠,٩ في الألف بالنسبة لريف الوجه القبلى كما هو في الجدول التالى :-

جدول يوضح معدلات الوفيات في ريف وحضر مصر

(المعدل في الألف)

المنطقة	عام ١٩٨٦	١٩٩٤
المحافظات الحضرية	٨٤,٧	٦,٨
حضر الوجه البحرى	٨١,١	٥,٦
ريف الوجه البحرى	١١٩,١	--
حضر الوجه القبلى	١١٠,٩	٦,٨
ريف الوجه القبلى	١٥٠,٩	--
أجمالى الجمهورية	١١٥,٩	٦,٤

ومن الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلى :-

أ- يقل معدل الوفيات في المحافظات الحضرية "القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - السويس" عن معدلات الوفيات في حضر الوجه القبلى ويزيد قليلا عن معدلات الوفيات في حضر الوجه البحرى .

ب- يعتبر معدل الوفيات فى ريف الوجه البحرى وفى ريف الوجه القبلى مرتفعاً عن معدل الوفيات فى حضر هاتين المنطقتين . كما يرتفع عن المعدل العام لإجمالى الجمهورية فى نفس العام . وذلك فضلاً عن ارتفاعه عن معدل وفيات المحافظات الحضرية .

ولعل ذلك يرجع إلى ظروف المعيشة غير الصحية وتدنى مستوى المرافق والخدمات العامة فى الريف عن الحضر . وذلك يتمثل فى عدم وجود المسكن الصحى المناسب (والمنياه النقية والصرف الصحى وانتشار الحشرات الناقلة للأمراض وذلك فضلاً عن انخفاض مستوى الوعى الصحى والعادات الغذائية وغيرها فى الريف مقارنة بما هو عليه الحال فى الحضر بصفة عامة .

ج- ترتفع معدلات الوفيات فى كل من ريف وحضر الوجه القبلى عن المعدلات المثلثة فى الوجه البحرى ويرجع ذلك إلى وجود فجوة حضارية قديمة بين الوجهين القبلى والبحرى فضلاً عن اختلاف الظروف المناخية وما يرتبط بها من اختلاف فى احتمالات الإصابة ببعض الأمراض والأوبئة ... الخ.

معدل وفيات الأطفال الرضع :-

تعتبر سنوات الطفولة الأولى سنوات من عمر الإنسان هى أخطر السنوات فيما يتعلق باحتمالات الحياة نظراً لوجود بعض الأمراض المتوطنة والتي تصيب الأطفال بدرجة أكثر من غيرهم وتضعف قدرة أجسامهم . أو ظروفهم الصحية على مقاومة فيروسات هذه الأمراض ، فضلاً عن التعرض للإصابة بالبكتريا الخاصة بالتلوث مما يترك آثار مرضية شديدة على هؤلاء الأطفال يمكن أن تؤدى بحياتهم للوفاة ما لم يتم تداركها أولاً بأول وفى الوقت المناسب .

وتشير إحصائيات وتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى مصر إلى اتجاه معدلات وفيات الأطفال إلى انخفاض من ٩٨ فى الألف علم ١٩٧٣ إلى ٨٥ فى الألف عام ١٩٧٧ وإلى ٧٦ فى الألف ١٩٧٩ . ثم توالى الانخفاض حتى بلغ المعدل نحو ٦٥ فى الألف عام ١٩٨٣ ، كما يتضح من الجدول التالى :-

جدول يوضح معدل وفيات الأطفال الرضع

(١٩٧٣-١٩٨٧، ١٩٩١) فى الألف

١٠,٦-	٧٦	١٩٧٩	التغير %	٩٨	١٩٧٣
-	٧٦	١٩٨٠	٩,٢-	٨٩	١٩٨٤
٥,٣-	٧٠	١٩٨١	-	٨٩	١٩٧٥
-	٧٠	١٩٨٢	-	٨٩	١٩٧٦
٧,١-	٦٥	١٩٨٣	٤,٥-	٨٥	١٩٧٧
٩,٢-	٥٩	١٩٩١	-	٨٥	١٩٧٨

يشير الجدول السابق إلى انخفاض فى معدل الوفيات لدى الأطفال خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٣ بمعدل ٣,٧% فى المتوسط سنويا ويرجع ذلك إلى العناية بصحة الطفولة والتغذية والرضاعة الطبيعية وزيادة الوعي الصحى لدى الأمهات اللاتى ألقبن على تطعيم أطفالهن ضد الأمراض المختلفة ويلاحظ ارتفاع معدل الانخفاض السنوى فى وفيات الأطفال عن معدل الانخفاض السنوى فى الوفيات بشكل عام . وقد حدث انخفاض آخر فى هذا المعدل عام ١٩٩٠ بنسبة ٩,٢% عن عام ١٩٨٣ وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك بعض العوامل التى تؤثر بشكل مباشر على وفيات

الأطفال ، وتقارب أعمار الأطفال بحيث يقل الفرق في العمر عن سنة ، وزيادة عدد الأطفال عن خمسة أطفال للأسرة بالإضافة إلى ظروف السكن الصحي أو غير الصحي وبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل مستوى تعليم الآباء والمرتبطة الاجتماعية لعمل الآباء والاضطرابات الداخلية والرضاعة الطبيعية . وذلك بالإضافة إلى الأمراض الصدرية وتسمم الحمل وغيرها . (١١٦، ١١٥، ١)

وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع الأقل من سنة ٢٨،٧ في الألف أما في ١٩٩٧ بلغت نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى (٣٠،٠) الألف أى زيادة ١،٣ في الألف

وفيات الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات :-

وتمثل وفيات الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات أهم مكونات الوفيات العامة كما أن لوفيات الأطفال الرضع علاقة طردية قوية مع معدلات الخصوبة السائدة حيث أثبتت العديد من الدراسات أنه كلما ارتفعت معدلات وفيات الرضع والأطفال كلما زادت معدلات الخصوبة والعكس صحيح حيث أن الأم عندما تفقد طفلا فإنها تسعى ليس فقط إلى تعويضه بل أنها تسعى إلى تعويضه وأيضا ولادة أطفال آخرين لتأمين بقاء العدد المرغوب فيه حتى سن الشباب.

ومن ثم أصبح تخفيض معدلات الوفيات للرضع والأطفال أمر يهم القائمين على رعاية الصحة العامة للمواطنين وأيضا بالنسبة للقائمين على أمور تنظيم الأسرة في مصر.

وقد أكدت البيانات سواء المتوفرة من وزارة الصحة عن طريق الإحصاءات الحيوية أو عن طريق البحوث الميدانية المختلفة الانخفاض

السريع فى هذه المعدلات مع ملاحظة أن المعدلات يمكن توضيحها من خلال
الجدول التالى:-

جدول معدلات وفيات الأطفال الرضع (أقل من سنة) والأطفال أقل من
خمس سنوات (١٩، ١١، ١٢) خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦

السنة	أقل من سنة	أقل من خمس سنوات
١٩٧٠	١١٦	٤٦
١٩٧٥	٨٩	٣٥
١٩٨٠	٧٦	٢٤
١٩٨٦	٤٧	١٦
١٩٩٠	٣٨	٩
١٩٩٦	٣٠	٧
١٩٩٨	٢٧	٦

المأخوذة من التسجيل الحيوي للوفيات يشوبها بعض القصور فى
التسجيل كما أن البيانات البحوث الميدانية أيضاً يعاب عليها أنها أكثر ميلا
إلى الارتفاع. وعموما فإن هناك اتجاه واضح من كلا المصدرين للانخفاض
السريع فى هذه المعدلات.

فمن واقع جدول (٦) والذى يشير إلى معدلات وفيات الرضع
والأطفال أقل من خمس سنوات إلى تناقص معدلات وفيات الرضع من
حوالى ١١٦ فى الألف فى عام ١٩٩٦ وذلك طبقا للإحصاءات الحيوية والتى
يشوبها كما ذكرنا بعض القصور فى التسجيل. فإذا ما انتقلنا إلى نتائج

البحوث المتخصصة لوجدنا أن معدلات الوفيات الأطفال الرضع كانت تبلغ ٨٩ لكل ألف مولود من ٨٣-١٩٨٧ انخفضت إلى ٧١ لكل ألف خلال الفترة ٨٨-١٩٩٢ ثم انخفضت أخيرا إلى ٥٢ طفل لكل ١٠٠٠ مولود حتى خلال الفترة ٩٣-١٩٩٧.

كما أن انخفاض وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من ١٢٦ لكل ألف خلال الفترة من ٨٣-١٩٨٧ إلى ١٩ لكل ألف خلال الفترة من ٨٨-١٩٩٢ ثم إلى ٦٥ لكل ألف خلال الفترة من ٩٣-١٩٩٧.

جدول يوضح معدلات وفيات الأطفال الرضع

من شهر لأقل من خمس سنوات

المدة	أقل من شهر	١-١١ شهر	رضع أقل من سنة	١-٤ سنة	أقل من خمس سنوات
١٩٩٧-٩٣	٢٩,٣	٢٣,٠	٥٢,٣	١٣,٣	٦٤,٩
١٩٩٢-٨٨	٣٥,٣	٣٥,٨	٧١,١	٢١,٠	٩٠,٦
١٩٨٧-٨٣	٤٦,٥	٤٢,٠	٨٨,٦	٤١,٢	١٢٦,٢

وأخيرا ونظرا لأن هناك اختلافات كبيرة بين المحافظات المختلفة بالنسبة لمعدلات الوفاة فإن الجدول التالي يشير إلى معدلات وفيات الأطفال الرضع وحسب المحافظة وهو يوضح أن أقل مستوى لوفيات الأطفال والرضع يقع في محافظة الإسكندرية يليها دمياط والسويس وبورسعيد وعموما فإن محافظات الوجه البحري وكما هو متوقع، تقل عن معدلات وفيات الأطفال والرضع في محافظات الوجه القبلي.

كما يشير الجدول إلى العلاقة القوية والأكيدة بين تعليم الأم ومعدلات وفيات الأطفال والرضع فمن واقع نتائج مسح الملامح الديموجرافية لسكان محافظات مصر والذي أجرى فى عام ١٩٩٦ يتضح أن الأم الحاصلة على أى شهادة تعليمية تتمتع بمعدلات وفيات لأطفال تقل إلى حوالى ثلثى المعدلات بالنسبة للأممية.

وأخيرا فيوضح الجدول إلى أن أهم الأسباب لوفيات الرضع هى أمراض الجهاز التنفسي ثم أمراض الإسهال وأخيرا مضاعفات الحمل والولادة.

جدول يوضح معدل وفيات الرضع والأطفال

أقل من ٥ سنوات (لكل ١٠٠٠ مولود حي) (٢١)

المحافظات	معدل وفيات الرضع		معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات	
	الأم بدون شهادة	الأم حاصلة على شهادة	الأم بدون شهادة	الأم حاصلة على شهادة
القاهرة	٥١	٣٩	٦٠	٤٧
الإسكندرية	٢٧	١٨	٣١	٢١
بورسعيد	٣٢	٢٢	٤١	٢٧
السويس	٢٨	٢٥	٢٩	٣١
دمياط	٣٤	١٩	٤١	٢٤
الدقهلية	٤٦	٣٠	٥٧	٣٢
الشرقية	٤٦	٢٣	٦٩	٢٨
القليوبية	٤٣	٤٠	٦٤	٤٨
كفر الشيخ	٣٨	١٥	٥٣	١٧
الغربية	٤٤	٢٥	٦١	٣٠
المنوفية	٤٩	٣٣	٧٣	٤٤
البحيرة	٤٨	٣٥	٦٩	٣٩
الإسماعيلية	٣٨	٢٧	٥٦	٣١
الجيزة	٧٢	٣٨	٩٨	٤٩
بنى سويف	٧٦	٥٤	١١١	٦٢
الفيوم	٦٠	١٨	٨٢	٢٠
المنيا	٨١	٤٣	١٠٩	٥٠
أسيوط	٧٦	٥٦	١٠٢	٥٣
سوهاج	٦٠	٥٥	٩١	٧٠
قنا	٤٣	*	٦٠	*
أسوان	٨١	٥١	١٠٢	٥٩

جدول نسب وفيات الأطفال الرضع وفقا لسبب الوفاة ١٩٩٥-١٩٩٢

١٩٩٥		١٩٩٢		سبب الوفاة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
%٣٠	%٢٧	%٢٦	%٢٣	أمراض الإسهال
%٣١	%٢٩	%٣١	%٢٩	أمراض الجهاز التنفسي
%٨	%١٠	%٩	%١٢	مضاعفات الحمل والولادة

معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة:

أجرى أول بحث قومي لدراسة ظاهرة وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة في مصر في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ ولكن قبل هذا البحث كانت هناك عدة بحوث ميدانية لمحافظة بعينها وقد كان من أهمها بحوث وفيات الأمهات في محافظات المنوفية وقنا والإسكندرية وقد قدرت وفيات الأمهات في هذه المحافظات بما يتراوح بين ٢٥٠-٤٥٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حتى خلال العقدين الأخيرين.

ولكن على المستوى القومي أعلن البحث القومي لوفيات الأمهات لعام ١٩٩٣/٩٢ أن معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة يبلغ ١٧٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حتى ومن الجدير بالذكر أنه ومن خلال بحث بالعينة أجرى عام ١٩٩٨ وجد أن معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة هو حدوث النزيف حيث يؤدي بحياة ٤٠% من إجمالي وفيات الأمهات وقد أوضح البحث القومي لوفيات الأمهات ١٩٩٣/٩٢ أيضا على أن وفيات الأمهات تحدث قبل سن ٢٠ سنة وبعد سن ٣٥ عاما ومن ثم يؤكد العاملون في مجال

تنظيم الأسرة وصحة المرأة خطر الحمل والولادة قبل سن ٢٠ سنة وبعد سن ٣٥ سنة (١٥،١٩).

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يصدر سنويا معدل الوفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة من واقع الإحصاءات الحيوية ولكن هذا المعدل يشوبه الكثير من القصور حيث يعطى معدل يبلغ أقل من ثلث المعدل الذي يظهره البحث الميداني ويرجع ذلك إلى خوف الأطباء من ذكر سبب وفاة الأم بسبب الحمل والولادة خشية العقاب الجنائي ومن يحاولون تسجيل الوفاة في الغالب أنها هيوط بالدورة أو أمراض القلب.

توقع الحياة عند الميلاد:

نظرا للانخفاض المستمر في معدلات الوفيات العامة فإن توقع الحياة عند الميلاد في ارتفاع مستمر وقد وصل في عام ١٩٩٨ إلى ٦٥ سنة للذكور و ٦٩ سنة للإناث وذلك طبقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٩٨.

ويلاحظ أن توقع الحياة عند الميلاد كان لا يتعدى ٥٢ سنة للذكور مقابل ٥٤ سنة للإناث في تعداد ١٩٦٠ وارتفع إلى ٥٣ للذكور و ٥٨ للإناث في عام ١٩٧٦ ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى ٦١ للذكور و ٦٤ للإناث من واقع تعداد السكان والإسكان لعام ١٩٨٦. ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى ٦٦،٦٣ سنة للذكور والإناث على التوالي في عام ١٩٩١ وأخيرا ومن واقع تعداد السكان والإسكان لعام ١٩٩٦ أمكن تقدير توقع الحياة عند الميلاد ليصل إلى ٦٥ سنة للذكور مقابل ٦٩ سنة للإناث ويلاحظ من كل ما سبق أن توقع الحياة عند الميلاد للإناث دائما أعلى منه بالنسبة للذكور وهو وضع طبيعي وسائد في كل الدول سواء المتقدمة أو النامية وذلك نظرا لأن النساء لديهن قدرة طبيعية وبيولوجية أعلى على مقاومة الأمراض هذا علاوة على

أن عبء العمل غالبا ما يكون أكثر ثقلا على الرجل ومن ثم تقل نسبة إصابة الإناث في الأعمار المتقدمة بأمراض القلب والشرائين وهو ما يسبب ارتفاع معدلات البقاء لهن عن الذكور في كل دول العالم على حد سواء (١٦،١٩).

جدول توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد بالسنوات حسب النوع

السنوات	ذكور	إناث
١٩٦٠	٥١,٦	٣٥,٨
١٩٧٦	٥٢,٧	٥٧,٧
١٩٨٦	٦٠,٥	٦٣,٥
١٩٩١	٦٢,٨	٦٦,٤
١٩٩٨	٦٥,١	٦٩,٠

مقياس الوفيات (٩،٨،٤) :

معدل الوفاة الخاص (أو النوعي) = $\frac{\text{عدد الوفيات الذين لهم صفة خاصة}}{\text{جملة عدد السكان الذين لهم نفس الصفة}} \times ١٠٠٠$

وهذا هو التعريف العام لهذا المقياس ، فيمكن أن تكون هذه الصفة هي فئة سن معينة أو نوع معين (ذكور أو إناث) أو لون معين (بيض زنوج) أو جنسية معينة ... الخ.

فيكمن حسابه لكل فئة من فئات العمر ويسمى في هذا الحالة معدل الوفاة حسب فئات العمر *Annual Death Rate Specific For age* وهو ذو أهمية خاصة في دراسة تباين الوفيات كما سبق الكلام.

وفي حالة الأطفال الأقل من سنة من العمر يكون المقام هو عدد المواليد أحياء بدلا من عدد السكان.

$$٢- \text{معدل وفيات الأطفال} = \frac{\text{عدد الوفيات أقل من سنة من العمر عدد المواليد موتى}}{\text{عدد المواليد أحياء}} \times ١٠٠٠$$

$$٣- \text{نسبة المواليد موتى} = \frac{\text{جملة المواليد موتى خلال السنة}}{\text{جملة المواليد أحياء}} \times ١٠٠٠$$

$$٤- \text{معدل المواليد موتى} = \frac{\text{المواليد موتى}}{\text{المواليد موتى + المواليد أحياء}} \times ١٠٠٠$$

$$٥- \text{معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة} = \frac{\text{الوفيات أقل من ٢٨ يوما عدا المواليد الموتى}}{\text{المواليد أحياء}} \times ١٠٠٠$$

$$٦- \text{معدل وفيات الطفولة المبكرة} = \frac{\text{الوفيات عمر ٢٨ يوما - ١ اشهر}}{\text{المواليد أحياء - الوفيات أقل من ٢٨ يوما}} \times ١٠٠٠$$

كما أنه يمكن حساب معدل الوفيات الخاص (أو النوعي) حسب أسباب الوفاة المختلفة وقد سبق الإشارة إلى أهمية استخدامه عند الكلام على أثر العوامل البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية على نسب الوفيات وتعريفه كما يلي:

$$٧- \text{معدل الوفيات حسب سبب الوفاة} = \frac{\text{الوفيات الناشئة من سبب معين}}{\text{عدد السكان التقديري في منتصف السنة}} \times ١٠٠٠$$

$$٧- \text{معدل الوفيات بسبب الولادة} = \frac{\text{وفيات أمهات المواليد أحياء المواليد موتى}}{\text{عدد المواليد أحياء + المواليد موتى}} \times ١٠٠٠$$

$$٧- \text{معدل المواليد إلى الوفيات} = \frac{\text{المواليد أحياء}}{\text{جملة الوفيات (عدا المواليد موتى)}} \times ١٠٠٠$$

عدد المواليد أحياء / وفيات ج.م.ع

موزعة حسب الشهور عن عام ١٩٩٧ (٢٠)

الشهور	مواليد أحياء	وفيات
يناير	١٨٩٣٥١	٣٧١٣٦
فبراير	١٣٨٣٠٦	٣٤١٣٧
مارس	١٤٢٩٩٢	٣٣٨٤٤
أبريل	١١٨٤١٦	٣٠٥٠٣
مايو	١٢٥١٣٨	٣١٧٩٧
يونيه	١٢٤٠٧٣	٣١٢٤١٠
يوليو	١٣٨٣٠٣	٤٣٠٦٧
أغسطس	١٤٤٩٨٧	٣٢٤١٥
سبتمبر	١٨١٠٠٥	٢٩٣٩٢
أكتوبر	٢٢٥٩٢	٣٠٢٤١
نوفمبر	١٢٨٤٨٤	٣٠١٢٢
ديسمبر	١٠١٠٤٨	٣٤٤٠٦
جملة	٢٦٥٤٦٩٥	٣٨٩٣٠١

رابعاً: الكثافة السكانية:-

تشير الكثافة السكانية إلى العدد الفعلي للأشخاص الموجودين في مكان معين. (٣٢،٣٨).

ويشير مفهوم الكثافة السكانية إلى العلاقة ما بين السكان وخاصة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان (٢٥،١٠).

الكثافة السكانية يقصد بها مجموع عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد. ولا شك أن الكثافة السكانية تختلف من مجتمع آخر وداخل نفس المجتمع الواحد عن منطقة لأخرى حسب الظروف الاجتماعية والبيئية والطبيعية التي تتعلق بمدى توافر الموارد الغذائية أو عدم توافرها وفرص العمل المطلوبة للعنصر البشري (٢٢،٩٨).

الكثافة السكانية على المستوى المحلي:-

وهناك حقيقة واضحة وهي أن هناك عدم تكافؤ في توزيع السكان على المستوى العالمي. فهناك مناطق مزدهمة بالسكان وأخرى تشكو من نقص في السكان وإذا بحثنا عن سبب هذا التوزيع غير المتكافئ لوجدنا الإجابة في البيئة الجغرافية إذا لا شك أن استيطان الجنس البشري يمكن أن يكون في أي مكان. ولكنهم لا يستطيعون العيش في جميع الأماكن بأعداد كبيرة وأن الخريطة المناخية للعالم توضح بصفة عامة أنه في الأماكن ذات المناخ الغير مناسب للحياة وخاصة للنباتات والحيوانات يكون التركيز السكاني قليل نسبياً والعكس كما هو حادث في المناخ الملائم والمعادن ووسائل الانتقال كلها أمور تؤدي إلى تركيز السكان في منطقة معينة.

ويمكننا أن نميز بين أربعة أنماط سكانية رئيسية في كثافة ونمو
لسكان العالم:-

أولاً: نمط الكثافة المنخفضة : والنمو المعتدل ويتمثل في الولايات المتحدة
الأمريكية والاتحاد السوفيتي وأستراليا وأقطار هذا النمط أنها لم تصل
بعد إلى مرحلة الحجم الأنسب من السكان ومعنى هذا أنها مازلت
تستطيع أن تستوعب أعداد أخرى من السكان دون أن يختل ميزان
التوازن بين السكان والموارد.

ثانياً: نمط الكثافة المنخفضة والنمو السريع ويتمثل ذلك في معظم أقطار
القارة الأفريقية وجنوب غرب آسيا وأمريكا اللاتينية ويبدو أن كثافة
السكان في هذه الأقطار ستأخذ في الارتفاع التدريجي نتيجة للنمو
السريع للسكان ومعنى هذا أن الزيادة الطبيعية وحدها كفيلة بأن تصل
بهذا الإقليم إلى مرحلة أنسب عدد من السكان.

ثالثاً: نمط الكثافة المرتفعة والنمو المعتدل ويتمثل في قارة أوروبا واليابان
وقد تخطت أقطار هذا النمط دور النمو السريع للسكان بعد أن ترك
بصماته في الكثافة المرتفعة ونجحت في تحقيق معدلات مواليدها
وبالتالي استطاعت أن تحقق نضوجاً واستقراراً سكانياً وتوازناً بين
السكان والموارد.

رابعاً: نمط الكثافة المرتفعة والنمو السريع ويضم أقطار شرق وجنوب آسيا
كما تنتمي مصر إلى هذا النمط ويتمثل هذا النمط موطن الخطر
السكاني في العالم إذ تعاني أقطاره من مشكلة التضخم التي تتمثل في
اختلاف التوازن بين السكان والموارد الغذائية. (١٦٦،٣٠)

الكثافة السكانية فى مصر:

لا تتمثل المشكلة السكانية فى مجرد ارتفاع معدلات النمو السكاني للسكان وإنما تتمثل فى سوء توزيع السكان وتركزهم فى شريط ضيق حول وادى النيل فى مساحة لا تتجاوز ٥.٥% من إجمالى مساحة البلاد الأمر الذى أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية بطريقة عالية وتفاوتها الكبير من محافظة إلى أخرى. (١٠)

والحقيقة أن هناك سوء توزيع للسكان يمكن دراسته على ثلاث مستويات.

أ- المستوى القومى:

بالرغم من أن إجمالى مساحة مصر مليون كيلو متر مربع يتركز السكان فى حوالى ٥.٥% فقط من إجمالى مساحة مصر إلى أنه حتى تعداد ١٩٨٦ كانت تمثل المساحة المأهولة بالسكان ٣.٥% فقط من إجمالى الجمهورية ولكن نظرا لمجهودات الدولة فى إعادة توزيع السكان وبناء المدن الجديدة زادت المساحة المأهولة على ٥.٥% فى تعداد ١٩٩٦. (٢١)

ب- سوء التوزيع على مستوى الأقاليم:

إن أجمالى السكان بالوجه البحرى يمثل ٤٣.٥% فإذا ما أضفنا إليه المحافظات الحضرية وهى أيضا بالوجه البحرى لوجدنا أن حوالى ٦٥% من سكان مصر يسكنون الوجه البحرى وأن نصيب الوجه القبلى ٣٥% فقط وذلك بسبب الاختلافات فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى ونوعية الخدمات بين شمال وجنوب الوادى.

علما بأنه نظرا لمجهودات الدولة المتواصلة فى محاولة تنمية الوجه القبلى ومحاولة خلق فرص عمل بجنوب الوادى فقد تناقص زحف السكان

من الجنوب إلى الشمال وتؤكد بيانات الجدول (١) أنه بينما كان نصيب المحافظات الحضرية ٢١,٤% من إجمالي السكان فى تعداد ١٩٧٦ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠,٢% فى تعداد ١٩٨٦ ثم إلى ١٨,٦% فى تعداد ١٩٩٦.

وعلى العكس من ذلك زاد نصيب الوجه القبلي من ٤٣,٦% فى عام ١٩٧٦ إلى ٣٥,٥% فى عام ١٩٨٨ ثم إلى ٣٦,٥% فى عام ١٩٩٦.

ج- سوء توزيع السكان على مستوى محافظات:

إن سكان محافظتى القاهرة والإسكندرية ١٧% من إجمالي السكان أى حوالى ٥,١% من عدد سكان مصر يسكنون مدينتين فقط هما القاهرة والإسكندرية هذا بالإضافة إلى أن سكان محافظتى الدقهلية والشرقية فقط يشكلون حوالى ١٥% أخرى من سكان مصر.

وعلى النقيض من ذلك نلاحظ أن لأغلب محافظات الوجه القبلي ماعدا الجيزة لا تمثل نسبة السكان بكل محافظة إلى إجمالي الجمهورية أكثر من ٥% بل تنخفض هذه النسبة إلى ١,٦% فقط فى أسوان.

ويشير جدول (٢) إلى الكثافة السكانية على مستوى المحافظات وكما هو متوقع يشير الجدول إلى أن أكثر المحافظات كثافة بالسكان هى محافظة القاهرة تليها الإسكندرية ثم بورسعيد ثم السويس فى حين أن أقل المحافظات كثافة بالسكان هى محافظة الإسماعيلية وكفر الشيخ.

جدول (١) تطور النسبة المئوية لتوزيع السكان وترتيب المحافظة في تعداد السكان ٧٦، ٨٦، ١٩٩٦ (٢٠)

المحافظة	١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	النسب	الترتيب	النسب	الترتيب	النسب	الترتيب
القاهرة	١٣,٩	١	١٢,٦	١	١١,٥	١
الإسكندرية	٦,٣	٦	٦,١	٦	٥,٦	٧
بور سعيد	٠,٧	٢٠	٠,٨	٢٠	٠,٨	٢٠
السويس	٠,٥	٢٢	٠,٧	٢١	٠,٧	٢١
جملة المحافظات الحضرية	٢١,٤		٢٠,٢		١٨,٦	
دمياط	١,٦	١٨	١,٥	١٨	١,٥	١٨
الدقهلية	٧,٥	٢	٧,٢	٣	٧,١	٤
الشرقية	٧,٢	٣	٧,١	٤	٧,٢	٣
القليوبية	٤,٦	١٣	٥,٢	٩	٥,٦	٩
كفر الشيخ	٣,٨	١٤	٣,٨	١٤	٣,٨	١٤
الغربية	٦,٣	٧	٦,٠	٧	٥,٧	٦
المنوفية	٤,٧	١٠	٤,٦	١٢	٤,٧	١٢
البحيرة	٦,٧	٤	٦,٧	٥	٦,٧	٥
الإسماعيلية	١,٠	١٩	١,١	١٩	١,٢	١٩
جملة وجه بحرى	٤٣,٣		٤٣,٢		٤٣,٥	
الجيزة	٦,٦	٥	٧,٧	٢	٨,١	٢
بنى سويف	٣,٠	١٦	٣,٠	١٦	٣,١	١٦
الفيوم	٣,١	١٥	٣,٢	١٥	٣,٤	١٥
المنيا	٥,٦	٨	٥,٥	٨	٥,٦	٨
أسيوط	٤,٦	١٢	٤,٦	١٣	٤,٧	١١
سوهاج	٥,٣	٩	٥,١	١٠	٥,٣	١٠
قنا	٤,٧	١١	٤,٧	١١	٤,٧	١٣
جملة محافظات الوجه القبلى	٣٤,٦		٣٥,٥		٣٦,٥	
	٢٦-٢٢	٠,٧	٢٢-٢٦	١,٢	١,٤	٢٢-٢٦

جدول (٢) الكثافة تبعاً للمحافظات المختلفة فى السنوات الموضحة

(ألف كيلو متر مربع) (٢٠)

السنة / المحافظة	١٩٣٧	١٩٦٠	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٦	١٩٩٨
القاهرة	٧٩٥٧	١٥٦٣٤	٢٨٢٥٨	٢٩٠٨٥	٣١٦٩٧	١٢٧٨٠
الإسكندرية	٩٤,٧	٥٢٣٧	١٠٨٩	١١٣٣	١٠٥٨٧	١٠٨٠٩
بورسعيد	١٥٣٩	٦١٧	٥٥٤٥	٥٧٥٦	٦٥١٥	٦٦٧٤
السويس	١٠٦٢	٦٦٢	١٨	١٩	١٣٦١	١٣٩١
دمياط	٧٥٣٥	٦٤٨	١٢٥٨	١٣٢٠	١٥٥٢	١٥٨٤
الدقهلية	٤٦٣	٥٨٢	١٠٠٩	١٠٦١	١٢١٧	١٢٤٢
الشرقية	٢٢٢	٣٨٧	٨١٨	٨٥٩	١٠٢٦	١٠٤٩
القليوبية	٦٥٠	١٠٤٧	٢٥١١	٢٦٤٠	٣٢٩٩	٣٣٦٩
كفر الشيخ	-	٢٧٩	٥٢٤	٥٥٤	٣٤٧	٦٢٢
الغربية	٢٨٠	٨٦٠	١٤٧٨	١٥٤٧	١٧٥٣	١٧٨٦
المنوفية	٧٢٨	٨٩٠	١٤٥٤	١٥٢٥	١٨٠٠	١٨٤٣
البحيرة	٢٣٦	٣٦٧	٣٢٢	٣٣٩	٨٦٧	٨٩١
الإسماعيلية	-	٣٤٨	٣٧٨	٣٩٨	٤٩٦	١١٢١
الجيزة	٦٧٥	١٢٢٨	٣٦٦٥	٣٣٦٠	٤٥١٧	٤٦٢٣
الفيوم	٥١٤	٦٥٥	١٠٩٢	١١٥٤	١٤٠١	-
بنى سويف	٣٤٢	٤٦٨	٨٤٥	٩٠٤	١٠٨٩	١٤٤٩
المنيا	٤٦٧	٦٨٦	١١٧١	١٢٤٤	١٤٦٣	١٥٠٧
أسيوط	٥٩٣	٨٥٦	١٤٣١	١٥٢٠	١٨٠٤	١٨٥٨
سوهاج	٧٢٦	١٠٢٥	١٥٨٧	١٦٥٩	٢٠١٩	٢٠٧٩
قنا	٥٦٩	٧٤٦	١٢١٧	١٣٠١	١٥١٤	١٣٥٦
أسوان	٣٦٥	٤٣٧	١١٨١	١٢٧٦	١٤٣٥	١٤٦٤
الجمله	٤٦٦	٧٢٣	٩١٧	٩٤٦	٩٦٣	١٧٠٩

ويشكل التوزيع السكاني بعدا هاما وأساسيا من أبعاد التركيب السكاني في المجتمع المصري.

ونلاحظ من توزيع السكان أن هناك خلل واضح في توزيع السكان وتركزهم وكثافتهم عبر المناطق والقطاعات البنائية للمجتمع المصري ولعل مظاهر الخلل هو تركيز ٩٩% من السكان في ٥.٥ من المساحة الكلية للمجتمع المصري.

وتقاس الكثافة السكانية بعدد الأشخاص الموجودين في كل كيلو متر مربع أى خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض. (١٠)

ويمكن أن نميز هنا بين الكثافة السكانية والازدحام فيما يلي:

◆ تشير الكثافة السكانية كما سبق القول إلى العدد الفعلي للأشخاص الموجودين في مكان معين أما الازدحام فيشير إلى الخبرة الذاتية للشعور بالضيق وعدم وجود مكان.

◆ والكثافة قد تكون سلبية أو إيجابية ولكن الازدحام دائما سلبيا، وأكثر من ذلك أن الشعور بالازدحام ممكن أن يحدث دون اعتبار لمساحة المكان المناخ فمن المرجح أن نشعر بالاستئثار والقلق حينما نتواجد في أماكن مزدحمة إلا أنه يحدث في بعض الأحيان بالشعور بالازدحام حتى في ظل وجود أماكن منسقة حولنا.

◆ والازدحام هو أحد أشكال الضغوط النفسية التي تصاحب الكثافة السكانية المرتفعة أو الحالة السيكولوجية للشعور بالضيق والضغوط النفسية والتي ترتبط بالرغبة في التواجد في أماكن أكثر اتساعا مما هو متاح.

◆ الكثافة السكانية المرتفعة تزيد من شدة الاستجابات المعتادة للمواقف الاجتماعية ، كما أنها تؤدي إلى شعور الأفراد بالضغط أو العجز.

♦ قد تعوق الكثافة السكانية المرتفعة الأشخاص على المحافظة على درجة مقبولة من الخصوصية.

♦ وكذلك قد تؤدي إلى مشكلات في تحقيق التأثر بين مختلف الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص، فتداخل الأنشطة الخاصة بالأفراد مع بعضها البعض مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط والغضب ، هذا بالإضافة إلى أن الكثافة السكانية المرتفعة ينجم عنها مشكلات صحية منها الأمراض المعدية، فما تزال الأمراض التي تنتقل بالعدوى مسئولة عن ارتفاع معدل المرض والوفيات في الأماكن التي يتوافر فيها الفقر وانخفاض مستوى التعليم وانخفاض مستوى النظافة والشروط المواتية لانتقال وتفشى الكائنات العضوية المسببة للمرض ويؤدي تكرار وطول أسلوب الاتصال المباشر بين الأشخاص إلى نقل الأمراض المعدية. (٢٢، ٣٥، ٣٦)

خامسا: الهجرة:

تحظى دراسة الهجرة باهتمام كبير نظرا لأثارها الواضحة على التنمية وعلى الكيان الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والديموجرافى فى المجتمع (٢٣: ١٩١).

وتعتبر الهجرة أحد المكونات الرئيسية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ونحن بصدد دراسة السكان.

فهى أهم ثلاثة عناصر بالنسبة لحركة السكان، والعنصرين الآخرين هما المواليد والوفيات (٢٤: ١).

وتعتبر دراسة ظاهرة الهجرة من الموضوعات الأساسية التى نالت اهتماما كبيرا من المسؤولين والمخططين والمختصين والمهتمين بهذا الجانب، حيث تؤثر تأثير مباشر على المجتمع وعلى التنمية فيه، كما تمثل هذه الظاهرة أهمية بالغة نظرا لكبر عدد المهاجرين فى الداخل خاصة من الريف إلى الحضر وأيضاً حجم المهاجرين المصريين إلى الخارج سواء فى شكل هجرة دائمة أو مؤقتة وسواء كان هؤلاء المهاجرين من ذوى الكفاءات العلمية أو من المهاجرين العاديين وما يتوقع لذلك من نتائج لها أثارها المحتملة على المجتمع المصرى وخاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية والتقدم فيه. (٢٣: ٢١١)

ومن الظواهر الاجتماعية الهامة التى نلاحظها فى الدول النامية فى الوقت الحاضر تلك الهجرات الداخلية المستمرة من المزارع والقرى إلى المدن والمراكز الصناعية، ولاشك أن هذه الهجرات تتخذ أنماطا مختلفة وتسعى وراء غايات متباينة، وإن كانت أغلب الهجرات من أجل البحث عن فرص عمل وكسب الرزق بعد أن ضاق المجتمع الريفي بأهله ... وعلى

* إعداد د. عاطف مصطفى مكاوى.

الرغم من اختلاف الدول النامية فى العوامل التى تدفع بالناس للهجرة إلى المدن فإن من الظواهر العامة التى تلاحظ فى هذه الدول هى تلك العوائق التى تحول دون تكامل المهاجرين مع حياة المدينة نتيجة لعوامل عدة منها: انخفاض المستوى التعليمي وندرة المهارات الفنية، وعدم الاعتماد على نمط العمل الصناعي، ومواجهة التجربة الأولى للاستقلال الذاتى بعيدا عن الأسرة التقليدية الكبيرة، والتى نشأ فيها الفرد ونعم بالأمن والطمأنينة فى كنفها. (٢٥ : ٥٣١).

مفاهيم الهجرة:

أ- المعنى اللغوي للهجرة:

جاءت كلمة (هجرة) بوجه عام فى اللغة العربية من (الهجر) ضد الوصل ومنها (التهاجر) يعنى التقاطع. (٢٦، ٦٩).

ب- الهجرة فى قاموس علم الاجتماع:

♦ يعرفها د. محمد عاطف غيث بأنها " زحف أفراد أو جماعات تاركة موطنها الأصلي نحو موطن آخر تجعل منه مكانا جديدا للإقامة الدائمة، وتعتبر الهجرة الخارجية هجرة دولية لأنها تقوم على هجرة من دولة إلى أخرى. (٢٧، ٢٣٧).

♦ ويعرفها فيرنشليد Fairchild فى قاموسه لعلم الاجتماع بأنها " انتقال الأفراد من مكان لآخر بطريقة إرادية أو إجبارية وأن من أهم صفاتها أنها تكون مقصودة وذات غرض واضح. (٢٨، ١٩٣)

ج- مفاهيم أخرى للهجرة:

♦ يشير لورى نيلسون Lowery Nelson إلى أن الهجرة تشمل التغيير الدائم في محل الإقامة من قطر إلى آخر ، أو جماعة إلى أخرى وأنها حركة إرادية للمهاجرين. (١٢٢/٢٩-١٢٣).

♦ وينظر البعض إلى الهجرة باعتبارها : تنقل الناس عبر حدود معينة لغرض الإقامة الجديدة الدائمة فيها، وتنقسم إلى هجرة خارجية (أو الهجرة بين الدول) وهجرة داخلية من مكان إلى آخر داخل الدولة.

♦ ويركز البعض على شكل من أشكال الهجرة ألا وهو هجرة العقول ويعرف هذا النوع من الهجرة بأنه " نزوح قدر كبير من أفراد السكان من المهنيين الذين حصلوا على مستوى مرتفع من المهارة وفي العادة يتجهون إلى دول تتيح لهم فرص اقتصادية واجتماعية أفضل (٣٠ : ٢١)

د- مفهوم الهجرة وفقا لمحكات وأبعاد أساسية:

يفسر البعض الهجرة وفقا لمحكات وأبعاد خمسة وهي (المحك السيكولوجي - المحك الزمني - المحك العددي - المحك السياسي - محك الإقامة النهائية) وسوف نستعرض هذه المحكات بشئ من التفصيل:

١- المحك السيكولوجي:

ويتمثل في الحالة التي يتخذ فيها المهاجر قراره بالانتقال من مكان لآخر، ويكون هذا القرار إراديا تبعا لرغبته وباختياره أو يكون قسرا عنه، هذا وقد يكون الإكراه خارجيا أما نتيجة حرب أو غزو أو احتلال مستعمر وطرد وتفرقة عنصرية أو اضطهاد، وقد يكون الإكراه داخليا فيكون قرار الفرد بالهجرة ناجما عن أحوال داخلية غير مواتية وغير مرضية كسوء الأحوال المعيشية أو الشعور بالإحباط والفشل ... وتعتبر الهجرة اختيارية

إذا اتخذ المواطن قرار انتقاله باختياره ودون إجبار أيضا كان ... وتعتبر قسرية إذا أجبر الفرد على تنفيذها قسرا عنه وكان مضطرا لذلك.

٢- المحك الزمني:

ويشمل عنصرين أساسيين أولهما خاص بالفترة الزمنية التي تتم فيها الهجرة كانتقال الفرد في فصل معين من السنة أو شهور فيها أو يوم محدد في الأسبوع ، ومثال ذلك الهجرة الموسمية (الفصلية) أو الهجرة اليومية أما العنصر الثاني فهو خاص بالمدة التي يقضيها المهاجر في هجرته سواء كانت لعدة أيام أو شهور أو سنوات طويلة. بل قد تكون غير محددة بأجل معين.

٣- المحك العددي:

ويتمثل في عدد الأفراد القائمين بها، وما إذا كانوا يهاجرون بصورة فردية أو في شكل جماعات متعددة أو منطقة بأسرها.

٤- المحك السياسي:

إذا كانت الهجرة للفرد داخل بلدة ومن مكان لآخر اعتبرت هجرة داخلية، أما إذا تخطى المهاجر الحدود السياسية للدولة فإنها تكون هجرة خارجية.

٥- محك الإقامة النهائية:

فإذا عاد المهاجر بعد فترة زمنية قصرت أو طاللت فإننا نكون بصدد هجرة مؤقتة، أما إذا استقر المهاجر في موطنه الجديد ولم يعد مرة أخرى للموطن الأصلي فيطلق على هذا النوع مفهوم الهجرة الدائمة. (٢٣، ١٩٦).

مقاييس هجرة السكان:

يقصد بقياس الهجرة معرفة التغيرات الخارجية الطارئة فى عدد السكان والحاصلة من قدوم أناس إلى قطر من الأقطار وتوطنهم فيه أو نزوحهم عنه. (٦٠،٣١).

معدل صافة الهجرة: لحساب صافة الهجرة بشكل عام إذا ما توفرت لدينا سجلات منتظمة عن الهجرة داخل الدولة والهجرة إلى خارجها فإنه يمكن أن نصل إلى معدل صافى الهجرة من المعادلة التالية

$$\text{معدل صافة الهجرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين للداخل} - \text{عدد المهاجرين للخارج خلال عام}}{\text{عدد السكان فى منتصف العام}} \times 1000$$

وهذا المعدل قد يكون موجبا إذا زاد عدد المهاجرين إلى داخل البلاد عن عدد المهاجرين إلى خارج البلاد، وقد يكون سالبا إذا حدث العكس، وسواء كان المعدل المشار إليه موجبا أو سالبا فإنه يجمع هذا المعدل على معدل الزيادة الطبيعية (الذى قد يكون الآخر سالبا) فنحصل فى النهاية على معدل الزيادة أو معدل النقص السنوى فى السكان. فلو نظرنا مثلا إلى عدد سكان بلد ما سنة ١٩٦٠ كنتيجة إلى عدد سكان هذا البلد سنة ١٩٥٠ مضافا إليه عدد المواليد خلال فترة العشر سنوات ومطروحا منه عدد الوفيات ، ومطروحا منه أو مضافا عليه عدد المهاجرين نستطيع أن نصل إلى معدل الزيادة أو النقص بالنسبة لسكان هذا البلد. (٩٤،٣٢).

أنواع الهجرة:

إذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن الهجرة تعنى انتقال الفرد من مكان إلى مكان آخر بهدف معين فإننا نلاحظ أن للهجرة نوعان أساسيان أو مظهران أساسيان:-

أ- هجرة داخلية فى حدود الوطن الواحد (من الريف إلى الحضر أو العكس).

ب- خارجية أى من وطن إلى آخر خارج الحدود السياسية ، وتتطوى الهجرة الخارجية على ثلاثة مظاهر:

١- هجرة مؤقتة لأجل محدد ، ويكون فى تقدير المهاجر العودة إلى وطنه.

٢- هجرة موسمية ويقوم بها المهاجرين فى مواسم معينة.

٣- هجرة دائمة ويكون هدفها الاستيطان النهائي فى بلد المهجر هذا ومن المتعذر إقامة حدود فاصلة بين هذه الأنواع فقد يحدث أن يعود المهاجر إلى وطنه الأصلي، وقد كان فى نيته عدم العودة إليه لأن التوفيق لم يحالفه، وقد يقيم المهاجر فى البلد الغريب نهائيا ويتكيف مع أهله، فى حين أنه كان يعتزم العودة إلى بلده الأصلي وذلك لأنه أطمئن فى حياته الجديدة وأصاب من التوفيق ما شجعه على الإقامة بها. ويجب التأكد على أن الهجرة حق قانونى أقرته القوانين للفرد بصفته حرا كريما وفى ذلك يقول G.Scales أن الإنسان قد ولد حرا دون قيود فلا ينبغى أن توضع أمامه العقبات والعراقيل التى تحول دون تحرره وانتقاله من مكان إلى آخر لا داخل حدود دولته فحسب بل خارج هذه الحدود كذلك. (٢٣، ١٩١، ١٩٢).

*** ويقسم البعض الهجرة إلى الأنواع التالية:**

أ- الهجرة الداخلية:

ويقصد بها التحركات السكانية التي تحدث داخل حدود الدولة.

ب الهجرة الخارجية:

فتتم باجتياز حدود المنطقة أو الإقليم فإذا كانت المنطقة دولة أخرى ذات سيادة سميت الهجرة الخارجية " هجرة دولية".

ج- الهجرة الاختيارية: تقوم على أساس أنها تتم باختيار المهاجر ورغبته فإذا أب إلى وطنه الأصلي بعد غياب طال أو قصر مداه دعى رجوعه هجرة الإياب.

د- الهجرة الجبرية:

تتمثل حين تجبر السلطات بعض الأفراد على النزوح ويدخل فيها الطرد الذي قد يصيب فردا أو جماعة حيث يترك المطرودون البلد دون هدف للذهاب إلى مكان مقصود يؤمنه كما يدخل فيها الإخلاء حين تجبر الدولة سكان منطقة معينة على تركها خشية مصيبة أو كارثة كالزلازل أو الحرب وما شابه ذلك فقد تعتمد السلطات فترجع المهاجرين إلى أوطانهم وتلك هي الإعادة للوطن كما تحدث عند تبادل الدولة لبعض فئات السكان أو عند تعديل الثغور.

هـ- الهجرة الأولية:

ويقصد بها التوطن في جهات غير مأهولة بالسكان.

و- الهجرة الثانوية :

ويقصد بها الإقامة بين المواطنين فى الدول الجاذبة للهجرة والاندماج فيهم والتكيف لوسائل معيشتهم وقد تتميز الهجرة الثانوية أحيانا بشئ من العنف لمحاولتها إفساح مكان لها قد يكون على حساب غيرها. (٣٠-٢٧،٣٣).

ويصنف البعض الأنماط المختلفة للهجرة فيعتبر أفضل نموذج معروف هو التمييز الذى صاغه منذ عدة سنوات " فير تشايلد" إذ صنف الهجرة إلى هجرة غازية ثم هجرة الفتوحات ثم الاستعمار ثم الهجرة الوافدة واستخدم " فير تشايلد" فى هذا التصنيف معيارين أساسيين هما:

• الفرق بين مستوى الثقافة.

• إذا ما كانت هذه الهجرة تتم فى سلام وليست من قبيل العدوان وبصرف النظر عن تمييز " فير تشايلد" يمكن فى إطار دراسة ظاهرة الهجرة أن نلمس أنماطا مختلفة منها تصنيف هذه الأنماط من زوايا متعددة.

فمن حيث النطاق الجغرافى والإقليمى يمكن تقسيم الهجرات إلى هجرات خارجية وداخلية كما يمكن تصنيف الهجرات إلى هجرات إجبارية واختيارية ويمكن تقسيم الهجرات أيضا إلى هجرات عامة كبيرة وهجرات فردية ... ويركز العديد من الباحثين على الهجرة الخارجية ويعرفونها بأنها " انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بهدف تغيير إقامتهم بصفة مؤقتة أو دائمة من الدولة الأولى إلى الدولة الأخرى ويفرقون بين الهجرة الدولية "الخارجية" والهجرة الداخلية من عدة نواح منها أنها أكثر تكلفة من الهجرة الداخلية بالإضافة إلى أن مشكلات التكيف تكون صعبة ومعقدة فى حالة الهجرة

الخارجية وتختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية أيضا فيما يتعلق بالمسافة فغالبا ما تكون إلى مسافات بعيدة والعكس في الهجرات الداخلية.

وتعتبر الهجرة الدولية " الخارجية " أشد خضوعا لتنظيم الدول بمقتضى القوانين التى تصدرها للتحكم فى حجم الهجرة سواء كانت للداخل أم للخارج (٣٤، ٨١-٨٣).

نظريات الهجرة:

لقد تعددت وجهات نظر العلماء فيما أسموه بنظريات وقوانين الهجرة والتي تعتبر أهمها وأقدمها هو ما قدمه رافنشتين E.G. Ravenstien فى أول محاولة تمت لتعريف نظرية الهجرة وجوانبها المختلفة وذلك فى مقالته عام ١٨٨٥، ١٨٨٩ عن قوانين الهجرة ، ولقد تعرضت نظرية رافنشتين عن الهجرة للكثير من الجدل والنقاش ولقد تعرض رافنشتين إلى عدد من الجوانب التى تحكم ظاهرة الهجرة يتمثل أهمها فيما يلي:

١- أن هناك علاقة بين الهجرة والمسافة حيث ينتقل الحجم الأكبر من المهاجرين دائما لمسافات قصيرة، ويقل عددهم كلما زادت المسافة وأن المهاجرين يتجهون غالبا إلى أحد المراكز التجارية والصناعية.

٢- أن الهجرة تتم على مراحل وتحدث بناء على إزاحة للسكان الأصليين ، وتبدأ من حدود المدن وحولها فتحدث عمليات امتصاص تدريجي للداخل.

٣- أن الإناث أكثر هجرة فى المسافات القصيرة.

٤- تزداد الهجرة بتقدم وزيادة وسائل الاتصال وتقدم وازدهار التجارة والصناعة.

٥- أن العامل الاقتصادي هو دافع أساسي للهجرة.

*** أما زيف G. Zipf. فقد ذكر أن تيارات الهجرة تختلف باختلاف ظروف المناطق المختلفة . فيتوقف شدة تيار الهجرة على عدد سكان كل من المكان الأصلي والمكان المستقبل، كما يتوقف على فرص العمل من الوظائف المتاحة في مكان الجذب، أي أن تيار الهجرة يتناسب طرديا مع عدد السكان بالمكان الأصلي ومع الفرص المتاحة في المكان المستقبل في حيث يتناسب عكسيا مع عدد سكان هذا المكان الجديد.

** وأضاف " فيبر " في كتابه عن حركة المدن ونموها في القرن ١٩ إلى أن مدى الهجرة يطول أو يقصر تبعا لأهمية منطقة الجذب، فحجم الهجرة يتناسب طرديا مع أهمية منطقة الوصول وعكسيا مع أهمية المنطقة الأصلية، مع مسافة الهجرة بين منطقتي الطرد والجذب، وأشار إلى أن تيار الهجرة يتجه بوجه عام نحو المدينة.

** وفي عام ١٩٤٠ عرض ستوفر Stouffer نظريته عن الهجرة فيما أسماه بالفرص المتداخلة، ويعنى بها الفرص المتمثلة في عدد المساكن المتوفرة، وعدد الوظائف الشاغرة وأماكن التعليم وغيرها التي تكون عاملا دافعا للهجرة تزيد من عوامل الجذب إليه وأن التنافس يزداد بين المهاجرين عندما تقبل هذه الفرص.

** أما سميث فلم يصغ قوانين ثابتة للهجرة كما عمل غيره من العلماء ألا أنه قدم بعض التعميمات، تتلخص في أن عملية الجذب تتبعها جذب آخر، من منطقة مجاورة، وأن لكل تيار هجرة تيار آخر مضاد يقابله ويساويه ، فعملية الطرد دائما قصيرة إلا أن المهاجرين الذين يشقون طريقهم لمسافات طويلة تجذبهم المراكز التجارية والصناعية المتقدمة مباشرة.

•• ومن النظريات التي احدثت مكانا بارزا في تفسير الهجرة نظرية الطرد والجنب وعلاقتها بالانتخاب التي قدمها دونالد بوج Donald Bogue عام ١٩٦١ مشيرا إلى ما يلي:

١- أن هناك مراحل متعاقبة في تطور الهجرات تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار وثبات في المكان الجديد، وتزيد في المرحلة الأولى نسبة الرجال المهاجرين عن النساء، كما تعتمد الهجرة على البالغين، متوسطى العمر من غير المتزوجين.

٢- تكون هناك عملية انتخاب للمهاجرين إذا كان عامل الجذب قويا في منطقة الوصول.

٣- تفقد المناطق الأصلية متعلميها بينما تجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي.

٤- إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فإن عملية الاختيار تزداد بالتبعية.

•• أما أيفرت س. لى Everett S. Lee فقد رأيت أن هناك أربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة وفي مجرياتها وهي:-

أ- أن شدة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول مسافتها.

ب- كلما كانت معلومات المهاجر أكثر وضوحا عن جهة المهجر كلما كان الدافع على الهجرة أقوى.

ج- كلما زادت الصعوبات المحيطة بالهجرة كلما ضعف تيارها.

د- تتوقف درجة شدة الهجرة على ظروف المهاجر الشخصية.

نقد النظريات السابقة:

يقتضى التحليل العلمي تبيان الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية فى النظريات السابق الإشارة إليها:

(١) أن الأسباب الاقتصادية هى أكثر العوامل دفعا للمهاجرين للإقدام على الهجرة.

(٢) أن المسافة بين الموطن الأصلى والمكان المستقبل تؤثر على ظاهرة الهجرة.

(٣) تجتذب المراكز الصناعية والتجارية المهاجرين إليها.

(٤) تحدث الهجرة على مراحل بأن يحل مهاجرون محل المهاجرين القدامى من المناطق المجاورة الطاردة هى الأخرى.

(٥) تزداد الهجرة بتقدم وسائل الانتقال والاتصال وبازدهار الصناعة والتجارة.

(٦) يتناسب شدة تيار الهجرة طرديا مع توفر الفرص المتاحة فى جهة الاستقبال والتى تمثل عاملا جذبا للمهاجرين، كما تتناسب عكسيا مع الظروف الملائمة فى المجتمع الأصلي.

أما العوامل التى لا تتماشى مع المنطق ولم تثبت معظم الدراسات التطبيقية صحتها فهى:

(١) أن كل تيار رئيسي للهجرة ينتج عنه تيار آخر مساو له فى المقدار ومضاد له فى الاتجاه ، فهناك شواهد كثيرة فى هذا الموضوع تخالفه ولا تؤكد.

(٢) أن الإناث أكثر إقداما على الهجرة من الذكور حتى ولو إلى المسافات القصيرة وهو أمر مخالف للمنطق والعرف والتقاليد.

(٣) أما ما ذكر من أن سكان المدن الأصلية هم أقل إقبالا على الهجرة من سكان الريف، وأن صغار السن غير المتزوجين هم أكثر إقداما عليها فإن ذلك يتوقف على ظروف كل منهم وطبيعة كل هجرة على حدة كما يتوقف على خصائص المهاجرين ذاتها. (٢٣، ١٩٨، ٢٠٣).

عوامل الهجرة:

يرى البعض أن الهجرة ترجع في المقام الأول إلى عاملين رئيسيين: هما عامل الطرد وعامل الجذب ولأهمية هذين العاملين نوليها قسرا من التفصيل.

أولاً: عوامل الطرد:

وتتمثل عوامل الطرد في ظروف البلاد المرسله للمهاجرين من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية والديموقراطية، بحيث كانت هجرة الصينيين الخارجية إلى جنوب شرق آسيا ترجع إلى الظروف الاقتصادية لبلادهم المتمثلة في زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وحدث المجاعات مما جعلهم يتركون بلادهم إلى مجتمعات تبعد في المسافة كثيراً عن موطنهم.

وكانت هجرة الأوروبيين إلى العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) ترجع إلى الظروف الديموقراطية والجغرافية بحيث كانت زيادة السكان في أوروبا وضالة مساحة الأرض من الظروف التي أدت إلى هذه الهجرة كما تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الداخلية في ظروف البلاد المرسله للمهاجرين الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية والسياسية إذ أدى القرب في الموقع الجغرافي بين محافظة القاهرة ومحافظة المنوفية من ناحية

ومحافظة الإسكندرية ومحافظة البحيرة من ناحية أخرى إلى زيادة نسبة المهاجرين من سكان المنوفية والقاصدين القاهرة وزيادة نسبة المهاجرين من سكان البحيرة والقاصدين الإسكندرية في هجرتهم الداخلية كما أدت الظروف الاقتصادية للمناطق الريفية إلى طرد السكان منها إلى مناطق أخرى في الغالب المناطق الحضرية والصناعية. كما أدت الزيادة الطبيعية من المواليد في الريف إلى زيادة معدلات الزواج ومن ثم زيادة السكان وزيادة المهاجرين.. كما أن الظروف السياسية المميزة للبلاد المرسلة للمهاجرين مثل ما حدث في أندونيسيا واليابان وحدث أثناء حرب أكتوبر وإخلاء مناطق القناة من بين الظروف التي أدت إلى طرد السكان وهجرتهم داخليا إلى مناطق أخرى.

ثانيا: عوامل الجذب:

وتتصدر عوامل الجذب للمهاجرين الدوليين في ظروف البلاد المستقبلية لهم من الناحية الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية والسياسية أيضا إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مساحة الأرض الواسعة وخصوبتها وثرواتها المعدنية إلى أن يغادر الأوروبيين قارتهم إلى الأمريكتين رغم أن مستوى المعيشة في بلادهم لم يكن منخفضا بدرجة تدفعهم إلى الهجرة كما أدت عوامل الجذب الاقتصادية ووفرة الغذاء في أمريكا إلى هجرة الإيرلنديين إليها. كما أدت عوامل الجذب السياسية وإمكانية الحصول على حق اللجوء السياسي بالألمان إلى ترك بلادهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتصدر عوامل الجذب للمهاجرين داخليا من منطقة لأخرى في ظروف البلاد المستقبلية لهم من الناحية الجغرافية والديموقراطية والاقتصادية والسياسية أيضا. إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية والمناخ الأكثر ملائمة أن تحظى الولايات المتحدة الأمريكية مثل فلوريدا وكاليفورنيا بمعدل عالي من الهجرة الداخلية من مناطق وولايات أخرى إلى هاتين الولايتين الأمريكيتين.

وتدفع عوامل الجذب الاقتصادي في أحد المناطق مثل توفر مشروعات العمل وفرص العمل والدخل المرتفعة والتعليم والسكن الملائم إلى الهجرة الداخلية إليها من مناطق أخرى، وكانت الهجرة بسبب الحصول على فرصة عمل تتمثل في أكبر نسبة من المهاجرين من الريف إلى الحضر في مصر.

وتدفع عوامل الجذب السياسي في أحد المناطق مثل الاضطهاد أو التفرقة العنصرية إلى هجرة الزوج في أمريكا من الجنوب إلى الشمال حيث يقل الاضطهاد والتفرقة العنصرية في الشمال عنه في الجنوب. (٣٥، ٣٠٠-٣٠٣).

وقد أشار الدكتور مصطفى الخشاب في كتاب "دراسة المجتمع" إلى بعض الأسباب والدوافع التي تدفع الفرد إلى الهجرة من بلده إلى أخرى ومن هذه الأسباب:

- ١- سوء حالة المهاجر في وطنه.
- ٢- رغبته في تحسين مستواه الاقتصادي.
- ٣- رغبته في تحسين أحواله المعيشية.
- ٤- حب المغامرة الذي يتميز به كثير من الأفراد حيث يحاولون دائما البحث عن الجديد.
- ٥- الرغبة في الترقى والثراء. (٣٦، ٢٣).

- ويرجع معظم الكتاب الهجرة إلى عاملين رئيسيين:

(أ) مجموعة العوامل الاقتصادية

وتظهر الهجرة المتأثرة بعوامل اقتصادية عندما تحدث ضغوط ديموجرافية في بلد ما ويقابلها استعداد بلد آخر لاستقبال سكان ويتحدد نسب

المهاجرين وفقاً لمتطلبات التنمية في البلد الجديد التي يكون الموارد البشرية فيها غير كافية للوفاء بمتطلبات التنمية وعملياتها فيها.

وتلعب الحدود الدولية والقومية دوراً هاماً في تحديد الهجرة ففي بعض الأحيان تؤدي الظروف الاقتصادية الضاغطة إلى أن تصبح حياة الناس غير محتملة وهذا يتطلب هجرة معينة من المكان وهناك جانبان يجب أخذهما في الاعتبار هما الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد المصدرة للمهاجرين ولمتطلبات العمالة في الدولة المستقبلة للمهاجرين وتكيف ظاهرة الهجرة وتتأثر بهذين الموقفين.

وتعد طبيعة المتطلبات للبلد المستقبل للمهاجرين من أهم المتغيرات الهامة في عملية الهجرة.

وهناك حاجة ملحة لأن نكرر أن الهجرة الاقتصادية لا تحدث دون الاحتياج للقوى البشرية ثم موافقة الأيدي العاملة على الهجرة وهو ما يأتي بعد إعلان الاحتياج للقوى البشرية. واستصدار تصريحات الدخول بالنسبة للمهاجرين.

وكما ذكرنا من قبل نؤكد مرة أخرى أن العوامل الاقتصادية كانت لها الأهمية الأولى في تحريك كثيراً من الهجرات.

(ب) مجموعة العوامل السياسية:

هناك نوع من الهجرات تمليه الاعتبارات السياسية التي تحدد نوعية الجماعة المهاجرة، إذ غالباً ما ينتمي أفرادها إلى طبقة اجتماعية معينة أو إلى جماعة سلالية أو قومية أو جماعة دينية بعينها.

وما يحدث بالضبط فى هذه الحالات هو هجرة مجموعة من البشر ينتمون إلى فئات عمرية مختلفة وإلى مهن مختلفة.

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن نقل كتلة بشرية من بيئة جغرافية واجتماعية معينة إلى بيئة جغرافية واجتماعية جديدة يعتبر أمرا صعبا فبناء الجماعة دائما يتأسس ويتشكل وفقا لمرحلة النمو فى بلدها.

ومن الطبيعى أن المرحلة التى تمر بها الدولة المستقبلية تختلف عن مرحلة النمو هذه. بجانب هذا فإن جماعة المهاجرين يمكن ألا تكون ملائمة من حيث مهارة أفرادها وكفاءاتهم لحاجات التنمية فى البيئة الجديدة.

وهناك ظاهرة هامة هى أنه خلال عملية الانتقال لابد أن تتفكك الجماعة لكى يستطيع كل فرد فيها أن يتجه إلى المجال أو المنطقة أو الناحية التى تتفق ومهاراته وقدراته الخاصة لكى يستطيع الإسهام فى إعادة بناء المجتمع الجديد وتتطلب عملية الانفصال أو الانقسام هذه تغييرات وتدرجات مهنية مركزة.

أما من حيث مكانة المهاجرين ومدى حفاظهم على المراكز التى كانوا يشغلونها فى مواطنهم الأصلية فإنه على الرغم من أنهم يمكن أن يبذلوا جهدا أو طاقة كبيرة فى العمل فإن مكانتهم يمكن أن تتدهور عما كانت عليه فى بلادهم قبل الهجرة. (٣٧، ٢٢٦-٢٢٨).

أثار ونتائج الهجرة:

يترتب على هجرة مجموعة من الأفراد أو الجماعات البشرية من مكان إلى آخر أثار ونتائج متعددة.

ويمكن تصنيف هذه الآثار من عدة زوايا، فهناك آثار تتعلق بالجماعة المهاجرة وأخرى تتعلق بالمنطقة التي خرجت منها الهجرة وأثار تتعلق بالمنطقة التي وصلت إليها.

وإذا حاولنا تصنيف الآثار والنتائج من منظور آخر فإننا يمكننا أن نصنفها إلى نتائج اقتصادية وسكانية واجتماعية وغيرها.

(١) الآثار والنتائج الاقتصادية:

تعتبر النتائج الاقتصادية للهجرة من أهم النتائج التي يهتم بها الدارسون وتعتبر ظاهرة انتقال رؤوس الأموال بطريقة مباشرة من أبرز النتائج الاقتصادية، ذلك أن المهاجرين يدخلون أموالا إلى المهجر عند انتقالهم إليه.

كذلك فإن المهاجر لا ينقطع عن وطنه الأصلي، وبالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال من المهجر إلى الوطن الأصلي للمهاجرين فإن الهجرة تكلف مناطق الاستقبال وتزيد من أعبائها الاقتصادية.

فبالإضافة إلى ما تتحمله الدولة المستقبلية من أجور الانتقال فإن هناك أعباء أخرى تتمثل في تجهيز المساكن والأراضى والخدمات المتعددة للمهاجرين الجدد.

وإلى جانب هذه النواحي المالية المترتبة على الهجرة فإن هناك نتائج اقتصادية أخرى في منطقتي الأصل والوصول فتحظى المناطق الأخيرة بالعناصر الشابة القادرة على العمل والتي تستفيد منها من مناطق الطرد وغالبا ما تكون هذه العناصر أكثر فئات السكان حركة ويدعمها تدريب ومستوى أعلى من باقى السكان خاصة المستوى التعليمي والمهني وهكذا تفقد تلك المنطقة ثمرة غرسها باستمرار وتعرض للفقر السكاني وفقدان العمالة المتقدمة والماهرة.

غير أن الهجرة ليست فى كل الأحوال ذات نتائج سلبية على سكان المنطقة الأصلية بل قد تكون ذات فوائد أخرى مثل رفع مستوى المعيشة بهذه المنطقة حيث يقل الضغط السكانى على الموارد المحلية والخدمات المتوفرة كما قد يظهر فى الريف عمالة ناقصة وتختفى البطالة، والمراكز والمناطق الصناعية بل وقد تتعرض لعمالة زائدة فى بعض الأحيان.

(٢) الآثار والنتائج السكانية:

للهجرة الدولية آثار واضحة على تركيب السكان من حيث الجنس والعمر وبالتالي فهى تؤثر فى معدلات الزواج والخصوبة.

وقد حاولت بعض الدراسات النظر إلى الآثار الاقتصادية والسكانية معا وإلى التعرف على هذه الآثار مجتمعة فى منطقتى الأصل والوصول.

فمن جهة المنطقة المهاجر منها (منطقة الأصل) اتضح أن الهجرة تؤدى إلى التخفيض من درجة التضخم السكانى وتؤدى إلى الإقلال من الأزمات التى يسببها الضغط السكانى، ولهذا تميل الدخول والمرتببات إلى الارتفاع فى مثل هذه المناطق ويؤدى ارتفاع الدخول والمرتببات بدوره إلى التأثير على الوفيات والخصوبة فى المنطقة وعلى قيمة الأرض، وتتأثر المنطقة التى تستقبل مهاجرين أيضا بتيار الهجرة الوافدة إليها فإذا كانت المنطقة تعاني أساسا من نقص سكانى فإن الزيادة السكانية الناتجة عن طريق الهجرة سوف تساعد فى التأثير على اقتصادياتها بما يحقق الانخفاض فى تكلفة الإنتاج عن طريق زيادة معدل الإنتاج والتسويق. ولهذا يرتفع مستوى المعيشة فى بعض الحالات يؤدى تدفق المهاجرين إلى الإنقاص من الدخول والمرتببات بسبب زيادة المعروض من الأيدي العاملة . . . وبصفة عامة فإن المناطق التى حققت زيادة سكانية من صافى الهجرة سوف تحتوى على نسبة أعلى من الشباب البالغين ويمكن أن يتسم التجمع السكانى بعدم التجانس وذلك بسبب أن المهاجرين عادة ما يكونوا حاملين لثقافات مختلفة، ويؤدى هذا إلى

أن تصبح هذه المناطق عرضة لظهور الأفكار الجديدة أكثر من غيرها من المناطق.

ومن المحتمل أيضا أن تؤدي الزيادة في أعداد المهاجرين إلى المنطقة إلى الفوضى وسوء التنظيم الاجتماعي أو إلى حالة الأنومية (اللامعيارية).

ويمكن القول أن هناك تأثيرا مباشرا للهجرة على المنطقة التي يهاجر منها الأفراد وعلى المنطقة التي يستقرون فيها.

ويتركز هذا التأثير في اتجاهين:

الاتجاه الأول: إعادة توزيع السكان.

الاتجاه الثاني: التأثير في الظروف الاقتصادية القائمة.

(٣) الآثار والنتائج الاجتماعية:

أهتم الكتاب بالآثار والنتائج الاجتماعية للهجرة سواء كان ذلك بالنسبة للأسرة المهاجرة أو الفرد المهاجر أو كان للجماعة المهاجرة ككل.

وفي الحالة الأولى يهتم الكتاب بالنتائج الاجتماعية والتغيرات التي تطرأ على الأسرة وعلى العلاقات بين أفرادها نتيجة عملية الهجرة وفي الحالة الثانية يهتم الدارس بالآثار الاجتماعية التي ترتبت على هجرة جماعة سكانية معينة إلى مكان آخر سواء كان ذلك بالنسبة للجماعة نفسها أو بالنسبة للمجتمع الذي نزحت إليه فمن الطبيعي أن المهاجر قبل أن يقوم بالهجرة يقدر ما سينجزه بسبب ترك المكان الأصلي الذي يعيش فيه وما سينجزه نتيجة الهجرة إلى مكان آخر.

ومن الطبيعي أيضا أنه قبل أن يتخذ قرار الهجرة سيكون قد توصل إلى أن ما سيجنيه من فوائد مادية واجتماعية ونفسية يفوق بكثير ما سيخسره نتيجة تركه للمكان الأصلي ولكن كثيرا ما يجد المهاجر بعد فترة منا الهجرة أن ما حصل عليه من فوائد يقل عما كان يتوقعه إذ أحيانا تظهر بعض العقبات التي لم يكن المهاجر يتوقعها قبل الهجرة وفي بعض هذه الحالات خاصة عندما يصاب المهاجر بخيبة أمل وإحباط نتيجة مواجهة صعوبات لم يكن يتوقعها أو بسبب عدم كفاية وإرضاء الأوضاع الجديدة له يردد المهاجر إلى المكان الأصلي الذي هاجر منه أو يبحث له عن مكان آخر. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت بهدف التعرف على العقبات التي تواجه المهاجر في المكان الجديد أن هذه العقبات أدت إلى رفع نسبة الإصابة بالأمراض العقلية عند المهاجرين وذلك بالنسبة لغير المهاجرين في منطقة الوصول وقد توصل العلماء إلى هذه النتيجة بعد تثبيت الاختلافات الأخرى بين المهاجرين وغير المهاجرين، وقد توصل الباحثون كذلك إلى أن العلاقات الأسرية تتأثر بتغيرات الهجرة والعلاقة بين الزوجين في المناطق التي تستقبل تيارات الهجرة تميل لأن تفقد التآلف والتفاهم الذي يسود هذه العلاقات في المناطق المغلقة. ولا يرجع ذلك فقط إلى عدم التجانس بين الزوجين ولكن بسبب وجود أفراد غرباء في المنطقة وبسبب تعرض المنطقة لغزو ذوى الثقافات المختلفة وهذا يؤدي إلى التأثير على استقرار الزواج.

وتساعد قوة الضغط غير الرسمي في البلاد المغلقة على التقليل من الجريمة بسبب التغلب على الإحساس بالوحدة ويمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض نسبة انتشار الأمراض الشخصية الأمر الذي لا يتوفر في البلاد أو المناطق المفتوحة للهجرة. وقد أدت الهجرات التي ضمت أعدادا كبيرة من المهاجرين إلى مشكلات تتعلق بالعلاقات بين الجماعة المهاجرة وبين أعضاء المجتمع المهاجر إليه، وقد تفاقمت مشكلة هذه العلاقات الأمر الذي يتطلب استصدار تشريعات تنظم العلاقات بين هذه الجماعات غير المتجانسة.

وقد اتسمت بعض هذه التشريعات بالتحيز وبرعاية مصالح جماعة مع إهمال أو تجاهل مصالح جماعات أخرى.

وتعتبر هجرة الزوج إلى أمريكا أوضح مثال للهجرات التي أدت إلى نتائج اجتماعية وسلالية أثرت تأثيرا واضحا على الجماعة المهاجرة (الزوج) وعلى المجتمع الأمريكي. (٣٨، ٣٢١-٣٢٩).

بعض الدراسات المرتبطة بالهجرة:

ولإلقاء الضوء بصورة أكثر وضوحا حول موضوع الهجرة والتعرف على آثارها والنتائج المترتبة عليها سوف نستعرض بعض الدراسات المرتبطة بها وسوف نتناول هذه الدراسات بشي من التلخيص.

الدراسة الأولى: دراسة الأستاذ الدكتور / عبد الباسط محمد عبد المعطى وموضوعها " بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية".

أولا: فكرة الدراسة وهدفها:

مع أن ظاهرة انتقال المصريين إلى الدول العربية النفطية من الظواهر التي شغلت ولا تزال معظم المصريين ، ومع أنه ظهرت بعض محاولات تقدير أعداد المصريين المهاجرين، وتقدير عوائدهم، وبعض آثار هجرتهم فإن الدراسات التي ظهرت حتى الآن لا توجد من بينها دراسة اعتمدت بيانات واقعية ميدانية حول بعد أو آخر من أبعاد هذه الظاهرة، ذلك لأن معظم ما كتب أما هو محاولة لتأويل الإحصاءات الرسمية، أو انطباعات علمية حول بعض جوانب الظاهرة، ولذا تأتي أهمية البحث الذي تعد الدراسة الراهنة جزءا منه محاولة علمية استطلاعية، لمعرفة عوامل هذه الهجرة، ومصاحباتها الاجتماعية والاقتصادية على سكان القرية المصرية.

ولأن المنطقة البحثية الميدانية حول موضوع البحث لا تزال منطقة بكرا، فإن العرف العلمى فى مجال العلم الاجتماعى يقتضى البدء بدراسات استطلاعية، تقدم معطيات وبيانات وتطرح تساؤلات تسهم فى صوغ قضايا وافتراضات تمهد لدراسات أخريات أكثر دقة وضبطا.

ومن المنظور الاجتماعى - السوسولوجى ، تم صوغ أهداف الدراسة الراهنة من خلال التساؤلات التالية:

١- ما هى أهم مصاحبات هجرة الريفيين إلى الدول النفطية على قيمهم الاجتماعية، وبخاصة قيم العمل ، وقيم التعليم؟

٢- هل أحدثت الهجرة مصاحبات على القوى الاجتماعية ؟

٣- ما هى أهم ملامح تأثير الهجرة على الأسر الريفية وبخاصة الأدوار الاجتماعية للمرأة.

ثانيا: بعض قضايا وإشكاليات دراسة الهجرة للدول النفطية:

يشيع بين المهتمين بمسائل الهجرة للدول النفطية سواء منهم بعض الساسة ، أو الباحثين، أو الجماهير التى تعد الهجرة طوق نجاة لحل مشكلاتها خارج إطار مجتمعها تشيع عدة أفكار وقضايا، تحتاج وقفة ومناقشة، لأن مناقشة تلك الأفكار والقضايا يمكن أن تجعلنا فى مواقع أفضل لفهم أعمق لعوامل هذه الهجرة ومصاحباتها وتداعياتها الحاضرة والمستقبلية، على المجتمع المصرى.

١- يتردد أحيانا أن هجرة المصريين للدول العربية نتيجة طبيعية لزيادة السكان فى مصر، وزيادة المعروض منهم فى سوق العمل ويرتب البعض على هذا أن الهجرة تسهم فى حل بعض جوانب أزمة السكان فى مصر.

٢- كما يشيع بين عدد من الاقتصاديين القول بأن حركة تصدير الأيدي العاملة إلى دول الخليج النفطية، قد تزايدت بسبب زيادة عائدات النفط بعد ١٩٧٣، وتبنى الدول النفطية خططا طموحة للتنمية زادت من الاعتماد على العمالة الوافدة.

٣- يستخدم البعض عبارات " الدول العربية الغنية" و " الدول العربية الفقيرة" في معرض توضيحهم لتدفق الأيدي العاملة من الثانية إلى الأولى وأحيانا يلحق البعض وصف الدول شحيحة العمالة والدول كثيرة العمالة، بالوصف السابق، ليكمل تفسيره لحركة العمالة بين البلدان العربية.

ثالثا: قرية الدراسة:

قرية الدراسة هي قرية " دفرة " التابعة لمركز طنطا محافظة الغربية.

رابعا: عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات:

حددت مواصفات عينة الدراسة المتعلقة بدراسة المصاحبات الاجتماعية للهجرة على المهاجرين وأسرهم، التركيز على عمال الزراعة الأجراء وصغار الحائزين - ثلاثة أفدنه فأقل - ممن هاجروا إلى الدول العربية النفطية سواء عادوا أو لا يزال بعضهم في المهجر، ولقد وجد أن من هاجر من سكان القرية (أثناء القيام بالدراسة) - من المشتغلين بالزراعة بلغوا حوالي ٩٣ مهاجرا ولهذا رؤى أخذهم بطريقة الحصر الشامل.

ولقد كان إجمالي كل المهاجرين من القرية وتوابعها من المهن الزراعية وغير الزراعية ٢٦٥ مهاجرا، مما يعنى أن نسبة المهاجرين من عمال الزراعة وصغار الحائزين تصل إلى ٣٥,١% من إجمالي المهاجرين من القرية وتوابعها.

واعتمدت الدراسة على أداتين دراسيتين هما استمارة البحث، ودراسة الحالة.

خامسا: استخلاصات الدراسة:

بعد جمع البيانات من خلال أداتى البحث السابق الإشارة إليهما قدمت الدراسة النتائج التالية:-

١- أنه صاحب الهجرة ، تغير فى القيم الاجتماعية خاصة قيمة الاشتغال بالزراعة بأجر نقدى، وكان التغير لصالح مهن أخرى فى مقدمتها الحرف.

٢- أنه صاحب الهجرة تغير فى بعض مكونات بنية القرية منها:

أ- انكماش حجم المشتغلين بالزراعة بأجر نقدى.

ب- حدوث تباين اجتماعى فى صفوف جماعات العمال الأجراء.

ج- ظهور نشاطات هامشية ، بجوار الإنتاج الزراعي.

د- زيادة حدة المضاربة على الأرض الزراعية.

هـ- حدوث حراك فردى أثر فى الحدود بين الجماعات الطبقية من حيث تباينها فى عناصر الوجود الاجتماعي وفى المصالح الأمر الذى يؤثر فى انتماءاتها ووعيها.

و- تغير بعض الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة القروية خاصة أدوارها على مستوى المجتمع المحلى مما يمكن أن يكون له تأثيره فى نظرة المجتمع القروى لها.

٣- صاحب هجرة الآباء إلى الدول العربية النفطية، خلل في بعض وظائف الأسرة القروية، خاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية (٣٩، ٣-٢٤).

الدراسة الثانية : دراسة أ.د. محمد أبو مندور الديب وآخرون وموضوعها " بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية.

مقدمة البحث والهدف منه:

أثارت هجرة العمالة المصرية إلى الخارج وخاصة للبلدان العربية النفطية في السنوات الأخيرة مجموعة من التساؤلات التي تتصل بتحديد حجمها، ودوافعها، وظروف العمل بالخارج، واتجاهات التفضيل نحو العمل في بلد دون الآخر، وتلك التي تتعلق بآثارها الاقتصادية والاجتماعية على مصر. ومع النمو الملحوظ الذي حدث في هجرة العمالة الزراعية مع بداية السبعينات واستمر لفترة طويلة بعد ذلك اعتقد المتابعين لأوضاع الزراعة المصرية، بأن بعض العمالة الزراعية في القرية المصرية يرجع جزء أساسي منه إلى هجرة العمالة الزراعية إلى الخارج.

أهداف البحث:

تحدد الأهداف الرئيسية لهذا البحث فيما يلي:

١- التعرف على حجم العمالة المهاجرة إلى قوة العمل بصفة عامة وفي القطاع الزراعي بصفة خاصة.

٢- التعرف على أهم الدول المستقبلة للعمالة المهاجرة بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة، مع التعرف على أهم الخصائص العمرية والمهنية لهذه العمالة المهاجرة.

٣- تحليل أهم دوافع وأسباب هجرة العمال الزراعيين.

٤- التعرف على بعض الآثار الاقتصادية لهجرة العمال الزراعيين.

مصادر البيانات وأسلوب التحليل:

اعتمدت الدراسة على البيانات الميدانية التي تم الحصول عليها باستبيان العمال الزراعيين المهاجرين الذين عادوا ، وأحد الأفراد الرئيسيين المسؤولين عن الأسرة للمهاجرين الذين مازالوا بدول المهجر والذين تم تحديدهم من المسح الميداني لقرية " دفرة " مركز طنطا بمحافظة الغربية، ولمحدودية عدد هؤلاء الذين هاجروا تم حصر أقرانهم في قرية " نيفيا " الملاصقة لقرية " دفرة " وتم استبيانهم أيضا. واستخدمت الدراسة بعض المقاييس الإحصائية والرياضية البسيطة في معالجة موضوع الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- أن نسبة محدودة (٢,٨%) من العاملين بالزراعة في قرية دفرة قد هاجروا للعمل بالخارج، ولذلك فمظاهر النقص المشاهد في العمالة الزراعية لا تغري إلى هجرة العمالة الزراعية وحدها.

٢- أن المدى العمري قد تراوح بين ١٦-٤٥ سنة للأكثرية الغالبة من العمالة الزراعية المهاجرة ولو أن غالبيتهم ينتمون إلى فئة العمر ٢١-٣٥ سنة.

٣- أن الأسواق المستقبلية للعمالة المصرية انحصرت في الأردن، السعودية، العراق ، مرتبة تبعا لعدد العمال الزراعيين التي استقبلتهم كل دولة (ملحوظة: تم إجراء تلك الدراسة عام ١٩٨٣).

٤- اتضح أن انخفاض دخول العمال الزراعيين كان الدافع والسبب الرئيسي لهجرتهم، واتضح أن من هاجر منهم وكانت له حيازة زراعية لم تزد حيازته عن ٤ أفدنه في أحسن الأحوال، وتبين أن هجرة العمالة تتحرك في اتجاه عكسى مع زيادة حجم الحيازة.

٥- بينت الدراسة أن أسباب تفضيل العمال الزراعيين الاتجاه إلى دول بعينها إنما يرجع إلى بعض الأسباب كعدم الحاجة إلى تأشيرة دخول (٤٤% تقريبا) يليها الحصول على عقد عمل (٢١,٢%) فانخفاض تكاليف السفر (١٦%) فوجود أصدقاء وأقارب في بلدان المهجر (١٥%).

٦- حددت الدراسة مجالات ومهن العمالة الزراعية التي هاجرت إلى الخارج مرتبة تبعا لأهميتها في أعمال المعمار (٣٧%) ، أعمال الخدمات (١٨%) بالشركات والمؤسسات، فى أعمال الزراعة (١٤%) وأخيرا فى المطاعم كعمال (١١%) . كما أوضحت الدراسة أن حوالى (٢٦%) من العمال الزراعيين قد اضطروا إلى قبول أعمال لا تناسبهم فى بداية قدومهم إلى بلد المهجر وغيروا مهنتهم بعد ذلك.

٧- ولقد أوضحت الدراسة أن أهم العوامل التى تعد مسئولة عن استمرار أو تغيير العمال الزراعيين لمهنتهم مرتبة وفقا لأهميتها هي: مستوى الدخل - قدرة المشقة فى العمل - نوع المعاملة التى يلقاها المهاجر من صاحب العمل.

٨- أوضحت الدراسة أن اتجاهات ومتطلبات المهاجرين نحو التصرف فى مدخراتهم تتحدد فى بناء مسكن (٣٨%) ، الإنفاق على احتياجات الأسرة (٢١%) ، تغطية نفقات الزواج (٩%) ،

إقامة مشروع استثماري (٨%) وهو الأمر الذي يلاحظ معه غياب بعض الادخار ومحدودية نسبة الراغبين من العمال العائدين في إقامة المشروعات الإنتاجية.

٩- بينت الدراسة أن أوجه التصرف الفعلى في المدخرات التى كونها العمال المهاجرين بالخارج قد انحصرت تبعاً لأهميتها فى شراء أجهزة منزلية (٢٩%) ، تسديد ديون (٢٣%) ، شراء أراضى للبناء وبناء منزل (١٦%) ، شراء ماشية (١١%) ، ويتضح من ذلك ضعف الاتجاه نحو الادخار والاستثمار (٤٠ : ٢٧-٤٥).

الخدمة الاجتماعية ودورها فى مجال الهجرة والتهجير:

أن التكيف بحياة المدينة وأسلوب الحياة الحضرى باعتباره النمط السائد فى المدينة يتطلب من المهاجرين إليها بعض الخبرات والمهارات كما يستلزم من المدينة طائفة من المؤسسات والخدمات الاجتماعية لمقابلة متطلبات الحياة فى مجتمع جديد على المهاجرين يتميز بالاشخصية وضعف التماسك الاجتماعى بشكل لم يكن مألوفاً فى مجتمع القرية الذى هاجروا منه، وهنا يظهر مجال للممارسة أمام الخدمة الاجتماعية تستطيع أن تسهم فيه بدور مهنى ٠٠٠ أنها تتابع هذه الهجرات وتعمل على دراستها وتقديم المساعدات المهنية لها ٠٠٠ ولا تتوقع الخدمة الاجتماعية أن يأتى المهاجرون إليها بل عليها أن تنتقل إليهم لتقديم خدماتها لأنهم غالباً ما يجهلون المؤسسات والموارد القائمة أو حتى طريقة التعامل معها.

على أن الأمر لا يقتصر على هذه الهجرات التى تتم بشكل اختياري بمعنى أن الفرد أو الأسرة قد اختار بارادته الهجرة إلى المدينة، إذ قد تودى بعض الأحداث أو المواقف الى ضرورة تهجير عدد كبير من الناس من منطقتهم إلى مناطق أخرى، وذلك نتيجة للكوارث والنكبات مثل الفيضانات

والسيول والحرائق والزلازل ، أو نتيجة للحروب، أو نتيجة لمشروعات جديدة تقتضى إخلاء بعض المناطق من سكانها.

وقد تمت فى جمهورية مصر العربية عدة عمليات تهجير ضخمة منها هجرة اللاجئين الفلسطينيين فى أواخر ابريل عام ١٩٤٨، وهجرة أهالى مدن القناة عام ١٩٥٦ نتيجة للعداون الثلاثى على مدينة بورسعيد، وتهجير أهالى النوبة بعد إنشاء السد العالى، ثم هجرة أهالى مدن القناة بالإسماعيلية وبورسعيد والسويس بالإضافة إلى سيناء نتيجة لعداون ١٩٦٧.

إن مجال الهجرة والتهجير يعتبر من أهم المجالات التى يمكن أن تمارس فيه الخدمة الاجتماعية نشاطها فى المجتمع حيث تساهم بمعارفها وخبراتها المهنية فى التخطيط والإعداد للتهجير، وفى عمليات النقل والإسكان ، وفى رعاية المهاجرين فى الموطن الجديد والعمل على تكيفهم بهذا الموطن. (٢٥، ٥٣١-٥٣٢).

المراجع

- (١) السيد حنفى عوض: المشكلات السكانية وتحديات الحياة، القاهرة، ١٩٩٧.
- (٢) النقلي أحمد: الولادة المبكرة والخصوبة الكلية فى مصر، القاهرة، المركز الديموجرافى بالقاهرة، مجلد ٢١، ١٩٩١.
- (٣) عبد الله مصطفى لؤلؤ وسيد الكبيس: دراسة السكان والقضايا النظرية والخبرات الواقعية، القاهرة، درا النهضة العربية، ١٩٩٦.
- (٤) صلاح محمد أحمد سليمان: مفاهيم أساسية فى علم السكان، القاهرة، سرس اللبان، ١٩٧٣.
- (٥) نادية حليم سليمان: العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة على الخصوبة، القاهرة، ١٩٧٤.
- (٦) مصطفى العلوانى : خصوبة السكان، ومحدداتها الوسيطة ، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤.
- (٧) عبد الرحمن عمران: مصر ومشكلاتها السكانية وتطلعاتها ، القاهرة، جهاز تنظيم الأسر والسكان، ١٩٧٧.
- (٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء المواليد والوفيات، الجزء الأول ، (٧١)، ١٩٩٧.
- (٩) عبد المنعم عبد الحى: علم السكان : الأسس النظرية والأعباء الاجتماعية ، القاهرة، المكتب الجامعى الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

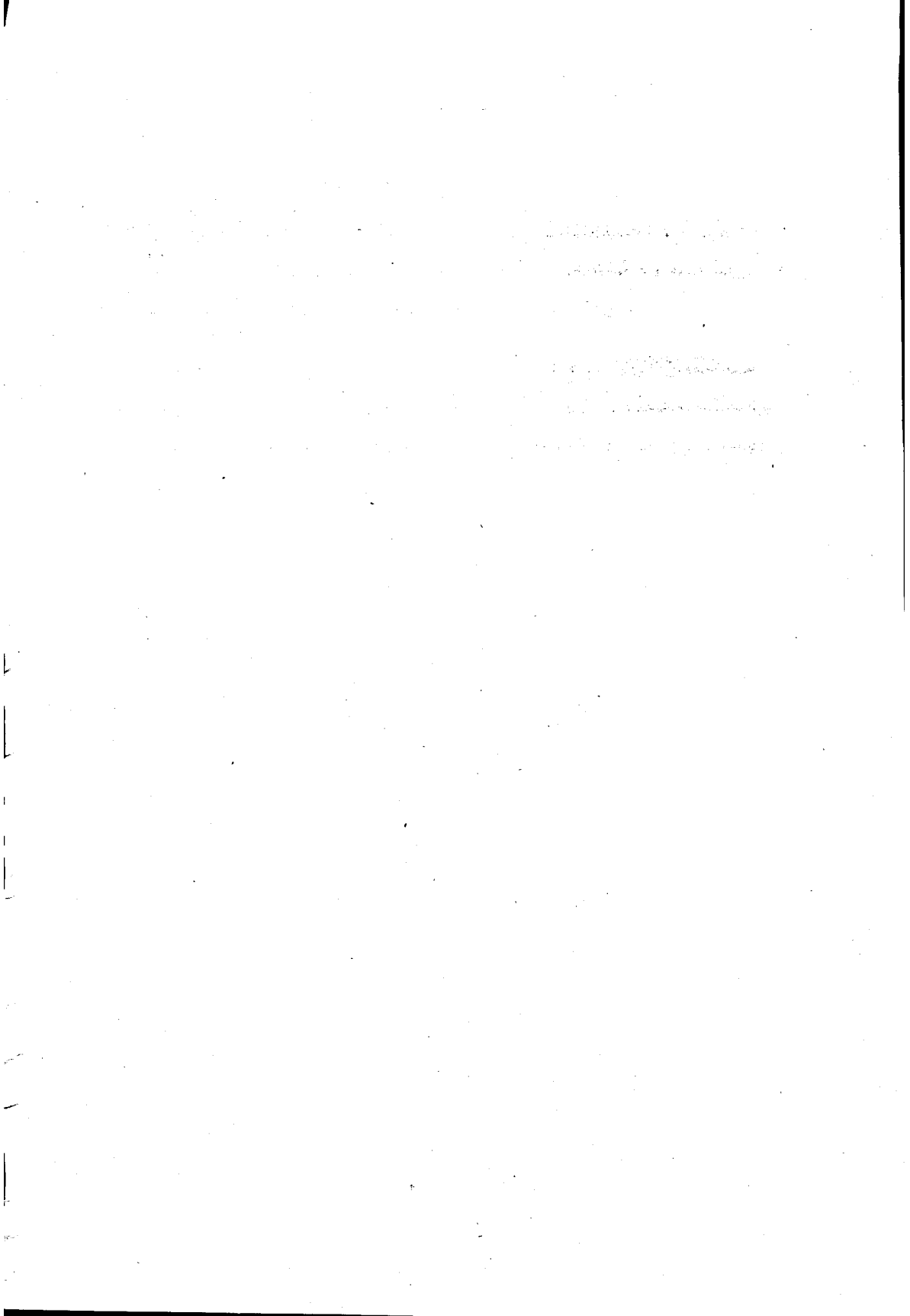
- (١٠) على عبد الرازق جلي: علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.
- (١١) سامية محمد فهمي: المرأة والتنمية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٩٢.
- (١٢) عبد الرحمن عمران: سكان العالم العربي، حاضرا ومستقبلا، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٨٨.
- (١٣) عبد الله الخريجي ومحمد الجوهري: علم السكان، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
- (١٤) أنور عطية العدل: السكان والتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.
- (١٥) المركز الدولي الإسلامي في المؤتمر القومى الإسلام وتباعد فترات الحمل: ١٦-١٨ يوليو، مقديشو، ١٩٩٠.
- (١٦) موسى الضريير: ملامح الواقع السكانى فى الوطن العربى، مركز الدراسات السكانية، دمشق، ١٩٩٩.
- (١٧) مصطفى الشلقانى: طرق التحليل الديموجرافى، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٦.
- (١٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، السكان بحوث ودراسات، العدد العاشر، ١٩٧٥.
- (١٩) بثينة محمود الديب: الوضع الراهن للسكان فى مصر، القاهرة، المجلس القومى للسكان، ١٩٩٦.

- (٢٠) الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات المواليد والوفيات للسنوات المشار إليها.
- (٢١) المركز الديموجرافي بالقاهرة: الملامح الديموجرافية لسكان محافظات مصر، القاهرة، ١٩٩٦.
- (٢٢) معتز عبد الله: إدراك المخاطر والمشكلات لسكان حي شعبي، بمدينة القاهرة، ١٩٩٧.
- (٢٣) محمد شفيق: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٦.
- (24) Saad Eldin Ibrahim: A critical Review Internal Migration In Egypt, Cairo, Population and Family Planning Board, 1982.
- (٢٥) الفاروق زكى يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٨.
- (٢٦) الشيخ الإمام محمد بن أبى بكر الرازي: مختار الصحاح، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٣٩.
- (٢٧) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.
- (28) Henry P. Fairchild: Dictionary Of Sociology, Immigration, N.Y., The Macmillan Company, 1952.
- (29) Lowry Nelson: Rural Sociology, N.Y., American Book Company, 1952.

- (٣٠) عبد الباسط عبد المعطى وآخرون: السكان والمجتمع ، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.
- (٣١) محمد الغريب عبد الكريم: سسيولوجيا السكان، الإسكندرية، المكتب الجامعة الحديث، ١٩٨٢.
- (٣٢) عادل عز : مذكرات فى إحصاءات السكان، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٠.
- (٣٣) محمد عبده محجوب: الكويت والهجرة دراسة للأثار الديموجرافية والاجتماعية للبتروى فى الخليج العربى، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (٣٤) محمد الجوهرى: علم السكان قضايا ومشكلات، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفست، ١٩٩٦.
- (٣٥) على عبد الرازق جليبي: علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
- (٣٦) على عبد الرازق جليبي: علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.
- (٣٧) على عبد الرزاق جليبي: علم اجتماع السكان، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
- (٣٨) عبد الله الخريجي ، محمد الجوهرى: مقدمة فى علم السكان (الهجرة)، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.

(٣٩) عبد الباسط عبد المعطى : بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة
الريفين للدول العربية النفطية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان،
دراسات سكانية، المجلد ١١، العدد ٦٨، يناير / مارس.

(٤٠) محمد أبو مندور الديب وآخرون: بعض الدوافع والآثار الاقتصادية
لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة
والسكان، دراسات سكانية، المجلد ١١، العدد ٦٨، يناير / مارس
١٩٨٤.

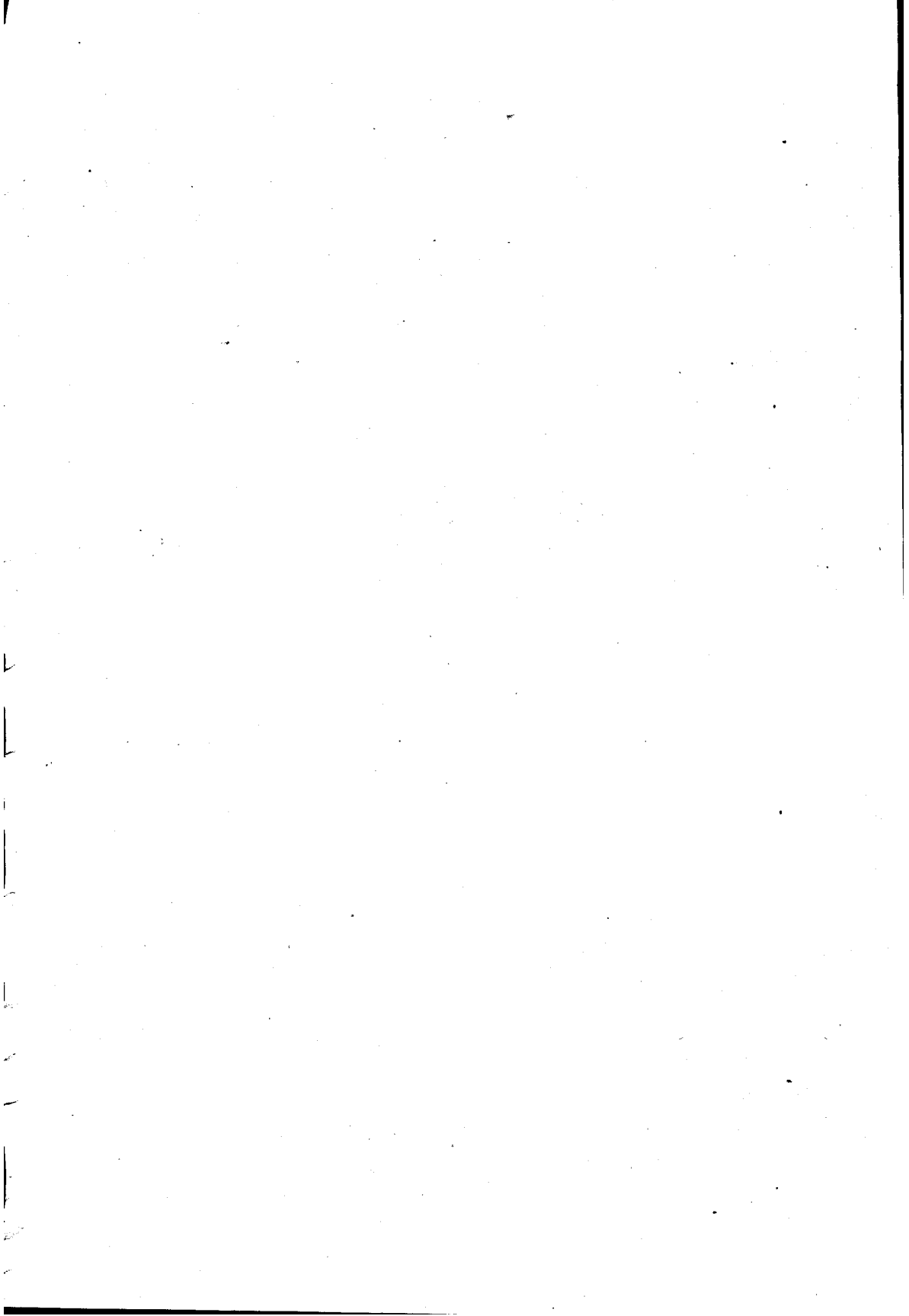


الفصل الثامن

تخطيط الموارد البشرية

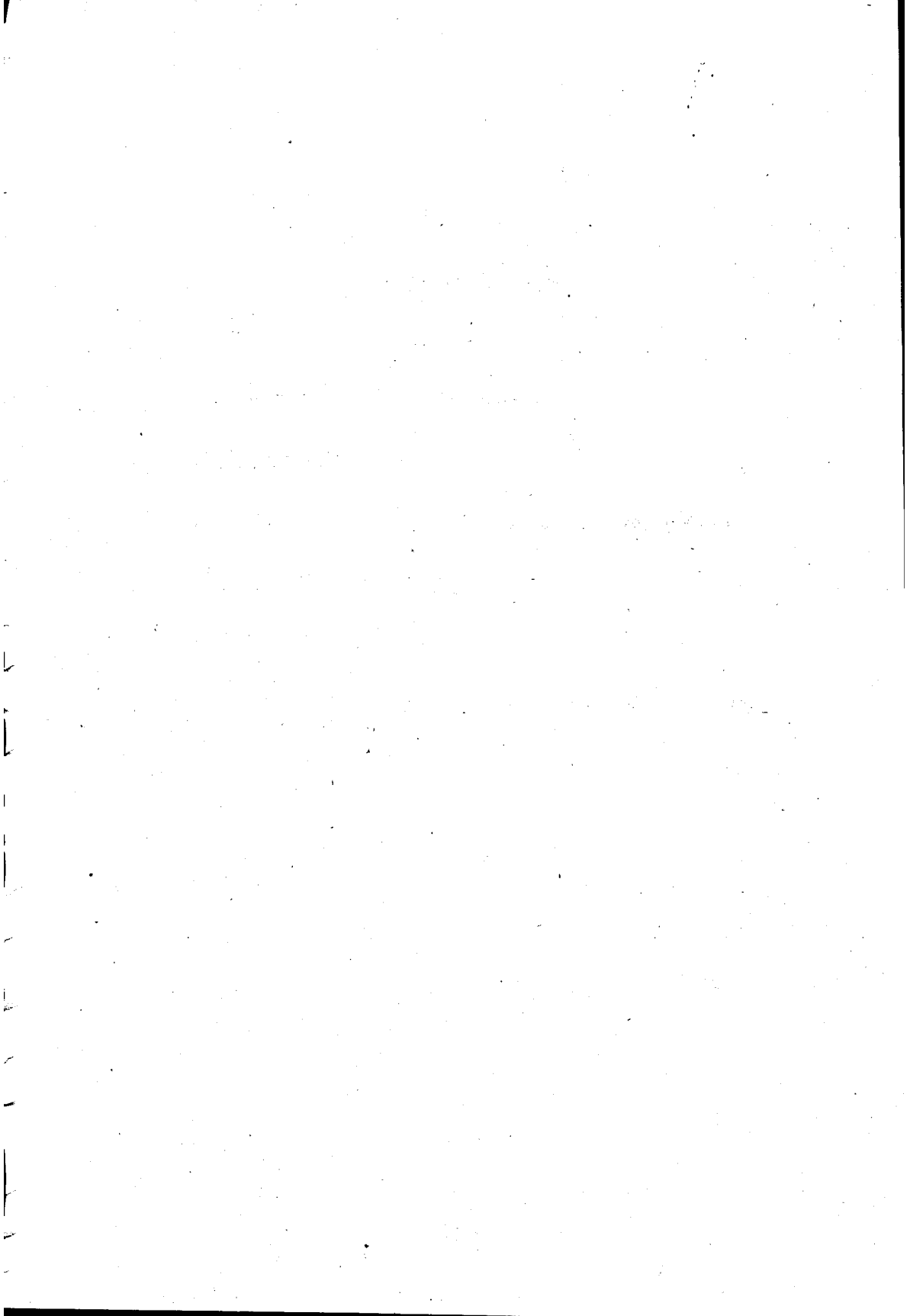
إعداد

دكتور/ عاطف مصطفى مكاوي



محتويات الفصل:

- مقدمة .
- مقومات تنمية وتطوير القدرات البشرية .
- مدخل الموارد البشرية .
- مقدمة حول تخطيط الموارد البشرية ومزايا التخطيط المحكم .
- مفاهيم تخطيط الموارد البشرية .
- أهداف تخطيط الموارد البشرية .
- المقومات الأساسية لتخطيط الموارد البشرية وبعض المفاهيم التخطيطية الأخرى .
- أبعاد تخطيط الموارد البشرية .
- تخطيط الموارد البشرية عملية متدرجة .
- خطوات فى عملية الموارد البشرية .
- تكامل خطط الموارد البشرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمة .
- العلاقة بين القوى البشرية والتنمية .



تخطيط الموارد البشرية

مقدمة

تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد فى العصر الحديث سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء غير أن الأمر يزداد أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التى تسعى جاهدة نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة للقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تقابلها ، وتحاول أن ترتفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع .

ومن البديهي فإن الاستخدام الفعال لـألات ، المعدات ، المواد والأموال إنما يتوقف على قدرة ورغبة الموارد البشرية ، كما أن العامل الذى يشعر بعدم الرضا عن عمله يؤثر سلبا على المعدات ومستويات الأداء الخاصة بتنظيمات العمل المعاصرة . (١ : ٧)

وتتكون الموارد البشرية من جميع أفراد القوى العاملة " ذكورا كانوا أم إناثا " الصالحين للعمل والراغبين فيه والذين يعملون لحساب أنفسهم أو لحساب الغير صاحب العمل أو من ، يمثله ، أو تحت سلطته أو إدارته وإشرافه فى أى عمل مشروع لقاء أجر أيا كان نوع الأجر وأيا كان نوع ذلك العمل الذى يؤديه هؤلاء الأفراد سواء كان زراعيا أم صناعيا أم تجاريا أم خاصا بالخدمات مع اختلاف أنواعها وما يتطلبه من جهد عقلى أو يدوى أو يجمع بينهما (٢ : ٧١) .

ويتلخص مفهوم التنمية البشرية فى أنها " عملية إتاحة الفرصة للناس وتمكينهم من تحقيق حياة أفضل لا تقتصر على حاجاتهم الأساسية من طعام وشراب وسكن فحسب بل تمتد لتمكينهم من ، إشباع ما يتطلعون إليه من

تحصيل للمعارف " التعليم " وإلى الصحة الجيدة ، وأن تفتح لهم أبواب الحصول على الرزق بإتاحة العمل المنتج ، ولا يقتصر مفهوم التنمية البشرية على تنمية قدرات الموارد البشرية ، بل يمتد ليشمل تنظيم الاستفادة من هذه القدرات واستخدامها الاستخدام الأمثل حتى لا تتعرض القدرات البشرية المعدة للإهدار ، مما يضمن استمرارية التنمية وتواصلها ، كما يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أهمية تغيير مفهوم الأمن ليتحول من مجرد التركيز على أمن أراضى الدول أو أمن حدودها إلى التركيز بدرجة أكثر على أمن البشر ، ويشمل الأمن الاقتصادى والغذائى والصحى والبيئى والسياسى (٣ : ٧٠٨) .

مقومات تنمية وتطوير القدرات البشرية :-

أن تنمية وتطوير رأس المال البشرى ليس هدف بذاته بقدر ما هو الوسيلة المثلى لتطوير البحث العلمى وتسخيرها من أجل التنمية الشاملة ويمكن تلخيص مقومات تطوير القدرات البشرية فى النقاط الأساسية التالية :

١- التعليم :-

أن تعلم العلوم بجميع أشكالها بما فى ذلك التكنولوجيا الحيوية وتطبيقها بصفة عامة ، منذ السنوات الدراسية الأولى وحتى المرحلة الجامعية وما بعدها يحتاج إلى مراجعة شاملة لمواكبة التطور العالمى وتنمية الكوادر البشرية القادرة على التصدى لمشاكل التنمية الحالية والمستقبلية .

٢- التدريب :-

أن التدريب المتواصل " مدى الحياة " بالأسلوب الذى يتواءم ويلاحق التطور العالمى ، يعتبر من أهم مقومات تنمية القدرات البشرية وتحفيزها على الابتكار والإبداع .

٣- التوعية :-

أن العمل على زيادة الوعى القومى من خلال أجهزة التوعية الثقافية والإعلامية بالإضافة إلى التعليم ورفع القيمة الاجتماعية لعلوم التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها وإعداد المجتمع لتقبل نتائجها الإيجابية وبناء القدرة على التصدى لأثارها ونتائجها السلبية يعتبر من أهم مقومات تنمية رأس المال البشرى .

٤- البحث العلمى :-

أن تدعيم البحوث العلمية وتوجيهها لتحقيق أهداف التنمية البشرية والعمل على إطلاق الحرية الأكاديمية وحرية الفكر فى ظل التقاليد القومية وضمانات السلامة والالتزام بأخلاقيات البحث العلمى يعتبر من أهم مقومات تطوير رأس المال البشرى بهدف تقليص الفجوة القائمة والواسعة بين الدول الغنية بالمعرفة والدول الفقيرة إليها .

٥- استخدام القدرات البشرية المؤهلة :-

أن توفير فرص العمل المجزية ذات الكوادر الخاصة والحوافز المناسبة وخاصة للشباب ، وتوفير المناخ العلمى السليم ، وإعطاء العمل فى

هذا المجال التقدير والاحترام من جانب الدولة تعتبر من أهم عناصر التنمية البشرية ، بل وأهم أهدافها أيضا (٣: ٧٠٨-٧٠٩) .

مدخل الموارد البشرية HUMAN RESOURCES A :-

قامت إدارة الموارد البشرية على تبنى مدخل الموارد البشرية والذي من خلاله يمكن أن تستفيد المنظمة بطريقتين :

١- زيادة الفاعلية التنظيمية .

٢- إشباع حاجات الأفراد .

فبدلا من النظر إلى الأهداف التنظيمية وحاجات الأفراد على أنها منفصلين وأن تحقيق أي منها تكون على حساب الآخر ، اعتبر مدخل الموارد أن كل الأهداف التنظيمية وحاجات الأفراد يكملان بعضهما البعض وأن تحقيق مكاسب في إحداهما لا يكون على حساب أو تكلفة الآخر ويعد مدخل الموارد البشرية مدخلا حديثا نسبيا في إدارة الأفراد وقد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر ، وعلى الرغم من أهميته الآن فإن اصطلاح الموارد البشرية مثله مثل أى اصطلاح آخر يصعب تحديده تحديدا دقيقا إلا أن هناك مجموعة من المبادئ التى تقدم أساسا لهذا المدخل وهى :-

١- الأفراد هم استثمار إذا أحسن إدارته وتنميته يمكن أن يحقق مكافآت طويلة الأجل للمنظمة فى شكل زيادة الإنتاجية فى المنظمات الإنتاجية وتحسين الخدمات فى المنظمات الخدمية .

٢- السياسات والبرامج والممارسات لابد من إيجادها لإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

٣- بيئة العمل لابد من الاهتمام بها بحيث تشجع الأفراد على تميزهم والاستفادة من مهاراتهم لأقصى حد ممكن .

٤- برامج وممارسات الموارد البشرية لابد أن تنفذ وتتحقق بطريقة يراعى فيها تحقيق التوازن بين حاجات الأفراد وأهداف المنظمة (٤):
٢٠-٢٢) .

مقدمة حول تخطيط الموارد البشرية :-

وهو ما يسميه البعض تخطيط برنامج استخدام الأفراد Planning
the Personnel Program .

يمكن تعريف التخطيط في أبسط معانيه بأنه تحديد الشيء مسبقاً أي قبل حدوثه. كما أنه عملية اتخاذ قرار خاص بوضع الأساس الملائم لحدوث شيء معين في المستقبل وذلك من الناحيتين الاقتصادية والفاعلية أو من ناحيتي التكلفة والأثر ، ولما كان هذا الأمر يتطلب نوعاً من التفكير الذهني والإجهد العقلي كان من طبيعة التخطيط أنه وظيفة شاقة ومضنية بعض الشيء بسبب أنه يقوم مقدماً على تحديد نوع العمل المطلوب إنجازه فيما بعد ، وكيفية أدائه ومكان هذا الأداء ومن المسئول عنه (٢ : ١٣٥) .

مزايا التخطيط المحكم :

فيما يلي أهم المزايا التي يمكن أن تعود على المشروعات نتيجة
التخطيط المحكم Proper Planning .

١- تحقيق العمل المتكامل Integrated Action لجميع أجزاء
المشروعات بكفاءة أكبر ، فالتخطيط من شأنه أن يهيئ الفرصة

للإدارة لرؤية هذه الأجزاء المختلفة فى إطار متكامل وفى وقت واحد ومن ثم يمكنها العمل على الموائمة والتنسيق بينهما .

٢- تقليل عدد الأحداث المفاجئة Emergencies التى تتطلب الحلول العاجلة ، فعن طريق التخطيط يمكن الاحتياط لمواجهة المواقف الحرجة وتذليل الصعوبات التى تعترض فى سبيل الإدارة كما يتسنى التبصر بها وتوقعها قبل حدوثها هذا بالإضافة إلى العمل على تجنب حدوث الأزمات انقضاء لمخاطرها فالوقاية ولاشك خير من العلاج..

٣- الاستخدام الأمثل لسبل الأداء والتنفيذ ، فالمدير المخطط عنده دائما فسحة من الوقت للتحليل والدراسة ومن ثم يمكن اتخاذ القرار الملائم لهذه السبل ومن الواضح أن هذا السبيل هو افضل من استخدام أية طريقة فى أى وقت ، كما وأن القرارات المرتجلة ليست هى القرارات البناءة فى الغالب .

٤- تسهيل عملية تفويض السلطة Delegation of Authority فالمخططات المحكمة على اختلاف أنواعها كالسياسات وخطط العمل يمكن استخدامها كوسائل لتفويض السلطة للتابعين والمرؤوسين فهذه المخططات تحفظ ولاشك وقت الإدارة من الضياع بالإضافة إلى أن الخطط السليمة غالبا ما يتسر استخدام مرعوسين أقل مهارة .

٥- يوفر التخطيط الأسس العملية للرقابة Basis Of Control ولذلك تقوم بينهما علاقة مباشرة بمعنى أن دقة المراقبة تعتمد على أحكام التخطيط ومن المعروف أن الخطط بطبيعتها تتضمن المستويات والمعايير التى بواسطتها يمكن الحكم على سلامة الأداء من عدمه .

- ٦- أن التخطيط بطبيعته يدعو إلى إنجاز أعمالاً في المستقبل أو إلى اتخاذ إجراءات تواجه بها الإدارة مواقف وأحداث يحتمل وقوعها فيما بعد (٢ : ١٣٨-١٣٩) .

مفاهيم تخطيط الموارد البشرية (القوى العاملة) :-

أولاً : يرى البعض أن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لا يقتصر على التفكير في حجم الموارد المالية المتاحة بمفهومها الضيق ، وإنما يشمل أيضا التخطيط لإعداد القوى البشرية العاملة وتأهيل العامل البشري في تكلفة أية خطة يتناول جوانب متعددة أهمها الأعداد المطلوبة للعمل ، ومستوى كفايتها ، وأجورها ومدة تدريبها وعمالها ومن ثم كان على المخطط أن يأخذ في اعتباره دائما الناحية البشرية ، وأن يحدد في كل خطة أو مشروع عدد العناصر البشرية اللازمة ، وتخصصاتها ، وما سبق لها من تجارب وخبرات مما يحتاج إلى دراسة وتنظيم وحصر - وإلى وضع خطط كاملة للتأهيل والتدريب والتعليم تتماشى مع الخطة القومية في اتجاهاتها وفلسفتها وأهدافها وإمكانياتها .

كما يقصد بتخطيط القوى العاملة مجموعة العمليات الإحصائية والتحليلية والتنظيمية التي تقوم بها الأجهزة المختصة في كل دولة نامية أو متقدمة بهدف تقييم الموارد البشرية بها والعمل على تطويرها علميا وفنيا عن طريق بناء مهارات وخبرات يمكن الاستفادة بها إيجابيا في عمليات التنمية .

وبعبارة أخرى يعتبر تخطيط القوى العاملة بمثابة استثمار لرأس المال البشري يقابل استثمار رأس المال المادي ، فكلا الاستثمارين لا غنى

عنه للدولة إذا كانت تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة وإلى استثمار أمثل لمواردها البشرية .

ويعبر عن "التخطيط البشرى" بالوجه الاجتماعى من التخطيط الذى يهدف إلى تخطيط الأفراد العاملين من أجل رفع معنوياتهم والنهوض بكفائتهم الإنتاجية بجانب تنمية مهارتهم .

ويقترح التخطيط البشرى الحديث الاستفادة مما وصلت إليه الدراسات الإنسانية فى علم النفس الصناعى والمهنى وسيكولوجية الجماعات ودوافع الأفراد والجهود الدولية والإقليمية لتوصيف العمل (٢ : ٦٥ - ٦٧) .

ثانيا : وينظر البعض إلى تخطيط الموارد البشرية على أنه :-

تخطيط القوى العاملة ، أو تخطيط الأفراد ويعرف بأنه عملية الحصول على العدد الصحيح من الأفراد المؤهلين للوظائف المناسبة وفى الوقت المناسب .

وبمعنى آخر نجد أن تخطيط الموارد البشرية هو نظام توافق أو مقابلة عرض الأفراد داخليا " الأفراد الموجودين فعلا " وخارجيا "مؤلاء الذين سيتم تعيينهم أو البحث عنهم ، مع الوظائف المتاحة التى تتوقع المنظمة وجودها عبر فترة زمنية محددة .

وتمارس كل المنظمات تخطيط الموارد البشرية سواء بصورة رسمية أو بصورة غير رسمية ، وتتفاوت المنظمات فى مدى نجاحها فى القيام بوظيفة تخطيط الموارد البشرية .

وترجع أهمية الحاجة إلى تخطيط الموارد البشرية إلى وجود فترة زمنية بين إدراك الحاجة إلى شغل وظيفة ما وضمان الحصول على الفرد المؤهل لشغل هذه الوظيفة . وبمعنى آخر أنه لا يمكن الحصول على الفرد المناسب بصورة لحظية أو فورية وكذلك فإن التخطيط الفعال للموارد البشرية يساعد على تخفيض معدل دوران العمل من خلال توفير فرص للتطوير الوظيفي للأفراد من خلال منظماتهم مما يزيد من فرص بقائهم .

ويتضمن تخطيط الموارد البشرية تطبيق عملية التخطيط الرئيسية على حاجات الموارد البشرية لمنظمة ما . وإذا كتب لأى خطة للموارد البشرية بأن تكون فعالة وناجحة فإنها يجب أن تتبثق من الخطط طويلة الأجل للمنظمة ولكن فى بعض الأحيان عادة ما تتفصل أو تعزل خطط الموارد البشرية عن التخطيط على مستوى المنظمة ويرجع هذا إلى مدى الخطأ الشائع الذى يقع فيه مخططى الموارد البشرية ألا وهو التركيز على حاجات الإحلال قصير الأجل ، وليس على خطط المنظمة طويلة الأجل والتركيز على حاجات الإحلال قصيرة الأجل ما هو إلا نتيجة طبيعة لعدم تكامل تخطيط الموارد البشرية مع التخطيط على مستوى المنظمة ككل .

ووفقا لهذا فإن مدخل عدم التكامل يؤدي إلى مفاجئات غير متوقعة يضطر معها مخططى الموارد البشرية إلى التركيز على الأزمات قصيرة الأجل (٤ : ٧٥-٧٦) .

ثالثا : وينظر البعض إلى تخطيط القوى البشرية بأنه عملية التأكد من توافر الأعداد من النوع المناسب ، الأفراد فى المكان المناسب وفى الوقت التى تكون هناك حاجة إليه .

وبصورة أكثر تحديدا فإن تخطيط الموارد البشرية هو تحليل منظم للموارد البشرية المتاحة بالتنظيم والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية منها فى ضوء هذا التحليل مع التأكد على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد والتخطيط اللازم للتأكد من أن العرض من القوى العاملة متوازن مع الاحتياجات المطلوبة منها . (١ : ٢١١) .

أهداف تخطيط الموارد البشرية :

١- مساعدة تنظيمات العمل على اكتشاف - وفى مرحلة مبكرة - النقطة - الحرجة فى القوى العاملة . وذلك أن الدراسة التى تصاحب عملية تخطيط القوى العاملة تساعد على إظهار مناطق المشكلات أن وجدت فى الحصول على الأعداد اللازمة من الأفراد بالمهارات والنوعيات التى تتطلبها المنظمة وبالتالي العمل على الاستعداد المسبق لمواجهة هذه المشكلات والآثار السلبية التى قد تنتج عند حدوثها .

٢- تحسين الكفاية الإنتاجية للمنظمة كنتيجة للتخطيط السليم للعنصر البشرى حيث أنه من غير المعقول أن يعمل التنظيم بكفاءة إذا سمح بقصور أو زيادة فى العمالة فى أى فترة من الوقت أو إذا لم تستطيع ملء الوظائف الشاغرة بالعمالة ذات المهارة والكفاءة المناسبة .

٣- ضمان تحقيق التوازن بين العرض والطلب للموارد البشرية على مستوى يتمشى مع احتياجات التنظيم وفى الظروف البيئية المحيطة والأمر الذى يحقق الاستخدام الأمثل لهذا المورد الحيوى الهام .

- ٤- تحقيق أهداف المنظمة من خلال الاستخدام الأمثل للعنصر البشري بما يضمن زيادة درجة الرضاء عن العمل من جانب العاملين .
- ٥- زيادة قدرة التنظيم على المنافسة بنجاح حيث يعتمد ذلك إلى حد كبير على كيفية التنبؤ والرقابة على تكلفة العمل وذلك نتيجة لكبر حجم تكلفة الأجور والمرتبات والتي تمثل بندا من بنود الإنفاق لتحقيق الأهداف المرجوة من تخطيط العمالة فى التنظيم لابد من توافر بعض الأسس أو الاعتبارات الهامة والأساسية التى تضمن مثل هذا التخطيط .

المقومات الأساسية لتخطيط الموارد البشرية :-

فيما يلى أهم المقومات الواجب توافرها لضمان تخطيط سليم للقوى البشرية على مستوى المنظمة :

- ١- اقتناع الإدارة العليا بأهمية تخطيط القوى العاملة لضمان تحقيق الاستخدام الأمثل للعنصر البشرى .
- ٢- ضرورة التكامل بين تخطيط القوى العاملة والتخطيط الشامل للمنظمة ويتحقق ذلك فى حالة مراعاة أهداف المنظمة واعتبارها نقطة البداية لتخطيط القوى العاملة .
- ٣- توافر نظام معلومات إدارية لتخطيط القوى البشرية مع ضرورة تحديث البيانات والمعلومات أولا بأول حتى يمكن وضع تخطيط سليم للعنصر البشرى بالمنظمة .

٤- ضرورة تزامن التخطيط قصير الأجل مع التخطيط طويل الأجل للقوى العاملة حتى يكون هناك رؤية مستقبلية ذات مدى بعيد مع توافر المرونة الكافية للتنفيذ في الأجل القصير .

٥- المراجعة الدورية لتخطيط القوى العاملة حتى يمكن التأكد من فاعلية الخطط الموضوعية وإمكاناتها في تحقيق أهداف المنظمة (١ : ٢١٢-٢١٤) .

الفرق بين مفهوم تخطيط الموارد البشرية وبعض المفاهيم التخطيطية الأخرى:

يجدر بناء ابتداء أن نشير إلى الفروق القائمة بين كل من مفاهيم تخطيط الموارد البشرية Human Resource Planning وتخطيط التعليم Educational Planning وتخطيط القوى العاملة Manpower Planning أن مفهوم تخطيط وتنمية الموارد البشرية هو الأوسع شمولاً إذ يتجاوز دراسة مشاكل القوى العاملة كصغر إنتاجي وأدوات تهيئة القوى العاملة أجهزة التعليم والتدريب لكي يمتد أيضاً إلى دراسة حقول أوسع كالتخطيط الصحي والخدمات المقدمة للموارد البشرية والتغذية والإسكان بما في ذلك ظروف الأسرة بما فيها خدمات تخطيط الأسرة (٥ : ١٣٨-١٣٩) ويشير كل من هاريسون Harbison ومايرز Myers إلى أن مفهوم تنمية الموارد البشرية يأخذ في الاعتبار الاهتمام بعنصر العمل ليس فقط لتحسين كفاءته كمدخل Input في العملية الإنتاجية بل أيضاً لزيادة مساهمة الأفراد بصورة واعية في الحياة السياسية والوصول إلى حياة اجتماعية وثقافية أكثر تحضراً (٦ : ٢) .

ومن هنا نرى أن مفهوم تخطيط الموارد البشرية يتجاوز البعد الاقتصادي ويجعله مقاربا أو مرادفا لمفهوم التخطيط الاجتماعى Social Planning (٥ : ١٣٩) .

أبعاد تخطيط الموارد البشرية :

وتأخذ عمليات تخطيط الموارد البشرية " القوى العاملة " الأبعاد التالية:-

- ١- الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها .
- ٢- الوسائل التى تلجأ إليها لتحقيق الأهداف .
- ٣- العمليات والبيانات المطلوبة لإجراء الدراسات اللازمة لذلك (٢ : ١٤١) .

وسوف نشرح تلك الأبعاد بشيء من التفصيل .

أولا : الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها :

- أ- توسيع فرص التشغيل المنتج لكافة الأشخاص القادرين على العمل بحيث يؤدي ذلك إلى معالجة أشكال البطالة الهيكلية على المدى البعيد .
- ب- تحقيق الاستخدام الكفاء Efficient Utilization لعنصر العمل حيث يعنى ذلك العمل على رفع معدلات إنتاجية العمل والواقع أن توسيع فرص التشغيل المنتج يستلزم ضمنا تحقيق الاستفادة الأكفأ ، من الأيدي العاملة .

ج- توفير متطلبات خطط التنمية الاقتصادية من الأيدي العاملة بالأعداد والأنواع اللازمة وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية .

د- ينبغي أن نقود عملية تخطيط القوى العاملة إلى اقتراح السياسات والوسائل التي تساعد على توجيه معدلات الزيادة في السكان والأيدي العاملة ، بما يتلاءم مع أهداف التنمية الاقتصادية والنهوض برفاهية المجتمع.

ثانيا : وسائل تحقيق أهداف تخطيط الموارد البشرية :

أ- ربط وتطوير المؤسسات التعليمية والتدريبية فى الدول النامية بمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية من الأيدي العاملة بمختلف المهن والمهارات . ويتصل بهذا أيضا تنظيم عملية رفع مستويات مهارة العاملين وفق الحاجات التي يفرضها التقدم فى طرق الإنتاج وضروريات تطوير كفاءته .

ب- تحسين الإدارة وتنظيم العمل وهيكـل الحوافز واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتحقيق الاستفادة الكاملة من عنصر العمل .

ج- توجيه هيكـل ومعدلات الأجور بما يساعد على توفير الأعداد والأنواع اللازمة ، الأيدي العاملة فى الوقت والمكان الذى تبرز فيه الحاجة إليها وبالشكل الذى يساعد بصورة أكبر على الاستفادة من النقطتين السابقتين على الوجه الأمثل .

د- اتخاذ بعض الإجراءات التي تساعد على التأثير فى المتغيرات الديموجرافية مثل معدل المواليد واتجاهات الهجرة الداخلية ومعدلات المشاركة بالشكل الذى ينسجم مع الظروف الخاصة بكل قطر .

هـ- إبداء الرأي والتوجيه بخصوص الآثار التي قد تترتب على القرارات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى كافة القطاعات والمجالات بالنسبة لتحقيق أهداف سياسة القوى فى القطر ويترتب على ذلك القيام بالتنسيق بين أهداف السياسة الاقتصادية العامة من جهة وأهداف تخطيط القوى العاملة من جهة أخرى .

ثالثا : مستلزمات خطة الموارد البشرية " القوى العاملة " :-

أ- طبيعة النمو السكانى وبصفة خاصة وضع السكان فى سن العمل ويضمن ذلك معرفة معدلات نمو السكان وتوزيعهم حسب الجنس والعمر والمناطق .

ب- معرفة تطور احتياطي القوى العاملة وتوزيعها ويشمل ذلك تطور صافى أعداد الطلاب فى أجهزة التعليم والتدريب المختلفة وتطور إعداد ربات البيوت ومصادر الاحتياطي الأخرى .

ج- معرفة توزيع القوى العاملة المعروضة فى القطاعات المختلفة وحسب المهن والمهارات ، ويشمل ذلك كافة المشتغلين فى تلك القطاعات كما يشمل بالإضافة إلى ذلك توزيع العاطلين حسب التخصص ومستوى المهارة .

د- معرفة تطور الطلب على القوى العاملة من خلال دراسة الأنشطة الاقتصادية ويتضمن ذلك معرفة احتياجات مشاريع خطة التنمية القومية من الأيدي العاملة موزعين حسب المهن ومستوى المهارات وكذلك حسب القطاعات .

هـ- معرفة التطور المتوقع فى إنتاجية العمل ومعدلات الأجور فى القطاعات المختلفة وأثرهما على التشغيل المرتقب فى تلك القطاعات.

و- معرفة التغيرات النوعية أى تلك التى لا يمكن صياغتها كمياً Non Quantifiable والتى يمكن أن تمارس تأثيراً على أى من التغيرات المذكورة أعلاه ومن أمثلتها التشريعات Legislation والأنظمة الإدارية ذات العلاقة ومن خلال الإحاطة بتلك البيانات والمعلومات يمكن الخروج بموازنات تفصيلية لجانبى عرض اليد العاملة والطلب عليها موزعة حسب أنماطها . (٥ : ١٤١ - ١٤٨)

تخطيط الموارد البشرية عملية متدرجة :-

ليس من المنطقى أن ينظر إلى جهود المنظمة المبذولة لتخطيط الموارد البشرية على أنها عملية موجودة أو غير موجودة ولكن بدلاً من ذلك ينظر إليها على أنها تقع على مدى محور متصل Continuum يقع فى أحد أطرافه المنظمات التى لا تمارس أى نوع من تخطيط الموارد البشرية ، وفى الطرف الآخر تقع المنظمات التى يتكامل فيها بصفة كلية تخطيط الموارد البشرية مع خطط الاستراتيجية .

وقد حدد أحد الباحثين خمسة مراحل عبر هذا المحور تشمل :-

المرحلة الأولى :-

تلك المنظمات التى ليس لديها خطط عمل طويلة الأجل ومن ثم تقوم بقدر قليل من تخطيط الموارد البشرية أو لا يكون لديها تخطيط للموارد البشرية على الإطلاق .

المرحلة الثانية :-

يكون لدى المنظمات خطة عمل طويلة الأجل ولكنها تميل إلى التشكيك في صحة أو التردد في قبول فكرة تخطيط الموارد البشرية في نفس الوقت مثل هذه المنظمات تكون متأكدة إلى حد ما أن أهمية تخطيط الموارد البشرية في ازدياد مستمر .

المرحلة الثالثة :-

فإن المنظمات ترتبط وتقوم ببعض جوانب تخطيط الموارد البشرية ولكن هذه الجهود لا ترقى إلى حد التكامل مع خطة العمل طويل الأجل .

المرحلة الرابعة :-

فإن المنظمات تمارس درجة عالية من تخطيط الموارد البشرية .

المرحلة الخامسة :-

وفي هذه المرحلة تتعامل المنظمة مع تخطيط الموارد البشرية على أنه جزء هام وحيوي لخطة العمل طويلة الأجل وبطبيعة الحال فإن المنظمات في هذه المرحلة تكون مهتمة بتخطيط الموارد البشرية اهتماماً كبيراً (٩٤،٩٣) .

خطوات فى عملية تخطيط الموارد البشرية :-

يتكون تخطيط الموارد البشرية من أربعة خطوات رئيسية وهى :-

- ١- تحديد تأثير الأهداف التنظيمية على وحدات تنظيمية معينة .
- ٢- تعريف المهارات والخبرات والعدد الكلى من الأفراد " الطلب على الموارد البشرية " . المطلوب لتحقيق وإنجاز الأهداف على مستوى المنظمة والإدارات .
- ٣- تحديد الموارد البشرية الإضافية المطلوبة فى ضوء الموارد البشرية الحالية " صافى المتطلبات من الموارد البشرية " .
- ٤- تنمية خطط تنفيذية لمقابلة الحاجات المتوقعة من الموارد البشرية .

تكامل خطط الموارد البشرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمة :

هناك مجموعة من الاقتراحات التى تساعد فى عملية زيادة تكامل خطط الموارد البشرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمة وهى :

- ١- يجب على مخططي الموارد البشرية معرفة استراتيجية العمل وضمان توافق خطة الموارد البشرية مع استراتيجية العمل .
- ٢- يجب الربط بين دورة تخطيط العمل وتخطيط الموارد البشرية مما يشجع المديرين التنفيذيين على التفكير فى الموارد البشرية عند تفكيرهم فى خطة العمل .
- ٣- يجب أن يكون تخطيط الموارد البشرية هدف للمنظمة . فنظام تخطيط الموارد البشرية يعطى للإدارة العليا إدراك حقيقة هامة ألا

وهى أن النمو المستمر للمنظمة قد يواجه قيود متمثلة فى النقص والعجز فى الموارد البشرية ، وأن هذه المشكلة تحتاج إلى التركيز عليها ، والاهتمام بها فى المستويات العليا من المنظمة .

٤- ضمان قدرة برامج الموارد البشرية التقليدية على إشباع حاجات الإدارة العليا والإدارات الوظيفية .

٥- تحديد مضامين الموارد البشرية بالنسبة لخطة عمل المنظمة .

٦- تحديد قضايا وأمور الموارد البشرية التى تؤثر فى أهداف العمل .

٧- تحويل أهداف العمل إلى أهداف الموارد البشرية التى تمثل الأساس فى خطة استراتيجية للموارد البشرية (٤ : ٧٧-٨٢) .

العلاقة بين القوى البشرية والتنمية :-

أن القوى البشرية هم غاية التنمية وهم فى الوقت نفسه أدواتها وإذا كان تحقيق أعلى مستوى ممكن لرفاهية البشر فى المجتمع هو الهدف النهائى للتنمية فإن ذلك لا يمثل ألا إحدى جانبى العلاقة بين التنمية والناس فالتنمية لا تتحقق بجهود البشر كأفراد وكأعضاء فى جماعات ومؤسسات ويتعدى اعتماد التنمية على البشر ، ثم أن مجرد حقيقة أن العمل هو أحد عناصر الإنتاج بالمفهوم الاقتصادى الضيق فإن محرك عملية التنمية الحيوى هو تنظيم البشر الاجتماعى الذى يؤدى إلى إطلاق طاقات الجماهير الخلاقة خاصة عن طريق مشاركتها فى تحديد أهداف المجتمع واتخاذ القرارات فيما يتعلق بكيفية الوصول إليها (٧ : ٢٢٧-٢٢٨) وتعرف القوى البشرية باعتبارها " العدد الكلى للسكان الذين يعملون بالفعل أو الذين سبق لهم أن مارسوا العمل ولكنهم لا يعملون فى الوقت الحاضر أو الذين لا يعملون ولكنهم قادرون على العمل

ويبحثون عنه (٨ : ٢٦٥) ويشير مفهوم القوى البشرية كذلك إلى القوى العاملة الكلية فى المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة فى النشاط الاقتصادى بينما يشير مفهوم قوة العمل إلى القوى العاملة النوعية أى الأفراد العاملين بمختلف التخصصات والقطاعات الاقتصادية وترجع أهمية هذا التمييز بين المفهومين إلى أن المخطط فى الدول النامية لا يهتم فقط بمجرد توفير القوى العاملة الكلية ولكنه يولى اهتماماً أكيداً لقوة العمل النوعية حيث أن تحقيق معدل مرتفع من التنمية يتوقف على توفر متطلبات تنمية كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من مختلف المهن والتخصصات . (٩ : ١٧٤)

أن معيار فعالية استخدام الأيدى العاملة يتحدد بمستوى إنتاجية العمل فى الإنتاج المادى وبخدمة السكان على أفضل وجه فى شتى مجالات الخدمات كما أن الفرد وما يمثله من خبرات ومواهب وطاقات وثقافة لابد أن يبرز فى الشئ الذى ينتجه هذا الفرد وفى الكيفية التى ينتج بها هذا الشئ . (٩ : ١٧٥)

أن القوى العاملة فى التنمية تتحدد فى جميع فئات وشرائح القوى العاملة فى المجتمع من العاملين فى الزراعة والصناعة والخدمات فى القطاع الحكومى والخاص والغام ، سواء كانوا يعملون أعمالاً يدوية أم كانوا يعملون عملاً ذهنياً وسواء كانوا فى مستويات عليا أو مستويات دنيا من السلم الوظيفى أو الاجتماعى بشكل عام (١٠ - ٢٦٢) .

مراجع الفصل

- ١- مصطفى كامل : إدارة الموارد البشرية ، القاهرة ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ١٩٩٤.
- ٢- محمد ماهر عليش : إدارة الموارد البشرية ، بيروت ، دار القلم ١٩٨٥ .
- ٣- المجالس القومية المتخصصة : موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، المجلد الرابع والعشرين ، الكتاب السنوى ، ١٩٩٧-١٩٩٨ .
- ٤- راوية محمد حسن : إدارة الموارد البشرية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ١٩٩٩ .
- ٥- عقيل جاسم ، طارق العكلى : تخطيط الموارد البشرية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٨ .
- 6- F. Harbison & CH. Myers: Education, Manpower and Economic Growth, N.Y, Mc Graw-hill, 1964
- ٧- نادر فرجاني : التنمية والموارد البشرية فى كتاب مصر فى ربع قرن ، تحرير ، د. سعد الدين إبراهيم ، بيروت ، معهد الأنماء العربى ، ١٩٨١ .
- ٨- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .

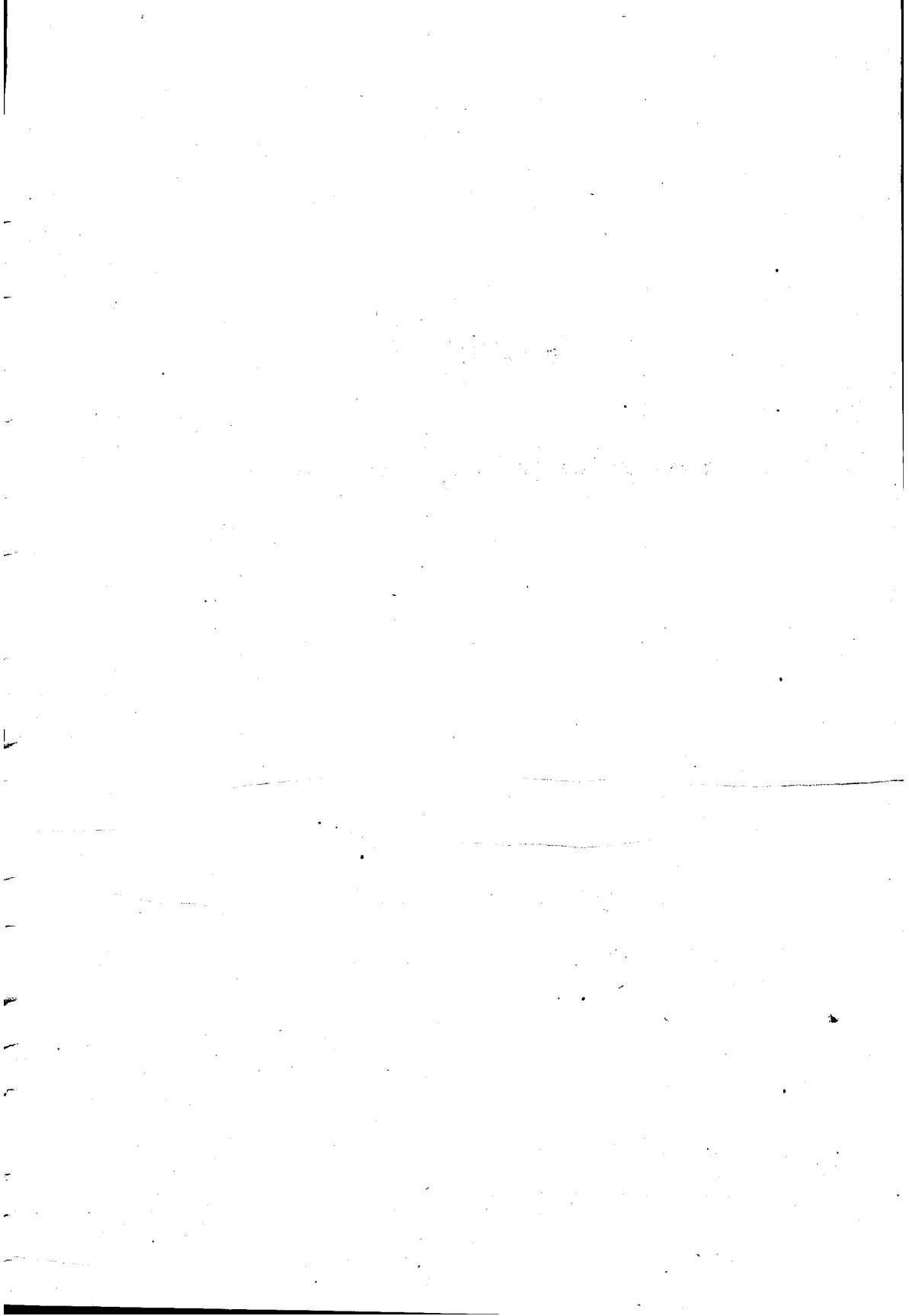
- ٩- عادل مختار الهوارى : التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧ .
- ١٠- عفاف عبد القوى: القوى العاملة المصرية ومتغيرات النظام العالمى الجديد فى كتاب المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى ، تحرير د. أحمد زايد ، د. سامية الخشاب ، القاهرة ، المطبعة التجارية الحديثة ١٩٩٥ .

الفصل التاسع

السياسات البيئية والسكانية في مصر

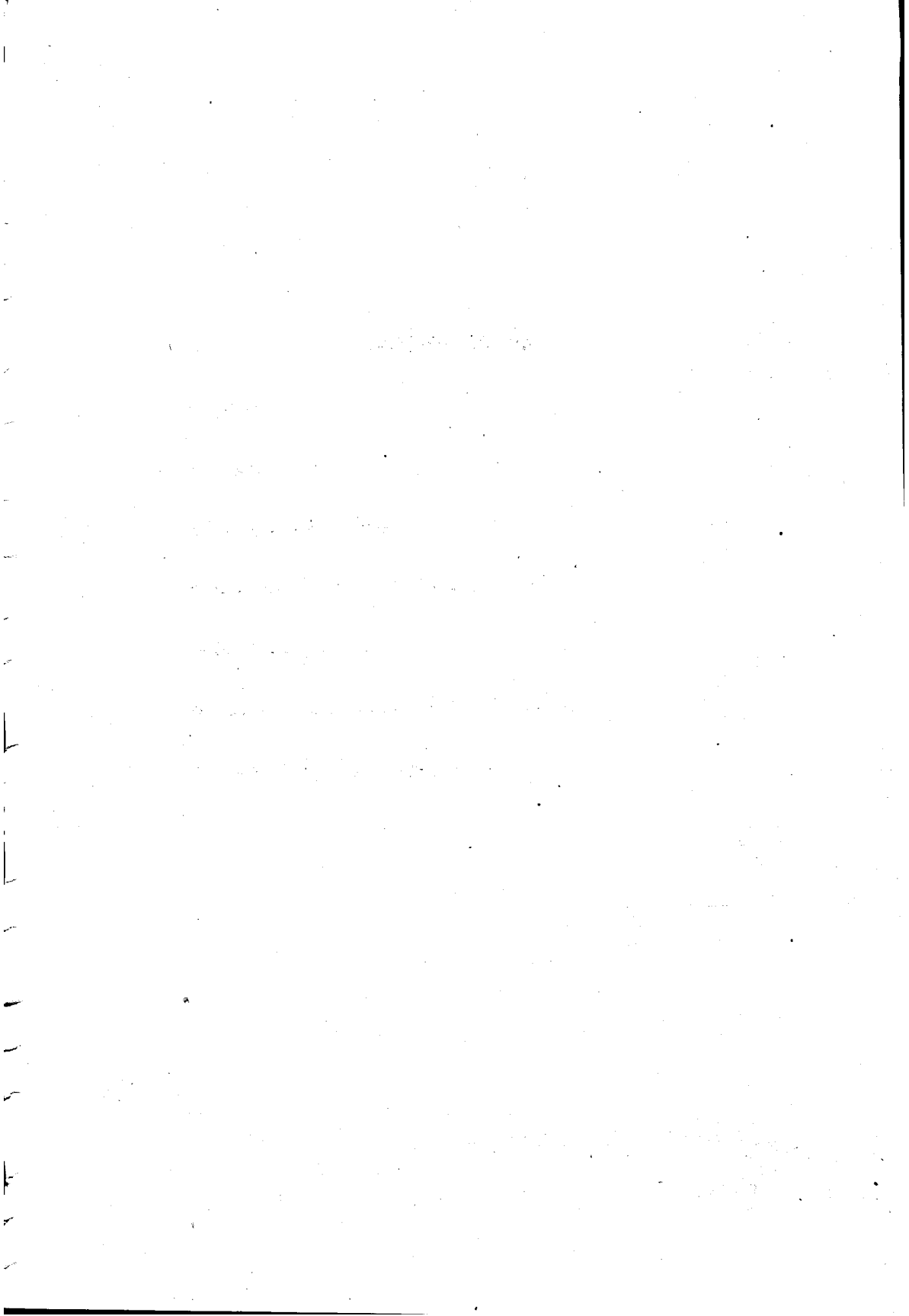
إعداد

د. / عاطف مصطفى مكاوي



محتويات الفصل:

- مقدمة .
- البيئة.
- مخرجات النظام البيئي.
- النمو السكاني في العالم العربي.
- نمو السكان في مصر.
- سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية.
- السياسات في البيئة المصرية.



السياسات البيئية والسكانية فى مصر

مقدمة:

من المعلوم أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الإنسان والبيئة التى يعيش فيها... فكما تؤثر البيئة فى الإنسان ونشاطه فإنها تتأثر به بشكل كبير ، ذلك أن وجود الإنسان فى حد ذاته يسبب قدراً من التلوث ، ناهيك عن إنتاجه واستهلاكه ، لذا فإن زيادة عدد السكان وزيادة أنشطتهم الإنتاجية والاستهلاكية يعنى زيادة معدلات التلوث (١ ، ٧٦) .

وتعتبر مشكلة تلوث البيئة من المشكلات التى تشكل خطورة كبيرة على حياة أى مجتمع من المجتمعات فى الوقت المعاصر ، وقد تفاقمّت هذه المشكلة نتيجة للتطور العلمى والتكنولوجى بوجه عام والتقدم فى الصناعة بوجه خاص (٢ ، ٢١) .

كما أن حجم مشكلة البيئة قد تزايد فى السنوات الأخيرة وتعددت جوانبها ومظاهرها ووصلت إلى مرحلة أصبحت معها تهدد حياة الإنسان من خلال جو ملوث وأمراض لا حصر لها (٣ ، ٨) .

ويمثل التلوث البيئى Environmental pollution إحدى المشكلات الهامة التى تواجهنا فى حياتنا المعاصرة نتيجة النشاط المتزايد للإنسان فى كافة مجالات الحياة (٤ ، ٧) .

وبمرور الزمن وحدث التطور والتقدم فى كافة مجالات الحياة دخل الإنسان عصر النهضة الصناعية وما صاحب ذلك من تقدم هائل فى مجالات الزراعة والصناعة والعلوم والتقنية والطب حيث زاد كل من الإنتاج الزراعى والصناعى وأرتفع متوسط عمر الإنسان عاماً بعد عام مما أدى إلى

الزيادة الهائلة فى عدد السكان على سطح الأرض .. ووصلت البشرية إلى مرحلة الانفجار السكانى Population Explosion حيث وصل تعداد البشر اليوم إلى ما يقرب من ستة مليارات نسمة ... ونتيجة لهذه الزيادة الرهيبة لعدد السكان نشأت عدة مشاكل لم تواجهها البشرية من قبل حيث سيكون لزاماً على إنسان القرن الحادى والعشرون التصدى لها والتغلب عليها . وهذه المشاكل تشمل مشكلة تناقص الغذاء ومشكلة ندرة المياه العذبة ومشكلة تناقص الطاقة وأخيراً مشكلة التلوث البيئى .

وتلوث البيئة أمست ظاهرة نلمسها جميعاً حيث لم تعد البيئة المحيطة بنا لها القدرة على تجديد مواردها الطبيعية وأختل التوازن الكائن بين عناصرها المختلفة وبالتالي لم تعد لها القدرة على تحليل مخلفات الإنسان وناتج نشاطاته المختلفة ... ويتطور الحياة وما صاحبها من تقدم علمى وصناعى أحرزه الإنسان فى كافة المجالات أصبح جو المدن ملوثاً بالدخان الناتج عن عادم السيارات وبالغازات الضارة المتصاعدة من محطات القوى الكهربائية ومن مداخل المصانع كذلك ألقت هذه لمصانع بمخلفاتها الكيميائية السامة فى مياه البحيرات والأنهار . وأصببت التربة الزراعية بالتلوث نتيجة الاستخدام المتزايد للمخصبات الزراعية لتغذية النبات والمبيدات الحشرية لمقاومة الآفات .

والتلوث البيئى لا يتواجد فى منطقة دون أخرى ، فالعالم بأجمعه هوائه وبحاره ومحيطاته وأنهاره كذلك أرضه جميع هذه العناصر متصلة حيث تنتقل الملوثات البيئية من مكان إلى آخر . (١٤-١٦)

وبعد أن أتضح أثر التلوث البيئى بأنواعه المختلفة على كافة عناصر الطبيعة من هواء وأرض ومياه وما يسببه من أضرار خطيرة ومدمرة على

كافة المخلوقات من إنسان وحيوان ونبات وأيضا الجماد فقد لزم الأمر أن تتضافر كافة الجهود سواء على مستوى الإنسان الفرد أو الجماعات أو الدول كافة لدرء هذا الخطر المحدق بنا جميعا فوق كوكبنا الأرضى وذلك بالتعاون الوثيق وأتباع كافة السبل فى القضاء على كافة مسببات التلوث البيئى حتى يتسنى للبشرية جمعاء الحياة الأفضل فى ظلال قيم الحب والخير والجمال (١١٢،٦) .

وهذا يعنى وضع سياسات طويلة المدى للتعامل مع البيئة ومشكلاتها وكذلك للتعامل مع السكان "الإنسان" الذى يؤثر فيها ويتأثر بها ... وهذا ما سنتناوله تفضيلا من خلال النقاط التالية .

- أ- البيئة .
- ب- مدخلات النظام البيئى .
- ج- مخرجات النظام البيئى .
- د- ما هو تلوث البيئة ، وما مصادر ذلك التلوث .
- هـ- النمو السكان فى الوطن العربى ، عوامله .
- و- توزيع السكان والعوامل المؤثرة فى ذلك التوزيع .
- ح- نمو السكان فى مصر - توزيعهم - وخصائصهم .
- ط- سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية .
- ى- السياسات فى البيئة المصرية .

البيئة

البيئة هي المحيط الذى تعيش فيه جميع الكائنات الحية ، وتتأثر بالظروف المحيطة به من شكل سطح الأرض والهواء والمياه ، بالإضافة إلى التربة والكائنات الحية ، ويطلق على كل ذلك أسم "عناصر البيئة الطبيعية" وقد أثرت هذه العناصر فى الماضى ، وما زالت تؤثر فى نشاط الإنسان واستخدامه للمواد المختلفة التى يحتاج إليها فى إشباع احتياجاته الأساسية من مأكّل وملبس ومساكن وغير ذلك . وتتطور هذه الاحتياجات يتقدم الإنسان وبما يمتلك من أدوات ومعدات . (٧ ، ٦١)

مدخلات النظام البيئى

- ١- الشمس وهى أهم عناصر هذا النظام ، وهى تعطينا الطاقة اللازمة للحياة كما أن ضوءها وحرارتها مسئولان عن تغذية الكائنات الحية بالغذاء.
- ٢- الماء ويأتى كله عن طريق التساقط أصلا ، والمسئول الأول عن حدوثه الطاقة الشمسية أيضا عن طريق تبخر مياه المحيطات . كذلك تعتبر الأمطار مصدر مياه الرى سخواء كانت من الأنهار أو البحيرات أو المياه الجوفية .
- ٣- تقوم طاقة الشمس والمياه بدور كبير فى تفكك وتحلل الصخور وهو ما يعرف باسم عملية التجوية ، ومن ثم فى تكوين التربة .
- ٤- للنبات والحيوان دور كبير تدخلان به النظام البيئى عن طريق نقله لبذور النباتات واستنباط لأنواع جديدة منها ، وإضافة المخصبات والمبيدات إلى التربة لزيادة الإنتاج .

وواضح أنه كلما زاد تقدم الإنسان كان دوره فى التأثير على البيئة أكبر عن طريق ما يضيفه إليها بهدف زيادة موارده .

مخرجات النظام البيئى

١- يعود جزء من الطاقة الحرارية التى يكتسبها سطح الأرض إلى الغلاف الغازى مرة أخرى ، كما يعود إليه أيضا الطاقة الكامنة فى ذرات بخار الماء بعد سقوط الأمطار والطاقة الموجودة فى أجسام الكائنات الحية بعد موتها ، وأى مصدر آخر للطاقة من المصانع أو الآلات.

٢- يخرج الماء مرة أخرى من النظام البيئى أما على هيئة بخار الماء من النباتات والمسطحات المائية ، وأما عن طريق الجريان السطحى الممثل فى الأنهار التى تصب فى البحار ، أو مياه الصرف الزائدة عن حاجة التربة والتى تتصرف فى مصارف تنتهى إلى البحار فى النهاية ، وهذا يعنى أن الدورة المائية على سطح الأرض تبدأ بتبخير المياه من البحر أو المحيط ثم تنتهى إليه مرة أخرى .

٣- تتعرض التربة لفقدان بعض عناصرها أما عن طريق الغسل الناتج عن غزارة الأمطار أو تفقد التربة كلها عن طريق نحتها وجرفها بفعل عوامل التعرية .

٤- يخرج كل من النبات والحيوان من البيئة أما عن طريق الهجرة لكليهما أو عن طريق الصيد للحيوانات والحصاد وإزالة الغابات والحشائش بالنسبة للنباتات . (٨، ٧٠-٧١)

ما هو تلوث البيئة :

يعرف تلوث البيئة بأنه اختلال الاتزان القائم بين مكونات النظام البيئي نتيجة تغييرات مستحدثة ينتج عنها للإنسان الضرر أو المرض أو الوفاة ... وتعرف الملوثات بأنها الميكروب أو المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية أو الإشعاعات التي تلحق الأذى بالإنسان أو تسبب له المرض أو تؤدي به الهلاك .

مصادر التلوث :

ينشأ تلوث البيئة من مصادر طبيعية أو مصادر صناعية .

أ- مصادر التلوث الطبيعية :-

وهي نواتج الأنشطة البركانية من غازات وأبخرة تقذفها البراكين وما صاحبها من رقائق الغبار والحمم ... وقد تنتج الملوثات الطبيعية من عمليات التحلل العضوي التي تنتج غازات النشادر وكبريتيد الهيدروجين وغيرها . أو قد تنتج من الشرر الكهربى الذى يحدثه البرق فينتج أكسجين الهواء الجوى مع النيتروجين وتتكون أكاسيد نيتروجينية .

ب- مصادر صناعية :-

وهي مخلفات النشاط البشرى مثل ما يتخلف عن المدن من قمامة وفضلات وما تنفثه وسائل المواصلات ومداخن المصانع من سموم وما يتراكم فى البيئة الريفية من بقايا الحيوانات والمبيدات الحشرية ومخلفات الوقود العضوى والنوى .

تلوث الهواء الناشئ عن احتراق الوقود :-

من المعروف أن نواتج احتراق أى نوع من أنواع الوقود العضوى مثل الفحم أو مقطرات زيت البترول أو الغاز الطبيعى هى ثانى أكسيد الكربون وبخار الماء والواقع أن ثانى أكسيد الكربون وبخار الماء ليست هى نواتج احتراق الوقود الوحيدة لأن أى نوع من أنواع الوقود لا تتكون من كربون وهيدروجين فقط ، بل توجد معه شوائب من الكبريت وعيره من العاصر .

وأهم نواتج الاحتراق التى تسبب تلوث الهواء هى :-

١- أكاسيد الكربون " أول وثانى أكسيد الكربون " .

٢- أكاسيد الكبريت " ثانى أكسيد الكبريت " .

٣- أكاسيد النيتوجين " أكسيد النيتريك وثانى أكسيد النيتروجين " .

٤- الهيدروكربونات غير المحترقة .

٥- مركبات الرصاص . (٧٠،٩-٧١)

النمو السكانى فى الوطن العربى :-

عدد سكان الوطن العربى فى تزايد مستمر فقد تزايد أكثر من ثلاثة أمثاله خلال الخمسين سنة الماضية ، هذه الزيادة تعرف باسم النمو السكانى وتختلف من دولة لأخرى ، وتساعدا دراسة أعداد السكان وتزايدهم وتوزيعهم الجغرافى ، ومناطق تركيزهم وأنماط معيشتهم على وضع مشروعات التنمية فى بلد ما ، والتغلب على كثير من مشكلاتها .

عوامل النمو السكاني فى العالم العربى :-

١ - الزيادة الطبيعية :-

وهى ناتجة عن الفرق بين المواليد والوفيات ، ونسبة المواليد فى الوطن العربى مرتفعة بصفة عامة ، وهى من أعلى النسب فى العالم، أما نسبة الوفيات فهى آخذة فى الانخفاض فى معظم الدول العربية نتيجة تحسن الأحوال الصحية ، والتطعيم ضد الأمراض ، والتقدم الطبى ، وارتفاع مستوى المعيشة ورغم ذلك فهناك بعض الدول العربية التى لا تزال ترتفع فيها نسبة الوفيات مثل الصومال والسودان .

٢ - الزيادة غير الطبيعية " الهجرة " :-

يقصد بالهجرة انتقال الإنسان من منطقة إلى أخرى ويوجد نوعان من الهجرة فى الوطن العربى :-

أ- هجرة خارجية:-

أى انتقال الأفراد خارج حدود دولتهم ، فهناك بعض الدول العربية يهاجر أبناؤها إلى الخارج مثل سوريا ولبنان ،ومصر ،بينما تستقبل دول عربية أخرى أفراد للعمل بها مثل دول الخليج العربى .

ب- هجرة داخلية :-

وتتمثل فى هجرة أهل الريف والبدو إلى المدن داخل الدولة بحثا عن العمل وتوفير الخدمات ووسائل الترفيه بها .

لابد أن يكون هناك توازن بين النمو السكاني في دولة ما ومواردها الاقتصادية ، غير أن هناك دول يتزايد فيها السكان ، بدرجة لا تتناسب مع مواردها الاقتصادية ، لذلك يزيد فيها الاستهلاك عن الإنتاج وتعانى من مشكلة الزيادة السكانية كما في مصر ، بينما توجد دول أخرى يقل فيها السكان عن حاجة الإنتاج ، وتعانى نقصا في الأيدي العاملة مثل دول الخليج العربى وليبيا والعراق ، ويمكن حل هذه المشكلة بأن تستعين الدول العربية التى يوجد لديها عجز في الأيدي العاملة بالدول العربية التى يوجد فائض في العمالة وأن تسمح لهم بالانتقال إليها ، وهذا ما يحدث حاليا بين كثير من الأقطار العربية .

توزيع السكان :-

يختلف توزيع السكان في الوطن العربى من منطقة إلى أخرى ، فهناك مناطق يتركز فيها السكان وتزداد بها الكثافة السكانية ، وهناك مناطق يعرض عنها السكان ، نادرة الكثافة .

ويقصد بكثافة السكان متوسط عدد السكان لكل كيلو مربع .

العوامل المؤثرة في توزيع السكان :-

يرجع الاختلاف في توزيع السكان إلى عوامل طبيعية وأخرى بشرية.

أولا العوامل الطبيعية :-

أ- موارد المياه : يتجمع السكان وترتفع كثافتهم ، حيث الأنهار كما في مصر والسودان والعراق أو حيث الأمطار كما في اليمن ، وسواحل

البحر المتوسط ، والأجزاء الشمالية من العراق أو حيث المياه الجوفية كما فى الواحات المنتشرة فى صحارى الوطن العربى - ويندر السكان حيث نقل موارد المياه أو تتعدم كما فى الصحارى العربية .

ب- التضاريس : يتركز السكان فى المناطق السهلية الخصبة فى أودية الأنهار فهى مناطق جذب سكانى ، حيث يستقر السكان وتقوم حرفة الزراعة .

ويقل السكان حيث توجد المرتفعات أو المناطق الرملية أو الصحراوية ، غير أنه توجد بعض المناطق المرتفعة التى يتجمع بها السكان لاعتدال مناخها ، وسقوط الأمطار عليها كما فى مرتفعات اليمن ، وجبال لبنان .

ثانيا العوامل البشرية :

وأهمها الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها السكان ، فمن المعروف أنها تؤثر فى توزيع الكثافة السكانية فمثلا :

١- النشاط الزراعى : تزيد فيه كثافة السكان كما فى مصر واليهلال الخصيب فى أودية دجلة والفرات .

٢- النشاط الصناعى : ترتفع كثافة السكان بالمدن الصناعية الكبرى مثل القاهرة فى مصر ، وطرابلس فى ليبيا ، وحلب فى سوريا ، والدملم فى السعودية .

٣- النشاط التعدينى : يتجمع السكان فى مناطق التعدين ومصادر الطاقة كما فى ساحل الخليج العربى ، وحول خليج السويس ، وليبيا ، ودول المغرب العربى تونس والجزائر ، والمغرب ، وموريتانيا .

٤- النشاط الرعى : نقل الكثافة السكانية حيث حرفة الرعى كما فى شمال السودان وشبه الجزيرة العربية ، حيث أن حرفة الرعى تحتاج إلى انتقال الرعاة من منطقة لأخرى بحثا عن العشب والكلأ .

توزيع الكثافة السكانية فى العالم العربى :

يمكن تقسيم الوطن العربى إلى الأقسام التالية بعد استبعاد المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية :-

- ١-مناطق مرتفعة الكثافة : وادى النيل ودلتاه فى مصر .
- ٢-مناطق متوسطة الكثافة : فى الجهات الساحلية فى بلاد الشام وشمال أفريقيا ومناطق الزراعة بالقرب من مجارى الأنهار فى كل من العراق والسودان وجنوب الصومال وموريتانيا .
- ٣-مناطق منخفضة الكثافة : كما فى هضبة الشطوط بالجزائر ، وشمال ليبيا ، وإقليم مريوط ، وشمال سيناء بمصر ، ومناطق الرعى بالسودان و موريتانيا والعراق ، والجهات الساحلية من شبه الجزيرة العربية .
- ٤-مناطق شبه خالية من السكان " أقل من نسمة واحد للكيلو متر المربع " فى الصحارى العربية .

وللتعرف على عدد السكان فى كل قطر عربى يتم تعداد السكان كما يحدث فى مصر كل عشر سنوات لإحصاء عدد السكان وتوزيعهم حسب

الأعمار والجنس " ذكور / إناث " والحالة التعليمية وأنواع العمل ... الخ .
(٢٩ - ٢٧ ، ١٠)

نمو السكان في مصر :

من استعراض نتائج التعدادات المصرية المختلفة بدءاً من التعداد الأول عام ١٨٨٢ وحتى التعداد الأخير في عام ١٩٩٦ نلاحظ أن السكان في مصر كانوا يتضاعفون كل نصف قرن خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، ثم تسارع النمو السكاني فأصبح يتضاعفون كل ما يقل عن ٣٠ عاماً ، وهو ما حدث في الفترة حتى عام ١٩٨٦ .

ويلاحظ على سبيل المقارنة أن معدل النمو السكاني بين تعدادي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ كان ٢,٨ % وقد انخفض هذا المعدل بين تعدادي ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ إلى ٢,١ % وربما يكون لعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بعض الأثر في انخفاض معدل النمو السكاني السنوي ... ومن هذه المتغيرات التعليم والصحة والاتجاه إلى الأخذ بأسلوب الأسرة الصغيرة في بعض قطاعات المجتمع .

توزيع سكان وتقسيم مصر إلى أقاليم سكانية :-

ينتشر سكان مصر على رقعة صغيرة من الأراضي لا تتعدى ما يتراوح بين ٤-٥ % من مساحة مصر . وفي هذه النسبة الصغيرة يتركز أكثر من ٩٨ % من سكان مصر داخل هذه المساحة .

ويمكن أن نفرق بين كل من الأقاليم الفرعية التي تعتبر أقاليم سكانية في مصر ، والتي تغير نصيبها من سكان مصر خلال الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٩٦ وعلى رأس هذه الأقاليم الدلتا وهي تضم ثمانى محافظات ، وكانت

فى عام ١٩٤٧ تضم ٤٣,٥% من سكان مصر ، وانخفضت فى عام ١٩٩٦ إلى ٤٢,٥% ثم إقليم الصعيد بمحافظاته الثمانى أيضا وكان يضم فى عام ١٩٤٧ ما نسبته ٣٧,٩% من جملة سكان مصر ، و انخفضت إلى ٣٦,٥% فى عام ١٩٩٦ .

ثم تأتى كل من القاهرة والإسكندرية فى المرتبة الثالثة وكانت المدينتان تضمان فى عام ١٩٤٧ نسبة ١٥,٩% من سكان مصر وارتفعت إلى ١٧,١% فى تعداد ١٩٩٦ — ثم تأتى محافظات القناة الثلاث وكانت تضم ١,٩% عام ١٩٤٧ وارتفعت النسبة إلى ٢,٧% فى عام ١٩٩٦ ...

ومعنى هذا أن الانخفاض الذى حدث فى كل من نسبة سكان الدلتا والصعيد قابلة ارتفاع فى نسبة سكان القاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة ، وأخيرا فإن الصحارى المصرية بمحافظاتها الخمس كانت تضم ٠,٨% من سكان مصر عام ١٩٤٧ وارتفعت النسبة إلى حوالى ١,٥% فى تعداد ١٩٩٦ على أنه يوجد بعد آخر فى توزيع السكان وهو الذى يرتبط بتوزيع السكان على كل من المدن والريف ...

فقد كانت نسبة سكان الريف تقترب من ٨٠% من جملة سكان مصر فى بداية القرن العشرين ولم تكن نسبة سكان المدن تزيد على ٢٠% ومع مرور الزمن ، وتوافر عنصر الجذب فى المدن والطرده فى الريف المصرى أخذت نسبة سكان المدن تتزايد بينما تنخفض نسبة سكان الريف ، حتى وصلت نسبة سكان المدن فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٤٤% من جملة السكان وبجملة تصل إلى ٢١,٢ مليون نسمة فى مقابل ٥٦% يسكنون الريف وبجملة تصل إلى ٢٧ مليون نسمة .

غير أنه فى تعداد ١٩٩٦ حدث فيه تغيير طفيف فى النسبة حيث انخفضت نسبة سكان المدن إلى ٤٣% من جملة سكان مصر وبجملة تصل إلى حوالى ٢٥,٥ مليون نسمة وارتفعت نسبة سكان الريف قليلا إلى ٥٧% وبجملة تصل إلى ٣٣,٨ مليون نسمة .

الخصائص السكانية : وسنركز فيها على النقاط التالية :

أ- حجم الأسرة :-

أخذ حجم الأسرة فى مصر فى الانخفاض تدريجيا ، ويرتبط ذلك بزيادة الوعى التتموى من ناحية وارتفاع نسبة التعليم ، بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية التى أصبحت متزايدة جدا ، نظرا لارتفاع تكاليف الحياة ووجود نسبة من البطالة تؤدى إلى انخفاض مستويات الدخول لقطاعات كثيرة فى المجتمع ، وعديد من المتغيرات الأخرى . على أنه يبقى أن حجم الأسرة فى المدن أقل نسبيا من حجم الأسرة فى الريف .

ب- التركيب الاقتصادى :-

أما بالنسبة للتركيب الاقتصادى فإن نسبة كبيرة من السكان فى قوة العمل تعمل فى الزراعة وتصل هذه النسبة إلى ٢٩,٦% فى عام ١٩٩٥ فى مقابل ١٨,٥% يعملون فى الصناعة ، ٥١,٩% يعملون فى الخدمات بأقسامها المختلفة من خدمات اجتماعية إلى خدمات شخصية وفى الوقت نفسه يقدر أن المستخدمين بأجر يشكلون ٥٠,٧% من قوة العمل فى مصر ، ويعمل بالحكومة والقطاع العام ٣٥,٣% من السكان .

ج- التركيب الاجتماعى :-

المجتمع المصرى مجتمع مترابط ، وتمثل الأسرة وحدة أساسية فى المجتمع وإذا كانت ثمة مؤشرات على هذا فإنها ترتبط بنسبة المتزوجين فى المجتمع ، غير أنه يلاحظ أنه طرأت على المجتمع عديد من المتغيرات المرتبطة بالمستويات الاقتصادية التى يعيش فيها السكان وفرص العمل والبطالة والدخول المنخفضة بالنسبة لمعظم قطاعات العاملين . (١١ ، ٩٧ - ١٠٢)

سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية :-

أن سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية هى العملية التى يحلول بها المجتمع والإنسان المحافظة على التوازن بين حجم السكان فى مجتمع من المجتمعات وبين وسائل العيش المتاحة فى هذا المجتمع . بحيث أنه إذا كانت هناك زيادة فى حجم السكان ناتجة عن نمو السكان بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد والهجرة إلى المجتمع تفوق ما توفر فى هذا المجتمع من وسائل للعيش فإن المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات الكفيلة بالحد من هذه الزيادة .

وكذلك إذا كان هناك نقص فى عدد السكان ناجم عن نقص المواليد وزيادة معدل الوفيات وزيادة معدلات الهجرة من المجتمع بمعدل لا يوازى ما يتوافر فى هذا المجتمع من وسائل للعيش فإن المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات التى تقيد فى إعادة التوازن بين حجم السكان ووسائل العيش . (١٢ ، ٨٤ - ٨٥)

أنواع سياسات الضبط والتوجيه السكاني :-

تنقسم سياسات الضبط السكاني إلى نوعين رئيسيين وهما :-

أ- إجراءات العمل على زيادة السكان :

وتمثل البلاد الاسكندنافية ومنها السويد على وجه الخصوص أبرز مثال على الدول التي يسود فيها الاتجاه الأول في نمو السكان والذي صاحب فيه الانخفاض في معدل الوفيات انخفاضاً مماثلاً وسريعاً في معدل المواليد ، وفي الثلث الأول من القرن العشرين أثر معدل المواليد هذا في انخفاض عدد السكان نتيجة لانخفاض نسبة المواليد السنوية إلى حوالي ٦٠% بالنسبة للوفيات ونتيجة لهذا اضطرت هذه البلاد إلى البحث عن سياسة سكانية مناسبة ، سياسة تهدف إلى زيادة السكان ولقد كشفت دراسة مستوى المعيشة عن أن نسبة كبيرة من السكان كانوا يعيشون تحت المستوى المطلوب .

وهكذا وجهت عناية متزايدة نحو تحسين مستوى المعيشة أكثر مما توجه نحو زيادة السكان ، وأخذت السياسة السكانية في السويد ببعض المبادئ الأساسية أهمها تتمثل في توجيه كل أسرة نحو أن تحدد بنفسها عدد الأطفال حسب ما يتوافر لديها من موارد وبالإضافة إلى ذلك وسعت الدولة من نطاق المساعدات في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية لكي تساهم في رفع مستوى المعيشة وأخذت في اعتبارها الحقيقة القائلة بأن الزيادة في عدد الأطفال عن العدد المرغوب فيه يخفض من مستوى معيشة الأسرة مهما كان دخلها ، وهذه الإجراءات معمول بها في المجتمعات المتقدمة التي لا يبدأ فيها الأفراد يكسبون عيشهم إلا بعد أن يتزودوا بالإمكانات الضرورية اللازمة لتمتيعهم ذهنياً وجسمانياً وبالتعليم أيضاً وبالرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة .

ب- إجراءات العمل على خفض نمو السكان :-

تعتبر اليابان بمثابة مثالا واضحا على النوع الثانى لاتجاه نمو السكان الذى يتميز بالزيادة السريعة فى السكان والذى يصاحب فيه الانخفاض المستمر فى معدل الوفيات عادة انخفاضاً بطيئاً فى معدل المواليد والنتيجة أن الاختلاف أو الفارق بين المعدلين كان كبيراً ، ولقد دخلت اليابان هذه المرحلة من التحول أو التغير الديموجرافى فى عام ١٨٧٠ وعندئذ كانت البلاد قد بدأت تبذل جهود ضخمة فى مجالا لتصنيع ، وفى نفس الوقت كانت اليابان حريصة على رفع مستوى التعليم بين السكان التى تؤدى بدورها إلى رفع المستويات الصحية والقضاء على المجاعات والأوبئة والمخاطر التى كانت قد تعرضت لها فى الماضى ، ولقد قضى أيضا على التقاليد البالية التى كانت سائدة بين كل طبقات السكان . (١٣ ، ٩٠ - ٩١)

ج- الوضع فى مصر :-

أن التعامل مع المشكلة السكانية فى مصر يسير فى جانبين متوازنين يستهدف أحدهما تنظيم الأسرة وضبط معدل المواليد - بينما يركز الآخر على التنمية الشاملة والتى تستهدف تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع .

السياسات البيئية فى مصر :-

- فى مصر تم إنشاء جهاز لشئون البيئة يتبع مجلس الوزراء فى عام ١٩٨٢ ليتولى رسم السياسات البيئية وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتتميتها بالإضافة إلى تنفيذ بعض المشروعات البيئية التجريبية .

- ولقد كانت مواجهة مصر للمشكلات البيئية بأسلوب علمى جاد حيث تم إعداد تقرير وطنى عن حالة البيئة فى مصر ، كما تم إعداد الخطة القومية التنفيذية فى عام ١٩٩٥ لتكون بذلك البداية الجادة لمواجهة المشكلات البيئية والتردى البيئى فى مصر ولقد تضمن هذا القانون الهام محورين أساسيين هما :-

الأول : التصدى للمشكلات البيئية والملوثات الصادرة عن المنشآت القائمة بالفعل وقت صدور القانون حيث منح مهلة قدرها ثلاث سنوات للمنشآت القائمة لتوفيق أوضاعها طبقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وأجاز القانون لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون مد هذه المهلة لمدة لا تتجاوز عامين على الأكثر إذ دعت الضرورة لذلك وتبين لمجلس الوزراء جدية الإجراءات التى اتخذت فى سبيل تنفيذ أحكام القانون .

الثانى : دراسات تقييم الأثر البيئى للمشروعات المستقبلية وذلك لضمان عدم تسرب أو صدور ملوثات جديدة للبيئة وبذلك يمكن تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية فى ذات الوقت وهو ما يطلق عليه التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة والتى تضمن للأجيال القادمة حقها فى حياة كريمة نظيفة كذلك حقها فى الموارد الطبيعية المختلفة .

وخلال عام ١٩٩٧ تضمن خطاب السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح دورة مجلس الشعب والشورى تكليف الحكومة بتنفيذ عدة برامج قومية من بينها برنامج حماية البيئة فى مصر . كما تضمنت وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون الصادرة عن مجلس الوزراء عدد من الأهداف البيئية ، كما تضمنت الخطة الخمسية للتنمية فى مصر " ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ " تخصيص استثمارات لحماية البيئة على مدى سنوات الخطة قدرها ٢٦,٤٤

مليار جنيه وهو ما يعكس مدى اهتمام القيادة السياسية ومدى اهتمام مجلس الوزراء بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية . ومن هنا كانت رؤية وزارة الدولة للشئون البيئية والتي تتمثل فى أننا نعمل للحاضر وعلوننا على المستقبل .

وتتمثل الأهداف التى تحكم العمل البيئى فى مصر فى أهداف قصيرة المدى يلزم تحقيقها فى المرحلة الحالية وتتمثل فى خفض معدلات التلوث الحالية للحفاظ على الصحة العامة وكذلك الارتقاء بنوعية الحياة للمواطن المصرى . كما أن هناك أهداف متوسطة المدى تتمثل فى حماية الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة ، كذا حماية التنوع البيولوجى بالإضافة إلى تنمية البيئة المصرية فى إطار تنمية متواصلة . أما الهدف الاستراتيجى فيتمثل فى إدخال البعد البيئى فى جميع السياسات القومية والخطط والبرامج بالإضافة إلى تغيير سلوكيات أفراد المجتمع لتكون سلوكيات صديقة للبيئة ومرشدة للموارد الطبيعية .

وحتى يمكن تنفيذ الأهداف المذكورة فهناك عدة محاور أساسية للعمل البيئى فى مصر تتمثل فى الآتى :-

١- تعميق الشراكة على المستوى الوطنى .

فحماية البيئة هى مسئولية مشتركة بين كافة أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع بأسره .

٢- تعميق الشراكة على المستوى الثنائي والإقليمي .

فهناك العديد من البرامج والأنشطة يتم تنفيذها لحماية البيئة المصرية من خلال تعاون مصر مع دول الجوار أو من خلال تعاون مصر مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية .

٣- تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

وقانون حماية البيئة هو وسيلة فعالة لحماية البيئة وليس غاية في حد ذاته ، ولقد تضمن هذا القانون عدة ملامح أساسية تمثلت فى منح مهلة قدرها ثلاث سنوات للمنشآت القائمة وقت صدوره لتوفيق أوضاعها طبقاً لمواده المختلفة ولائحته التنفيذية ، كما تضمن إعداد دراسات تقييم بيئى للمشروعات المستقبلية ، وتضمن تقرير حوافز اقتصادية لتشجيع المشاركة فى حماية البيئة ، وتضمن وضع حدود للملوثات المختلفة ، الناشئة عن الأنشطة الصناعية والسياحية والزراعية وغيرها ، كما تضمن هذا القانون حماية الحياة البرية والتنوع البيولوجى ، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لحماية البيئة يتم استخدام حصيلتها فى تنفيذ أنشطة ومشروعات مختلفة تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها وتنميتها .

٤- تنمية المحميات الطبيعية وصون التنوع البيولوجى .

وفى هذا المجال فقد تم إعلان ٢١ محمية طبيعية تمثل مساحتها ٨,٥% من مساحة مصر ومن المستهدف إعلان ٣٠ محمية طبيعية تمثل مساحتها ١٥% من مساحة مصر ، ويضمن هذا المحور كذلك تشجيع القطاع الخاص للتنمية والإدارة المتواصلة للمحميات الطبيعية وتشجيع المشروعات

السياحية المتوافقة بيئيا والتي يتم إنشاؤها طبقا للأسس البيئية بشأن الحفاظ على المياه والهواء والتربة وترشيد استخدام الموارد .

٥- دعم القدرة المؤسسية لجهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات .

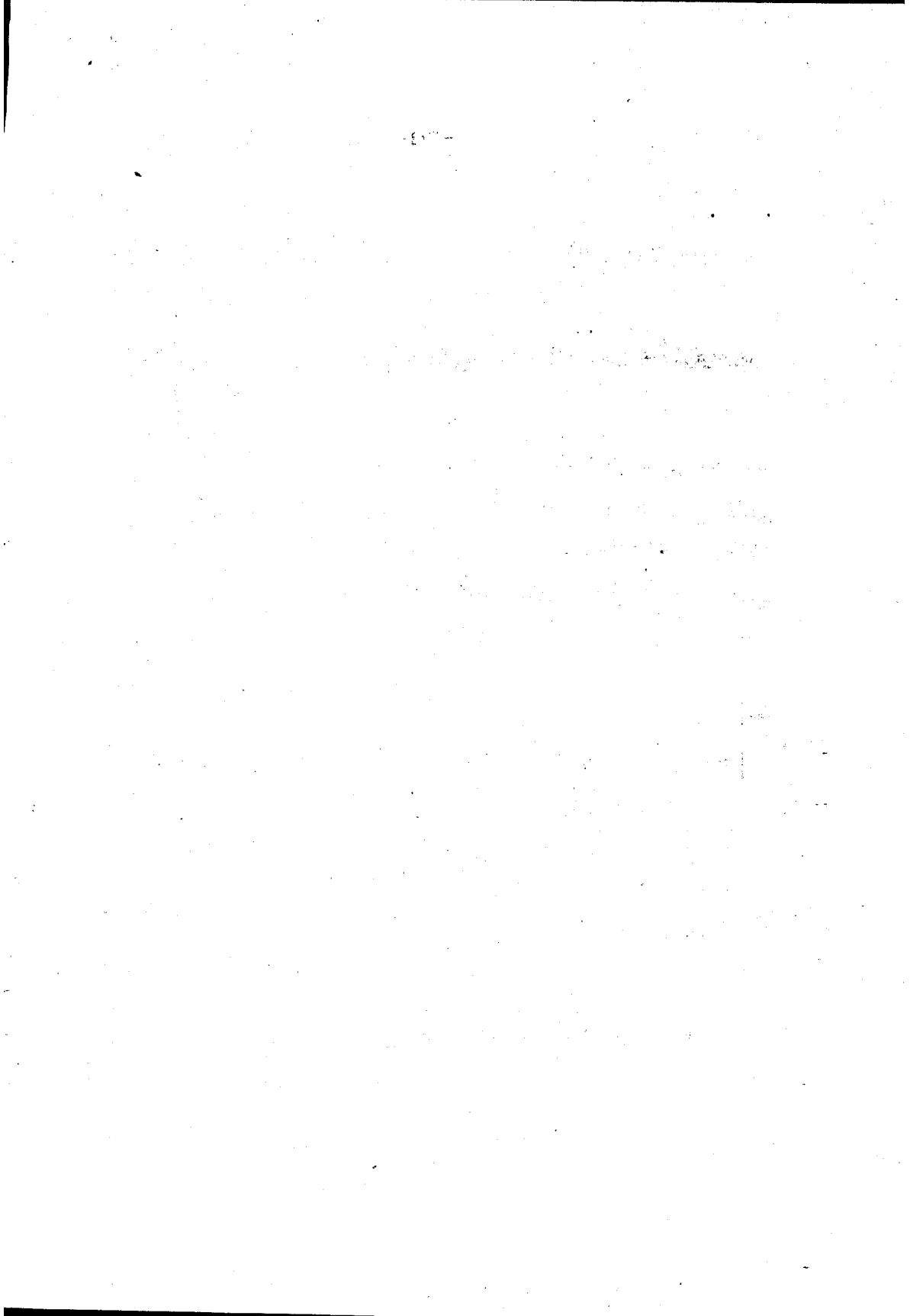
حيث تم بناء القدرات فى مجال التفتيش والرصد البيئى بوحدة الإدارة البيئية بالمحافظات ، وإنشاء واستكمال شبكة للرصد البيئى على مستوى الجمهورية ، واستكمال الفروع الإقليمية للجهاز بالمحافظات وعددها ثمانية فروع بالإضافة إلى إنشاء مكاتب للبيئة بالمدن الصناعية الجديدة فى إطار برامج الإدارة البيئية المتكاملة لهذه المدن .

٦- دعم أنظمة الإدارة البيئية المتواصلة .

وذلك من خلال مجموعة أنشطة أو محاور فرعية تتمثل فى إدخال البعد البيئى فى كافة المشروعات القومية ، والترويج لمبادئ نظم الإدارة البيئية المتكاملة ، وإعداد خطط العمل البيئى بالمحافظات ، وضع أنظمة لتحسين جودة الهواء ، ودعم نظم الإدارة المتكاملة للسواحل المصرية ، بالإضافة إلى بناء القرارات فى مجال التفتيش والرصد البيئى بوحدة الإدارة البيئية بالمحافظات .

٧- تفصيل آليات اقتصاديات السوق فى مجال حماية البيئة :-

وذلك من خلال منح إعفاءات جمركية لمعدات مكافحة التلوث واستخدام تكنولوجيا حديثة للبيئة ، ومنح مزايا ضريبية لمشروعات الاستثمارات فى مجال البيئة وغيرها . (١٤ ، ١-٤)



المراجع

- ١- عبد العزيز أحمد دياب : تلوث الهواء وأسعار المنازل فى مدينة جدة "دراسة تحليلية اقتصادية" فى مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، المجلد ، ١٧ العدد ٣ ، ١٩٨٩ .
- ٢- محمد صابر سليم : دراسات بيئية ، الجزء الثانى ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٩٣ .
- ٣- طلعت إبراهيم الأعوج : التلوث الهوائى والبيئة ، وزارة الدولة لشئون البيئة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .
- ٤- توفيق محمد قاسم : التلوث مشكلة اليوم والغد ، وزارة الدولة لشئون البيئة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ .
- ٥- المرجع السابق .
- ٦- المرجع السابق .
- ٧- أحمد على إسماعيل وآخرون : جغرافية الإنسان والبيئة والموارد ، ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٠ .
- ٨- المرجع السابق .
- ٩- محمد سمير عبد المعز وآخرون : العلوم جزء أول الكيمياء ، جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٠ .

- ١٠- أحمد حسين اللقاني وآخرون :جغرافية الوطن العربى ومعالم التاريخ الإسلامى ،جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٠ .
- ١١- أحمد إسماعيل : ورشة عمل حول البعد الاجتماعى التنموى لقضية السكان ، المؤتمر السنوى الأول ، البحوث الاجتماعية ، المجلد الثانى ، ورشة العمل ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٩ .
- ١٢- فخرى شوشه وباسم فياض : الدراسات السكانية ، القاهرة ، المعهد العالى للتعاونى الزراعى ، ٢٠٠٠ .
- ١٣- المرجع السابق .
- ١٤- هشام القصاص ، فؤاد مجاهد : محاضرات فى التوعية البيئية ، القاهرة ، المعهد العالى للتعاون الزراعى ، مركز إدارة المشروعات ، ١٩٩٩ .

محتويات الكتاب

الصفحة

٣

مقدمة

٥

الفصل الأول: علاقة الإنسان وتفاعله بالبيئة

٤٣

الفصل الثاني: العلاقة بين التنمية والبيئة (نظرة تحليلية)

٨٩

الفصل الثالث: نظريات السكان

١٦٩

الفصل الرابع: السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية

٢٠٧

الفصل الخامس: الواقع السكاني في مصر

الفصل السادس: أهم المشكلات السكانية والبيئية في مصر ودور

٢٧٩

الخدمة الاجتماعية في مواجهتها.

٣٢٩

الفصل السابع: قضايا في السكان

٤٢٥

الفصل الثامن: تخطيط الموارد البشرية

٤٥١

الفصل التاسع: السياسات البيئية والسكانية في مصر

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠١/٤٠٥١

مطبعة الموسكي

ت ١٠١٤٤٣٣٩٥٣٢٠٣٤٠١